



المجلة الاجتماعية القومية

الجلد ١٩

يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٢

الأعداد ٣٠٢٠

المجلة الاجتماعية المصرية

تصدر عن :

المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير :

الدكتورة نادية سالم

الدكتورة زينب رضوان

سكرتير التحرير :

الأستاذ منصور مغاوى حسن

لجنة النشر

١٠ د. صلاح قنصوه

١٠ د. أحمد المجلوب ١٠ د. نادية سالم

الأستاذ منصور مغاوى

الاشتراك السنوى

٩٠ قرشا

تصدر ٣ مرات سنويا

يناير - مايو - سبتمبر

ثمن العدد

٣٠ قرشا

ثمن هذا المجلد ٩٠ قرشا

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد التاسع عشر

يناير - مايو - سبتمبر
١٩٨٢

الأعداد ٣، ٢، ١

باللغة العربية : صفحة

● ● بحوث ومقالات :

- ★ البحث في المنهج نحو علوم اجتماعية قومية
الأستاذ على فهمي ٣
- ★ التنشئة السياسية للطفل المصري من واقع تحليل مضمون
الكتب المدرسية .
الدكتورة نادية حسن سالم ١٧
- ★ بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة
الدكتور محمد الدين عمر خيرى ٤٧
- ★ نظرية المباريات وتفسير ظاهرة التنافس الدولي
الدكتور أحمد محمد أمين عامر ٥٧
- ★ نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى
الدكتور محمود اسماعيل محمد ٧٧
- ★ حول العام العالمى للمعوقين
الدكتور يوسف صبرى ٩٩
- ★ الدافعية للإنجاز وعلاقتها ببعض الممارسات الأسرية فى
التطبيع الاجتماعى للأطفال المعوقين
الدكتور فتحى السيد عبد الرحيم ١١٩
- ★ عم المعاشرة والسوسيولوجى بين ابن خلدون وأوجست كونت
الدكتورة سامية الساعاتى ١٤٣

● ● مؤتمرات دولية

- ★ المؤتمر الدولي الرابع لدول حوض النيل [الاستمرارية والتغير (السودان)]
الاستاذة نجوى الفوال
١٥٦
- ★ القراة عند ابن خلدون ووليم روبرتسون سميث
(ملخص للنص الانجليزى ٠٠ الدكتور السيد أحمد حامد
١٨٥

● ● رسائل علمية :

- ★ نظام الاتصال وعلمية التنمية السياسية فى الدول النامية
الاستاذة أمانى محمد قنديل
١٦٩
- ★ التحقيق التجريبي (بواسطة القياس النفسى) لنظرية
التحليل النفسى عند متعاطى الحشيش
الدكتور محمد رشاد كفافى
١٧٥

● ● مقالات باللغة الانجليزية :

- ★ القراة عند ابن خلدون ووليم روبرتسون سميث
الدكتور السيد أحمد حامد
٣
- ★ مفهوم السلطة
الدكتورة منى أبو الفضل
٥١
- ★ أسس النظام الاقتصادى الاسلامى (نظرية عامة)
الاستاذة أميرة مشهور
٧٩
- ★ وسائل الاعلام الصغيرة وحياة المصريين فى القرى
الدكتور كمال المنوفى
٩٣
- ★ مشاكل الشباب فى مصر
الدكتورة مديحة الصفتى
١٠٧

البحث فى المنهج

نحو علوم اجتماعية قومية
الأستاذ / على فهمى

استهلال :

« تعلمنا الأرض أكثر مما تعلمنا جميع الكتب لأنها تقاومنا »

١ - وقد قاومنا واقعنا الاجتماعى وتعصى على الفهم طويلا ، اذ استخدمنا - فى محاولة رصد وفهمه - مناهج وأدوات جاءتنا بها كتب غريبة من أرض غريبة علينا وواقع بعيد عنا . ونزعم أن هذا أوان الشد ، فقد حان أن تعلمنا مقاومة واقعنا الاجتماعى لنا وتعصيه على فهمنا ، أكثر مما علمتنا وتعلمنا كل الكتب فى المنهج وفى المضمون جميعا .

الاشكالية :

٢ - وفى العلوم الطبيعية قد لا يثور أى اشكال يتعلق بعالمية مناهجها ومضامينها ، وان كان ذلك واردا فيما يتعلق بالتطبيق أى فى مجالات التقنية واستخداماتها ، ذلك أن حدود التجربة الفيزيائية أو الكيماوية وأبعادها واضحة محددة ، بيد أن الأمر جد مختلف اذا تعلق البحث العلمى بحيوات البشر وسلوكهم ومجتمعاتهم ، حيث تتداخل وتتشابك عوامل ومواضعات كثيرة ومعقدة ، تجعل من التعميم فى المنهج وفى المضمون خروجا على قواعد العلم وضربا من الرجم بالغيب ودخولا فى متاهات الميتافيزيقا .

وقد يكون للوضع الراهن فى العلوم الاجتماعية ما يبرره من حداثة المنشأة وعدم استقرار التقاليد العلمية ، وظروف وتاريخ بزوغ هذه العلوم

فى المجتمعات الغربفة المتقدمة صناعفا ، مما ساعد على وكرس ظاهرة التفرفف الثقافف والتبعية الفكرفة فى المجتمعات النامفة (المستعمرات السابقة) ، بما تبع ذلك من النقل الآلف والحرفف عن السفد الصرف والمستتر ، ففقدنا الهوية والقدرة على التففزف والمبادأة ، وآثرنا عفف تبعية فى دعة على فهد معاناة فى سبفل فهد وتففقف الذات .

٣ - وفعكس ذلك التفرفف وتلك التبعية ، فى مفال المنافج والأدوات البفئفة ، كأفل ما فكون ، كما فعكس ذلك فضا - بدرجة أقل - فى مفال التفسفر ، الذى فربط بالأطر الثقاففة ، كما فربط فضا بالأطر الأففولوجفة ، والالتزام فى التفسفر بالأمرفن ، فئآثر بالتفرفف وبالتبعية .

٤ - ومن هنا فكون المنففج (أى الشكل) والتفسفر (أى المضمون) ، بعفدفن عن واقع المففمج المعنى ، وتظهر الحلقة المفرغة الفارغة فى رصد وفهد وتفسفر الظواهر الأفتماعفة ، ومن ثم فى مفاولة رسم السفساسات الأفتماعفة الملائمة ، مما ففهم بقاء وتكرفس الواقع المتخلف والتفرفف المدان والتبعية .

٥ - وقد فرد على ما فعلق بالمنففج والأدوات ، بأنها تستفخدم فى مففج بفانات خام وأنها تفصلف لذلك فى أى من المجتمعات بفض النظر عن درجة تطورها وظروفها والثقانات السائفة بها ، وأن الفروق تأفى فى مفال تفسفر هذه البفانات الخام أى فى المضمون دون الشكل ، وهذا ما تطمح الدراسة الحالية إلى أن تفصفى له وأن تفحصه سعفا وراء اثبات مفلفة العلوم الأفتماعفة فى الشكل وفى المضمون ، فى ضوء المعطفاف المفلفة المتعلقة بالمففمج المعنى ، مع اشارة إلى المففمج العربف بعامة والمصرف بفاصة .

هذا ، وإن كانت الدراسة تتعرض - فى الأساس - إلى المنففج ، فانها لا تففل التفسفر فضا .

الموافهة :

٦ - ولعل موافهة ما أئفر فى الاشكالف المطروحة - آنفا - أن فتمعن شقفن رئفسفن ، فعلق **أولهما** بالأدوات المستخدمة فى مفال رصد الظاهرة الأفتماعفة والثقاففة ، وفعلق **ثانفهما** بمفاولة فهد وتفسفر الظاهرة .

ولا شك فى أن الشقفن فعلقان بموضوع بالف الأهمفة وهو عالمفة أو مفلفة المجتمعات البشرفة ، ومن ثم الظواهر الأفتماعفة فى تلك المجتمعات .

ونحن نزع - منذ البداية - أن المجتمعات البشرية ، وإن اتفقت في بعض الأمور ، فإن الاختلافات بينها جد فارقة تبعاً للتطور التاريخي وللظروف والمواضعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

٧ - وعلى هذا فلسوف نتصدى - في مجال المواجهة - لهذه الأمور الفارقة لنبين مدى تأثيرها وانعكاساتها على ضرورة الاختلاف فيما يتعلق بالأدوات وبالتفسير معا .

المبحث الأول - في الأدوات :

٨ - لعل من الضروري أن نأخذ في الاعتبار - بادية ذي بدء - الظواهر الفارقة في المجتمعات البشرية وبالطبع فإن الدراسة تكتفى بتعميمات تصدق على أنماط مختلفة من المجتمعات بدون حاجة إلى الخوض في التفاصيل .

٩ - فلاشك في أن المجتمعات البشرية قد مرت بظروف مختلفة ومغايرة من حيث النشأة والتطور وفقاً لمعطيات كثيرة متشابهة ، فبعض هذه المجتمعات المعاصرة يضرب بجذوره في أعماق التاريخ ، والبعض الآخر حديث نسبياً ، والبعض الثالث أكثر حداثة . والقدم والحداثة - هنا - لها تأثيرها على تراكم الحضارات والثقافات واستمرارها وانقطاعها ، الأمر الذي يسهم - بالضرورة - في تكوين النسيج الحضاري والثقافي والاجتماعي في المجتمع المعنى .

١٠ - كما أن موقع مجتمع ما من المشاركة في الثورة الصناعية وما اكبها وما لحقها من ظواهر وتطورات وتنمية ، وما يتصل بذلك كله من الموقع من طرفي المعادلة الاستعمارية ، أثر ويؤثر على واقع وصورة المجتمع المعنى والتنمية فيه ومعدلاتها ومعوقاتها .

١١ - ولعل توزيع مصادر الثروة والطاقة ومدى عدالة توزيع العائدات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، أن يؤثر في أمور كثيرة تتعلق بالمستويات المعيشية وكفاية الخدمات المتاحة وأنظمة الرعاية المتوفرة ، الأمر الذي لسه تأثيره الكبير على ملامح الخريطة الاجتماعية الثقافية ، كما تشير إلى اختلاف ظروف المناخ السياسي من قهر إلى ليبرالية .

١٢ - ومن ثم ، فإن الناتج يكون في صالح الظروف والظواهر الفارقة في العديد من المجتمعات المعاصرة ، ومن هنا جاز التقسيم إلى مجتمعات متقدمة

وأخرى متخلفة وثالثة في طريق النمو ، وهي تقسيمات تحكمية لا تلغى الفروق حتى فيما بين أفراد كل مجموعة منها .

١٣ - ولما كان ذلك ، فإن التعميم - في مجال الرصد والدراسة - في الأدوات والمناهج أمر لابد أن يثير عددا من الصعوبات ويدعو الى وقفات تأملية ، حتى لا تتوه حقائق الواقع الاجتماعي في جنبات أوهام التعميم ، وإن اكتسبت بموضوعية المعلم .

١٤ - فالأدوات في العلوم الاجتماعية - كما هي في العلوم الطبيعية - قد جعلت للقياس ، والقياس - هنا - يستلزم وحدة موضوعه ، ومن ثم يلزم الأمر أن يكون الموضوع متجانسا ، والا فإن القياس لا يصلح بالتاكيد .

١٥ - لنأخذ - على سبيل المثال - تلك الأداة الواسعة الانتشار في مجال رصد ودراسة الظاهرة الاجتماعية ، ألا وهي « صحيفة الاستبيان » ، سواء تم الحصول على البيانات المطلوبة بطريق المقابلة أو بطريق البريد ، ليس من المثير للتأمل والتفكير أن يكون مجتمع المبحوثين من المتعلمين أو من الأميين ؟ ليس من المثير للتأمل والتفكير أن تختار عينة المبحوثين في ضوء شرائط دقيقة للواقع الاجتماعي والثقافي أو في غيبة أو عدم دقة مثل هذه الخرائط ؟

ليس من المثير للتأمل والتفكير أن يكون المجتمع المعنى تسوده الضمانات الدستورية والقانونية والتقاليد الديمقراطية في التعبير عن الرأي أو يكون مجتمعا مر ويمر بظروف قهر ومناخ لا يسمح بالتعبير الحر عن الرأي الحر ؟

وفيما يتعلق بإجراء المقابلات للحصول على البيانات المطلوبة من المبحوثين ، ليس من المثير للتأمل والتفكير أن تجرى المقابلة مع المبحوث - على أفراد - كما يحدث في المجتمعات المتقدمة أو أن تجرى المقابلة مع المبحوث رغم إصراره على إجرائها في حضور رهنط من أفراد الأسرة والأقارب والجيران - كما يحدث في مجتمعاتنا عادة - من تدخل الحضور في إبداء الرأي والاجابة - أحيانا - عن المبحوث ، وهي خبرة عيانية عايشناها طويلا ولا سبيل الى إنكار حدوثها ؟

ليس من المثير للتأمل والتفكير ما يحدث لجامعي البيانات من صعوبات وعقبات في سبيل العثور على عناوين أفراد عينة الدراسة ، فضلا عن صعوبات

الحصول على مواعيد مسبقة معهم ، مع كل ما يحيط بذلك من مواقف الريية والتشكك من جانب الباحثين ، فى ظل ظروف تاريخنا الاجتماعى المعروفة ، وكذلك توقعات الباحثين الحصول على خدمات أو مساعدات من جامعى البيانات وذلك فى ظل الظروف والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتدنية للغاية للباحثين ؟ ويرتبط بذلك احساس الباحثين بل وجانب كبير من الباحثين بعدم جدوى تضمين نتائج البحوث فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، بل وقنوطهم من مجرد الأمل فى ذلك . اليس من المنير للتأمل وللتفكير ، مع كل ما عرضناه - باختصار وبخفة - أن يلجأ الباحثون الى حشد العشرات بل والمئات أحيانا من الأسئلة فى صحيفة استبيان من المفروض أن تملا خلال مقابلة واحدة - فى الغالب - مما يشكل عبئا لا يحتمل على كل من الباحث والمبحوث ، وبخاصة أن الكثير من هذه الأسئلة تتعلق بالاتجاهات والاستجابات الموقفية المتوقعة فى بنود صحيفة الاستبيان ، حتى تسهل على الباحث عمليات الترميز والتكميم ومن ثم اللجوء الى تقنيات احصائية معقدة على حساب الواقع المنروس ؟

١٦ - ان القارئ أو حتى المتصفح للعديد من صحائف الاستبيان التى تمت فى مصر خلال الربع القرن الفائت ، سواء تلك التى تضمنتها دراسات فردية للحصول درجات جامعية أو تلك التى تضمنتها بحوث ميدانية كبرى تقوم بها مراكز هيئات البحث العلمى المختلفة ، نقول ان القارئ لنبسود صحائف الاستبيان هذه (ومعظمها تحت أيدينا) ، لياخذ العجب فيما يتعلق بالجرأة وبالغفلة معا التى صاحبت تأليف تلك الصحائف وتلك التى صاحبت الاعتماد على البيانات التى جمعت من خلالها فى فهم وتفسير الظاهرة المدروسة مع عدم المبالاة بمثل تلك الاعتراضات الجدية التى أوردناها وبدون الالتفات أو بقلة الالتفات لمعطيات التاريخ الاجتماعى الثقافى المصرى ، بل لعل الأغرب من ذلك أن الكثير من صحائف الاستبيان قد تم تأليفها بدون مسح للتراث النظرى حول الموضوع أو - بالأقل - بدون مسح كاف لمثل هذا التراث ، وهذا الذى سقناه نستطيع - بيسر - أن نورد عشرات الأمثلة لتأكيدہ .

١٧ - كما نثير هنا أيضا قضية لغة أسئلة صحائف الاستبيان ، فالبعض يصوغها بالفصحى ، مما يشكل عقبة فى سبيل فهم السؤال من جانب عدد كبير من الباحثين ان لم يكن من جانب بعض جامعى البيانات أنفسهم ، كما يلجأ بعض الباحثين الى محاولة صياغتها بالدارجة ، بدون تعمق كاف فى فهم خبايا الدارجة وأسرار ألفاظها وعباراتها المتداولة فى النقافة الفرعية المعنية

إلى يعيش الباحث - في الغالب - بمعزل عنها ، الأمر الذي يجعل من مثل هذه الصياغة تقليدا فجا ومضحكا ومحاكاة تدعو لسخرية وتهكم الباحثين أنفسهم .

١٨ - وقد نشير - هنا - مجرد إشارة عابرة الى عدد من صحائف الاستبيان في بعض البحوث الميدانية التي تناولت بعض جوانب الحياة هنا وهناك في ريفنا المضرى ، بدون الاعداد الكافي من قبل الباحثين ، والى جنح البيانات على عجل وكيفما اتفق عن طريق جامعي بيانات تم جمعهم أنفسهم كيفما اتفق وبدون تدريب كاف ، لكي يتمكن الباحث من سرعة الحصول على درجة جامعية تعينه في دروب الحياة ومسالك الأرزاق ، وذلك قبل أن يعار الأستاذ المشرف الى قطر عربي أو آخر سعيا وراء الرزق هو الآخر !

بل اننا نشير - من واقع خبرات عيانية مباشرة وغير مباشرة - الى وقائع كثيرة حدثت أثناء جمع البيانات ، كان المبحوث (الأمي الفقير في الغالب) ، يكتنم سخريته العبقرية من جامع البيانات الساذج الهمام ، فكان الأمر - على حد قول المتنبي :

وكم ذا بمصر من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكا

١٩ - بل ان الأمر بلغ ببعض هيئات ومراكز البحث الاجتماعي العلمي في أقطار عربية أخرى كالعراق أن تصمم صحيفة الاستبيان وأن تجمع البيانات وتجدول وتعلل وتفسر ويكتب التقرير النهائي في أقل من أسبوع بناء على طلب فوقي (وذلك من واقع خبرات عيانية أيضا) .

٢٠ - فإذا انتقلنا الى أداة أخسرى نلجأ من آن لآخر إليها ، وهي « الاستبيان البريدي » ، وهي أداة تبدو ناجحة وقليلة التكاليف في عدد من المجتمعات المتقدمة ، وهي بالطبع - توجه الى فئة من المبحوثين ممن يحسنون فهم القراءة ويستطيعون الكتابة على نحو مرض ، نجد أنها - هي الأخرى - لا تحقق نجاحا كبيرا في مجتمعاتنا ، لأسباب كثيرة تتعلق بسوء الخدمات البريدية (في حالة الإرسال بالبريد) ، وأيضا لعدم مبالاة الكثيرين ممن ترسل اليهم للمثا بالرد ، بل ان ثمة دلائل كثيرة تشير الى أن عددا من كبار الموظفين الذين ترسل اليهم يعهد بالرد عليها الى مساعديه . وحتى في حالات الرد نتيجة الزام اداري كما يحدث في العراق مثلا ، فان الأجابات تكون ذات طابع رسمي ، وقلما يفصح المسئول عن رأى له يرتاية . وفي بعض الأحيان

يلجأ الباحث الى تسليم الاستبيان باليد ، ويتركه - لفترة ما - لدى المبحوث ليملأ بياناته ، ثم يمر لجمعه منه ، ولا شك في أن هذا الاجراء يقلل من مخاطر الفقد والضياح بالبريد ، ويكاد أن يقترب من المقابلة ، إذ أن كثيرا من المبحوثين يرجىء الاجابة الى حين حضور الباحث أو جامع البيانات ليقوم بشرح ما خفى أو بالرد على ما قد يكون من استفسار .

٢١ - وتلي « صحيفة الاستبيان » شيوعا - كأداة لجمع البيانات - ما يسمى « بدراسة الحالة » ، وفيها يلجأ الباحث الى جميع بيانات كيفية - في الغالب - تغطي جوانب كثيرة متعمقة عن المبحوث ، ويلجأ في سبيل ذلك - الى اجراء مقابلات متعمقة مع المبحوث وقد يجرى بعض المقابلات مع ذوى العلاقة ، كما قد يلجأ الى الاطلاع على الكثير من الوثائق ذات الصلة .

ولا شك في أن هذه الأداة تمكن - بحسب الأصل - من الحصول على بيانات أكثر عمقا وأكثر دقة ويسمح الموقف بالتحقق الكافي منها ، بيد أن ذلك يقتضى من الباحث توجيه الوقت والاهتمام الكافيين ، ويحسن أن يكون الباحث واحدا في جميع الحالات ، والا فيجب أن يتلقى الباحثون تدريبا مكثفا وكافيا وأن يتفق على النقاط الرئيسية الواجب تغطيتها والخطوط العريضة لعرض دراسة كل حالة ، كما يجب الاتفاق على خطة الاستفادة من تحليل مضمون دراسة الحالات جميعا .

ودراسة الحالة - هي بحسب الأصل - أداة تشخيصية في المجالات الاكلينيكية ، بيد أنها يمكن أن يلجأ اليها - بنجاح - في مجال البحوث ، بشروط كثيرة لعل أهمها التدريب الكافي للباحثين والوقت الكافي لإيجاد علاقة مهنية ناجحة بين الباحث والمبحوث وأن يكون اختيار عينة الدراسة دقيقا يسمح بالتعميم وأن يكون عدد أفراد العينة كافيا لذلك .

وعلى الرغم من أن هذه الأداة لا يلجأ اليها كثيرا في البحوث الميدانية لصعوبة تحقق هذه الشروط ، وللتكاليف الباهظة التى تتطلبها (طبقت فى أحد شبقى بحث البغاء فى القاهرة الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بين عامى ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، وكذلك فى بحث تعاطى الحشيش الذى قام به المركز أيضا فى الفترة نفسها وما بعدها) .

أما فى بعض البحوث الفردية للحصول على درجات جامعية ، فاقصر على عدد محدود من الحالات بدون التعمق الكافي ، وكان اختيار الحالات يشتم

- أحيانا - من بين الأقارب والأصدقاء على نحو متحيز لا يسمح بالخروج بأية نتائج ذات قيمة .

٢٢ - وقد تكون « الملاحظة البسيطة » و « الملاحظة بالمشاركة » أو بالمعيشة » ، من أكثر الأدوات نجاحا فى مجتمعاتنا ، وهذه الأداة تعتبر من قبيل الأدوات الهامة فى مباحث « علم الإنسان الاجتماعى » ، ذلك أن الملاحظ - على الأخص بالمعيشة يكتسب ، مع الوقت ، وأيضاً عن طريق معاونه المحليين (من الاخباريين) ثقة أفراد المجتمع المدروس .

بيد أنه يجدر الاحتراز - هنا - فى حالة الباحث الاجنبى عن ثقافية المجتمع ، اذ كثيرا ما تجمع به تفسيراته الخاصة المستمدة من ثقافته الأصلية الى أطر بعيدة ، بل ومختلفة فى كثير من الأحوال .

ولا شك فى أن « الملاحظة » ، أداة مكلفة من حيث الوقت والجهد والمال، ولذلك يلجأ إليها بنسبة قليلة وكاستثناء فى عصر يتسم بالسرعة وقلة المبالاة وتطبيق قانون « أكبر ربح ممكن بأقل جهد ممكن » .

٢٣ - كما أن « تحليل مضمون الوثائق » ، من بين الأدوات الأقل ذيوعا فى مجتمعاتنا ، ربما لنفس الأسباب المتعلقة بالجهد والتكاليف والوقت ، على الرغم من امكانية الاعتماد عليه فى مجتمعات قديمة لها استمراريتهامثل مجتمعاتنا العربية ، ولعلنا أن نشير - هنا - الى جهود أستاذنا الدكتور سيد عويس بخاصة فى بحثه الرائد عن « ظاهرة ارسال الرسائل الى ضريح الامام الشافعى » ، وربط ذلك بظواهر تراثية فى التاريخ الاجتماعى الثقافى المصرى .

٢٤ - ولا نقصد فى كل ما ذكرناه آنفا ، أن نتشيع لأداة دون أخرى ، بل لا يعدم الأمر فى تقديرنا - التنبيه الى ضرورة التوفر على دراسة النتائج التى انتهت إليها البحوث الميدانية باستخدام أدوات بحثية مختلفة فى ضوء معطيات الواقع الاجتماعى الثقافى ، لتقدير مدى جدية وجدوى كل من الأدوات فى جمع بيانات يوتق بها لتفسير الظاهرة المدروسة ، ومدى أهمية وجدوى التفسيرات المطروحة .

٢٥ - ان جماع ما ندعو اليه هو محاولة جادة ودعوب للنظر فى تطويع الأدوات البحثية المألوفة عندنا لمعطيات واقعنا الاجتماعى الثقافى مع الافادة من

كل ما يمكن أن نخرج به من إعادة قراءة وفهم تاريخنا الاجتماعى الثقافى بكل أبعاده .

المبحث الثانى - فى التفسير :

٢٦ - لا يسعى الباحث الى جمع بيانات عن الظاهرة التى يدرسها كغرض فى حد ذاته بل انه يهدف بذلك الى محاولة تفسير الظاهرة تفسيراً علمياً .
ويرتبط التفسير ببناء نظرى معين أو بالأقل بتراكبات منتظمة تسهم - بالتدرج - فى تشييد مثل هذا البناء النظرى .

وفى العلوم الاجتماعية - على نحو أوضح - تظهر العلاقة بين المنهج التفسيرى للباحث وانحيازه لبناء نظرى معين ، أى ما يمكن أن يسمى بالانتماء الأيديولوجى للباحث ، كما يرتبط تفسير الظاهرة الاجتماعية فى المجتمع المعنى بالانساق الثقافية السائدة فى ذلك المجتمع .

٢٧ - وعلى هذا ، فأننا سنعالج قضية التفسير فى العلوم الاجتماعية فى ضوء منطلقين رئيسيين :

اولهما : المنطلق الأيديولوجى .

وثانيهما : المنطلق أو المنظور الثقافى .

اولا : المنطلق الأيديولوجى :

٢٨ - ثور - هنا - قضية مدى حياد العلوم الاجتماعية ومدى حياد الباحث الاجتماعى ، بمعنى مدى ارتباط البحث العلمى فى ميادين العلوم الاجتماعية بالأيديولوجية التى يتبناها مجتمع ما أو حتى بمدى تأثره بأيديولوجية الباحث نفسه .

ولا شك فى أن حسم هذه القضية يرتبط بالموقف الفلسفى الذى يتبناه المتصدى للإجابة على هذا السؤال الهام ، أى بمفهومه الكلى عن العالم المحيط ، ولا يحتمل رد الموقف الفلسفى الا الى أحد موقفين :

اما موقف مثالى أو موقف مادى .

وفى نطاق العلوم الاجتماعية ، يواجه الباحث المثالى فهم المجتمع البشرى

لا كهينة منسجمة بل ككل من الظواهر الاجتماعية لا ترابط بينها ، لدرجة يمكن معها اطلاق اسم « علم الاجتماع التجزيئي » ، على مثل هذه النظرة التفتيتية للظواهر الاجتماعية التي يلجأ اليها - عادة - علماء الاجتماع البورجوازيون ، بهدف صرف الاهتمام عن الاتجاهات الأساسية للتطور الاجتماعي وكبجولة لإخفاء التناقضات الطبقية .

لما الباحث المادى ، فلا يواجه المجتمع - كمقولة عامة - ، اذ أن ذلك أمر لا وجود له فى الواقع ، فمن الضروري تحديد المجتمع فى كل تشكيل اجتماعى حسى . وليس معنى ذلك أن العلماء الاجتماعيين الذين يتبنون الفلسفة المادية ، ينفون دراسة الحياة الاجتماعية من جميع جوانبها عن طريق التركيز - لأسباب عملية بحثة - على بعض الظواهر الاجتماعية على نحو منفصل ، كل ما فى الأمر أن البحوث والدراسات - لكى تكون مثمرة - لابد أن تنطلق من واقع أن كل مجتمع يشكل جهازا عضويا حيا فى تطور دائم ، الأمر الذى يقتضى - لدراسته - اجراء تحليل موضوعى للقاعدة الاقتصادية فى هذا المجتمع ولعلاقات الانتاج السائدة فيه . فالظواهر الاجتماعية - وفقا لهذا النظر - مترابطة ، وأنه لكى نفهم أى ظاهرة فهمنا علميا فمن الضروري أن ننظر اليها فى حدود علاقاتها بغيرها من الظواهر ، وبالتالي محاولة رؤية كافة الأبعاد التى تكتنف الظاهرة ، فعند دراسة ظاهرة ارتفاع معدلات الطلاق فى مجتمع عربى ما مثلا ، لا يكفى الاقتصار على دراسة ظاهرة معدلات الطلاق خلال فترة زمنية معينة ، كما لا يكفى ربط الظاهرة باباحة الشريعة الفراء الطلاق من جانب الزوج ، كما لا يكفى - أيضا - تصميم صحيفة استبيان للتعرف على الحالة التعليمية والصحية والاقتصادية ... الخ ، لعينة من المطلقين والمطلقات تحقيقا لفروض معينة ، فان اكتفى الباحث بذلك فانه يعزل الظاهرة من السياق الاجتماعى العام وارتباطها بغيرها من الظواهر وعلى الأخص فى ميدان علاقات الانتاج ومدى اسهام المرأة فى العمل وفى الانتاج ، بحيث يتبين الباحث الاجتماعى المادى موقف المرأة فى مثل هذا المجتمع التى تعاني فيه من اضطهاد مركب .

كما لا يستطيع الباحث المادى - على سبيل المثال أيضا - أن يدرس ظاهرة البغاء يعزلها عن نظام العلاقات الاجتماعية الاقتصادية وعن توزيع

العائد الاجتماعي وعن حجم العمالة وعن التمايز الطبقي ، وهو في هذا يختلف عن الباحث المثالي الذي يدرس الظاهرة بمعزل عن السياق الاجتماعي ، فيلجأ - مثلا - الى تصميم استبيان لجمع بعض البيانات عن البقايا وظروفهم الاجتماعية (على المستوى الفردي أى على مستوى الحالة) ، ويلجأ أيضا لتطبيق بعض مقاييس الذكاء واختبارات الشخصية عليها للكشف عن بعض الأمور البالغة الغرابة (صورة الرجل عن البغي مثلا) ، حتى دون أن يظن الى علاقات التأثير والتفاعل بين الظروف الاجتماعية الاقتصادية (حتى على المستوى الفردي) وبين سمات الشخصية لدى البغي (على المستوى الفردي أيضا) ، كما قد يلجأ الباحث الذي يصدر عن موقف مثالي أو عن موقف « لا أدري » ، الى مقاييس أنثروبومترية لقياس الأعضاء الجنسية للبغي ، استكمالا للدقة العلمية الشكلية !

٢٩ - بل ان المنطلق الأيديولوجي يلعب دورا هاما في كسل خطوات اجراء البحث وليس في مجال التفسير فقط ، اذ يلعب مثل هذا الدور منذ اختيار مشكلة البحث مرورا بالفروض وبالادوات أيضا ، ففي ظل السياسة الحديثة للبحوث ، حيث تكاد أن تختفى البحوث الفردية ، وأن تمقد الغلبة للبحوث الجماعية ، بما ورامها من هيئات للبحث ومصادر تمويل حكومية أو خاصة أو أجنبية فإن اختيار مشكلات للبحث يتم في ضوء خدمة مصالح واهتمامات الجهة الممولة بالتاكيد . ولا شك في أن ذلك يؤثر في اختيار فروض معينة واهمال فروض أخرى ، وهو أمر يؤثر على التفسير .

ثانيا : المنطق أو المنظور الثقافي (مثال مصرى) :

٣٠ - اذا أخذنا المجتمع المصرى - كمثال - فهو مجتمع قديم يتميز بالاستمرارية من جهة ، وبالاتفتاح على غيره من المجتمعات من جهة أخرى ، مع الاحتراز بأن الاستمرارية والانفتاح في هذا المثال بالذات ، لا تعنى مجرد تراكم الثقافات المتتابعة طبقة بعد أخرى ، اذ تتمتع مصر بمعدة ثقافية كقوة ، استطاعت - على مدى التاريخ الطويل - وما تزال مستطية أن تهضم وتقرز وتمثل الثقافات الأصلية والوافدة ، وأن تخرجها فى نسيج متفرد برى من الرقع والندوب ، لوجدنا أن النسيج الثقافي المصرى متفرد غاية ما يكون التفرد ، وبالتالي ، فليس من الغريب ، أن ينعكس على ويتأثر - فى نفس

الوقت - بالواقع الاجتماعى المصرى ، الذى هو مستمر فى غير تكرار وتنبؤ ،
ومستقر فى غير محافظة متزمتة ، ومنفتح على العالم المحيط فى غير خوف من
أن يتعلمه هذا العالم أو أن يمسحه •

٣١ - ومثل هذا الواقع الثقافى المتفرد ، وهذه السمات الثقافية
المتميزة ، تثير تساؤلا هاما يتعلق بتفسير الظاهرة الاجتماعية والثقافية فى
مصر ، دون تعمق كاف فى فهم ديناميات الثقافة المصرية (فى قدمها واستمرارها
وانفتاحها) ، وفهم خبايا النسيج الثقافى المصرى • وبدون ذلك فاننا نكتفى
بمحاولة دراسة السطح من الظواهر دون الفوص وراء أعماقها •

وهنا نثير تساؤلا عن مدى نجاح البحث الاجتماعى العلمى التقيدى - فى
مصر - والتفسيرات التى طرحت ، عن فهم الظاهرة الاجتماعية والظاهرة
الثقافية ، ونحن نزع من أن العجز فى ذلك واضح وباطلاق •

٣٢ - ولا شك فى أن العجز عن التفسير العلمى الصحيح ، يحجم من
مدى امكان الاعتماد على نتائج البحث الاجتماعى العلمى ، فى رسم سياسات
اجتماعية جديدة ملائمة أو فى ترشيده سياسات قائمة •

خاتمة :

٣٣ - لعل هذه الورقة أن تكون مدعاة لاثارة التفكير الابداعي ونبسند الأسلوب الاتباعي ، والقضية التي نثيرها ، يمكن طرحها بسهولة ، بيد أن معالجتها ومناقشتها تحتاج الى الكثير من الجهد والمعاناة .

وقد تكون الاثارة هنا مفيدة للتنبيه ، كما قد تكون بمثابة الدعوة لفتح الباب للاجتهادات الكثيرة حول هذا الموضوع الهام ، حتى يمكن التقليل من ظاهرة التغريب والتبعية التي تعاني منها مجتمعاتنا ومجتمعات العالم الثالث بعامة ، وحتى تكون لنا علوم اجتماعية قومية تمهد الطريق لرسم سياسات اجتماعية قومية تلائم واقعنا الاجتماعي والثقافي وترشده .

التنشئة السياسية للطفل المهرى من واقع تحليل مضمون الكتب المدرسية

دكتورة نادية حسن سالم(*)

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على الدور الذي تمارسه المدرسة في التنشئة السياسية وذلك من خلال الثقافة السياسية المتضمنة في كتب المواد الاجتماعية والتربية القومية الموجهة لطلاب الصف الثالث الابتدائي الى الصف السادس الابتدائي وذلك في مبحثين يتضمن المبحث الأول تعريف مفاهيم التنشئة السياسية والثقافة السياسية وأهمية المواد المدرسية في تنشئة الطفل سياسياً وفروض الدراسة والمنهج المستخدم أما المبحث الثاني فيشتمل على نتائج دراسة تحليل مضمون كتب المواد الاجتماعية المدرسية .

المبحث الأول : تعريف المفاهيم :

التنشئة السياسية :

يعرف الموند وبول التنشئة السياسية بأنها اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يحنس في مختلف الأدوار الاجتماعية(١) .

كما يمكن تعريف التنشئة السياسية بأنها كيفية تعلم الفرد لمعايير اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع مما يساعده على أن يتعايش سلوكياً معه(٢) .

(*) استاذ مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ورئيسة وحدة بحوث الرأي العام والاعلام بالمركز .

١ - المجلة الاجتماعية القومية - الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ ، يناير ، مايو ، سبتمبر ١٩٨٢ المجلد ١٩ .
٢ - كمال المنوف « التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر » مجلة عصر المعاصرة .
السنة الخامسة والمستون عدد ٣٥٥ (يناير ١٩٧٤) ص ١٧٥ - ١٩٦ .

(٣) - فيصل السالم « التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت » مجلة العلوم الاجتماعية المبد الثالث السنة الثامنة (أكتوبر ١٩٨٠) جامعة الكويت ص ٨٣ - ١٠٧ .

وتحدد دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية التنشئة السياسية بأنها هي التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية وخصائص الشخصية - ذات الدلالة السياسية وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع (٣) وعناصر مفهوم التنشئة السياسية •

(أ) التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واتجاهات اجتماعية ذات دلالة سياسية •

(ب) التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الانسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة •

(ج) تلعب التنشئة السياسية ادوارا رئيسية ثلاثة : نقل الثقافة السياسية عبر الاجيال - تكوين الثقافة السياسية - ثم تغير الثقافة السياسية •

وخبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد سلوكه السياسي وذلك بالمشاركة أو بعدم الاهتمام وتأييد أو رفض النظام السياسي (٤) •

ان مفهوم الثقافة السياسية ليس مفهوما حديثا ، ف يرى البعض مثل سيدنى فريبا (٥) أن أعمال مونتكيو وتوكفيل وباجوت تقدم مساهمة إيجابية في دراسة الثقافة السياسية ، وأن كان البعض مثل ماريندال يرى أن تلك

Greenstein F. "political Socialisation" in *International Encyclopedia of the Social sciences*, 1, n5 vol. 14, P. 557. (٣)

Richard Wilson "political socialisation & Moral development" (٤)
in *world politics* vol. 18. No. 2 (January 1981), plinceton university PP. 153 - 178.

أنظر أيضا :

Pely N. Tannenbamm & Jack Mcleod" on the measurement of socialization" vol, 16 (Spring 1967) No. 1. PP. 27-38.

Sidney-Verba "comparative political culture" in lucian pye (٥)
and sidney verba "political culture and political development"
(princeton : plinceton university press, 1965, P. 7.

الأعمال أكثر ارتباطاً بمفهوم الشخصية القومية إلا أن دراسة تأثير السمات الشخصية على السلوك السياسي دراسة حديثة في مجال علم السياسة وخاصة في أعمال هارولد لاسويل والأعمال الخاصة بالشخصية المسيطرة التي ترى أن السلوك السياسي هو اسقاط للحاجات الفردية والمشاعر في المجال السياسي ولكن لم يتطور المفهوم إلا بأعمال فريب (٦) .

وتعرف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية (٧) الثقافة السياسية بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتمطى معنى للنظام السياسي .

ويمكن النظر الى مفهوم الثقافة السياسية كتطور طبيعي للاتجاه السلوكي في التحليل السياسي فهو يحاول أن يسد الثغرة التي تنمو في الاتجاه السلوكي بين مستوى التحليل الميكرو والفى يعتمد على التفسيرات النفسية للسلوك السياسي للفرد ومستوى التحليل الماكرو المعتمد على المتغيرات السائدة في علم الاجتماع السياسي فهو يقدم محاولة لربط علم النفس بعلم الاجتماع بحيث يمكن استخدامه في التحليل السياسي الديناميكي .

أما باي فري (٨) أن الثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة في أى مجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات ويخلق نوعاً من الملاءمة الاجتماعية لسلوك الأفراد وتمطى للعمليات السياسية شكلاً ومضموناً بنفس الطريقة التي تمطى بها الثقافة بوجه عام ملاءمة الحياة الاجتماعية وتنتقل الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية في المراحل الأولى .

ويتفق هتشنر (٩) مع التعريف السابق وأن كان يركز على أساليب

Political culture in *International Encyclopedia of the social sciences*, vol. 13, 1975 P. 210. (٦)

Ibid., P. 210. (٧)

Lucian pye political culture and political development, *op-cit* P. 7 (٨)

Gilleter hitchner & carol levine, *Comparative Government and politics*, (New York : Dod & Moud Company, inc, 1967) P. 37. (٩)

التنشئة الاجتماعية كمصدر من مصادر تعلم الثقافة السياسية • ويحدد نورمان ادلر^(١) مصادر تعلم الثقافة السياسية بالخبرة غير السياسية التي تؤثر على الاتجاهات في المواضيع السياسية • وتعتمد على التنشئة المبكرة في العائلة والمدرسة أي عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية والخبرة السياسية وأثرها على الثقافة السياسية عن طريق التفاعل مع الحكومة والمواقف السياسية المختلفة وكذلك الذاكرة السياسية التي تتكون من خبرات الأفراد في المواقف لسياسة المختلفة •

إذا يمكن القول أن الثقافة السياسية هي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية السائدة في مجتمع معين •

أبعاد الثقافة السياسية :

يمكن تحديد الأبعاد الأساسية للثقافة السياسية من خلال الموضوعات التالية :

١ - مفهوم السلطة :

توجد في كل مجتمع تقاليد معينة يمكن من خلال دراستها التعرف على الأنماط والعادات وكيفية اتخاذ القرار وتنفيذه فهي تهتم بالوسائل أكثر من الغايات وبالطريقة أو بالاجراءات التي يتم عن طريقها اتخاذ القرار أكثر من اهتمامها بمضمون أو هدف القرار •

وترتبط هذه الاجراءات بالمفهوم السائد عن السلطة فإذا تصـوـر المواطنون ان القرارات السياسية قد اتخذت من خلال الانماط والعادات والكيفية المتفق عليها فان هذه القرارات يصبح لها شرعية في نظرهم ومن ثم يجب قبولها والخضوع لها • وهكذا ففي كل نظام سياسى يوجد تصور سائد لكيفية اتخاذ القرارات من خلال أية مؤسسات ودور المواطنين في هذه العملية ،

Norman A dler and Charles Marrington "The Learning of Political behaviour (New York : Scott Foresman & Company, 1970) P. 70.

٢ - الغاية من استخدام السلطة :

نادرا ما يقبل شعب مفهوم السلطة دون أن يتضمن ذلك تفسيراً للغاية من استخدام السلطة ، ولأية أهداف وأغراض تستخدم ، بمعنى أن هناك أهدافاً عامة استقرت في الضمير الجماعي للمواطنين وقرارات السلطة السياسية يجب أن تسعى لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم ينتظر المواطنون من السلطة أن تسعى للعمل على انجاز هذه الأغراض والأهداف .

٣ - المشاعر والأحاسيس :

يشمل هذا الجانب دور الانفعالات والعواطف السياسية في استقرار النظام أو عدم استقراره ، ويقصد بذلك استخدام المشاعر القومية والوطنية ومدى استغلال الزعيم السياسي لهذه المشاعر أو الانفعالات للقيام بسلوك سياسي ما كان المواطنون يقومون به دون عملية الاستغلال هذه (١١) .

٤ - الثقة وعدم الثقة :

يهتم هذا الجانب بالقيم المتعلقة بالثقة وعدم الثقة والشك فقد يكون إصدار القرار مشوباً بنوع من الشك في مدى شرعية مصدرى القرار وقد يتعدى ذلك إلى الشك في العمل مع الآخرين والنظر اليهم على أنهم خطرون ، فتختلف الثقافات السياسية تبعاً لتحديد من هو الشعب ونظرتهم إلى الآخرين وعما إذا كانت المؤسسات العامة أو الأفراد جديرين بالثقة .

٥ - الانتماء القومي :

ويقصد بذلك قضية الهوية إلى أي الجماعات يشعر الأفراد بالانتماء والارتباط وتنمو علاقات ولاء بين المواطنين وهذه الجماعات فقد يكون مستوى الولاء للعائلة أو القبيلة منخفضاً أو يرتفع إلى مستوى ولاء قوى أضف إلى ذلك الولاءات الفئوية والسلالية والدينية المختلفة .

٦ - المساواة والحرية :

يهتم هذا الجانب بالاتجاه نحو القوة والعلاقة بين متخذي القرار

السياسى والشعب • هل هى علاقة قائمة على المساواة أم على عدم المساواة ، وفى بعض المجتمعات التقليدية تكرر ثقافتها السياسية تبرير عدم المساواة وتقدم تبريرات معنوية وإخلاقية على عكس بعض الثقافات السياسية الأخرى التى تركز على الحرية واحترام حقوق الأفراد والمساواة بين المواطنين •

٧ - تطوير قدرات النسق السياسى للتنمية الاقتصادية :

ويقصد بها قدرة المؤسسات السياسية على تحريك وتخصيص الموارد الاقتصادية وذلك من خلال المشاركة الشعبية فى خطط التنمية والموقف من الملكية الخاصة والملكية العامة ونوعية العمل الذى تركز عليه الدولة للمشاركة الفعالة فى خطط التنمية (١٢) •

دور المدرسة فى التنشئة السياسية للأطفال :

يشكل الأطفال جزءاً من المجتمع السياسى ولذلك فهم يكتسبون نظم القيم والاتجاهات السياسية السائدة فى هذا المجتمع والتى من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسى حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسى ، ويسلم علم الاجتماع السياسى بأن معاهد التعليم تلعب دوراً هاماً فى عملية التنشئة السياسية وتمارس المدرسة هذا التأثير عن طريق التوجيه للمذهب السياسى الذى غالباً ما يقدم فى مقررات دراسية رسمية كالمواطنة والتاريخ ويهدف تدريب المواطنة فى كل الدول إلى تعريف المواطن بحكومة بلده وتحديد السلوك المتوقع منه ثم غرس مشاعر الحب والولاء القوى فى نفسه ، ويترتب على تعلم التاريخ القومى تعزيز الاحساس بالتفاخر والهوية القومية (١٣) •

والبعض مثل اليزابيث يرى أن المدرسة تلعب دوراً كبيراً فى عملية التنشئة أكثر من دور العائلة ، وترى أن نمو الارتباط بالامة أو القومية ، يبدأ بالتعرف على الرموز القومية كالعلم والحرية ، وفى المرحلة الثانية يبدأ مفهوم الامة فى الوضوح وبعض المفاهيم كالحرية وحقوق التصويت وفى المرحلة الثالثة يبدأ التعرف على الدول الأخرى (١٤) ، وتمثل الكتب المدرسية

Ibid, P. 529.

(١٢)

(١٣) كمال الفتوى ، مرجع سابق ، ص ١٩١ •

Elizabeth Y. Yern Attitude development in childhood educa- (١٤)

والمدرسون عناصر هامة فى عملية التعليم فى المدارس منذ بداية التاريخ المدون وتدل السجلات التاريخية على أن الكتب المدرسية كانت مستخدمة منذ أمد طويل وربما يرجع ذلك الى أيام اليونان والرومان فى العصر القديم . واليوم تشكل الكتب المدرسية أداة أساسية للتعليم الرسمى فى جميع مراحل التعليم وتشكل الكتب المدرسية فى المدارس الابتدائية الدعامة الأساسية للتعليم ، اذ يعتمد المدرسون على الكتب المدرسية اعتماداً كبيراً ، وتعد الكتب المدرسية وخاصة التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية مصدراً أساسياً يستمد منه الطالب اتجاهاته وآراءه السياسية ، وكذلك صوره عن البلاد المختلفة ، فالكتب المدرسية تزود التلاميذ بما يحتاجونه من معلومات عن التاريخ وحضارات العالم الذى يعيشون فيه (١٥) .

ويتبين من الدراسات المتعلقة بالتنشئة السياسية أن التعليم المكتسب فى المدرسة الابتدائية له تأثير دائم بل انه يمكن ارجاع المواقف التى يتخذها الكبار ازاء السلطة السياسية الى التجارب التربوية الأولى ومثلما يؤدي التعليم المقصود الى تعزيز المواقف الايجابية ، كذلك يمكن أن تنشأ مواقف سلبية نتيجة أخطاء الحذف أو التحريف خلال عمليات التعليم .

فروض الدراسة : الفرض الأول :

أن محتوى المواد الدراسية يرتبط بالتغيرات التى تحدث فى المجتمع وخاصة التغيرات فى الواقع الاقتصادى والسياسى ، فاعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى وما تبعها من اجراءات سياسية كتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وضمان حريات المواطنين وتعديل قانون مجلس الشعب والسماح بتأسيس المنابر التى تحولت الى أحزاب مثل الإطار الفكرى الذى تم فى ضوءه تعديل محتوى المواد الدراسية وخاصة مواد التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية (١٦) .

tion toward foreign people"

Journal of education, Boston university vol. 152 (February 1970) No. 2, PP. 17-35.

(١٥) د. آياد التراز صورة الوطن العربى فى المدارس الثانوية الأمريكية ، المستقبل العربى ، السنة الثالثة ، عدد ٢٦ (إبريل ١٩٨١) ص ٢٣ - ٣٩ .

(١٦) د. صوفى أبو طالب اشتراكيتنا الديمقراطية ايدولوجية ثورة مايو ١٩٧١ ، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٨ .

الفرض الثاني :

أن التنشئة السياسية من خلال عملية التعليم المدرسي تمثل تجسيدها لمذلول الاستقرار السياسي ، فالنظام السياسي في عملية حفاظه على نفسه ليظل ثابتا في مواجهة التغيرات من جيل الى جيل يعتمد على العملية التعليمية لنقل القيم والاتجاهات السياسية المقبولة في النظام السياسي من جيل الى آخر ، ويتبين من ذلك أن التنشئة من خلال العملية التعليمية تعمل الى استمرارية الأوضاع القائمة التي تؤكد الاستقرار بمعنى الرضاء عن النظام السياسي واستمرارية نظام الحكم القائم (١٧) .

منهج الدراسة وأدواتها :

أتبعت الدراسة منهجا تجريبيا يعتمد على تحليل المضمون كأداة للبحث حيث تم حصر أهم الأبعاد السياسية المتضمنة في كتب التاريخ والجغرافيا والتربية القومية للصف الثالث الابتدائي حتى الصف السادس الابتدائي كالانتماء القومي ومفهوم السلطة والروح الجماعية ومسئولية المواطن والقيم السياسية السائدة كالحرية والعدل والمساواة والنسق السياسي السائد للتنمية الاقتصادية .

عينة الدراسة :

اختيرت الكتب المدرسية في التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية للصف الثالث حيث أنه لا يدرس التاريخ أو الجغرافيا أو التربية القومية للصف الأول والثاني ، ويشمل التحليل أيضا كتب المسواد الاجتماعية والتربية القومية للصف الرابع والخامس والسادس وكانت الكتب كالتالي :
المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائي تأليف يوسف محمود الصيرفي والدكتور يوسف خليل يوسف حليم ابراهيم جرجس طبعة ٨١ - المسواد الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي تأليف يوسف محمود الصيرفي والدكتور يوسف خليل يوسف وحسين الصاوي طبعة ٨١ - وصور من تاريخ مصر

(١٧) د. كمال المنوفي ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

انظر أيضا :

David a sears. Political Socialisation in greenstein *Micro Political theory* (vol. 2, addizon, wesley publishing company) P. 96 - 136.

الاسلامية للصف الخامس الابتدائي تأليف يوسف محمود الصيرفي وشعبان وشعبان درويش البركاوى طبعة ٨١ - وجغرافية جمهورية مصر العربية للصف الخامس الابتدائي ليوسف محمود الصيرفي ودكتور يوسف خليل يوسف وأبو الفتوح نعمان طاحون وأحمد محمد عمارة طبعة ٨١، والتلميذ فى بلده ، تربية قومية للصف الخامس الابتدائي تأليف اجلال السباعى وسيد محمود عطا طبعة ٨١ - والوطن العربى والعالم الخارجى للصف السادس الابتدائي للدكتور محمد محمود الصياد ودكتور يوسف خليل يوسف طبعة ٨١ - وتاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائي للدكتور عبد العزيز سليمان نوار وبرئيس أحمد رضوان طبعة ٨١ .

وفى الصف الثالث يبدأ مواجهة الطفل بالمواد الاجتماعية فيشتمل المؤلف على الظواهر الطبيعية فى البيئة المحلية ومشاهدات خاصة بالشروق والغروب والجهات الأصلية والليل والنهار وفصول السنة الأربعة ثم الأسرة والمساكن فى البيئة المحلية والمدرسة فى البيئة المحلية وأنواع الحرف التى يقوم بها السكان فى البيئة المحلية - القرية والحي - وفى الصف الرابع ينقسم كتاب المواد الاجتماعية قسم أول ويشتمل على الجغرافيا ومحافظةى وقسم ثانى عن التاريخ القديم لجمهورية مصر العربية . ويتضمن القسم الأول تكوين المحافظة من قرى ومدن ثم نظام الحكم المحلى ونشاط السكان فى المحافظة . ومحافظة مصر وبعض الظواهر الطبيعية أما القسم الثانى فيتناول التاريخ القديم لجمهورية مصر العربية ويتضمن قصة توحيد الدلتا والصعيد . وقصة بناء الأهرامات وقصة الكفاح لصيانة استقلال البلاد فى عصر أحمرس وتحتمس الثالث ثم قصة الاغريق والرومان فى مصر وفى الصف الخامس تبدأ تتضح معالم المواد الدراسية الى ثلاثة أقسام . تاريخ وجغرافيا وتربية قومية يتناول كتاب الجغرافيا موقع جمهورية مصر العربية وأهميته والظواهرات الطبيعية لجمهورية مصر العربية والنشاط البشرى والسكان وتوزيعهم ومشكلاتهم والتقسيم الادارى ونظام الادارة المحلية ويتضمن كتاب التاريخ للصف الخامس صورا من تاريخ مصر الاسلامية عن ظهور الاسلام وانتشاره والفتوحات الاسلامية فى عهد الخلفاء الراشدين والفتح الاسلامى لمصر والدولة الاسلامية المستقلة بمصر ثم دور مصر فى رد العدوان الصليبي والمغولى ثم انتشار الاسلام فى شمال أفريقيا .

أما كتاب التربية القومية للصف الخامس فيعتبر أول كتاب متكامل يحاول أن يقدم أيديولوجية النظام السياسى ويتضمن نظام الحكم فى مصر

والسلطات المختلفة في الدولة : السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية ثم بعض مجالات العمل الوطني مثل الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وتأكيد القيم الدينية والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بجانب القطاعين العام والتعاوني للاسهام في عملية التنمية والانفتاح الاقتصادي وكفالة العمل وحماية الطفولة والامومة ورعاية النشء وتشجيع القطاع الخاص والحضارى على العالم وبناء القوات المسلحة وبعض المشكلات الراهنة مثل مشكلة السكان وتنظيم الأسرة ومشكلة الأمية ومشكلة تخلف القرية .

أما بالنسبة للصف السادس فيشتمل المنهج الى كتابين : الوطن العربي والعالم الخارجى وتاريخ مصر الحديث ، فالوطن العربى والعالم الخارجى يتناول فكرة مبسطة عن العالم ثم استعراض للدول العربية كالوطن العربى ويشمل السودان والجمهورية العربية الليبية وأقطار المغرب العربى : جمهورية تونس وجمهورية الجزائر والمملكة المغربية وجمهورية موريتانيا الإسلامية وجمهورية الصومال وجمهورية جيبوتى . وأقطار الوطن العربى فى آسيا : فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية لبنان والجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وأقطار شبه الجزيرة العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين والكويت ثم جمهورية السودان وجمهورية نيجيريا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

أما تاريخ مصر الحديث فيتضمن العثمانيين والعالم العربى والحملات الفرنسية على مصر والشام ومصر فى عهد محمد على وضعف الولاة بعد محمد على والثورة العربية والاحتلال البريطانى وثورة ١٩١٩ وكفاح مصر فى سبيل الاستقلال والدستور والحرب العالمية الثانية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة وقضية فلسطين وثورة ١٩٥٢ وثورة التصحيح ١٥ مايو ١٩٧١ وأهم منجزاتها .

المبحث الثانى :

نتائج الدراسة :

ويتضمن عرضا للنتائج الكمية والكيفية وذلك من خلال النقاط التالية :

- ٢ - مفهوم السلطة .
- ٣ - الروح الجماعية .
- ٤ - مسئولية المواطن - دور المواطن في المجتمع .
- ٥ - القيم السائدة - الحرية العدل والمساواة .
- ٦ - النسق السياسى للتنمية الاقتصادية .

١ - الانتماء القومى :

ويقصد بذلك قضية الهوية الى أى الجماعات يشعر الأفراد بالانتماء والارتباط وأظهرت نتائج تحليل المضمون الكمية أن الكتب المدرسية تؤكد على فرعونية مصر بنسبة ٥٤٪ وعلى الانتماء المصرى بنسبة ٣٠٪ بينما الانتماء العربى لا يشغل سوى ١٦٪ فقط من محتوى المواد المدرسية .

أن الكتب المدرسية تؤكد على فكرة الوطنية المصرية بوصفها شيئاً مستقلاً عن القومية العربية وعن القومية الإسلامية . وعلى سبيل المثال يؤكد كتاب التربية القومية للصف الخامس « أنت مصرى وأنا مصرى وكلنا مصريون » .
كلنا مصريون يحب بعضنا بعضاً وطننا له تاريخ مجيد نفخر به
ولنعز به (١٨) .

أما الصف الرابع فيقدم للطفل الحضارة المصرية القديمة وذلك من خلال التركيز باستمرار على كلمة اجدادك القداماء والتركيز على الانتماء للوطن مثل :

« لا يوجد قطر أجمل من وطنك » ، « كان اجدادك أعظم سكان العالم » (١٩) .

وتخاطب الكتب الأطفال بقولهم : وهكذا نجح اجدادك بقيادة البطل أحسن فى طرد العدو الغاصب (٢٠) . وأثناء التمرس لحضارة الاغريق

(١٨) التلميذ فى بلدته للصف الخامس ص ٨ .

(١٩) جغرافيا سنة رابعة ص ٦٧ .

(٢٠) تاريخ رابعة ص ١٢٦ .

والرومان في مصر يذكرون : « وقد تأثر الاغريق بحضارة اجدادك المصريين القدماء ونقلوا منها الشيء الكثير الى بلادهم ونقلها منهم الى شعوب أوروبا قوم آخرون هم الرومان القدماء واجداد شعب ايطاليا الحالي • نقل الرومان بذلك حضارة اجدادك المصريين القدماء الى بلاد أوروبا التي كان حظها ضئيلا جدا في الحضرة في ذلك الوقت(٢١) »

ثم يظهر خلط بين العروبة والاسلام فالعروبة قومية بينما الاسلام دين موجه للناس كافة لا فرق فيه بين عربى واعجمى الا بالتقوى •

وحين يتعرضون لأحوال العرب قبل الاسلام يشيرون الى العرب بقولهم « تعتبر شبه الجزيرة العربية موطن العرب الأصل وتقع في الجنوب الغربى من قارة آسيا ويطلق العرب على بلادهم اسم جزيرة العرب ويقصدون بالعرب سكان شبه الجزيرة العربية(٢٢) » وعن أحوال العرب قبل الاسلام لم يكن في شبه الجزيرة العربية قبل الاسلام ما يسمى بالدولة أو الحكومة العربية فقد كان العرب يعيشون قبائل متفرقة متعادية لا تخضع لحكومة ما بل كانت كل قبيلة كأنها دولة مستقلة بنفسها يحكمها شيخ منها بمشورة العقلاء من رجالها(٢٣) •

ويتحدثون عن الفتح الإسلامى لمصر « وأصبحت مصر منذ هذا التاريخ ولاية تابعة للخلافة الاسلامية وكان عمرو بن العاص بذلك أول وال عربى عليها(٢٤) » •

ومن نتائج الفتح الإسلامى لمصر :

١ - ان مصر أصبحت منذ هذا التاريخ ولاية عربية اسلامية تابعة للخلافة الاسلامية يعين الخليفة عليها حاكما من قبله يعرف بالوالى •

٢ - ان المصريين تحرروا من ظلم واضطهاد الروم ونعموا بالحريّة الدينية والمساواة تجت حكم العرب المسلمين •

(٢١) المرجع السابق ص ١٤٤ •

(٢٢) صور من تاريخ مصر الاسلامية ص ١٩ •

(٢٣) المرجع السابق ص ١٩ •

(٢٤) المرجع السابق ص ٥٧ •

٣ - ان كثيرا من العرب هاجروا الى مصر بعد الفتح وسكنوا القرى والمدن وتزوجوا من السكان واختلطوا بهم اختلاطا كاملا شاعت بفضلها الثقافة الاسلامية في البلاد حتى أصبح من الصعب القول بأن فلانا من أصل عربي وفلانا من أصل قبطي .

٤ - ان كثيرا من المصريين بعد الفتح اعتنقوا الاسلام ليعتصموا بأمنه ويستظلوا بوداعته وطمانينته ويساطته ولم يلبث الاسلام أن ازداد انتشارا بين المصريين حتى اذا انقضت على الفتح مائتان من السنين صار المسيحيون أقلية في مصر واصطبغت البلاد بالصبغة الاسلامية .

٥ - ان اللغة العربية كانت وما زالت ضرورية لفهم القرآن الكريم ولذلك اضطر من أسلم من المصريين الى تعلم شيء من القرآن الكريم وبذلك بدأ المصريون الذين انتشر بينهم الاسلام يتعلمون اللغة العربية (٢٥) .

ومن الواضح أن كتب المواد الاجتماعية تركز على أن الفتح العربي جاء على أقوام وشعوب أكثر حضارة من العرب الفاتحين أنفسهم وأقسم حضارة مما يؤدي الى الخلط بين فكرة القومية والدين ويتضح من ذلك ان الخلاف الذي استمر على مستوى الفكر المصري بين مؤيدي فكرة العروبة وفكرة الوطنية المصرية والقومية الاسلامية ظهر أثناء تحليل محتوى بحث المواد الاجتماعية إذ أنه رغم أن الاسلام قد انتشر في مساحة أوسع جدا من المساحة العربية أو التي صارت عربية فاندونيسيا وحدها فيها مسلمون أكثر من كل الدول العربية بل في ايران وباكستان وبنجلاديش والصين وأفريقيا انتشر الاسلام ولكن لماذا نجح الانتشار العربي المسلم في صين منطقة شاسعة بالصبغة العربية فصارت اللغة العربية والشعور بالانتماء عربيا في حين أنه في أماكن أخرى اعطى الناس الدين وحده ولم تتغير لغتهم ولا انتماءهم القومي (٢٦) .

وأول اشارة الى الوحدة العربية تأتي في السنة السادسة الدراسية حين يذكر المؤلف ادراك محمد علي أن مصر والبلاد العربية المجاورة لها يجب

(٢٥) المرجع السابق ص ٥٨ .

(٢٦) أحمد بهاء الدين « أي مصر يريدون » الأهرام (٧ مايو ١٩٧٨) .

أن تكون في إطار دولة واحدة حتى تستطيع مقاومة العدوان الخارجي واستطاع أن يضم الحجاز ونجد السودان والشام مع مصر تحت حكمه (٢٧) .

ثم في فقرة أخرى تفكك الوحدة العربية مع بقاء مصر والسودان تحت حكم أسرة محمد علي .

ثم يأتي انفصال فكرى وكان الوحدة العربية ليست قدرا مصريا وإنما هي عملية استراتيجية عسكرية .

وفي فقرة أخرى تبنت مصر فكرة انشاء جامعة الدول العربية وبذلت أقصى ما تستطيعه من جهد للتعاون مع شقيقاتها داخل الجامعة لتساعد البلاد العربية الأخرى للحصول على استقلالها (٢٨) .

وأما عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والعروبة فقد ظهرت في التاريخ للسنة السادسة باعتبارها سياسة خارجية لدولة مصر كما يتضح فيما يلي :

١ - مساعدة السودان على التحرر من سيطرة الاستعمار البريطانى وتحقيق استقلاله سنة ١٩٥٦ .

٢ - كما أيدت كل من تونس والمغرب الأقصى فى التحرر من الاستعمار الفرنسى .

٣ - تأييد الثورة الجزائرية ومساعدتها بكل الوسائل حتى نالست الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢ .

٤ - أيدت مصر ثورة العراق سنة ١٩٥٨ عندما اعلنت الجمهورية والفت النظام الملكى .

٥ - مساندة الشعب العربى فى جنوب اليمن وفى الخليج العربى حتى تحقق له الاستقلال والتحرر من سيطرة الاستعمار البريطانى .

٦ - اتحدت مصر مع سوريا سنة ١٩٥٨ وكونتا الجمهورية العربية

(٢٧) تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائى ص ٦٧ .

(٢٨) المرجع السابق ص ١٤٣ .

المتحدة ولكن قوى الرجعية (٢٩) والاستعمار أدت الى انفصال مبوريا عن مصر
سنة ١٩٦١ •

٧ - دخلت مصر عضوا في ميثاق دولة طرابلس سنة ١٩٦٩ الذي يضم
سوريا وليبيا والسودان •

٨ - تم اعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا
سنة ١٩٧١ (٣٠) •

وأخر فقرة عن البلاد العربية « حققت حرب أكتوبر وحدة الصف العربي
فقد تسابق جميع العرب الى المساهمة في الجهد الحربى » •

قطعت الدول العربية المنتجة للبترول تصديره الى الدول التي وقفت
بجانب اسرائيل مما جعل تلك الدول تتراجع عن سياستها ونادت بانسحاب
اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة (٣١) وبرزت حرب أكتوبر أهمية الموقع
الجغرافى للوطن العربى عندما اغلق الأسطول المصرى مضيق باب المندب أمام
الملاحه الاسرائيلية (٣٢) •

٢ - مفهوم السلطة :

ويقصد به المفهوم السائد عن السلطة هل هى سلطة مركزية أم هناك
تمايز فى الوظائف والادوار بمعنى تقسيم العمل فى اطار المؤسسات السياسية
وأن يكون هناك وظائف متعددة وأدوار متباينة لها وأن كان التخصص والتمايز
لا يقصد به عزلة الأبنية بعضها عن بعض الا الانفصال الوظيفى بل أن
التخصص يتم فى اطار التكامل الوظيفى للنسق وافترض العلاقة الوثيقة
بين الأبنية المختلفة • وهل كتب التربية القومية والمواد الاجتماعية تؤكد
دور السلطة المركزية وهى الحكومة التنفيذية باعتبارها مصدرة القرار فى
كافة جوانب الحياة المختلفة للمواطن أم تؤكد على دور المواطن والشعب •

(٢٩) ذكرت كلمة رجعية لأول مرة فى كتب المواد الاجتماعية والتربية القومية من السنة
لثلاثة حتى السادسة •

(٣٠) المرجع السابق ص ١٩٦ - ١٩٩ •

(٣١) المرجع السابق ص ١١٣ •

(٣٢) المرجع السابق ص ١١٤ •

تبين من التحليل الكمي أن ٩٤٪ مما كتب عن الخدمات والسلطة السياسية يركز على دور الحكومة بينما ٦٪ فقد تركز على دور المواطن .

وعلى سبيل المثال بالنسبة للأسرة تنص كتب المواد الاجتماعية على التالي :

١ - خدمات الحكومة للأسرة :

- ١ - توفر الحكومة العمل لكل فرد في الأسرة ليكسب منه .
- ٢ - توفر الحكومة التعليم لكل طفل في الأسرة ولذلك أنشأت المدارس بالمجان .
- ٣ - توفر الحكومة العلاج لكل مريض في الأسرة فأنشأت لذلك المستشفيات لعلاج .
- ٤ - توفر الحكومة المسكن الصحي للأسرة فأنشأت لذلك المساكن الشعبية الكثيرة لسكن الأسر المحدودة الدخل .
- ٥ - توفر الحكومة الحدائق والأندية ليلعب فيها أطفال الأسرة .
- ٦ - توصل المياه النقية والكهرباء للقرى والمدن في البيئة المحلية حتى تستفيد منها الأسر التي تسكن في القرية أو المدينة (٣٣) .
- وفي فقرة أخرى قضت الحكومة على الإهمال والتكاسل وقضت على البطء في قضاء مصالح الجماهير (٣٤) .
- وأيضا عنت الدولة بتوفير المساكن الصحية في المدن وفي القرى وتهتم الحكومة بتوفير المساكن في المدن ، كذلك أنشأت الحكومة المساكن لعمال المصانع واهتمت أيضا الحكومة بتوفير الماء النقي للعلاج (٣٥) .

(٣٣) المواد الاجتماعية للصف الثالث ابتدائي ص ٥٩
(٣٤) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائي ص ٥٩
(٣٥) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائي ص ٤٠ - ٤١ .

تهتم الحكومة بالفلاح فتشجعه على امتلاك الأرض التي يزرعها فتقدم له البذور الجيدة والأسمدة المناسبة وتعلمه أحسن الطرق لزراعة أرضه وتربية حيواناته (٣٦) •

وتهتم الحكومة بالصنائع فتبني له المساكن الصحية وتوفر له العلاج بالمجان وتكافئ الصانع المجتهد فتشرك العمال بنصيب في إرباح مصنعهم وتدفع له أجر اذا مرض وتؤمن حياته وحياة أولاده اذا عجز عن العمل فتوفر له سبل الحياة في شيخوخته (٣٧) •

وتهتم الحكومة بصائدي الأسماك فتقدم لهم المعونات المالية وتعلمهم الطرق الحديثة في صيد السمك وتوفر لهم العلاج وتعنتي بصحتهم وتوفر لأولادهم التعليم وتساعدهم على بيع ما يصيدون من أسماك (٣٨) •

حتى في الحكم المحلي الذي يرمى أساسا الى إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية يذكر على أنه منحة من الحكومة وليس حقا للمواطن كما يتضح فيما يلي :

« لكي تشرك الحكومة أهالي القرى والمدن في الحكم أنشأت في كل قرية أو مجموعة من القرى المتجاورة في المحافظة مجلسا قرويا يعرف بمجلس محلي القرية وأنشأت في كل مركز من مراكز المحافظة مجلسا محليا يعرف بمجلس محلي المركز (٣٩) •

ويكرر الكتاب التالي : الحكومة جعلت أعضاء هذه المجالس منتخبين انتخابا مباشرا على أن يكون نصف عددهم على الأقل من العمال والفلاحين (٤٠) •

وفي كتاب السنة الخامسة يتعرض الكتاب للتقسيم الإداري لجمهورية مصر ونظام الإدارة المحلية فينص : « قد حققت حكومة الثورة في مصر منذ شهر أكتوبر عام ١٩٦٠ أملا عظيما لأهالي القرى والمدن فجعلتهم يشتركون

(٣٦) المواد الاجتماعية للصف الثالث ص ٥٧ •

(٣٧) المواد الاجتماعية للصف الثالث ص ٩١ •

(٣٨) المواد الاجتماعية للصف الثالث ص ٩٥ •

(٣٩) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ١٣ - ١٤ •

(٤٠) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ١٣٢ •

في ادارة شئونهم المحلية والفصوف على مشكلاتهم بأنفسهم والعمل على حلها (٤١).

أما عن أعمال الادارة المحلية فلم تذكر كتب التربية القومية أو المواد الاجتماعية شيئا عن السيادة الشعبية أو الرقابة على أجهزة الادارة المحلية إنما أعمالها :

- ١ - كنس الشوارع ورشها وإزالة القمامة وعمل المجارى .
- ٢ - توفير مياه الشرب وتوفير وسائل الانارة الكهربائية فى الطرق .
- ٣ - اقامة المجازر للكشف على الحيوانات قبل ذبحها .
- ٤ - تحسين مرافق المدينة أو القرية وشق شوارعها ورصفها .
- ٥ - انشاء الميادين والحدائق العامة .
- ٦ - الاشراف على دور السينما والمسارح والمعارض (٤٢) .

حتى التنظيمات السياسية والأحزاب ماهى الاعطاء من الحكومة مثل «عملت حكومة الثورة على ايجاد تنظيم سياسى يضم قوى الشعب العاملة العمال والفلاحين والمتقنين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة . وكان الاتحاد الاشتراكي يضم هذه الفئات الوطنية ، وأخيرا تقرر السماح بقيام الأحزاب السياسية ، وكلها تقوم بالعمل السياسى فى ظل مبادئ السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية والاشتراكية الديمقراطية (٤٣) .

٣ - الروح الجماعية :

مدى تنمية الكتب المدرسية للروح الجماعية بين الطلاب وذلك من خلال تركيزها على دور الجماهير مقابل الأفراد ، وأول ما يسترعى الانتباه أن كتب التاريخ تركز على دور الأفراد أكثر منها على دور الجماهير والجماعات وكان المحور الأساسى للتاريخ هو الفرد وليس حركة جماعات (٤٤) . كما أن تدريس

(٤١) التلميح فى بلدته للصف الخامس ص ١٣٢ .

(٤٢) المرجع السابق ص ١٣٢ - ١٣٣ .

(٤٣) تاريخ مصر الحديث للصف السادس ص ١٩٦ .

(٤٤) نحلاد نصير مشور . القضية الفلسطينية والرحلة العربية فى مناهج التعليم فى

الأردن وسوريا ولبنان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت ١٩٧٨) ص ٤٧ .

التاريخ يطفى عليه طابع تدريس التاريخ الوقائى. فمن النادر أن يوجد للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى والتاريخ الفكرى ، هذه الجوانب التى تمكن من التعرف على حياة المجتمع المصرى والعربى والاسلامى ، اذ ما زالت المقررات تركز الحديث على الحروب وعلى المعارك وعلى سقوط الحكام (٤٥) ، فى العصر الفرعونى الحديث عن مينا * ظهر فى الجنوب حاكم عظيم من بلدة طيبة محافظة سوهاج الحالية اسمه مينا أو نارمر استطاع أن يغزو القطر الشمالى (الوجه البحرى) ويهزم ملكه فضم بذلك القطر الشمالى الى القطر الجنوبى وجعل منهما مملكة واحدة قوية وكان ذلك منذ خمسة آلاف سنة (٤٦) .

وأيضا طرد أحمس الهكسوس من الدلتا ودك حصونهم وقضى عليهم نهائيا من الدلتا وسيناء وطردهم من جنوب فلسطين (٤٧) .

ثم يذكر الكتاب : هنيئا لمصر ببطلها العظيم أحمس محرر الوطن المقدس من الهكسوس اعداء بلاده وموحد وادى النيل من الشمال الجنوب .

وكتاب السنة الخامسة من صور من تاريخ مصر الاسلامية يرى أن تاريخ مصر فى تلك الفترة هو تاريخ أحمد بن طولون أو خمارويه أو قطز أو صلاح الدين الأيوبي حتى الثورات تطلق باسم من تزعم الثورة دون اشارة الى دور الجماهير فى تحريك الأحداث مثل الشيخ الشرقاوى والسيد عمر مكرم وعرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول . فعلى سبيل المثال تناول كتاب تاريخ مصر الحديث للصف السادس ثلاثة صفحات من تاريخ سعد زغلول ونشأته وكل ما كتب عن ثورة ١٩١٩ صفحة واحدة (٤٨) وما كتب عن محمد فريد ١/٤ صفحة بينما محمد على ٣١ صفحة .

كما يتضح من التحليل أن الكتب تبرز البطولات الفردية دون توضيح دور الجمهور الجماعية والتعاونية للأفراد المختلفين فى الأعمال البطولية كما يتضح فيما يلى :

-
- (٤٥) التاريخ العربى كيف نقراه وكيف نكتبه - المستقبل العربى - مركز دراسات الوحدة العربية عدد ٣ (١٩٨١) ص ١٣٥ - ١٣٦ .
(٤٦) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ٨٦ .
(٤٧) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ١٢ .
(٤٨) تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائى ص ١٣٣ .

فالشخصيات التاريخية والسياسية المتضمنة في الكتب ٥٨ قائدا أو زعيما أو مناضلا وأكثر الشخصيات التي تناولتها الكتب المدرسية بالعرض والتحليل محمد علي اذ حصل على ١٩٪ من عدد الصفحات التي تناولت الشخصيات يليه الرئيس أنور السادات ١٢٪ ثم الرسول عليه السلام ٧٪ ثم نابليون ٧٪ وعرابي ٥٪ والخديوي اسماعيل ٥٪ وسعد زغلول ٥٪ وصلاح الدين الايوبي ٥٪ ثم مينا ٤٪ وتحتمس ٤٪ ومصطفى كامل ٤٪ وجمال عبد الناصر ٢٪ وأحمد ٢٪ وأبو بكر الصديق ٢٪ وعمر بن الخطاب ١٥٪ وقطر ١٥٪ .

أما بقية الشخصيات فحصلت على ٥٪ مثل خفرع ومنقرع وسزوستريس وعثمان بن عفان وعلى ابن أبي طالب وطارق بن زياد وجوهر الصقل وعلى بك الكبير ومحمد فريد وعلى مبارك ورفاعة الطهطاوي ومحمد كريم وكليبر ومينو .

ويلاحظ أن الشخصيات الفرعونية نالت أكبر قدر من التناول في المجموع وكذلك محمد علي فاستعرضت الكتب المدرسية توليه الحكم وقضاه على خصومه ثم الحملة الانجليزية بقيادة فريزر على مصر ١٩٠٧ ثم القضاء على الزعامة الشعبية والتخلص من الممالك وسياسة محمد علي الداخلية والقوات المسلحة والأسطول والاصلاحات الاقتصادية والصناعية والتجارة والمواصلات والنهوض بالتعليم .

ثم انضمام البلاد العربية وتفكك الوحدة العربية مع بقاء مصر والسودان تحت أسرة محمد علي (٤٩) .

أما الرئيس أنور السادات فاستعرضت الكتب بأذاعته لبيان الثورة في الاذاعة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم ثورة التصحيح والانفتاح وحرب ٦ أكتوبر ونتائج حرب أكتوبر ١٩٥٣ ومبادرة السلام في سنة ١٩٧٧ (٥٠) .

٤ - مسؤولية المواطن : دور المواطن في المجتمع :

تحمل الكتب مسؤولية المشاركة في الدفاع عن المجتمع على النظام السياسي أو الجيش والمقاومة الشعبية ولا تقدم سوى فقرة واحدة عن دور

(٤٩) تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائي ص ٤٨ - ٧٨ .

(٥٠) المرجع السابق ص ٢٢٤ .

المقاومة الشعبية في الحروب التي خاضتها مصر على مر تاريخها ، فالمقاومة الشعبية ضئيلة جدا في مواجهة الحروب النظامية التي يخوضها الجيش كما أن الكتب لا تشير الى أى عدو لمصر ، بل تدعو للتعاون مع شعوب العالم كما ذكرت تلك الكتب المقاومة العربية للاستعمار بشكل مقتضب ومختصر جدا ، ولا تستعمل كثيرا تعابير مثل كفاح ثورة شعبية وجماهير أو نضال ، واتضح من التحليل الكمي لمضمون كتب المواد الاجتماعية والتربية الوطنية أن مسئولية المشاركة في الدفاع عن المجتمع من واقع الجيش تمثل ٨٤٪ بينما المقاومة الشعبية تمثل ١٦٪ وذلك على مر التاريخ حتى منذ العصر الفرعوني ، فما كتب على سبيل المثال عن تحتمس الثالث « اهتم تحتمس الثالث بجيش مصر فزاد في عدده وعدته فرقا يتكون منها قلب الجيش وجناحاه وزوده بالخيول والعجلات العربية وتفنى في تدريب جنوده وبنى أسطولا عظيما حتى يتمكن من الهجوم برا وبحرا فارتقى بذلك الفن العسكري المصرى وأصبح جيش مصر في عهده من أقوى جيوش العالم (٥١) » .

وقام تحتمس الثالث بسبع عشرة حملة برية (٥٢) وكذلك في عصر محمد علي يشير كتاب تاريخ مصر الحديث للصف السادس : استطاع محمد علي بتكوين الجيش المصرى الحديث والاسطول أن يضم الحجاز ونجد والسودان والشام مع مصر تحت حكمه (٥٣) . وفى عهد اسماعيل اهتم بالتهوض بالجيش المصرى مرة أخرى وزاد عدده وتوسعت مصر فى عهد اسماعيل حتى جنوب السودان (٥٤) .

والفقرات الوحيدة عن المقاومة للشعبية وذلك من خلال ثورة القاهرة الأولى حيث أشار كتاب التاريخ : « هاجم المصريون القوات الفرنسية رغم أن أسلحة المصريين كانت قديمة جدا وقتلوا أعدادا كبيرة من الفرنسيين وطردوهم من أجزاء عديدة من القاهرة (٥٥) » .

ثم قاد السيد عمر مكرم كفاح الشعب المصرى ضد الجنود العثمانيين

(٥١) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ١٢٦ .

(٥٢) المرجع السابق .

(٥٣) تاريخ مصر الحديث للصف السادس ص ٥٠ .

(٥٤) المرجع السابق ص ٨٣ .

(٥٥) المرجع السابق ص ٢٣ .

وحذر خورشيد الذي أصر على تنفيذ سياسته في ارهاق الأهالي بالضرائب (٥٦) .

والفقرة التالية عن عرابي : « بدأت الثورة عندما تزعم أحمد عرابي ضباط الجيش المصريين وطلب عزل وزير الحربية عثمان رفعت بك الشركسي » (٥٧) .

وأثناء تعرض الكتب المدرسية لحروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ تشير إلى الدور الذي قام به الجيش النظامي في الحرب مع اغفال دور المقاومة الشعبية . ويتعرض كتاب التلميذ في بلده للصف الخامس الابتدائي الى دور الحكومة في تطوير الجيش فيقول :

الحكومة تبذل جهودا كبيرة لتزود قواتنا المسلحة بالمعدات والأسلحة الحديثة وتدريب قواتنا على أحسن تدريب فقامت الدولة بشراء الأسلحة الحديثة من الدول المتقدمة وانشأت المصانع الحربية لتوفر للقوات المسلحة ما تحتاج اليه من آلات ومعدات وذخائر .

وانشأت الكثير من المدارس العسكرية الفنية لتزود القواد المسلحة بالفنيين في مختلف المجالات العسكرية ، ثم يتعرضون لدور القوات البرية والبحرية والجوية وقوات الدفاع الجوي (٥٨) .

٥ - القيم السائدة :

ويقصد بها القيم التي تسعى كتب المواد الاجتماعية والتربية القومية الى اصالها للأطفال وهي قيمة الحرية والعدل والمساواة . وتبين من تحليل المضمون أن الكتب المدرسية تركز على الحرية بمفهومها السياسي الليبرالي وذلك في ثلاث فقرات أثناء الحديث عن انجازات الرئيس أنور السادات وهي كالتالي :

« صدر الدستور الدائم لمصر ١٩٧١ الذي ينص على حماية الحريات لجميع أفراد الشعب (٥٩) وتم تطبيق مبدأ سيادة القانون وحق كل فرد في

(٥٦) المرجع السابق ص ٩٠ .

(٥٧) المرجع السابق ص ١٠٠ .

(٥٨) التلميذ في بلده للصف الخامس الابتدائي ص ٥٨ .

(٥٩) تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائي ص ٢٠٤ .

الالتجاء الى القضاء للدفاع عن حقوقه» (٦٠) .

والافراج عن المعتقلين وإعادة الموظفين الذين فصلوا ظلما الى أعمالهم .
ولم تتضمن الكتب المدرسية أية إشارة الى الحرية الاجتماعية علما بأن الحرية لا تعنى اشكالا دستورية فبدون وجود ضوابط اجتماعية لا معنى للحرية السياسية (٦١) .

العدل : لم تتناول الكتب المدرسية مفهوم العدل أثناء تعرضها للاطار الفكرى للنظام السياسى الا فى فقرة واحدة عن امنمحات « كان امنمحات الثالث ملكا عادلا يهتم بشئون الفلاحين فقد اقام مقياسا للنيل شمال السودان عند ملتقى سمنه وقمنة حتى يعرف ارتفاع مياه النيل وانخفاضه كل سنة ويجمع على أساسه الضرائب من الفلاحين دون أن يظلم أحدا منهم لذلك سمي عصره بالعصر الذهبى للفلاح» (٦٢) .

أما المساواة فلم تتناولها الكتب المدرسية .

٦ - النسق السياسى للتنمية الاقتصادية :

ويقصد به تطويع قدرات النسق السياسى للتنمية الاقتصادية وذلك المشاركة الشعبية وخطط التنمية والموقف من الملكية الخاصة والملكية العامة ونوعية العمل الذى تركز عليه الدولة ، المشاركة الفعالة فى خطط التنمية . فيما يتعلق بخطط التنمية لم تتضمن الكتب المدرسية أية فقرة عن التنمية ورغم أن خطة التنمية تستدعى أعمالا فنية لاختيار أفضل الأساليب لتحقيقها الا أنها عمل سياسى وهى لذلك يجب أن تكون عملا شعبيا من خلال التعبئة الجماهيرية اذ يجب أن تنشأ صلة وثيقة بين جهاز الدولة السياسى الذى يقوم باعداد الخطة ورسم برامجها وبين القاعدة الشعبية التى وضعت الخطة لصالحها ولم يظهر ذلك فى كتب المواد الاجتماعية والتربية القومية .

الملكية : وتعنى ماهو شكل الملكية التى تسعى الكتب المدرسية الى ايصاله للطالب هل هى الملكية الخاصة أم الملكية الجماعية أم التعاونية . واتضح

(٦٠) المرجع السابق .

(٦١) المرجع السابق .

(٦٢) المواد الاجتماعية للصف الرابع ص ١١٢ .

من التحليل الإحصائي ان كتب المواد الاجتماعية والتربية القومية تحبذ الملكية الفردية بنسبة ٨٠٪ فى مقابل ١٠٪ للملكية الجماعية (١٠٪ للملكية التعاونية وما كتب عن القطاع العام تبسيط الى حد التشويه للفكرة اذ يذكّر كتاب التلميذ فى بلده للصف الخامس فى تعريفه للقطاع العام وان الجمعية الاستهلاكية فى حيك أو مسكنك الدولة وتشرف عليها وزارة التموين وتزودها بالسلع الرئيسية التى تشتريها بأسعار زهيدة لأن الدولة حريصة على أن يحصل الأفراد على حاجاتهم الضرورية بالأسعار المناسبة لقدراتهم وهى فى أغلب الأحيان لا تحصل على أى قدر من الربح ان مثل هذه الجمعية تسمى بالقطاع العام (٦٣) .

أما القطاع الخاص فهو من وجهة نظر الكتب المدرسية كالتالى : اما محل البقالة أو المخبز أو غيره فهو فى الغالب ملك لفرد أو مجموعة من الأفراد قد يكونون اخوة شركاء أو أقارب أو أصدقاء يد يرونه لحسابهم ويعود ربحه عليهم فى هذه الحالة سمي هذا المحل بالقطاع الخاص (٦٤) .

ثم فى موضع آخر يعرف القطاع العام بأنه ما تملكه الدولة من مؤسسات اقتصادية ومؤسسات خدمات تديرها لمصلحة الشعب الا أن الدولة تقوم أيضا بتشجيع القطاع الخاص الذى يملكه الأفراد لمعاونتهم فى تقديم الخدمات الاقتصادية للجمهور (٦٥) .

أما التعاون فقد كتب عنه « كذلك يابى فان الدولة تشجع الأفراد أيضا على أن يتعاونوا معا ويتضامنوا للقيام بمشروعات اقتصادية تهدف الى تحقيق الرفاهية لفئات الشعب فهى تهتم بأن تقدم هذه التعاونيات بالعمل فى المجال الزراعى أو الحيوانى أو فى مجال الاسكان وسمى هذا بالقطاع التعاونى (٦٦) .

والتعاون يظهر كعامل حكومى وليس عملا شعبيا مثل أن الحكومة تشجع انشاء الجمعيات التعاونية فى القرى ، أن الجمعيات التعاونية تقدم خدمات كثيرة للفلاحين توفر لهم البذور الجيدة والأسمدة بأسعار معتدلة

(٦٣) التلميذ فى بلده للصف الخامس لابتدائى ص ٣٧ .

(٦٤) المرجع السابق ص ٣٩ .

(٦٥) المرجع السابق ص ٣٦ .

(٦٦) المرجع السابق ص ٣٦ - ٤٠ .

وتساعدهم فى بيع محصولاتهم بأثمان مربحة (٦٧) •

نوعية العمل المفضل :

ويعنى هل الكتب تؤيد العمل الفنى أو اليدوى ؟ وتبين أن الكتب تركز على العمل الفنى بنسبة ٨٠٪ فى مقابل ٢٠٪ للعمل اليدوى (٦٨) • ويلاحظ أثناء التعرض للعمل اليدوى خلط فى مفهوم العامل خاصة وإن نصف مقاعد التنظيمات السياسية تضمن للفلاحين والعمال فكيف يتصور التلميذ أن العمال هم الذين يقومون بتنظيف المدرسة كما عرفهم كتاب الصف الثالث الابتدائى وهم الذين يشتركون بنصف المقاعد فى مجلس الشعب (٦٩) •

ثم يحاول فى فقرات أخرى أن يزيل التأثير السابق بتعريف واسع وفضفاض لمعنى العامل فيذكر المزارع عامل والصانع عامل والتاجر عامل وكذلك الموظف كلهم يقدمون خدماتهم اليك كلهم يقدمون اليك حاجاتك الضرورية (٧٠) •

وفى فقرة أخرى - الزارع وصائد السمك والصانع والتاجر عمال. نشيطون يقدمون لك خدماتهم وتحصل منهم على حاجاتك الفردية • أما العامل بمعناه الحقيقى فيستخدمون بدلا منه كلمة صانع بقولهم ويشغل الصانع داخل مصانع كثيرة أو صغيرة فى المدينة ويقف أمام الآلات طوال النهار ويلبس ملابس خاصة بالعمل (٧١) •

ويتضح من تحليل الكتب المدرسية أن تلك الكتب تقدم نموذجا للتنمية الاقتصادية يعتمد على الملكية الخاصة بالقدر الأكبر وعلى قيمة العمل الفنى ، وهذا يثير قضية ارتباط المشاركة السياسية بعملية التنمية الاقتصادية وارتباط الطبقات الاجتماعية المختلفة بالتنمية ، بمعنى أن الطبقات عليها العبء الأكبر لتساهم فى تنمية المجتمع اقتصاديا •

(٦٧) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ص ٥٧ •

(٦٨) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ص ٦٨ - ٦٩ •

(٦٩) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ص ٥٩ •

(٧٠) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ص ٦٨ - ٦٩ •

(٧١) المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائى ص ٩٣ •

الذاتمة :

أكدت الدراسة الفروض حيث وضع من التحليل الكمي والكمي لمضمون الكتب الدراسية للصف الثالث حتى الصف السادس أن هناك ارتباطاً قوياً بين المتغيرات التي حدثت في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والاطار الفكري المتضمن في الكتب المدرسية اذ ساد المجتمع منذ تولى الرئيس أنور السادات مناخ ليبرالي بالمفهوم الغربي أو الذي يمكن تلمسه من أبريل ١٩٧٣ في بيان الحكومة أمام مجلس الشعب حيث أعلن لأول مرة عن هدف الانفتاح الاقتصادي لتطوير الاقتصاد القومي ، وأعلنت الحكومة عن عزمها على تشجيع رأس المال العربي والأجنبي للمساهمة في مشروعات الإسكان ، الى أن جاءت ورقة أكتوبر لتعلن الانفتاح الاقتصادي وصدر قانون الاستثمارات العربية والأجنبية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والذي في ضوئه فتحت مجالات التصنيع والتعمدين أمام رأس المال الأجنبي ، وكذلك البنوك ومجال التصدير ثم توالى التيسيرات للقطاع الخاص باباحة الاستيراد للقطاع الخاص بدون تحويل عملة ، وصدر قانون إلغاء المؤسسات العامة بجانب صدور قانون تعديل العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضي الزراعية تقرر فيه رفع القيمة الإيجابية للفدان من سبعة أمثال الضريبة القديمة الى سبعة أمثال الضريبة المالية .

أما في الجانب السياسي فقد صدر قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية في ١٩٧٢ وقانون ضمان حريات المواطنين رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ وقانون مجلس الشعب قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ تلك التغيرات اتضح تأثيرها على مضمون الكتب المدرسية من حيث تدعيم القطاع الخاص الذي يغفل المعنى الاجتماعي كما اتضح أثناء التعرض للنتائج (٧٢) .

أولاً : مصادر البحث :

- ١ - اجلال السباعي وسيد محمود عطا
التلميذ في بلده تربية قومية للصف الخامس الابتدائي طبعة ٨١ .
- ٢ - د. محمد محمود الصياد ود. يوسف خليل يوسف
الوطن العربي والعالم الخارجي للصف السادس الابتدائي طبعة ٨١ .

- ٣ - د. عبد العزيز سليمان وبرئيس أحمد رضوان
تاريخ مصر الحديث للصف السادس الابتدائي طبعة ٨١ •
- ٤ - يوسف محمود الصيرفي والدكتور يوسف خليل يوسف وحليم إبراهيم
جريس •
المواد الاجتماعية للصف الثالث الابتدائي طبعة ٨١ •
- ٥ - يوسف محمد الصيرفي والدكتور يوسف خليل يوسف وحسين
الصاوي •
المواد الاجتماعية للصف الرابع الابتدائي طبعة ٨١ •
- ٦ - يوسف محمود الصيرفي وشعبان درويش البركاوي •
صور من تاريخ مصر الإسلامية للصف الخامس الابتدائي طبعة ٨١ •
- ٧ - يوسف محمود الصيرفي ودكتور يوسف خليل يوسف وأبو الفتوح
بنهان طاحون واحمد محمد عمارة •

ثانيا : مراجع البحث - دوائر معارف :

- ٨ - Greenstein F. "political Socialisation in International Ency-
clopedia of the social sciences, 1975 vol. 14, P. 557.

ثالثا - مقالات باللغة العربية :

- ٩ - أحمد بهاء الدين •
أى مصر يريسون - الاهرام (٧ مايو ١٩٧٨) •
- ١٠ - د. آياد القزاز •
د صورة الوطن العربى فى المدارس الثانوية الأمريكية - المستقبل
العربى السنة الثالثة عدد ٢٦ وأبريل ١٩٨١ ، ص ٢٣ - ٣٩ •
- ١١ - التاريخ العربى كيف نقرأه وكيف نكتبه •
المستقبل العربى مركز دراسات الوحدة العربية عدد ٣ (١٩٨١)
ص ١٣٥ - ١٣٦ •

- ١٢ - د. فيصل السالم •
« التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت » مجلة العلوم الاجتماعية
العدد الثالث السنة الثامنة (أكتوبر ١٩٨٠) جامعة الكويت
ص ٨٣ - ١٠٧ •

- ١٣ - كمال المنوفى •
« التنشئة السياسية في الفقه السياسى المعاصر » مجلة مصر المعاصرة
السنة الخامسة والستون عدد ٣٥٥ (يناير ١٩٧٤) ص ١٧٥ - ١٩٦ •

رابعاً - مقالات باللغة الأجنبية :

- ١٤ - Elizabeth Y. Yern "Attitude development in Childhood edu-
cation toward foreign people" journal of education Boston
university vol. 152 (February 1970) No. 2 PP. 17-35.

- ١٥ - Pely M. Tannenbamm & Jack M Mcleod "on the measurement
of socialisation" public opinion quarterly vol. 16 (Sptin 1967)
No. 1 PP. 27-38.

- ١٦ - Richard Wilson "political socialisation & Moral development
in world politics" vol. 18 No. 2 January 1987 plinceton uni-
versity press PP. 153-178.

خامساً : مؤلفات باللغة العربية :

- ١٧ - د. صوفى أبو طالب •
« اشتراكيتنا الديمقراطية ايدولوجية ثورة مايو ١٩٧١ » مطبعة جامعة
القاهرة ١٩٧٨ •

- ١٨ - د. على الدين هلال •
محاضرات في التنمية السياسية •

- ١٩ - نجلاء نصير بشور •
القضية الفلسطينية والوحدة العربية في مناهج التعليم في الأردن
وسوريا ولبنان المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت ١٩٧٨) •

سادسا : مؤلفات باللغة الأجنبية :

- David osears political socialisation in greenstein Micro politi- — ٢٠
cal theory vol. 2 addison wesely publishing company P. 96 - 136
- Gilleter hitchner & Carol levine comparative government and
political (New York : Dod & Moud & Company inc, 1967)
- Lucian Pye politics personality & nation building New haven : — ٢٢
Yale university press, 1962) P. 122.
- Norman Adler & Charles Harrington "the learning of poli- — ٢٣
tical behaviour" (New York : scott foresman & company
1970). .
- Sidney-verba comparative political culture in lucian pye and — ٢٤
sldeny verba "political culture and political development (prin-
ceton : princeton university press, 1965),

بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة

دكتور محمد الدين عمر خيري(*)

في عام ١٩٥٨ كتب باتاى « ان الأسرة الأردنية مثل الأسرة العربية المسلمة في بلدان أخرى في الشرق الأوسط ، تتميز بسمات أساسية ست ، فهي : (١) ممتدة ، (٢) تتبع خط القرابة الأبوى ، (٣) السكن مع أهل الزوج (٤) تقوم على سيادة الزوج ، (٥) تقوم على الزواج الداخل ، (٦) فيها تعدد زوجات أحيانا » (باتاى ١٩٥٨ : ١٣٦) . ومنذ ذلك التاريخ الى الآن فان تغيرات عميقة قد حصلت في بنية الأسرة العربية جعلت هذه الملاحظة تبتعد عن الواقع الى حد كبير . فقد أوضحت البيانات الاقليمية الحديثة أن الأسرة العربية المعاصرة هي أسرة نووية وليست ممتدة (انظر : الناقب ١٩٧٦ ، ب ١٩٧٦ ، خورى ١٩٧٥ ، وأنطون ١٩٧٢) . كما أن نسق القرابة العربي يقوم على نظام الانساب الثنائى الى كل من أهل الأب وأهل الأم (أبو زيد ، سنة ١٩٦٧) . أضف الى ذلك أن غالبية الآباء لا يرغبون في أن يستمر أبناؤهم بالسكن معهم بعد الزواج (قريطم وآخرون ، ١٩٨١ جداول رقم ٧ : ١٩) . كما أوضحت البيانات الحديثة أن تعدد الزوجات وخاصة في المدن قد تضائل الى حد كبير (بروثرو ودياب ، ١٩٧٥) .

وفي التحليل التالى فائنا سنركز على الخاصية البنائية الرابعة التى أوردتها باتاى وهى التى تتعلق بسيادة الزوج داخل الأسرة . ولسنا نبالغ اذا قلنا أن هذه الملاحظة لا تنطبق على الواقع الحالى للأسرة العربية . اذ أن تحليل بناء السلطة في الأسرة العربية المعاصرة يكشف لنا أنه رغم احتفاظ الزوج بمكانة مميزة داخل الأسرة سواء في الريف أو في المدن فان هناك اتجاهًا ثابتًا نحو تزايد مشاركة الزوجة والأبناء في عملية اتخاذ القرارات التى تتعلق بشئون الأسرة . والبيانات الامبيريقية تدعم هذا التحليل بقوة . ففى

(*) مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب - الجامعة الأردنية - عمان - الأردن - حزينان

دراسة ميدانية على النساء العاملات في مدينة عمان ، يورد ناصر (١٩٦٩ : ٢٣) أن ٩٦,٢٪ من النساء العاملات المبحوثات ذكرن أن علاقاتهن بأزواجهن تقوم على أساس المشاركة ولم تذكر سوى ٣,٨٪ أن أزواجهن يمارسون اتجاهات تسلطية .

وتبدو مشاركة النساء في اتخاذ القرارات شديدة الوضوح في مجالات محددة مثل زواج الأبناء ، واختيار مكان السكن للأسرة . ويورد بروثرو ودياب (١٩٧٥ : ٣٠-٣١) أن جميع النساء المدرسات في عمان يشتركن في القرار الخاص بزواج الأبناء ، وكذلك ٨٦٪ من الزوجات المدرسات في مدينة بيروت ، بينما لم تذكر سوى ٦٠٪ من الزوجات المدرسات في مدينة دمشق أنهن يشتركن في ذلك . أما في مجال القرارات الخاصة باختيار مكان السكن فإن نسبة مرتفعة من الزوجات يشاركن في القرار : ٥٣٪ في عمان ، ٥٨٪ في دمشق ، و ٦٥٪ في بيروت .

ويبدو أن مثل هذا الاتجاه نحو المشاركة في السلطة يرتبط بعدد من العوامل ، أهمها التغيرات البنائية في الأسرة العربية وخاصة التحول من النمط الممتد إلى النمط النووي . وتوضح البيانات أن هناك تزايداً في المشاركة كلما انتقلنا من النمط الممتد إلى النمط النووي . ويوضح الجدول رقم (١) أنه بالنسبة لفرض قواعد معينة عند اختيار شريك الحياة ، فإن الوالدين في النمط الممتد من الأسرة غالباً ما يميلون إلى فرض مثل هذه القواعد على أبنائهم (٥٤,٢٪) ، بينما تقل هذه النسبة إلى (٤٣,٩٪) في الأسرة المتحولة ، وتنخفض إلى ٣٨,٥٪ فقط في الأسرة النووية . وتقل نسبة التدخل كثيراً بالنسبة للسلوك الاقتصادي للابناء وخاصة ما يتعلق باختيار المهنة . ومع ذلك نلاحظ نفس النمط الأول تقريباً ، فنسبة تدخل الأسرة الممتدة في هذا المجال تزيد كثيراً عن نسبة تدخل الأسرة النووية .

ومن جهة أخرى هناك بعض الأدلة على أن مثل هذا الاتجاه نحو تزايد مشاركة الزوجات في عملية اتخاذ القرارات في كافة أشكال الأسرة العربية يرتبط بتزايد الدور الاقتصادي للمرأة العربية وخاصة بعد حصولها على التعليم وبعد خروجها للعمل خارج المنزل وحصولها بالتالي على دخل مستقل تستطيع أن تساهم به في ميزانية الأسرة . وبين جميع الفئات الطبقية فإن مساهمة المرأة في ميزانية الأسرة ترفع من درجة مشاركتها في القرارات

الأسرية • ففي دراسة ميدانية حديثة على ربوات الأسر اللائي يقمن ببعض الصناعات المنزلية في الأحياء المنخفضة الدخل في مدينة عمان تبين أن ربوات البيوت هؤلاء يشاركن بشكل ملحوظ مع الأزواج في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالأسرة • ويوضح الجدول رقم (١) أنه بالنسبة لشراء سلع معمرة ، وبالنسبة للاستثمار في مجال الأعمال ، فإن القرارات غالبا ما تتخذ بالتشارك بين الزوج والزوجة في غالبية هذه الأسر • أما فيما يتعلق بالمصاريف اليومية للأسرة فإن غالبية الزوجات أو (٥٠٪) يتخذن القرار وحدهن دون تدخل الزوج • كما أن لهؤلاء الزوجات دورا في اتخاذ القرارات بالنسبة لتفقات تعليم الأبناء •

جدول رقم (١)

تدخل الأسرة في شئون الأبناء

الأسرة المتتلة	الأسرة المتحوطة	الأسرة النووية	مجال التدخل
٥٤ر٢٪	٤٣ر٩٪	٣٨ر٦٪	فرض قواعد معينة عند اختيار شريك الحياة
١٢ر١٪	١٢ر٢٪	٥ر٦٪	تقييد حرية السلوك الاقتصادي وعدم القبول بالعمل الذي يختاره الأبناء •

المصدر : بتصرف من زهير حطب ، ١٩٨٢ : ١٩٩ •

ويبدو أن هذه المشاركة الملحوظة للزوجات في عملية اتخاذ القرارات في الأسر المدروسة يعود لكون هؤلاء الزوجات منتجات اقتصاديا ، فجنين الزوجات المدروسات بلا استثناء يقمن بإدارة بعض الصناعات المنزلية البسيطة (كالخياطة ، والتطريز ، والصناعات الغذائية) ويبيعنها في الأسواق ، مساهمات بذلك في رفع مستوى معيشة الأسرة ككل • ولا شك أن مثل هذه المساهمة الاقتصادية تلعب دورا في زيادة دورهن في عملية

اتخاذ القرارات الأسرية • ومن جهة أخرى • هناك دلائل على أن مثل هذه المشاركة وخاصة في المدن ترتبط بمستوى تعليم الزوج ، إذ كلما ازداد مستوى تعليمه زاد ذلك من درجة ديمقراطيته أو تسامحه (على ، ١٩٨٠) • وبين عينة من خريجي الجامعات في الأردن ، وجد الباحث أن ٨٦٪ من المحوئين يؤيدون اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالشئون المالية للأسرة بالتشارك مع زوجاتهم (وجميعهن عاملات خارج المنزل) ، ولم يذكر سوى ٩٪ من المحوئين أنهم يفضلون اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور المالية بأنفسهم دون الرجوع لزوجاتهم (مجد الدين خيرى ، ١٩٧٥ : ٧٥) •

وحتى في الريف العربي فان دور الزوجة في اتخاذ القرارات في ميادين محددة يبقى شديد الوضوح • ففي دراسة على قرى محافظة الكرك (الأردن) وجد أن للزوجة الريفية دورا هاما بالنسبة لقرارات معينة وخاصة تلك التي تتعلق بزواج الأبناء ، بالإضافة الى شراء أدوات للمنزل ، أما ما يتعلق بالقرارات لبيع المحصول فهو بيد الزوج كليا (صندوق الملكة علياء ، ١٩٨١) •

والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة تتسع في الواقع لتشمل الأبناء أيضا وخاصة فيما يتعلق باختيار المهنة واختيار شريك الحياة فبالنسبة لاختيار المهنة وجد ناصر (١٩٦٩ : ٢٤ - ٢٥) أن ٩٣٫٧٪ من النساء العاملات المتزوجات لم يبدن أى معارضة لعمل بناتهن خارج المنزل ، وحين سئلوا ما هو العمل الذى ترغبن فى أن تمارسه ابنتك؟ أجابت الغالبية منهن بأنهن سيتركن القرار لبناتهن ، بينما ذكرت ١٥٪ التعليم ، ١٣٫٣٪ العمل الحكومي و ١١٫٣٪ الأعمال الحرة •

أما فيما يتعلق باختيار شريك الحياة فرغم أن النمط السائد في عدد من المجتمعات العربية وخاصة في الريف هو نمط « الاختيار العائلي » وذلك يعود لانعدام أو عدم توفر الفرص الكافية للتعارف بين الفتى والفتاة بالإضافة الى السلطة القوية التى يتمتع بها الأبوان وهيمنتهم الكاملة على شئون الأبناء • وتوضح البيانات الامبيريقية الدور الكبير الذى تلعبه التنظيمات البيروقراطية وخاصة الجامعات في هذا المجال ، أى اختيار شريك الحياة • إذ أن هذه التنظيمات تنشئ الأفراد اجتماعيا لممارسة حقهم في المشاركة في اختيار شريك الحياة كما أنها توفر لهم الفرص للالتقاء به وخاصة في المدن العربية • ففي بحث ميداني أجرى على طلبة جامعة الموصل وجدت فروق لها دلالة إحصائية في آراء طلبة السنوات الأولى والأخيرة بالنسبة لنمط اختيار شريك الحياة • وينتخلص (عمر ١٩٧٩ : ٢٢٢) أن هذه الدراسة عكست :

جسٹریٹ (۲)

مشاركة الزوجات في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة في الأحياء المنخفضة الدخل في مدينة عمان

الاستثمار في مجال الأعمال	شراء سلع معمرة	نفقات تعليم الأبناء	المصاريف اليومية للأسرة			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٣٦١	٣٥	٣٧١	٣٦	١٥٠٥	١٥	١٣٤
٢٢٦	٢٢	٢٠٦	٢٠	٢٣١	٢٢	٥٠٥
٢٥١	٢٤	٣٦١	٢٥	٤٣٢	٤٢	٢٨٩
٦٢	٦	٦٢	٦	٨٢	٨	٧٢
٦٠٠	٩٧	٦٠٠	٩٧	١٠٠	٩٧	١٠٠
						٩٧
المجموع						
الزوجان بالتشارك						
الزوجة وحدها						
الزوج وحده						
مشاركة بعض الأقارب						

المصدر : مجمع الدين چیری و آخری ۱۹۸۲ء

و ٠٠٠ مدى تأثير المحيط الجامعي على تغير طريقة تفكير الطلبة وقيمهم الاجتماعية . فمن خلال مقارنة طلبة الصفوف الأولى مع طلبة الصفوف المنتهية، وجدنا فروقا في آرائهم حول اختيار شريك الحياة . فمثلا وجدنا طلببة السنة الأولى يسايرون ويتقبلون نمط اختيار الأهل لشريك الحياة الذي يمثل نمطا تقليديا بينما وجدنا طلبة الصفوف المنتهية يرفضون هذا النمط لعدم مسابقته مع مستواهم الفكري ، وتطلعاتهم المستقبلية والتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على المجتمع العراقي ».

ويبدو أن هذا النمط الحديث من اختيار شريك الحياة يرتبط أيضا بسن الزواج ، إذ أنه كلما ارتفع هذا السن كلما عني ذلك أن الفتى والفتاة قد وصلا الى مرحلة دراسية أو وظيفية تضمنهم في دوائر مناسبة للتقاءهم ، اما في محيط الدراسة أو في محيط العمل . كما تمكنهم هذه المرحلة من اقناع الآخرين وخاصة الوالدين باختيارهم . والبيانات التي لدينا توضح أن هناك ارتفاعا ملموسا في سن الزواج في المجتمع العربي بالنسبة لكل من الذكور والاناث . فالمسح الاجتماعي الذي قامت به الأمم المتحدة عام ١٩٧٠ يوضح أن هناك ارتفاعا ملموسا في سن الزواج منذ ١٩٦١ وخاصة للاناث :

و ففي عام ١٩٦١ كانت نسبة الذكور (٢٠ - ٢٤ سنة) الذين بقوا بدون زواج هو ٦٣٪ ولكن في سنة ١٩٦٦ ارتفعت هذه النسبة الى ٨٤٪ . وبين الاناث كان التغير أكثر بروزا حيث ارتفعت نسبة غير المتزوجات في هاتين الفترتين من ٢٥٪ الى ٤٨٪ على التوالي . ويبدو أن ذلك يرتبط بعدد من العوامل أهمها التحسن في مستوى التعليم ، ومساهمة المرأة في القوى العاملة ، (UN, 1970 ; 441).

كما تعكس البيانات المصرية ارتفاعا ملموسا في سن الزواج . ففي القاهرة يبلغ معدل سن الشاب عند الزواج (٢٩ سنة) و (١٩٦١ سنة) بالنسبة للفتاة (بسببوني ١٩٦٤ : ٤٣ - ٤٥) كما توضح بيانات بروثرو ودياب أن هناك ارتفاعا ملحوظا طرأ على سن الزواج بالنسبة للفتى وللفتاة في كل من الريف والمدن في المجتمع العربي . ففي ارتاس ارتفع متوسط سن الزواج بالنسبة للزوجات من ١٤ سنة عام ١٩٤٠ الى ١٦ سنة عام ١٩٦٠ . أما بالنسبة للذكور فلم يكن متوسط سن الزواج منخفضا منذ البداية إذا استقر على ٢٤ سنة في الفترتين . والواقع أن الارتفاع في متوسط سن الزواج بالنسبة للزوجات ارتفع أكثر وضوحا في المدن العربية

الثلاث عند مقارنته بمتوسط سن الزواج عند الأزواج . ففي عمان ارتفع هذا المتوسط عند الزوجات من ١٧ر٨ سنة عام ١٩٤٠ الى ٢١ر٦ سنة عام ١٩٦٠ وفي دمشق ارتفع هذا المتوسط من ١٨ر٦ سنة ١٩٤٠ الى ٢١ر٤ سنة عام ١٩٦٠ . أما في بيروت فقد ارتفع من ١٩ر٣ سنة عام ١٩٤٠ الى ٢١ر٧ سنة عام ١٩٦٠ . بينما لم يرتفع متوسط سن الزواج عند الذكور الا ارتفاعا بسيطا : في عمان من ٢٥ر٤ عام ١٩٤٠ الى ٢٨ر٠ عام ١٩٦٠ ، في دمشق من ٢٨ر٤ الى ٢٩ر١ سنة وفي بيروت من ٢٩ر٠ الى ٣٠ سنة (بروثرو ودياب ، ١٩٧٥ : ٤٥-٤٦) وربما يعود ذلك الى أن متوسط سن الزواج بالنسبة للذكور كان دوما أكثر ارتفاعا من متوسط سن الزواج عند الاناث .

وتوضح هذه البيانات بما لا يدع مجالا للشك أن هناك ارتفاعا ملموسا في سن الزواج وخاصة بالنسبة للفتاة في أغلبية المجتمعات العربية . ولا شك أن ذلك يدعم ، كما أشرنا سابقا ، قدرة الشخص على الوصول الى اختيارات خاصة به نتيجة للنضج العقلي والعاطفي ونتيجة للاستقلال الاقتصادي الناتج عن التعليم والعمل بأجر خارج المنزل والذي يأتي عادة في بداية العشرينات بالنسبة لغالبية الشباب في العالم العربي .

الخلاصة والخاتمة :

على عكس بعض التعميمات التي عفا عليها الزمن والتي تتعلق بسيطرة الزوج المطلقة على شئون الأسرة ، فقد وضحت هذه الورقة أن هناك اتجاهات نحو المشاركة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة العربية ، وتتسع هذه المشاركة لتشمل الأبناء بالإضافة الى الزوجات والأزواج وخاصة في ميادين محددة . ففيمما يتعلق بالزوجات وضحت الورقة أن ازدياد مشاركتهن في عملية اتخاذ القرارات واضحة بالنسبة للمصاريف اليومية للأسرة ، شراء سلع معمرة ، وبالنسبة لتعليم الأبناء ، وترتبط مثل هذه المشاركة مباشرة بمدى مساهمة الزوجات في ميزانية الأسرة ، فكلما ازدادت هذه المساهمة كلما ازدادت المشاركة .

أما بالنسبة للأبناء فإن مشاركتهم في هذه العملية وخاصة فيما يتعلق باختيار المهنة واختيار شريك الحياة ترتبط بدرجة التعليم ومدى الاستقلال الاقتصادي ، كما ترتبط بسن الزواج . وإذا كلما ازدادت درجة التعليم معها فدرجة الاستقلال الاقتصادي ، وكلما ارتفع سن الزواج كلما وفر ذلك للأبناء الفرص للوصول الى اختيارات وقرارات خاصة بهم .

المراجع العربية :

- أبو زيد ، أحمد •
١٩٦٧ البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع ، ج ٢ ، ط ٢ ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب •
- الناقب ، فهد •
١٩٧٦ « حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية » • مجلة العلوم
الاجتماعية ، العدد ١-٢ : ٨١-٩٠ ، الكويت : جامعة الكويت •
ب ١٩٧٦ « موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها » مجلة كلية الآداب
والتربية ، العدد ٩ : ١٣٥ - ١٤٦ • الكويت : جامعة الكويت •
- بسيوني ، أميرة •
١٩٦٤ الأسرة المصرية • القاهرة : دار الكتاب العربي •
صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي الأردني •
١٩٨١ دراسة العينة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في
منطقة الكرك • عمان •
- حطب ، زهير •
١٩٨١ « السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية » مجلة الفكر العربي •
العدد ١٩ : ١٨٤ - ١٩٥ • ليبيا : طرابلس •
- عل ، محمود عبد القادر •
١٩٧٦ « ديمقراطية الزوج وانفتاحه الفكري وعلاقتها ببعض المتغيرات
الأسرية في المجتمع الكويتي والبحريني : دراسة مقارنة عن الاتجاه
نحو التحديث » • مجلة كلية الآداب والتربية ، العدد ١٠ •
الكويت •
- عمر ، معن خليل •
١٩٧٩ « أنماط اختيار شريك الحياة لدى طلبة جامعة الموصل » مجلة كلية
الآداب والعلوم الانسانية • العدد ١٢ : ٢٠٩-٢٢٩ فاس •
- قريطم ، عبد الهادي وآخرون •
١٩٨١ « الأسرة السعودية : الدور والتغير وإثرهما في اتخاذ القرارات »
جامعة الملك عبد العزيز • مركز البحوث والتنمية •
- خيري ، محمد الدين عمر ، ستاني زريقات ، وعصام الزواوي •
١٩٨٢ « أنشطة العون الذاتي للمرأة في الأحياء المتدنية الدخل في مدينة
عمان » • تحت الإنجاز •

المراجع الانجليزية :

- Antoun, Ritchard. 1972 : Arab Village : A Social Structural Study of a Jordanian Peasant Community. Indiana Univ. press.
- Khairy, 1975 : Majuddin O "Attitudes Toward the Changing Role of Women in Jordan : A study of University Graduates." Unpubl. M.A. Thesis. Beirut, American University of Beirut.
- Khuri, 1975 : Fuad I. From Village & Suburb : Order and change in Greater Beirut, Chicago. University of Chicago press.
- Nasir, Sari 1969 : "Working women in the Changing Society of Jordan. A Sociological Survey". The Faculty of Arts Journal, Vol. I No. 2: 7-41. Amman : The University of Jordan.
- Patal, R. (ed.) 1958 : The Kingdom of Jordan, Princeton Univ. press.
- Prothro, Edwin Terry and Lutfy Najib Diab 1974 : Changing Family Patterns in the Arab East. Beirut, American Univ. of Beirut,
- United Nations 1970 : "Report on the Social survey of Amman, Jordan, 1966." pp. 19 — 43 in Studies on Social Development in the Middle East, New York.

ملخص

عنوان البحث : بناء السلطة فى الأسرة العربية المعاصرة •

يوضح هذا البحث أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو المشاركة فى عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة العربية • ومثل هذه المشاركة تتسع لتشمل الأبناء بالإضافة إلى الزوجات •

ويوضح تحليلنا أن ازدياد مشاركة الزوجات فى عملية اتخاذ القرارات داخل المنزل وخاصة فى ميادين محددة مثل المصاريف اليومية للأسرة ، شراء سلع معمرة ، وتعليم الأبناء ترتبط بمدى مساهمة الزوجات فى ميزانية الأسرة • أما بالنسبة للأبناء فإن مشاركتهم فى هذه العملية وخاصة فيما يتعلق باختيار المهنة واختيار شريك الحياة فترتبط بدرجة تعليم الأبناء ومدى استقلالهم الاقتصادى ، كما ترتبط بسن الزواج •

Abstract

Title of Paper : The Power Structure of Contemporary Arab Family.
This paper analyzes the trend toward increasing participation by wives and children in the decision making process in contemporary Arab family.

Data reported in this paper shows that increasing participation of wives seems to be related to their increasing economic contribution to family budget. Whereas for children, it seems to be related to level of education, economic independence, and age at marriage.

نظرية المباريات وتفسير ظاهرة التنافس البولي

دكتور أحمد محمد أمين عامر (✳)

تستخدم نظرية المباريات في تفسير السلوك السياسى الدولى وتحليل التصرفات والقرارات السياسية التى تتصل بمجال العلاقات السياسية الدولية ، ويجب أن نشير منذ البداية أن نظرية المباريات لا تهتم إلا بالقرارات الاستراتيجية أى المباريات التى تشكل فيها سيطرة اللاعب على خصمه عاملا من عوامل النتيجة ، وتمثل هذه المباريات الاستراتيجية بعدة أشكال يمكن أن نصفها أو نميز بينها وفقا لمعيار معرفة اللاعب لعناصر « الضربة » التى يجب أن يلعبها ، وتتناول هذه المعرفة فى بعض الحالات (مثل لعبة الشطرنج) جميع العناصر وعندئذ يمكن للاعب أن يستخدم (استراتيجية خالصة) أما فى بعض الحالات الأخرى فإن المعرفة جزئية ولذا يضطر اللاعب الى استخدام (استراتيجية مختلطة)^(١) ومهما كان نوع المباراة فإنها تتميز بعدة خصائص أهمها : أن اللاعبين يواجهون مجموعة من العناصر تمثل مختلف أوضاع اللعب التى يمكن أن يواجهوها ان عاجلا أو آجلا ، وتسيطر على المباراة ثلاثة عوامل : معلومات اللاعب عن وضع اللعب عندما يجب عليه أن يتخذ القرار ثم القاعدة التى توضح - فى كل وقت وبالنسبة للنقطة التى وصل إليها اللعب - الأوضاع التى يمكن أن يتخذها اللاعب . ثم أخيرا الربح أو العائد الذى يعرف فى نهاية المباراة .

وهكذا فنظرية المباريات تشكل محاولة لاضفاء شكل رياضى على القرارات المستهدفة والاستراتيجيات ، ولذا فهى تدرس لعب شخصين وثلاثة وأربعة كى تكتمل فى عملية تحليل الألعاب الاستراتيجية التى يشترك فيها عدة أشخاص هذه المباريات التى تحتل فيها التحالفات مركزا هاما ، ويدخل فى

(✳) أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة - جامعة قناة السويس - بورسعيد
Von Neumann, and O. Morgenstern, theory of Games and
economic behaviour, 1944. (١)

المباراة كمنهج نظري مفاهيم كالحيلة وهي قدرة اللاعب على التنبؤ بسلوك خصومه ومنافسيه ، أو الخداع الذي يعتبر الرد على هذه الصيلة ونمى بالخداع الفن الذي يجيده اللاعب في اخفاء معلوماته عن خصبه ومنافسه وفي تضليله عن نواياه وفي حمله على الاستخفاف ببراعته •

وفي المباريات كما في الواقع السياسي يتصارع الفرقاء (المتنافسون) أو يتحالفون أو يتآمرون على بعضهم البعض أو تتآمر مجموعة منهم على مجموعة أخرى ، ويتعاونون فيما بينهم ، أو قد يستغل بعضهم البعض ، ليس بمقدور تنظيم سلوك اللاعب أن يوضح السلوك السياسي ويجعل دراسته أكثر تنظيماً وأكثر قابلية للفهم ؟ وبعبارة أخرى أليست استراتيجية المباراة مماثلة للاستراتيجية التي تظهر في الأوضاع والمواقف السياسية التي تتطلب سلوكاً رشيداً أي تحقيق الأهداف بشروط معينة وبأقل تكلفة ممكنة أو الوصول بالنتائج الى أقصى حدودها بتكاليف محددة سلفاً ؟ وهكذا ومن هذه الزاوية فإن نظرية المباريات تساعد على التفسير بل انها تمكنا كأداة من تحليل السلوك السياسي • ثم ألا يستطيع المسئولون عن اتخاذ القرارات أن يستخدموا نظرية المباريات لكي تعدد لهم بوضوح العناصر المتتابعة التي يتألف منها سلوك ما يبلغ درجة العقلانية والرشد ، ودون أن يهمل الامكانات القائمة أو ما نعرفه عن ردود فعل المتنافسين ؟ أن كل قرار سياسي يفترض اختيار امكانية من بين عدة امكانيات ، اليس في استطاعتنا على أساس ما لدينا من معلومات أن ننتظر من هذه الاداة المنهجية أن تسهل عملية تنظيم الآراء المطروحة واختيار معايير التقدير ؟

ألا يمكن أن تستخدم نظرية المباريات لدراسة عملية اتخاذ القرارات دراسة أكثر دقة لاعادة جمع وسبك الدوافع التي أدت الى اختيار امكانية معينة من بين جميع الامكانيات الموجودة ، أو اختيار بديل بذاته من بين عدة بدائل ؟ ان نظرية المباريات تضيف طابعا أكثر عقلانية ورشداً على قرارات المسئولين وخاصة فيما يتعلق بقرارات العلاقات الدولية •

يتكون المجتمع السياسي من افراد وجماعات مختلفة ولهم أساليبهم المتباينة في النظر الى النظام السياسي ، ويصنع السياسيون قرارات ترضى بعض الأفراد والجماعات أكثر من الآخرين ، ذلك أنه لا يمكن أن يرضوهم بالتساوي أو يرضوا كل الأفراد لأن السياسيين يهدفون الى المصلحة العامة ، ولذا لا نعدم دائماً وجود مواطنين لا يرضون عن تصرفات السياسيين الذين

يرضون معظم المواطنين أحيانا وبعض المواطنين دائما ولكنهم لا يستطيعون ارضاء كل المواطنين. في كل وقت .

ولما كنا نفترض أن السياسي محايد منكر لذاته فنحن نتوقع منه أن تكون تصرفاته جدلية فهو غالبا ما يختار بين وجهات نظر متنافسة ويقرر بين المشاكل المتناقضة ، ذلك أن أقل وظائف الحكومة هي أن تقرر ما تأخذ به من بين الأشياء المرغوبة (٢) ، ولذا فإن علماء السياسة يهدفون الى ادراك وفهم وتفسير أو تحديد . من يأخذ ، ماذا ؟ ومتى وكيف ؟ (٣) أو أن حل المنازعات settling of disputes هي الوظيفة الأساسية التي يجب على السياسة ادراكها والعمل على تسويتها وانجازها (٤) .

فالمقصود بالعملية السياسية اذن هي كل ما تؤديه الحكومة عن طريق تحديد السياسة العامة خاصة قياس ضغط القوى السياسية على الحكومة ، فالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمواطنون كأفراد يتنافسون في الهيمنة على الحكومة والحصول على خدماتها ، ورجل الدولة (السياسي) هو مثل حكم المباراة وواضع الاستراتيجية لا يقتصر دوره على ادارة برنامجه فقط بل عليه أيضا أن يكسب تأييد الهيئة التشريعية وتأييد تابعيه من المواطنين وغيرهم من المؤسسات والمنظمات الحكومية والشعبية الأخرى التي يجب أن تكون راضية كذلك ، اذ أن سياسة الدولة هي القدرة على التنسيق بين العديد من الأنشطة السياسية التي يغلب عليها طابع التعارض والتنافس بدرجة من المهارة تجعل من الدولة جسما سياسيا واحدا يعمل في وحدة كاملة وتجانس تام ، وبعبارة أخرى القدرة على خلق نوع من الاندماج والتكامل بين عديد من الأنشطة السياسية المتعارضة ، والحاسة السياسية هي القدرة على العمل في ظل نظام سياسي معين مدركا لقيم وأهداف برنامجه الذي يجب أن يحافظ عليه في ظل اطار الصالح العام ، وأن يظل متنبها ويقظا للاستراتيجية المضادة من الذين يتنافسون معهم بحيث يكون سريعا الى مجابهة ما يضر بسياسته اذ قد يضيع بسهولة في ظل ثنانيا الارتباك الذي تتصف به المنافسة أحيانا في بيئة سياسية معقدة .

-
- David Easton, The Political System, N.Y., 1953, P. 137 (٢)
— Harold, D. Laswel, Politics : Who Gets What, When, How, N.Y. Meridian Books, 1958. (٣)
— Carl, J. Friedrich, Man and his Government, N.Y., Mc Graw-Hill, 1963, P. 423. (٤)

ان العملية السياسية بمعناها الواسع هي إدارة الصراع العام والوظيفة الأساسية هي حفظ النظام السياسي وتحقيق المجتمع الهادئ أو مجتمع السلام من خلال تنظيم ووضع قواعد للمنافسة لصنوف القيم ، ذلك لأنه بدون وضع قواعد المنافسة يمكن أن تؤدي إلى الظلم والعسف والاكراه والتمزق ثم التصعد والارتباك الفردي والجماعي ، ولنتصور مباراة لكرة القدم لاعبوا متمردون غير مطيعين أو حتى لا يعترفون بنفس قواعد المباراة ولا يتبعون نفس الحكام ، سنقع في المشاكل التي تحقيق بالمجتمع بدون طرق وأساليب سياسية لتنظيم ووضع قواعد لإدارة الصراع العام ، فالمباراة بدون قواعد معينة وأحكام محددة تقودنا إلى ناحيتين للنشاط السياسي ، فالعملية السياسية من ناحية هي الوسائل والأدوات التي تصنع المجتمعات بواسطتها القواعد والأحكام (السياسة العامة) لتحكم التصرف والسلوك السياسي ، ومن هنا فإن السياسيين يشبهون خبراء كرة القدم يضعون الأحكام لتنظيم وإدارة المباراة ، كما أن العملية السياسية من ناحية أخرى هي العملية التي تنتج وتتم بها القواعد السياسية ويتم في ضوءها وعلى هديها حسم وحل المنازعات . وفي هذا المجال فإن عمل السياسيين يشبه عمل حكماء مباراة كرة القدم ولكن مع الفارق الكبير بين الاثنين بين متطلبات تنظيم الأحداث والوقائع في المباريات الرياضية ومتطلبات تنظيم المجتمعات السياسية التي تحتاج إلى قواعد تنظيمية من خلال الأحكام والزامها وإكراهها ، كما أن المباريات والسياسات يختلفان في أن لعب المباراة يقتصر على وقت محدد ومعروف ومكان معين وشروط وظروف معلومة ومحددة بينما المنافسة السياسية لا تعرف وقتا محددا فهي تحدث في الغالب بدون نهاية حيث يعيش الناس حياة مشتركة .

ان كل قوة سياسية في الواقع السياسي الدولي هي مركز متميز ونهاى لاتخاذ القرارات ، وتعد هذه المراكز التي لابد أن يحتفظ كل منها بالحق في الالتجاء الأخير إلى العنف نتيجة لخلو البيئة الدولية من ظاهرة الاحتكار النهائي لأدوات القوة ، ان تعدد هذه المراكز على هذا النحو يفضي إلى نوع من المباريات يعمل فيه اللاعبون جميعا في غيبة حكم أعلى فيسعون إلى فرض إرادتهم ، ومن ثم فإن الحرب هي الملجأ الأخير باعتبارها وسيلة لفرض الإرادة على الخصم وليس لمجرد تحقيق النصر لذاته ، فالخصم ليس كتلة ميتة وإنما الحروب اصطدام قوتين حيتين ، هي تسعى بالإكراه إلى فرض إرادة أحد المتصارعين على الخصم في نفس الوقت الذي يسعى فيه هذا الخصم إلى فرض إرادته على المتصارع الأول ، وهذا مؤداه أنه يتعين على كل طرف أن يقدر دائما قوة

الخصم الهجومية وقوته الدفاعية أى قوة احتماله والسعى دائما بقوته الى تجاوز قوته هاتين ، لأن ذلك هو السبيل الأوحى الى فرض ارادته فى النهاية ، غير أن الطرف الآخر يسلك نفس هذا المسلك ، فهو تدبير متبادل وحساب دائم لقوى المتنافسين ، فالحرب عمل سياسى لأنها ليست غاية فى ذاتها لأن الانتصار العسكرى ليس غاية فى ذاته (٥) .

والملاحظ أن العلاقات بين أطراف اللعبة السياسية الدولية هى أحيانا سلمية وأخرى عدوانية ، أى أنها لا تقوم على أساس علاقات قوة ، وفى معظم الأحيان ينتصر التعاون على المجابهة ، وقد انتقلت منذ سنة ١٩٤٥ وحتى سنة ١٩٨١ من الحرب الباردة الى التعايش السلمى ثم الى الوفاق أو الانفراج الدولى (٦) .

وأطراف اللعبة الدولية ثلاث فئات هى : الدول كأطراف متميزة فى النظام الدولى ، فالعالم مقسم الى دول تختلف عن بعضها البعض فى الحجم والقوة والنظام السياسى والشكل القانونى ، ومع ذلك فهى تملك نفس العناصر التكوينية (الشعب - الاقليم - الحكومة - السيادة) وتقيم علاقاتها على أساس مبادئ سياسية وقانونية مشتركة (المساواة بين الدول - عدم التدخل فى الشؤون الداخلية - الاستقلال - التعايش السلمى) الأمر الذى لا يمنعها من تأليف عدد من المحاور . والملاحظ أنه منذ القرن التاسع عشر لم تعد الدول تحتكر العلاقات الدولية فقد نافسها فى ذلك نمو المنظمات الدولية ، ومع أن الدول تبقى الطرف المتميز فى اللعبة الا أنها ليست بالتأكيد الطرف الوحيد ، فالى جانب الدول وهى الأطراف الرئيسية لابد من افساح مكان لأطراف ثانوية هى المنظمات الدولية وهى جهاز تعاون بين الدول ، ومع أنها مكونة من دول الا أن وجودها مستقل فهى تملك شخصية قانونية تعطيها وجودا موضوعيا واردة مستقلة بالنسبة لأعضائها . أما ميدان اللعبة الدولية (النظام الدولى) فهو ميدان له أبعاد ومستويات من النشاط السياسى أهمها النشاط الوطنى ثم النشاط العالمى ، ولما كانت أطراف اللعبة الدولية لا تحتل نفس الموقع على رقعة العالم أو على المسرح الدولى لأنها غير متساوية فى

— Karl, Von, Clauswitz, de la guerre, Paris 1950, P. 54.

(٥)

— Daniel Colard, Les Relations Internationales, Masson, 1977 P.20.

(٦)

للثقل والتأثير الذى تمارسه ، فانه يوجه تسلسل هرمى لأطراف اللعبة لابد
أن نأخذ به بعين الاعتبار .

ويجب أن نصير الى أن العلاقات الدولية - حتى فى العصر النووى - تتسم
بثلاثة خصائص أساسية (٧) : **أولها** : أن الوسط الدولى منقسم وأن كل جزء
(وحدة) من مكوناته لا تظهر ولاء الا لنفسها أى أنها تعتبر الوصول الى هدف
مهم يفترض الحفاظ على مصالحها الخاصة وينتج عن هذا الوضع تحول
السياسة الدولية الى « منافسة دائمة » . **ثانيها** : أن الأطراف الرئيسية
(الدول) فى اللعبة غير متساوية بشكل معقد سواء من حيث عدد السكان أو
الموارد أو التماسك الداخلى أو أيديولوجيتها وعمد تجربتها التاريخية ووضعها
الجغرافى أو حتى من حيث نظرتها الى العالم الخارجى ، وينجم عن ذلك كله
أن المنافسة غير مضمونة فعلا . **ثالثها** : أن غياب سلطة كلية أو نظام كلى فوق
مختلف الوحدات الدولية المتنافسة يجعلها حرة فى اللجوء الى القوة لتحقيق
أهدافها ولذا فان السياسة الدولية تتميز عن السياسة الداخلية فى أن الأولى
يتفوق فيها الصراع على التعاون ، هذا الصراع الذى يتجه دائما نحو العنف ،
الا أن هذا الوضع لا يمنع أطراف اللعبة من عقد علاقات مع بعضها البعض
سواء لزيادة نفوذها وقوتها أو للدفاع عن نفسها ضد أى عدوان محتمل .

النظام الدولى المتعدد الأقطاب System Multipolaire والنظام الدولى الثنائى القوى القطبية System bipolaire :

مبدأ توازن القوى هو سياسة بمقتضاها لا يجوز لدولة ما أن تمتلك
قوى تجعل جيرانها فى عجز عن الدفاع عن مصالحهم فى مواجهتها ، وهذا
التكتيك يمنع أى دولة من تجميع قوى تفوق القوى المجمعة من تحالف دول
منافسة بمعنى أن كل دولة أو وحدة دولية راغبة فى حفظ التوازن يجب أن
تتخذ موقفا ضد الدولة أو ضد تحالف الدول التى تحاول الوصول لمثل هذا
التفوق . وهكذا تعنى سياسة ميزان القوى حرص كل لاعب رئيسى على مسح

-
- Stanly Hoffman, Theory and International relations, (٧)
International Politics and Foreign Policy, James, N.
Rosenau, The Free Press, N.Y. 1969 P. 30.
- Raymond Aron, Paix et guerre entre les nations, Paris (٨)
1968 P. 130.

السياسة الدولية - على ألا يكون تحت رحمة الآخرين وما يقتضيه هذا الحرص من مناورات ، كما أن تناقص عدد القوى القطبية يزيد من تعميق المنافسة بين القطبين بحكم موقعهما فى النظام ، ويدفع تبعاً لذلك كل قوة من هاتين القوتين القطبيتين الى مزيد من العض بالنواجز على ميزان القسوة بينهما .

وإذا أردنا انشاء قواعد لسياسة توازن القوى فان علينا أن نميز بين النموذج المتعدد الأقطاب والنموذج الثنائى القوى القطبية ، أو بعبارة أخرى الأطراف الرئيسية المتعددة نسبياً والتي لا تختلف قواها كثيراً عن بعضها البعض أو بالعكس طرفان يسيطران الى حد بعيد على منافسيهما بحيث يصعب كل واحد منهما مركز تحالف تكون فيه الأطراف الثانوية مجبرة على اتخاذ موقف بالنسبة الى هاتين الكتلتين عن طريق الانضمام الى هذه الكتلة أو تلك إذا لم تمتلك الخطر بالامتناع عن ذلك (٩) .

١ - النظام الدولى المتعدد الأقطاب :

تقوم المنافسة الدولية بين عدة وحدات دولية تنتمى الى نفس الفئة وتعددية الأطراف المالكة لموارد (طاقات ، قوى) مماثلة هي الصفة البنائية للنظام المتعدد الأقطاب الذى يضم بالتحديد أكثر من طرفين دوليين ، أى حيث تتعدد الوحدات السياسية التى تتمتع بمستويات من القوة تهيم لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النظام قادرة على تقرير كيانه كله ، ويعتمد هذا النموذج الى تركيز اللعبة الدولية على موازين قوى مصطفة بتبادل الدول المتنافسة ، وفى النظام المتعدد الأقطاب يتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعدد من الأساليب الدبلوماسية ، كالأهداف والتكتلات وغيرها ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى ظل النظام الأوروبى المتعدد الأقطاب فى الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، ويجب أن نشير الى أن التوازن *Equilibrium* هو جوهر النظام الدولى ، ذلك أن النظام الدولى ليس الا صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى فردية فى غيبة حكم أعلى لا يتصور الا أن يسقط فى فوضى مطلقة ، ومن ثم فلا نظام لأن النظام يرفض صورة الفوضى . . . وعلى كل فان سياسة توازن القوى ثابتة - من حيث المبدأ - على مر صور توزيع القوة فى النظام الدولى فهى

قائمة لدى اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي القديم حيث تعدد القوى القطبية ، كالنظام الأوربي سنة ١٩١٠ حيث كان اللاعبون الرئيسيون فيه : يلفون السنة (ألمانيا - انجلترا - النمسا - المجر - فرنسا - إيطاليا - روسيا) • وكل لاعب رئيسي من السنة الكبار يحاول التفوق على ماعده من اللاعبين الرئيسيين هو - بهذه المحاولة - عدو لهم وخطر يهدد ميزان القوة ، وهو بمحاولته هذه يستدعي رد فعل آلي من جانب قوى طبقته أو من جانب فريق منهم متحالفين ، والملاحظ أن المنتصر في حرب تقع في مثل هذا النظام يصبح عدو لاعبيه الرئيسيين وفي مقدمتهم حلفاؤه بالأمس •

ومن هنا فإن الصداقة والعداوة في إطار النظام المتعدد القوى القطبية علاقة وقتية ، فصدى اليوم هو بالاحتمال عدو الغد ، كما أن كل فعل من أفعال التفوق من جانب أى من اللاعبين الرئيسيين يستدعي رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه من أجل الإبقاء على الوضع الراهن أو إعادته إلى ما كان عليه (١٠) •

وعلى كل فإن نظام توازن القوى يقدم نموذجا مثاليا للنظام المعتدل ، ففي هذه المجموعة يتصرف اللاعبون الرئيسيون بحيث يقيدون طموحاتهم تبادليا ويحفظون توازنا تقريبا للقوى فيما بينهم ويخفون من مستوى المجابهة ، والشروط الأساسية لذلك هي تعددية الأقطاب ، ووجود قانون للشرعية الدولية ، إذ أن على النظام المعتدل أن يكون متعدد الأقطاب ومتجانسا ، وتحت سياسة توازن القوى الأطراف الرئيسية على تحديد أهداف معقولة تحاول الوصول إليها بوسائل متعددة لطرق سلمية وحروب محدودة ••• الخ •

وتوجد خاصيتان لهذا النظام هما : هرمية الدول ومرونة النظام ، وهذا يعنى إخضاع الدول الصغيرة لنوع من وصاية الكبار الذين يشكلون مجتمعا يتسم بطموحات أعضائه المتناقضة وليس بعداوة مستمرة ودائمة ، فالتحالف فيه أقوى من العداء ، أما المرونة فإنها تنبع من التجانس لأن النظام يعمل دون أن تشكك عناصر الأنظمة الداخلية والأيدولوجيات في اللعبة الدبلوماسية فيه •

نموذج مورتون كابلان "Morton, A. Kaplan.

يجب أن نشير في البداية إلى أن العالم الأمريكي مورتون كابلان قد حاول تفسير وفهم الحياة السياسية الدولية من خلال ستة نماذج من الأنظمة الدولية موضعها الخصائص التي تميز سير عملها واصفا التغييرات التي تطرأ عليها عندما تنتفى شروط التوازن القائم ، وهذه الدراسة التي قدمها كابلان تمثل النموذج الاستنتاجي البحث ولذا لم تتجنب خطر الإفراط في التجريد، وهو يستخدم المكتسبات المنهجية الحديثة وخاصة نظرية المباريات •

لقد تصور كابلان عدة نماذج من الأنظمة العالمية بحسب قواعد السلوك التي توجه نشاط اللاعبين ، هذه النماذج الستة هي (١) :

١ - نظام توازن القوى الذي جرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر •

٢ - النظام الثنائي القطب المرن أو الرخو الذي تتصف به مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية •

٣ - النظام الثنائي القطب الجامد الذي يفرض مواجهة بين الكتلتين المكونتين هرميا •

٤ - النظام العالمي الذي يفرض هيمنة قوة عظمى على كل الأطراف •

٥ - النظام العالمي المتسلسل الذي تكون الدول فيه مدعوة للاختفاء من أجل افساح المجال لسلطة فوق وطنية
Supranational وحيدة •

٦ - نظام الوحدة النقضية التي تتمتع فيه كل وحدة تشكل جـ:١
من هذا النظام بحق النقض ، أي القدرة على المنع •

والملاحظ أن النموذجين الأول والثاني قد طبقا بشكل ملموس • بينما النماذج الأربعة الأخرى تنبع من نظرة مستقبلية •

— Morton, A. Kaplan, System and Process in International Politics, Sec-Prin, U.S. 1962, P. P. 20-25. (١١)

ويقدم كابلان على سبيل الحصر ستة قواعد يجب أن يراعيها اللاعبون تحقيقاً لميزان القوة ، وهذه القواعد المعيارية تعتبر ضرورية ولازمة لسير نظام التوازن المتعدد الأقطاب وتنحصر فى الآتى :

١ - على كل لاعب أن يتصرف بطريقة تزيد قدراته وتنمى قوته ولكن عليه أن يقوم بذلك بأسلوب التفاوض وليس بأسلوب الحرب .

٢ - على كل لاعب أن يناضل من أجل زيادة قدراته أكثر من أن يتحين الفرصة لتحقيق ذلك .

٣ - على كل لاعب إيقاف المعركة بدلا من أن يقضى على لاعب رئيسى ويخرجه من مسرح القوى .

٤ - على كل لاعب أن يعارض أية محاولة من جانب أية لاعب رئيسى أو أى تحالف يطمح للحصول على موقع مهيمن أو متسلط على ما عداه من اللاعبين فى النظام .

٥ - على كل لاعب أن يقاوم أى نشاط أو محاولة من جانب اللاعبين الرئيسيين الذين يلتقون على إقامة تنظيمات سياسية عليا يسيطرون من خلالها على النظام كله .

٦ - على كل لاعب أن يسمح باعادة اللاعبين المنهزمين باسترجاع مكانتهم اللائقة الى صف كبار اللاعبين كما يجب أن يسمح بادخال اللاعبين غير الرئيسيين الى صف اللاعبين الرئيسيين وأن يعاملهم كشركاء وليسوا تابعين .

وإذا ما احترمت هذه القواعد الستة فإن النظام سيكون معتدلا ومستقرا ومنفتحا فى آن واحد (١٢) .

الا أنه يلاحظ على نموذج كابلان هذا أنه ليس له سوى علاقة ضعيفة بالممارسة الدولية ، إذ أنه يفترض ضمنا أن تثبيت التوازن هو الشاغل الوحيد للاعبين بينما الحقيقة تؤكد أن سلوك اللاعبين (الدول) فى المجال

الدولى ليس فقط التوزيع العادل للقوة بل ان لها أهدافا لا تقع تحت حصر
..... كما أن سلوك اللاعبين فى المجال الدولى يتناقض مع المبادئ والقواعد
الرشيدة التى وضعها كابلان ، واللاعب الوحيد الذى تصرف تاريخيا بما
يتطابق مع هذه القواعد هو انجلترا حين كانت سياسة حكوماتها تهدف
دائما الى أن تظل قوى القارة الاوربية فى توازن لا يسمح بتفوق دولة معينة
أو تحالف بذاته على ما عداها من قوى القارة وعلى وضع يهيم للقوة المتفوقة
الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد أمنها ، أى أن بريطانيا كانت تهدف
دائما الى أضعاف من كان قويا فى سبيل حفظ هذا النظام .

الى جانب ذلك فان مبدأ توازن القوى قد يؤدى الى ظهور عدة نماذج
فاللعبة المثلثة بين واشنطن - بكين - موسكو فى سنوات ١٩٧١ - سنة
١٩٧٦ تتلاقى مع نظام مثلث الأقطاب ، كما أن هنرى كيسنجر قد توقع قيام
توازن عالمى خماسى الأقطاب يضم فضلا عن القوى الثلاث السابقة كلا من
أوربا الغربية واليابان .

ومهما يكن الأمر فان النظام الدولى المتعدد الأقطاب له ايجابياته
وسلبياته ، وفى جانب الايجابيات نذكر مرونته واعتداله ، أما فى جانب
سلبياته فنرى عرضيته كما أنه يظل هشاً بدرجة كبيرة لأن طبيعة المنافسة
تؤدى الى نزاعات دورية ناجمة عن الطموحات والتطلعات الوطنية للطراف
اللاعبين الذين يستخدمون هامش مناوراتهم الدبلوماسية من أجل رفض
الأكراه ، وتنبع هشاشته من طبيعة سلوكه الذى تجعل تطلعات الدول تخيب
أو تتحجم مما قد يدفعها للقيام بأعمال وألعاب تهدد سياسة التوازن .

٢ - النظام الدولى ثنائى القطبية :

تنوزع القوى فى ظل هذا النظام على أساس تدرج هرمى قمته قطبان
اثنان متوازنان فى القوى فيما بينهما ويقرران صورة النظام الدولى كله ، ثم
عدد من قوى متوسطة هي دول كبرى دون أن تكون قطبية ، وهذه تهتم
بالشئون الدولية وبشئون غيرها دون أن تكون قادرة على التقرير فى شأن
النظام الدولى ككل ، ثم تأتي فى النهاية الوحدات السياسية العريضة (باقى
دول العالم) التى تنخرط بالضرورة وبحكم هذا التدرج فى القوى فى النظام
العالمى وفى ظل النظام الثنائى القطبية توجد حقيقتان : الأولى : أن
نوازن القوتين القطبيتين يتحقق بأسلوب التعصب ، بمعنى أن كلا من القطبين
يسمى لتجميع أكبر عدد من الوحدات السياسية فى عصابة يتوازن بها مع

العصبة الأخرى ، وبميكانيكية ثنائية القوى القطبية تنخرط معظم الدول المتوسطة القوى والصغيرة على السواء فى عصبة من العصبتين على صورة تشبه الجذب الطبيعي . أما الحقيقة الثانية : فتتمثل فى أن القوتين القطبيتين تتعاديان بحكم موقعهما فيه ، فهما يتسابقان الى التفوق فى القوى بميكانيكية موقعهما هذا ، ومن ثم حتى فى غيبة أية أسباب للخلاف الذى يدور حول المصالح القومية أو الأيديولوجية .

ففى ظل هذا النظام تجرى علاقات القوى فيه أساسا حول قوتين قطبيتين ولا تبلغ فيه قوى الدول الصغرى - وان اجتمعت - درجة من القوة تستطيع أن ترجع كفة ميزان القوة لحساب أحد القطبين ، كما تسمى كل من القوتين القطبيتين المتنافستين بل والمتعاديتين الى أن تكون دائما على درجة من القوة بحيث لا تصبح تحت رحمة القوة القطبية الأخرى ، وبعبارة أخرى أن النظام الدولى الثنائى القوى القطبية يعنى تمثيل موازين القوى بحيث ان معظم الوحدات السياسية تتجمع حول قوتين قطبيتين تسمح لهما قواهما بالتقدم على الأخرى ، وهنا تقوم قوتان كبيرتان بقيادة اللعبة لأن الأطراف الرئيسية تسيطر على منافسيها الى حد كبير مما جعل كل واحدة منها مركز تحالف ويجبر الأطراف الثانوية على تحديده مواقعها بالنسبة للكتلتين عن طريق الدخول فى احدهما اذا لم يكن بمقدارها تجنب ذلك عن طريق بقائها غير منحازة . اذ نلاحظ فى الواقع أنه عندما تحصل دولة - لأسباب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية - على أهمية كبرى على المسرح الاقليمى أو الدولى فانها تكون نفسها أوتوماتيكيا الى حد ما كدولة قومية وقطب جاذب خصم أو منافس تتجمع حوله قوى صغرى أو متوسطة همها ضمان أمنها فى مواجهة خطر انهيار نظام توازن القوى ، ان مبدأ توازن القوى يطبق على العلاقات بين التحالفات المكونة كل منها حول إحدى القوتين الكبيرتين ، وكل تحالف أو كتلة يكون هدفه الأعلى منع الآخرين من الحصول على وسائل قوى تفوق وسائله . وفى ظل هذا النظام يوجد ثلاثة فئات من الأطراف (١٣) :

١ - قادة مركزي القوة أو قادة التحالف أو الكتلة وعليهم السهر على تفوق كتلتهم واستقرار التماسك فى معسكره ، وفى الوقت ذاته توقع صعود الطرف الآخر وتفوقه . وتختلف وسائل تحقيق ذلك من حماية أو عقوبة أو

حافز (مكافأة) التى تهدف أحيانا للاقناع وأخرى للردع ، للترغيب أو للترهيب .

٢ - الدول الحليفة أو التابعة وهى أطراف ثانوية ، وهى بسبب الصداقة أو الضرورة ترتبط بهذا التحالف أو ذاك وعليها التصرف فى ضوء معيارين أساسيين أولهما : أن تتفق مصلحة التحالف الذى تنتمى إليه مع مصلحتها القومية . ثانيهما : أن لا تتطابق مصلحة التحالف كليا مع مصلحتها القومية . فالتنافس بين الحلفاء ليس له نفس الأهمية كما فى نظام تعدد الأقطاب ، ففى ظل النظام ثنائى القطبية لا يوجد سوى طرفين رئيسيين أما فى حالة نظام تعدد الأقطاب فإن كل طرف رئيسى هو فى الوقت ذاته عدو وحليف ممكن للأطراف الأخرى ، وفى الحالة الأولى تكون التحالفات بنيانية قابلة للدوام والاستمرار ، وفى الحالة الثانية تكون التحالفات مؤقتة وحسب الظروف .

٣ - الدول غير المتحازة . وهى تقع بين الأطراف الخارجة عن النظام اذ ليس لها أى مصلحة فى الانحياز الى هذا المعسكر أو ذاك وتبقى على حدة لأنها تستفيد من المنافسة الثنائية القطب . وإذا ما تغيرت الظروف ، فإنها فى المقابل تتدخل فى اللعبة لتقدم مساندتها لهذا التحالف أو ذاك على سبيل المثال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٧ وخلال الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤١ .

أما الدول الواقعة داخل النظام فإن السلبية أو الإيجابية تتعلقان بدرجة الأمن التى يمكن لكل منها الحصول عليها من عزلتها - السويد أو فنلندا - أو من الوضع الخاص بها - حياد سويسرا والنمسا .

ان للمتنافسين الرئيسيين الخيار بين التناقض الموقت والتفاهم الموقت ذلك أن طرفي المنافسة الثنائية القطب هما عبيد خصومتها ويواجهان معضلة أمن مأساوية ، فالمنافسة الكاملة تجعل البحث عملا هستيريا الأمر الذى يهدد التسلسل عن طريق جعل كل قطب خاضعا لمساندة أو على الأقل لحياد الأطراف الأخرى ، ويتأثر التوازن بين التحالفين أو الكتلتين الموجودتين بسلوك الأطراف الثانوية ، ذلك أن مصير التابعين هو سبب وموضوع النزاع بين الكبار فى الوقت نفسه ، وبسبب غياب الحكم فإنهم يتصادمون دائما مباشرة أو بالوكالة ، ويتسم هذا النظام أيضا بالاستقرار لأن كل معسكر يحاول

باستمرار تجنيب تماسكه الداخلى محاولات معادية للنيل منه مثلما يحاول أيضا تقويض تماسك المعسكر الآخر ، ويخلق اللااستقرار والجمود الظروف المواتية لحرب عامة وغير مفهومة بين كتل لها قيم متناقضة . ان السلام يوجب استقرار المعسكرات عن طريق الاتفاق المتبادل بين القوتين الكبيرتين .

ان على القوتين الكبيرتين أن تراقب كل منهما عن كثب التفورات التي تطرأ على قوة الدولة القطبية الأخرى وأن تحرص بكل الوسائل — الترغيب أو التهريب — على المحافظة على كيان تحالفها ان لم تستطع توسيعها ، كما يتعين عليها أن تراقب تحركات الدول التي اختارت لنفسها البقاء بعيدا عن المعسكرين للتأثير عليها بالوسائل التي تلائم ظروفها ومزاجها لعلها تستطيع جذبها الى عصبيتها أو الى وضع يتأكد به انقطاع الصلة بينها وبين المعسكر الآخر . وللأحلاف دور بارز كأسلوب لتحقيق التوازن في النظام الثنائي القوى القطبية ، غير أنه في النظام المتعدد القوى القطبية نجد أن كل لاعب رئيسي هو العدو أو الحليف المحتمل في الوقت ذاته لأى لاعب آخر الأمر الذى يجعل أحلاف هذا النظام أخلاقا حشة لا دوام لها ، بينما في النظام الثنائي القوى القطبية يتعاضد القطبان بحكم موقعهما عدا دائما الأمر الذى يجعل أحلاف كل منهما دائمة ، وفي النظام المتعدد القوى القطبية لا يعرف الحلف دولة بذاتها تترأسه بينما في النظام الثنائي يمثل الحلفاء لارادة الدولة القطبية التي تزعم المعسكر ، ويلاحظ أيضا أنه بحكم موقع القوتين القطبيتين في النظام الثنائي يظل عداؤهما مستمرا والطريق الوحيد الى السلام هو اتفاق القطبين على تجميد الوضع الراهن لكل من المعسكرين بأن يمتنع كل منهما عن أى عمل يكون من شأنه حتى مجرد اغراء أى من دول المعسكر الآخر على الخروج عليه، وكذلك على خط حدى قاطع يفصل بين مناطق نفوذهما فلا تنهيا لهما ظروف الاحتكاك وبذلك تستبعد الحرب المسلحة بينهما مع استمرار الحرب الباردة، والملاحظ أنه مما يزيد من تعميق أسباب التوازن في النظام الدولى الثنائي القوى القطبية الراهن احتكار القطبين للأسلحة النووية المدمرة والرعب المتبادل من هول الآثار المتوقعة للحرب النووية على كل من القطبين(١٤) .

ويصف كابلان النظام الدولى الراهن بثنائية قواه القطبية بأنه نظام رخو وذلك بسبب التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية داخل

النظام الدولى حيث يشترك فى اطاره لاعبون قوميون ولاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية وذلك فى أن واحد . ان لاعبى النوع الاول هى الدول القومية بينما لاعبو النوع الثانى هى الكتل (الكتلة الشيوعية - كتلة حلف الاطلنطي) من ناحية واللعبون العالميون (كالأمم المتحدة) من ناحية أخرى ، ان هذا النظام الدولى هو فى نفس الوقت نسق ثنائى القوى القطبية نظرا لارتباط كل كتلة فيه بلاعب رئيسى يقودها مشكلا بذلك أحد قطبي النظام . فذلك النظام بلاعبيه القوميين الرئيسيين المتعددين (الذين يتعين ألا يقل عددهم عن ستة على الأقل) هو وحده الجدير بأن يوصف بنظام ميزان القوة . ان اللاعب فى نظام دولى معين - هو القوة القادرة على الاشتراك فى علاقات القوى داخل هذا النظام وكطرف فيها ، واللاعب الرئيسى هو القوة القادرة على المشاركة فى تقرير صورة النظام كله . ولا أحد يستطيع أن يشكك فى مفهومى هذا « اللاعب » الرئيسى فى علاقات القوى فى أى نظام دولى . لقد تحطم النظام الدولى الأوروبى القديم تحطما ذاتيا بعامل اسرافه فى التنافس فيما بين قواه القطبية المتعددة مما أدى به الى الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التى أدت بعلاقات القوى الى نظام دولى ثنائى القوى القطبية غير متجانس بالضرورة ، لقد أنهت الحرب العالمية الثانية عصر التفوت الأوروبى ومعه صورة النظام الدولى القاصر على القوى الأوربية بتعدد قواه القطبية معلنة مولد نظام دولى قوام كيانه ظهور العالم الثالث كشريك فى النظام الدولى ، مع تمخض الحرب العالمية الثانية عن قوتين قطبيتين اثنتين متعاديتين بحكم موقعهما ومتصادمتين أيديولوجيا ، ثم تكتمل صورة النظام بقوى وسط كانت فى النظام القديم من بين القوى القطبية ثم هبطت بعامل الحرب الى قوى من الدرجة الثانية وهى من بين اللاعبين فى النظام الجديد ولكنها ليست من اللاعبين الرئيسيين ، فإذا علم أن العالم الثالث وهو شريك فى هذا النظام لم تتوفر له بعد عوامل القوة التى تمكنه من أن يشارك فى تقرير صورة النظام ولكى يصبح العالم الثالث شريكا فى النظام وهدفا للمناقسة بين قوتين القطبيتين بل ومسرحا للاعبين الرئيسيين وكل ذلك فى أن واحد .

ميزان القوة والعالم الثالث :

ان تحقق ميزان القوة بين القوتين القطبيتين بعامل احتكارهما المتوازن للتفوق فى انتاج الأسلحة النووية من ناحية والخوف من التدمير النووى الشامل قد هيا لدول العالم الثالث حرية يعتد بها فى التحرك بين اللاعبين الرئيسيين (الاثنين) مع قدرة دفاعية فى مواجهة لاعبى الدرجة الثانية بما فيها مستعمرهم السابقون .

ان العالم الثالث سيظل وبميكانيكية عالمية ثنائية القوى القطبية الراهنة صيرحا للاعبين قطبين اثنين وهذا لهما طالما لم يبلغ بعد درجة من القسوة العسكرية تجعل منه قوة قطبية رئيسية ثالثة وهو أمر لا يتأتى الا بكسر احتكار القطبين للتفوق في مجال انتاج الأسلحة النووية التدميرية ولحساب هذا العالم الثالث .

ان ميزان القوة يتحقق في النظام الدولي العالمي الراهن بعامل احتكار القطبين المتعادل للتفوق في انتاج الأسلحة النووية التدميرية ، ومن ثم التجنب الآلى للاحتكاك العسكرى فيما بينهما ولكن البديل لذلك مجرد الالتجاء الى وسائل الحرب السلمية كاللعاية أو كالتنافس على أرض العالم الثالث ، ولا حرج فى الالتجاء الى بعض أعمال العنف بالأسلحة التقليدية عن طريق الأعران ، وطالما لا يؤدى الأمر الى الاحتكاك المسلح المباشر بين القطبين .

ويجب أن نشير الى أن حركة عدم الانحياز قد أسهمت فى الخروج من نظام القطبية الثنائية المحكمة الى نظام القطبية الثنائية الواسعة وذلك برفض الدول غير المنحازة الانضمام الى أى من الكتلتين المتنافستين لانها اضافت موارد جديدة يمكن التنافس من أجلها ، أى أنها حولت اللعبة الدولية من مباراة صفيرية حيث مكسب احدى الكتلتين يعد خسارة للكتلة الأخرى - الى مباراة غير صفيرية حيث أن مكسب احدى الكتلتين لا يعنى بالضرورة خسارة للكتلة الأخرى ، وحيث يمكن تعويض الخسارة التى تحقق بأحدهما ، كما أسهمت حركة عدم الانحياز أيضا فى زيادة درجة المرونة فى هيكل النظام الدولى بتحويلها الصراع من مركز للنظام - أوروبا - حيث لم تكن خسارة أى من الكتلتين مقبولة الى هامش النظام حيث يمكن تعويض الخسارة فضلا عن تحويل الصراع بين الكتلتين الى المجال السياسى أى محاولة استقطاب الدول غير الكتلية بعيدا عن الاحتكاكات والمصادمات العسكرية الخطيرة . ولقد ذهب بعض المحللين الى القول بأن نظام القطبية الثنائية الواسعة التى أسهمت حركة عدم الانحياز فى خلقه يحقق درجة من الاستقرار للنظام الدولى أعلى من تلك التى يحققها النظام المتعدد الأقطاب أو نظام القطبية الثنائية المحكمة^(١٥) .

— Bahgat Korany, Social change, Charisma & International behaviour toward a theory of foreign Policy making in third world, Sijthoff, Leiden Geneva, 1976 P. 16.

نقد وتعليق :

رغم النفوذ الواسع الانتشار انذى تتمتع به نظرية المباريات كأداة منهجية لتحليل الظواهر الاجتماعية الا أن تطبيق هذه النظرية فى التحليل السياسى مازالت محدودة جدا حتى الآن ومازال مؤلف مورتون كابلان ذو المستوى العالى من التجريد هو المؤلف الرئيسى حتى الآن فى هذا المجال ، كما إن امكانات استخدام نظرية المباريات فى مجال العلاقات السياسية الدولية . مازال موضع جدل ، كما أن عدد علماء السياسة ذوى الثقافة الرياضية الكافية . التى تؤهلهم للقيام بهذا العمل بشكل فعال مازال محدودا . ولذا نجسند تحفظات جدية بشأن استخدام هذه النظرية كأداة منهجية فى التحليل السياسى . وفى مجال العلاقات السياسية الدولية . ذلك أن تشبيه الألعاب الاستراتيجية . ببعض أشكال الحياة السياسية أمر جذاب ولكن هناك بعض الفروق التى لم توضح بشكل كاف . ذلك أن قاعدة المباراة تحسب على أساس منح اللاعبين فرصا وموارد متساوية عند بدء المباراة فى حين أنه فى مجال العلاقات السياسية الدولية لا يكون الأمر كذلك حيث تشكل حالة عدم المساواة الفعلية الناشئة عن أسباب مختلفة هى الحالة السائدة . كما أنه الى جانب ذلك نلاحظ أن قواعد المباريات الاستراتيجية ثابتة لا تتغير واللاعبون ملزمون باحترامها والتقييد بها فى حين أن ما نشاهده فى الحياة السياسية الدولية هو أن القواعد ذاتها هى غالبا موضوع صراع ، علاوة على ذلك فإن النشاط الذى يبذل فى المباراة هو عالم فريد مطلق على ذاته معزول فى الزمان والمكان ، فى حين أن العمليات السياسية تبدو على العكس من ذلك متصلة ولا متناهية . . .

وعلى كل فإن امكانية انتشار هذه الأداة النظرية خارج الميدان الرياضى . البحت مازال موضع شك ، ذلك لأن الاستنتاجات التى تمت ترتكز على مفهومين **اولهما** : امكانية حصول الفرقاء المتنافسين على معلومات كافية عن الوقائع والأحداث المفيدة . **ثانيهما** : أن الخصم على بينة وبصيرة من الموقف . ويتصرف متوقفا نتيجة محددة وهذا التصور أو الاعتقاد يسقط من الحساب . احتمال الخطأ والسهو وعدم الرشد ، فهل يتفق الواقع مع نظام كهذا ؟ إن استخدام نظرية المباريات يكاد ينحصر فى الواقع على ملاحظة ظواهر منعزلة يتقابل فيها عدد محدود نسبيا من المتنافسين .

إن نظرية المباريات تفيد بشكل محدود فى تحليل العلاقات السياسية الدولية فهى تفترض مواقف معينة قد لا تحدث فى الواقع فالدول أو القوى السياسية المشتركة فى المباراة تتصرف بطريقة مغايرة تماما مما يقلل الى حد

ما من قيمة هذه النظرية ، كما أن نظرية المباريات معقدة حتى في حالة لاعبين اثنين فقط ، وعلى الرغم من أنها تؤدي الى اختيار خطة محددة للعب ، وفي الحالات التي يكون فيها عدد اللاعبين كبيرا تكون النتيجة في أقصى حالات عدم الاستقرار وعدم التاكيد بحيث يضطر اللاعب الفرد الى تكوين تحالفات واتحادات بدافع الطموح الشخصي ولذا غالبا ما تنتهي هذه التحالفات الى الخديعة والخيانة ، ذلك لأن اللاعب هنا مغامر متحلل من المبادئ والقيود وهو يتوقع الدمار في النهاية ، حتى لو سلمنا جدلا بأن كل المغامرين اتفقوا على التعايش السلمى ستكون الغنيمة الكبرى لمن يتحين منهم الفرصة المواتية لنقض اتفاقه وخيانة حلفائه ، فليس ثمة استقرار مطلق ، فالعالم تنتابسه الحروب التي أصبحت سمة العصر وهي خسارة تحقيق بالجميع ، ان تصوير نظرية المباريات للاعب بأنه شخص كامل الذكاء والرشد مجرد من العاطفة هو تجريد مبالغ فيه وتحريف لحقائق الواقع وتشويه لها ، ذلك أنه من النادر أن نجد عددا كبيرا من الأشخاص انتهازيين وكاملي المهارة والذكاء والرشد يلعبون معا في مباراة واحدة فحيث يجتمع الأذكيا يوجد دائما مغفلون ، وحيث يوجد المغفلون باعداد فانهم يتيحون للأذكيا فرصة أوفر للابتزاز ، ذلك لأن المغفل بدلا من أن يبحث عن مصلحته النهائية على النحو الذي تصوره نظرية المباريات للاعب يسلك على نحو يمكن التنبؤ به ، الا أنه من الملاحظ أنه لا يوجد مغفل تماما أو ذكي تماما ، فالإنسان العادى ذكى الى حد معقول فيما يتصل بالموضوعات التي تسترعى اهتمامه المباشر ، وهو أنانى الى درجة معقولة فيما يتصل بالمنفعة الشخصية .

ان نظرية المباريات هي أداة منهجية محافظة ومتحيزة بحكم طبيعتها المنهجية ، فهي تهتم بالظروف التي تكفل المحافظة على القوة وتجميد الوضع الراهن والمحافظة عليه بالنسبة للطرف الأقوى ، ومعنى ذلك والهاء الطرف الأضعف لكى لا يحكم السلاح ضد الطرف الأقوى . وهذا التفسير يخدم الدول المستفيدة من الوضع الراهن فى المجال الدولى ، كما أنها بذلك تقدم لصانعى القرارات فى الدول الكبرى المعلومات اللازمة لعمليات الضبط والتحكم manipulation control والدول (١٦) .

ورغم عيوب نظرية المباريات إلا أنها تفيد في تفسير الائتلافات الدولية بل إن الائتلافات الدولية تقوم على أساس نظرية المباريات التي تفترض أنه في المواقف السياسية عديدة الأطراف (اللاعبين) وذات الحصيلة الصفرية يكون للاعبون ائتلافات يكون حجمها كبيرا بالقدر الذي يعتقدون أنه يضمن الكسب فقط لا أكثر ، فأى دولتين في صراع تعتمد كلتاهما على الأخرى بالرغم من تعارض مصالحهما لأن أيا منها لا تستطيع الحصول على كل ما تريده دون تعاون طوعى أو قسرى من الأخرى ، أما الائتلافات فهي أداة تمكن الدولة من أن تزيد وزن قوتها ، فاللاعب لا يدخل في ائتلافات إلا حين يكون ذلك أفضل من العزلة وبذا يمكننا مبدأ العقلانية والرشد من أن ننتبأ بأن لاعباً سياسياً سينضم إلى ائتلاف أو يحاول تكوين الائتلاف الذي يحقق له أكبر فائدة ، وهو ائتلاف فوز لكى يحقق الفائدة أصلاً ، ويجب أن يكون هذا الائتلاف أصغر ما يمكن حتى لا يسمح لأى حلفاء غير ضروريين بالمشاركة في الفئام أو المكاسب وهو ما يسمى «مبدأ الحجم» وهنا نشير إلى وزن الحليف الصغير في ائتلاف ما ونصيبه من مكاسبه وهما يفوقان بكثير حجمه أو وزنه ولكنهما يتفان مع وضعه الاستراتيجى فى تكوين الائتلاف ، ويقوم قائد الائتلاف بتقديم مدفوعات من جانبه لشراء دعمهم على أساس أن مكاسب ائتلاف استوعبه وستظل هذه العملية رشيدة حتى تزيد هذه المدفوعات الجانبية عن قيمة المكاسب المتحققة فى حالة الفوز مالم يكن هذا النصر فى ذاته يعنى لقائد الائتلاف ، والنتيجة أن اتفاق قادة الائتلافات يتجه غالباً إلى أن يفوق مواردهم ، ومن ثم يتحطمون لأن القيمة المعنوية للنصر لا يمكن أن تعوض هذا الاستنزاف لمواردهم ، وهذا يفسر لنا انهيار الامبراطوريات ويجعلنا ننتبأ بتدهور قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى السياسة الدولية إن عاجلاً أو آجلاً ، هذه الائتلافات تشبه المباريات ذات الحصيلة المتغيرة .

ويبدو أن علماء العلاقات الدولية قد ضلوا حينما استخدموا النماذج الرياضية ومن بينها نظرية المباريات بصورة يغلب عليها الافتعال لمعاملتهم الظواهر السياسية على غرار الظواهر الطبيعية والبيولوجية فى الوقت الذى كانت فيه العلوم الرياضية والطبيعية - التى هى أكثر ثباتاً واستقراراً وانتظاماً بطبيعتها - قد هجرت هذا المفهوم الرياضى الضيق وتحولت باهتمامها إلى المواقف غير المنتظمة وغير المستقرة تبحث فيها وتحاول أن تقف على حقيقة

الأسباب التي تحول دون استقرارها وانتظامها (١٧) •

ومهما يكن الأمر فإن إصدار حكم على مدى جدوى استخدام نظرية المباريات في تفسير ظاهرة التنافس الدولي يفترض معرفة عميقة وكافية بنظرية المباريات وهذه المعرفة تنقصنا ، كما أنه أدخلت على هذه النظرية ، منذ ظهورها ، تطورات وتحسينات عديدة تستعصى على من لا يتمتع بثقافة رياضية عالية الى درجة كبيرة •

— Charles Bosson, Approaches to the study of International Relations, Von Gorcum & Comp. N.V. Assen 1972, P. 124.

نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى

دكتور محمود اسماعيل محمد(*)

مقدمة :

فى دراستنا للصراع بين الدول ، أو عند تناولنا لمجموعة النظريات فى الصراع الدولى نجد هناك اهتماما كبيرا بمحاولة تفسير ووضع أساس لتفسير أسباب ظاهرة الصراع بين الدول ٠٠ وبلا شك أن البحث فى المصادر العامة للصراع الدولى من أهم ما شغل المفكرين ، ومع هذا الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة الصراع ، إلا أن البعض يرى أن ما تحقق بالفعل من تقدم فى هذا المجال الحيوى لم يتقدم بطريقة ملموسة منذ ألفى سنة .

مما لا شك فيه أن السؤال عن هذا الفشل السابق ذكره فيما يتعلق بمزم التوصل وعدم القدرة على التوصل الى نظريات عامة لتفسير أسباب ظاهرة الصراع تلاقى اهتماما كبيرا لدى مجموعة المفكرين . هذا الفشل أدى بالبعض الى القول أن التفسيرات العلمية للصراع الدولى أمر مستحيل ٠٠

ومن أهم الكتاب المعاصرين الذين يرون هذا الرأى «ريمون أرون»(١)، وكذلك هناك « رابويورت »(٢) وهو معروف بمحاولاته لتطبيق الأساليب الرياضية على العلاقات الدولية ٠٠

هل معنى هذا أن الفشل والاحباط قد أصاب الدارسين فى العلاقات الدولية فيما يتعلق بالصراع بالذات ؟

التنظير فى دراسة الصراع :

لا شك أن هناك انجازات تحققت وخاصة المتعلقة فى مجال التنظير لدراسة العلاقات الدولية فى مجال الصراع ، ومن ذلك ما بينه « كينيث

(*) أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة .

والتز (٣) ، فى دراسة عن نظرية العلاقات الدولية صدرت له سنة ١٩٧٥ م ويعترف فيها بعدد من نقاط الضعف التى تحول دون التسليم بنظرية عامة تفسر بعض الظواهر فى العلاقات الدولية مثل ظاهرة الامبريالية مثلا رغم ما صدر حولها من انتقادات عديدة .

كما ظهر أن هناك اهتماما فائقا فى مجالات عديدة من دراسة الصراع الدولى وخاصة مجال دراسة ظاهرة « التبعية » .

رغم التسليم بأنه لا يوجد لدينا حتى الآن نظرية عامة مقبولة لتفسير الصراع الدولى فأننا يجب أن نتحفظ ولا ندعى أننا وصلنا الى طريق مسدود
ففى دراسة سابقة أشرنا (٤) الى بعض ما تحقق أو يمكن أن يتحقق عن العلاقة بين الصراع الداخلى والصراع الدولى . والواقع أن ما تحقق كان نتيجة وجود رغبة ملحة لدى الكثيرين للوصول الى نتائج حاسمة ، فان ذلك أدى الى وجود أوجه قصور وإلى اكتشاف لأوجه قصور تجعل الهيكل والبناء المنطقى الداخلى لما يسمى بالنظريات أمرا غير مرضى بحيث أن ما لدينا من بنية أو هياكل نظرية مستقاة من افتراضات شائعة ليست على المستوى المأمول ، ولا يمكن أن ترضى متطلبات البناء النظرى الذى يمكن أن يتفق عليه الجميع .

وفى نفس الوقت فان البعض يتمسك بأن ما لدينا من افتراضات قائمة معروفة تصلح كبداية . وأيضاً يمكن أن توصلنا الى شيء كما يعتقد البعض بإمكانية إنقاذ بعض هذه الافتراضات ، ومن ذلك ما يشير اليه البعض أن النظريات المهمة بتوازن القوى مازالت شائعة رغم ما يشوبها من ضعف فى بعض جوانبها .

ومن أحسن ما كتب فى بيان أوجه الشك فى توازن القوى ما أشار اليه اينيس كلود (٥) فى كتابه : *Power and International Relations* الذى صدر عام ١٩٦٢ وهو من أفضل الكتب فى هذا المجال ، وفيه يوضح كلود أنه يوجد هناك معان مختلفة ومتضاربة للتعريفات لتوازن القوى — أحيانا لنفس المفكر — وعلى نفس الوتيرة وبنفس المعنى فان مؤلفا آخر اسمه *The Theory of Political Coalitions* « رايت » (٦) فى كتابه :

تعرف على وجود تضارب وعدم تناسق منطقى بين سلسلة أو مجموعة القواعد الست لكابلن ، وهذه القواعد التى أشار « رايت » الى وجود عدم تناسق بينها نلاحظ أن ما أشار اليه هذا يختلف الى حد كبير مع الشائعات لدى كثيرين يرون أنها قواعد منطقية الى حد كبير

والذى قد يثير القلق أكثر من كل هذا أنه لا يوجد لدينا معايير مقبولة لتقييم البحوث والدراسات فى هذا المجال ...

لأنه فيما يتعلق بالمواطن العادى الذى يهتم بما حوله وما حول بلده يمكن أن يتعرض للהלج عندما يجد أن بعض هذه الافتراضات التى يتم استخلاصها من نظرية توازن القوة تتعرض للشكوك والهدم ، وخاصة مع ملاحظة أن كثيرا من صانعى السياسات فى أزمنا مختلفة لجأوا إليها لتبرير مسئولياتهم ومواقفهم .

والواقع أن Waltz « والتز » الذى يعتبر من أحسن كتاب العلاقات الدولية يستخدم فى دراسة صدرت له سنة ١٩٧٥ (٧) الإشارة الى النظرية ، رغم عدم انفصالها من عالم التجربة والملاحظة ، الا أنها لا ترتبط بها الا بطريق غير مباشر ... ومن هنا تأتى مقولة متصورة بأن النظريات لا يمكن اثبات صحتها ولكن يجب أن نعتز جميعا بأن النظريات يجب أن تكون اما صحيحة منطقيا او خاطئة منطقيا ، وصحة النظريات تتركز على هذا الأساس فيما اذا كان يمكن او لا يمكن التوصل الى نتائجها دون منطق خاطئ . المهم أن تكون النتائج التى تصل لها النظرية تتسق مع المنطق ، فلو ترتب على مجموعة من الافتراضات بطريقة منطقية استنباط معين فانه سيكون صحيحا فى ظل نفس الشروط المفترضة فى النظرية .

هنا نشر الى صحة العلاقات التى يتم استنباطها من بين التفسيرات المختلفة ، والتى تقوم على افتراضات النظرية محل البحث ، وصحة هذه العلاقات ليست قضية تجريبية ...

تبعا لهذا فان الاستنباط لا يلزم أن يخضع للتقييم التجريبى من أجل اختبار صحة هذا الاستنباط . المهم أننا عندما نقوم بدراسة معلومات معينة تنشأ به الى حد كبير مع افتراضات النظرية ، ولكن لا تتطابق تماما مع هذه الافتراضات فان التجريب هنا يصبح حيويا وضروريا ، حيث انه لا يوجد أمانا فى هذه الحالة الا الملاحظة لكى نحدد ونقدر ما اذا كانت التصميمات التى قدمتها لنا النظرية هى تفسيرات مفيدة للواقع الذى نعيش فيه .

ولا شك أن هذه النظرية هى تقديم وتفسير لأحداث واقعية وحقيقية ولافتراضات تقوم أساسا لتقديم تبسيط وتنظيم ماهو كائن .. ومن غير

الملائم أن نتحدث عن افتراضات معينة على أساس أنها صحيحة أو خاطئة تماما كما أنه من غير الملائم أن نتحدث عن نظرية من حيث كونها صحيحة تجريبيًا . .

(ن قصد تجريبيًا هنا عكس منطقيًا) . .

ومادام الواقع نادرًا ما يكون بنفس البساطة والتنظيم التي قد تكون عليه النظرية . فإن المشكلة العظمى التي تواجه المنظر هي العمل على التوصل إلى استنباطات مبنية على افتراضات واقعية مستمدة من الواقع والحقائق القائمة للحياة الدولية ، وبقدر كافٍ ، بحيث يمكن لهذه الاستنباطات أن تفسر قطاعًا أو طبقة هامة من أحداث العالم الحقيقي - وليس عالمًا خياليًا افتراضيًا - فمشكلة الباحث التجريبي هي عمل الاختبارات التي تقترب بقدر الإمكان من متطلبات النظرية دون ترك كثير من الأحداث الهامة بحيث تجعل النظرية ناقصة لا تمثل الواقع الكلي لعالمنا المعاصر ولا يكون لها أهمية تذكر . .

وفي رأيي أنه يجب أن تكون هذه الاختبارات التجريبية ذات هدف ، وهذا الهدف هو تحديد ما إذا كانت نظرية من النظريات يمكن أن تمدنا بمعلومات هامة أو على العكس أنها لا تمدنا إلا بمعلومات تافهة حتى لو كانت تلك المعلومات صحيحة منطقيًا .

وعلى ذلك فإنه يجب أن يكون واضحًا في أذهاننا ضرورة وجود علاقة وثيقة بين النظرية والواقع ، والا أصبحنا نحلق في خيالات لا حدود لها . .

وفي جانب آخر فإن من المعروف أن ركن الأساس في أركان الدراسة العلمية هي المعلومات المستخدمة في البحث ، وهذه المعلومات هي التي تمدنا بالحقائق . . أو هي تلخيص أمين للواقع ، والحقيقة الواقعة التي تحاول النظريات أن تفسرها ، ومن جانب آخر فلدينا الوسيلة المستخدمة في البحث العلمي . حيث تمدنا بالأدوات التحليلية التي تقدم لنا المدى الذي يتطابق فيها الواقع مع التوقعات النظرية ، بمعنى أن الطريقة المستخدمة عندما نطبقها مع المعلومات المتاحة تمكننا من التيقن عما إذا كانت النظرية محل البحث ورغم معرفتنا بصحتها منطقيًا ، هامة أم تافهة أم قليلة الأهمية . ومن المعروف أنه قبل التقييم ذاته فإن الباحث تواجهه . مجموعة من المشكلات ، وعليه أنه يختار أولاً من بين الطرق المختلفة ما يرى أنه الأنسب لتقييم فائدته نظريته .

فى الواقع نجد أن دارسى ظاهرة الصراع منذ الخمسينات يتجادلون فيما بينهم حول مزايا الطرق الكمية والطرق غير الكمية . فمن بينهم من هو أكثر دقة ومن بينهم من يقدم الأسلوب النظرى الصحيح الذى يمكن أن يوصلنا الى التعميم القبول . فهل نستخدم الوسائل الكمية أم الوسائل غير الكمية ؟

ويفترض هذا الجدل القائم حتى اليوم أن بعض الوسائل بطبيعتها تنفوق على الأخرى . والحقيقة أنه مادامت الوسائل هى مجرد أدوات لتقييم الفائدة التجريبية لنظرية ما ، فإن اختيار هذه الوسائل يجب أن يخضع لمطالبات ومحددات النظرية والمعلومات المتاحة . وعلى هذا فإن دراسة الحالة case study ليست بالضرورة أقل قيمة عن تقييم عينة كبيرة عن طريق استخدام الإحصاء ووسائل علم الإحصاء وخلافه .

فدراسات الحالة قد تكون الأفضل فى ظل أنواع معينة من الافتراضات على حين أن الوسائل الإحصائية قد تكون أفضل لنوع آخر من الافتراضات . . . ومن هنا لابد أن نشير الى أهمية الاتجاهات النظرية فيما يتعلق بالصراع الدولى ، ونلاحظ أن معظم هذه الاتجاهات تفترض بداية أن الدولة فاعل هادف يهدف الى هدف معين وأغراض معينة يسعى اليها . . . والذى لا شك فيه أن المنظرين فى مجال توازن القوى الذات يختارون الدولة باعتبارها وحدة التحليل ، ويعاملونها كما لو أنها فاعل مفرد هادف ، ولكنهم لا يفسرون ولا يوضحون ما اذا كان هذا الفاعل هو كل فرد بالدولة أو كل فرد فى الحكومة أو كل كبار صانعى القرارات أو رئيس الدولة أو جماعات أو أفراد آخرين . .

وواضح أن بعض هذه الافتراضات تتمشى منطقيا مع افتراض أن الدولة تتصرف بطريقة هادفة - وبالمثل فإن من يتكلمون عن عدم تناسق وتجانس وضع الدولة أو مدرعاتها القومية عن الخطر الناشئ عن سياسات الخصم للتسلح مثلا ، يمكنهم تناول السلوك القومى كما لو أنه كان هادفا ، ولكن هذا لا يتحقق الا فى حالة ما اذا كانوا مستعدين لكى يقدموا لنا ولكى يصوغوا افتراضات محددة وواضحة الى درجة كبيرة عن المراحل التى يتم من خلالها صنع القرارات الأساسية فى السياسة الخارجية . . .

ونلاحظ أن هناك اتجاها قويا للغاية يقول بوجود حدود يجب معرفتها فيما يتعلق بالسلوك الدولى قبل أن نقول أن هذا السلوك (سلوك فاعل أو سلوك هادف) هو سلوك الدولة باعتبارها وحدة مفردة . . .

ومن أهم النظريات التي يجب أن نأخذها في هذا المجال نظرية تعرف باسم نظرية الاستحالة التي قال بها Arrow منذ عام ١٩٥١ م في كتابه (٨) "Social Choice and Individual Value".

هذه النظرية تعد الاسهام النظري الرئيسي لفهم الحدود التي يجب أن نعيدها ونعرفها اذا شئنا أن نتناول كيانا اجتماعيا معيناً على أنه هادف يسعى لتحقيق هدف معين بإدراك .

وعندما ننظر الى السلوك الدولي نجد أن أولئك الذين يختارون النظر الى الدول على أنها فاعلة مفردة هادفة يضمنون فيما بينهم كل الذين يدرسون الدول على أنها الوحدة الرئيسية لتحليلهم . وهؤلاء يفترضون ضمناً أن القواعد الداخلية لصنع القرار في السياسة الخارجية تحتوي على بعض الطرق والوسائل المجدية لتحصيل تفضيلات السياسة لأفراد معينين الى سياسة قومية تستجيب لمتطلبات تواجهها الدولة ، وإلى الأحداث التي تعيش فيها ، وتبعا لمعايير الاختيار الجماهيري العام . فان من يتخذون مثل هذا الموقف يفترضون أن من الممكن دائماً الاتيان بعمل ، بجهد ملموس مجد ، والاسهام برفاهية اجتماعية ، ذات حدود ، فيما يتعلق بالوحدة محل الاعتبار - وهنا هي الدولة . . . ولكن يواجهنا من الجانب الآخر نظرية الاستحالة ل Arrow والتي تقيم دليلاً منطقياً على أنه في ظل مجموعة أو سلسلة من الافتراضات المتعلقة بصنع القرار ، فان وجود قاعدة قرارية تتطلب الاجماع أو على نحو آخر وجود هيكل لصناعة القرار بالاسلوب الديكتاتوري . .

هذان الشرطان (الاجماع أو الديكتاتورية) هما تبعا لنظرية الاستحالة ل Arrow ضروريان لضمان التوصل الى قرارات هادفة تستجيب لتفضيلات المجموعة المعنية من صانعي القرارات .

وهناك مفكر آخر يجري تعديلاً أو اضافة لنظرية Arrow وهو المفكر Sen وأورد هذه الاضافة في كتابه (٩) "Collective Chelce and Social Welfare".

الذي صدر سنة ١٩٧٠ .

وقال فيه تغيير بعض أجزاء فرضية وشروط Arrow ، فمن الممكن الوصول الى اختيار اجتماعي مستجيب وهادف دون قصر عملية صنع القرار على الديكتاتورية وعلى الاجماع .

ويعتمد الدليل الذى قدمه Sen هنا على وجود أو تحديد مجموعة قليلة جدا ومحدودة جدا من المراكز السياسية التى يمكن أن تتحقق بصورة مقبولة اجتماعيا . . . ويجب أن نشير هنا الى أن الدليل الذى قدمه « أرو » وجد استحسانا عند كثيرين ممن درسوا نظرية الاختيار الاجتماعى وخاصة فى مجال تطبيق الاختيار الاجتماعى على دراسة السلوك الانتخابى . . . ولكن التحذير الذى يوجهه لنا « أرو » قد لا ينطبق حقيقة الا فى حالة التصويت الرسمى . . . ومن جانب آخر فأننا قد نجد أن دليل أرو ينطبق على كل طرق الاختيار نيابة عن الجماعة وبالتالي فإنها تصبح ذات أهمية جوهرية ورئيسية لدارسى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، بالذات ، وبالتالى فإنه يمكن تطبيقها على كل الدراسات المضمنة ببعض الظواهر فى العلاقات الدولية مثل مفهوم المصلحة القومية أو الطابع القومى ، التى وردت فيسه دراسات عديدة منها ما ورد فى كتاب مورجانتو « السياسة بين الأمم » (١٠) .

ظاهرة أخرى من الظواهر التى يمكن الاستفادة منها من نظرية الاستحالة، وهى ظاهرة الرضا وعدم الرضا القومى ، ومن المهتمين بهذه الظاهرة بالذات أوردانسكى ومجموعة أخرى من الدارسين يمكن أن يستفيدوا من نظرية الاستحالة فى مجال الرضا وعدم الرضا (١١) .

وهناك مجال آخر يمكن أن يكون له أهمية فى مجال الصراع ، بالذات ما يتعلق بالحرمان النسبى ومشاعر عدم الانسجام أو التوافق القومى . . . ولا نسي دراسة جالتونج (١٢) .

وكذلك دراسة : Gurr Why Men Rebel

وغيرهم . . .

يعترض البعض على هذا الاتجاه ويرون أنه رغم الدرجة التى يلتزم بها الكتاب فى مجال العلاقات الدولية الذين يهتمون بالذات بدراسة الدولة القومية باعتبارها وحدة التحليل ، الا أنهم فى دراستهم هذه يهملون التحذير والمشكلات التى عرضتها دراسات الاختيار الاجتماعى وعلى رأسها دراسة Arrow ، ويرى هؤلاء المعترضون أنه رغم ما أثاره « أرو » وغيره فإن دراسات كثير من الكتاب فى العلاقات الدولية استمرت رغم التحذيرات التى أثارها الذين كتبوا فى الاختيار الاجتماعى دون تعديل أو انقطاع ، ويرون أنه اذا كانت قرارات السياسة الخارجية لا تتم بقرارات الدكتاتورية أو

بطريقة جماعية أو من بين مجموعة محدودة جدا من الخيارات ، فانه بالتالى لا يوجد أى معنى لأن تعكس هذه القرارات لآى شىء سوى توزيع قرارات المناورة بين صانعى السياسة المعنيين . .

وبالتالى فانه اذا لم نفترض أن احدى القواعد الثلاث لتجميع التفضيلات أشرنا اليها وهى :

- ١ - الاجماع .
- ٢ - الديكتاتورية .
- ٣ - عدد محدد للغاية .

فانه لا يمكن أن نفترض منطقيا بأن الدولة هى فاعل مفرد هادف ، واذا شئنا أن نفترض أن الدولة فاعل هادف فانه يلزم أن نوضح افتراضاتنا الضمنية ونعلنها ، ويجب على أولئك الذين يعتمدون على الدولة القومية أو غيرها من الجماعات مثل المنظمات الدولية . . الخ . باعتبار هذه الوحدات وحدات رئيسية للتحليل عند دراسة الصراع الدولى عليهم أن يكونوا حريصين ويتنبأوا بما يتضمنه اعتبار هذه الجماعات أو الوحدات على أنها ذات سياسات قومية هادفة ، وعليهم أيضا أن يكونوا واعين بإمكانية وجود افتراضات بديلة لعملية صنع القرار ، بما يمكن أن يتضمن ذلك من نتائج منطقية وسلوكية هامة تؤثر بالضرورة على النتائج التى يحاولون اختبارها وصياغتها والتأكد والتيقن من صحتها . .

الصراع الدولى ونظرية توازن القوى

تعتبر نظريات توازن القوى من أقدم وأهم محاولات التنظير فى العلاقات الدولية ، وبلاشك أن هناك كثيرا من الكتاب والمحللين والصحفيين يستخدمون توازن القوى كأساس لتحليل الموقف الدولى أو الصراع الدولى فى معظم الأوقات ، وكذلك بعض رؤساء الدول يرون أن ما يقومون به من ردود أفعال وأفعال ازاء دولة معينة أو دول أساسه الرغبة فى تحقيق التوازن الدولى أو استعادة التوازن . .

ويرى بعض المفكرين بصورة خاصة فى العلاقات الدولية أن النسبة

الدولى وكونه يتمتع بالاستقرار هو أمر يرتبط بالتقلبات التى تحدث فى التوازن الدولى ...

هذا لا يمنع أن فكرة توازن القوى ليست فكرة واحدة فلا يوجد هناك اتفاق حول ما تنصفه فكرة توازن القوى ، حيث أنها ليست ذات معنى واحد مستقر عليه ، بمعنى أن هناك معانى عديدة لتوازن القوى منها توزيع متساو للقوى بين أعضاء المجتمع الدولى أو وجود توزيع قوى متساو بين مجموعة معينة محددة من الدول ، أو وجود توزيع متساو بين تحالفات أو ائتلافات دولية ، أو وجود توزيع غير متساو لصالح دولة معينة ...

من جانب آخر فإن ميزان القوى أحيانا ، ينظر إليه على أنه هدف يسعى لتحقيقه ، أو على أنه أمل ليس من السهل الوصول إليه ، ولكن عند الوصول إليه لا تدرى الأطراف أنها وصلت الى التوازن المطلوب ، وبسرعة فائقة يتغير التوازن . ومع ذلك فإن كثيرا من صانعى السياسة يتمسكون بهذا الهدف الوهمى .

ومن جانب آخر فإن توازن القوى قد ينظر إليه على أنه نتيجة يتم الوصول إليها نتيجة اشباع أهداف معينة أو محاولة تحقيق نتيجة بذاتها ..

وقد ناقش بعض كتاب العلاقات الدولية مثل إير نست هاس (١٣) ، وكلود (١٤) ، وزاينس (١٥) وغيرهم ، توازن القوى . وجدوا أن توازن القوى يستخدم فى عدة استخدامات منها :

وصف النسق أو النظام الدولى ...
أو وصف سياسة معينة ...
كما قد يستخدم لوصف موقف من المواقف ...

وعدم الدقة فى استخدام لفظ نظرية توازن القوى أدى الى الكثير من الخلط والاضطراب بحيث ان الأمر وصل الى وجود ميل الى اعتبار كل نظريات القوة وكل نظريات الصراع الدولى على أنها نظريات توازن قوى ..

ومن أبرز الدراسات التى ناقشت توازن القوى فى العلاقات الدولية ما أشارت إليه ... « دينا زانيس (١٦) Zinnes » فى دراسة لها عن تحليل نظريات توازن القوى ..

وأشارت في هذه الدراسة الى أن هناك ستة أنساق متميزة لتوازن القوى ، على اعتبار أن دول العالم كلها يمكن أن نرسم اليها بوجود خمس وحدات أساسية هي دولة أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ومن الجانب الافتراضي فقط تعتبر أن هذه الدول هي كل الدول في النسق الدولي القائم ، وهنا نتوصل الى الأنساق الستة الآتية وهي :

النسق الأول : كل الوحدات فيه متساوية أ ، ب ، ج ، د ، هـ .

النسق الثاني : هناك مجموعتان أو كفتان أ + ب = ج + د + هـ .

النسق الثالث : أ + ب = ج + د وأما هـ فتظل غير منحازة .

النسق الرابع : أ + ب > ج + د وفي مقدور هـ ان تنضم الى أى من المجموعتين بحيث يكون أ + ب + هـ أكبر من ج + د أو ان أ + ب > ج + د + هـ .

النسق الخامس : $ج < س$ ويوضح هذا النسق أن كل دولة داخل المجتمع و = ز و ز

الدول يمين مواجهتها بواسطة المجتمع الدولي ككل بما في ذلك هذه الدولة .

وهذا النسق في حقيقة الأمر أقرب ما يكون الى نظام الأمن الجماعي الذي تصوره « ويلسون » وخاصة فيما يمكن بالتفكير في نظام أمن جماعي دولي في بداية قيام عصبة الأمم .

النسق السادس : يمكن أن نجد أن دولة أو وحدة دولية واحدة ذات مركز دولي متميز وملحوس عن أى دولة أخرى ، وبحيث لا يمكن هزيمة هذه الدولة الا بتجمع كل الدول الأخرى مجتمعة .

ويمكن هنا أن نأخذ نظرة سريعة على أهم الاقتراضات التي تقوم عليها نظريات توازن القوى :

١ - من هذه الاقتراضات أن الدول والوحدات الدولية عادة تفضل أن تزيد قوتها على أن تقتصر على مجرد مالديها من سلطان وقوة كما أن الدول تفضل التمسك بالمحافظة على مالديها من قوة وسلطان على أن تفقد بعضها وتضيعها .

٢ - ان الدول تتصرف لمنع دول أخرى من زيادة قوتها والتوسع فيها على حساب خصومها ، بمعنى آخر انها تمنع الدول الأخرى من أن تزيد قوتها على حسابها ٠٠

٣ - ان الحرب والأحلاف والدبلوماسية هي الوسائل الرئيسية التي يتم عن طريقها تغيير توازن القوى بين الدول ٠

هذه الافتراضات السابقة هي افتراضات أساسية جوهرية ، ومنها يمكن أن نتطرق لافتراضات أخرى مثل :

١ - أن الأحلاف والائتلافات تكون ذات صبغة مؤقتة ٠٠

٢ - أن الأحلاف تكون ذات صبغة غير أيديولوجية ٠٠

٣ - أن سيادة الدول الصغيرة (المقصود بها الدول الصغيرة التي لها أهمية وليس العكس) يضمناها سعى كل دولة في الأنساق لتحقيق المزيد من القوة ٠٠

٤ - أن الأنساق الدولية التي تكون القوة فيها موزعة بالتساوى الى حد ما سواء بين دول أو أحلاف ، ان هذه الأنساق تميل الى أن تتعرض للحروب بدرجة أقل من الأنساق التي يكون فيها توزيع القوى غير متساوية ٠٠

أهم أوجه الانتقادات التي توجه لنظرية توازن القوى :

انه مع ما تقدم من افتراضات وتحليلات الا أنها من الجانب التطبيقي وعلى الأخص البحوث التطبيقية كما يشير أوجانسكي تكاد النظرية لا تقدم شيئا هاما ، واذا قدمت مساهمات محدودة تكون ناقصة ٠٠ ويركز « اورجانسكي » على كون أن نظريات توازن القوى ومنظريها لا يهتمون بصورة خاصة بأوجه التطور الداخلى في الدول المتخلفة ، وامكان أن يحدث التطور الداخلى عن طريق عمليات التصنيع والتنمية الملموسة ، تغيرا جوهريا فى النسق الدولى ، ومن ثم يمكن اعتباره مصدرا رئيسيا من مصادر السلطان والقوة الدولية ٠٠٠

وربما أمكن القول ، حسب « أوجانسكي » ، على أن منطلق تحليل

العلاقات الدولية على أساس فكرة التوازن قد تكون صالحة لفترة ما قبل الثورة الصناعية ، حيث التركيز بصورة أساسية على الوسائل الخارجية لزيادة قوة الدولة ، وليس على العناصر الداخلية ، فالثورة الصناعية أحدثت تغييرا جذريا في علاقات القوة الدولية ، وبالأخص أنها خلقت معدلات غير قياسية بين الدول بصورة ملموسة ، ومن هنا يبدو أماننا امكانية أن تتسبب معدلات النمو المختلفة في ظهور دول ضعيفة أساسا تتطلع وتعمل على تحدى دول أكثر قوة ٠٠

من الجانب الآخر قد يبدو من المهم الإشارة الى أن الحاجة الى المعونة والمساعدة الأجنبية ، وهو أمر هام بالنسبة لنظريات توازن القوى وخاصة فى العمل على التخطيط للقيام وئمن حرب دولية مثل هذه الحاجة تضاءلت الى حد كبير مما يعتبر تحولا وتغيرا جوهريا فى أحد أهم الأعمدة التى تقوم عليها نظرية توازن القوى ٠٠

ومن هنا فان دراسة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (الشمال والجنوب) قد لا تخدمها نظريات توازن القوى ، وهى التى تعتمد بصورة رئيسية على الوسائل الخارجية لاستكمال القوة الدولية بصورة عامة ٠٠ وكما هو معلوم فان القوة لدى معظم المنظرين لتوازن القوى يتم الحصول عليها بعدة وسائل منها :

- اضافة وضم اراض بالقوة ٠٠
- خلق مناطق عازلة ٠٠
- تعطيم قوة العدو ٠٠
- انشاء الأحلاف ٠٠

ومن الافتراضات التى أشرنا اليها تلك التى تشير الى أن توازن القوى يحى سيادة الدول الصغيرة (القوى الصغيرة) (١٧) ٠٠ يعتمد فى حقيقة الأمر على أهمية هذه الدول كمناطق عازلة أو حلفاء فى التوازن ، أما لو تصورنا وضعاً آخر مختلفا ، فى حالة وجود دولة تعتمد على امكانياتها الذاتية من خلال التطورات الداخلية ، مثل هذه الدولة قد يمكن بالنسبة لها وضع استراتيجية لاقامة أحلاف أو مناطق عازلة ذات أهمية محدودة أو أمر لا أهمية له ، وبالتالي فانه فى مثل هذه المواقف التى تعتمد فيها الدول على نفسها ذاتيا لزيادة قوتها ، قد لا تلقى أى اعتبار لحماية الدول الصغيرة ٠٠

أكثر من هذا ، ولو أخذنا في الاعتبار ما أشارت اليه « دينازيناس » في النسق الأول ، أن الأحلاف تكون ضرورية في إطار توازن القوى لحماية الدول الضعيفة المهددة بخصم توسعي لوضع حد للرغبات التوسعية للخصم ومنع إمكانية وصول هذا الخصم الى قوة كبيرة بحيث تمكنه من هزيمة تحالف مضاد ، فإن الدول الأخرى غير هذه الدولة التوسعية يجب أن تهب لمزيد المعونة والمساعدة للضحية المتوقعة للدولة التوسعية ٠٠ بمعنى آخر فإنه تبعاً لهذه النظرية فإن معظم الحروب تكون حروباً أطرافها عديدة ، لكي تتضمن بوجه خاص مفهوم الحرب المتعددة أو الشاملة ، وهو الأمر الذي يخالف الواقع الفعلي في تاريخ العلاقات الدولية ٠ فقد وجد أن حوالي ٦٠٪ من الحروب التي قامت بين الدول منذ مؤتمر فيينا كانت حروباً ثنائية (١٨) ٠ بمعنى أن نظرية توازن القوى لا تعطينا التفسير الملائم أو الكامل ٠٠ لفشل هذه الدول في حماية الدول الضعيفة في مواجهة سياسات الخصوم الطامعين لتحقيق المزيد من القوة ٠٠

من الجانب الآخر فإن هناك دراسات متعددة تواجه تحدياً خطيراً للافتراض الرئيسي لنظرية توازن القوى ، والذي يقول أنها تؤدي الى الاستقرار والسلام ، وقد توصل العديد من الباحثين من خلال دراسات إحصائية وتجريبية وعلى رأسهم Singer (١٩) سنجر وبرمر Bremer ، ولاحظوا أن معظم الحروب الرئيسية في القرن العشرين تميل الى أن تتلو فترات من التساوي النسبي في توازن القوى وهو عكس ما تفرضه النظرية تماماً ٠٠٠

ويشير كاتب آخر وهو Stoessinger (٢٠) ستوسينجر أنه في الوقت الذي ترى فيه نظرية توازن القوى أن التوازن في القوى هو الذي يؤدي الى الحرب لابد أن نتذكر أن هناك مفهوم آخر مغايراً تماماً ، وهو مفهوم السلام الروماني الذي يقوم على أساس أن السلام يتحقق عن طريق وجود قوة مهيمنة عالمياً أو التفوق الإمبراطوري ٠٠

وبنفس المفهوم يرى Stoessinger (٢١) أن هذا السلام الذي ساد أوروبا بعد العصر النابليوني يمكن إرجاعه بصفة أساسية الى تحالف وائتلاف مجموعة الدول الأوروبية الرئيسية ، والذي نشأ نتيجة مؤتمر فيينا ، ويرى نفس الكاتب أن الأدلة تشير الى أن العلاقة السببية المزعومة عن العلاقة بين التوازن وتحقيق السلام لا أساس لها في الواقع ومع ذلك فإن هناك أدلة أخرى تناقض الى حد ما ما ساقه ستوسينجر (٢٢) ٠

ومن ذلك أدلة « تاكي » هذه الأدلة تناقض أدلة ستوسينجر فيما يتعلق بالقرن التاسع عشر لكنها لا تناقضها فيما يتعلق بالقرن العشرين ..

من هنا يجب أن نتساءل عن التفسير النظري وما يمكن أن يقدم لنا مثل هذا التفسير ازاء ما يبدو من أوجه الفشل لنظرية لتوازن القوى وبالأخص فيما يتعلق بتفسير حدوث الحروب أو قيام السلام :

أولا : يجب أن نلاحظ أن من الواضح أنه لا يمكننا التوصل على وجه التعيين الى اتجاه واحتمال أكيد بقيام الحرب والسلام نتيجة لافتراضات صريحة تقدمها لنا نظريات توازن القوى . ولكن هناك وجهة نظر عامة ترى أنه في حالة قيام نولة أو مجموعة دول بالبدء في أخذ خطوات لتحقيق تفوق وسيطرة على الدول الأخرى فان هذه الدول الأخرى فان هذه الدول الأخرى لابد أن تكتل قواها في اطار يكفى لاستعادة التوازن والمساواة أو تحريك التحرك الأولي المضاد لها لتحقيق السيطرة على حسابها وجعل الحركة في مصلحتها ..

في النقطة الأخيرة لو لاحظنا أن مجموعة الدول التي واجهت الخصم وحطمت اطماعه في تحقيق السيطرة ، قد توصلت هي نفسها الى بداية الطريق لكي تحقق السيطرة لصالحها وهو أمر طبيعي ويمكن توقعه على أساس الافتراض الأساسي من افتراضات توازن القوى التي تقول بأن كل دولة تعمل على زيادة قوتها الذاتية ، ومع ذلك ففي هذه الحالة الجديدة فان الدول الأخرى الخارجة عن التحالفات ، بل ربما انطبق الوضع أيضا على بعض الدول داخل الحلف ، مثل هذه الدول قد تتجمع فيما بينها لقلب التوازن ولو فشلت في مثل هذا العمل فان النسق قد يتجه بعيدا عن التوازن وعند ذلك قد يظهر أماننا أنماط لمحالقات جديدة لتساعد بعض الدول من أجل الحصول على مركزز متفوق ، بما في ذلك حلفاؤها التقليدي ، وهذا الامر لابد أن يدفع مثل هؤلاء الحلفاء التقليديين الى الانضمام الى أحلاف مضادة ..

وأخذا في الاعتبار ، وفيما يتعلق بالمدى البعيد ، يلاحظ أن الدول قد تنجح في الانضمام الى عديد من الأحلاف القوية الناجحة ، حيث ان هذه الدول تصبح أقوى من المحصلة الكلية لكل الدول الأخرى مجتمعة ، وقد لا يتحقق مثل هذا الوضع ...

وفي الحالة الأخيرة قد لا نجد الفاعل الدولي الذي يمكن أن يتأكد من

انشاء تحالف لا يواجه بتحالف مضاد ، وبالتالي فان النسق يكون فى حالة توازن تقريبي كما أشار الى ذلك مجموعة من الكتاب مثل أورجانسكى وزاينسكى ٠٠٠٠ Organaski, Zinnes

وفى الحالة الأولى التى أشرنا اليها فان دولة واحدة قد تستطيع أن تصل الى مركز مسيطر ، فطالما ان هذه الدولة تظل فى حالة تماسك وقوة ووحدة داخلية ، فانه لا يمكن هزيمتها ، وبالتالي لا يمكن أن يتحقق توازن قوى ، وكما هو الحال بالنسبة لبعض المفكرين الاقتصاديين فيما يتعلق بحالة السوق الحرة حيث لا يمكن قيام احتكار أو أن احتكارا ازاء سوق حرة أمر يكون غير محتمل ، وبالتالي فانه فيما يتعلق بالنسق الدولى شأنه فى ذلك شأن السوق الحرة فى الاقتصاد ، نجد أن كل دولة تسعى لتحقيق مصلحتها الذاتية ، وهذا لابد أن يؤدي الى التوازن ٠٠

وإذا كان منطق توازن القوى قد يبدو معقولا فى ظل الظروف التى يفترضها ومن حيث الاعتقاد بأن المحالفات تكون مؤقتة وقصيرة المدى وغير أبدا لوجية (٢٣) ، الا أن هذا المنطق لا يقدم لنا الأساس الذى يؤدي الى أن توازن القوى يحقق السلام ، وربما كان العكس هو الصحيح ذلك أنه عندما يبدأ النسق فى التحول من التوازن والابتعاد عن التوازن فان الحرب يمكن أن تكون إحدى الاستراتيجيات التى تستخدم بالتهديد لازالة التفوق والسيطرة ٠

وبنفس المفهوم وعلى نفس الوتيرة بافتراض أن كل الدول تسعى لزيادة قوتها الى الحد الأعظم الذى يمكن الوصول اليه ، هذا يتضمن ضرورة السماح بإمكانية أن تقوم هذه القوى بتحقيق مساعيها عن طريق الحرب ، بغض النظر عن توزيع القوى القائم ٠ ولكن افتراض أن توازن القوى يؤدي الى السلام ، يتضمن أو يؤدي الى افتراض آخر وهو أن الدولة لها أن تلجأ الى الحرب فى حالة اذا ما ادركت أن قوتها أو أن قوة حلفها هو فى سبيله الى أن يصبح أقل بصورة جوهرية من قوة العدو فى الوضع الذى يتخذ فيه قرارا بهذا الخصوص ٠٠

ويلاحظ أن بعض الكتاب يصلون الى صورة أكثر تحديدا ويدعون أن الدول لا تشن الحرب الا اذا توقعت انها ستكسب (٢٤) ٠ وهنا فائنا لابد أن نواجه وضعا خاصا بمدى الأخطار التى تحقيق بمثل هذا القرار ٠ وهو أمر يتطلب معرفة سلوك ونفسيات من بيده هذا القرار ، ويؤخذ فى الاعتبار أن

ميل الأفراد لتحمل المخاطر يختلف من شخص الى آخر كما يختلف تبعاً للموقف الذي يوجد فيه الفرد ٠٠ ويلاحظ أن البعض يفضل المغامرة والمخاطرة ٠ في حين أن البعض الآخر يخشى أقل خطر لحدوث هزيمة أو خسارة ٠٠ وهنا يمكن القول بأن تجنب الحرب يعتمد على أن كون صانعي القرارات يتصرفون بصفة تحاشي المخاطر ، وذلك بوجود توازن كامل للقوى ، مع ما يتضمنه مثل هذا الموقف من أن كل طرف من أطراف الحرب يعلم مقدماً بأن هناك احتمالاً متساوياً مسبقاً بالنصر أو الهزيمة ٠٠

ولو كان عنصر تحمل المخاطرة في السياسة الخارجية عنصراً متغيراً وليس عنصراً ثابتاً ، فإنه قد يترتب أن تحقق السلام نتيجة لقيام ووجود توازن القوى قد يكون من الجانب التجريبي أمراً لا أهمية له ، ومن الجانب الآخر ، فإنه لو كان عنصر تحمل المخاطر عنصراً ثابتاً فإن افتراض تحقيق السلام (لا يمكن استنباطه من نظرية توازن القوى ٠ هذا الأمر الذي يرتبط بوجود مجموعة من الافتراضات غير المترابطة فيما بينها ٠ ونلاحظ أيضاً أن من أهم الافتراضات الأساسية لنظرية توازن القوى هو أن بعض الدول ، على الأقل ، ذات ميول وأطماع توسعية وهو أمر له نتائجه فيما يتعلق بتحمل المخاطر ٠ تبعاً لهذه النظرية فإن أي دولة تزيد من قوتها تجعل الدول الأخرى متنبهة ومتيقظة الى الخطر الذي يتضمنه ويمثله توسع هذه الدولة ٠٠

وهنا نجد أن هذه الدول تقوم بإقامة أحلاف ، اذا استدعى الأمر ، لمنع أي زيادة للتوسع وأن أمكن تقوم بحرمان الدولة التوسعية مما حققته من عناصر جديدة للقوة ، وبالتالي فإن مجرد المعرفة بأن دولة من الدول تحاول أن تتوسع ، يعنى في طبيعته أن هذه الدولة تكون مستعدة لتحمل الخطر من أن تصبح هي هدف العدوانية لعدد من الدول الأخرى ٠٠٠

ولو أن كل دولة اختارت أن تحافظ على مكانتها في النسق فإن من الطبيعي أن نجد أنه لا يتحقق أي توازن للقوى الا اذا حدث بمحض الصدفة أن الدول كانت في وضع توازن عندما تبنت هدف المحافظة على الوضع الراهن ٠٠٠

ومن جانب آخر فإنه لن تكون هناك أي دولة في وضع تهديد أو خطر من أن تصبح هدفها لاجراءات عدوانية توسعية لتحقيق مزيد من القوة على حسابها ٠٠٠

وهكذا فإن الدول التوسعية هي فقط مصدر الاجراءات والأفعال العدوانية ، ويؤخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأعمال العدوانية توجه ضد الدول ذات الميول العدوانية أصلا ، وإذا وجدنا أن دولة من الدول تجسد نفسها في مواجهة حلف يضم مجموعة من الدول غرضها حرمان هذه الدولة من بعض قوتها ، في مثل هذا الوقت فإن هناك بعض الاحتمالات في أن يحقق الحلف النجاح ، وهذا النجاح بدوره يمكن أن نتوقع أن يعني انخفاض واضمحلال قوة الدولة عما هي عليه أو عن المستوى الحاضر القائم . .

بالإضافة الى هذا فإنه لو أن الخصوم كانوا بدورهم ذوي ميول توسعية فإن هناك امكانية حقيقية بأن العنف سيقرب عليه قوة أقل للخاسر عما كان لديه قبل أن يبدأ سياسته التوسعية ، بمعنى أن الدول التوسعية لديها امكانية المكسب كما أن لديها امكانية الخسارة .

والواقع أن امكانية الخسارة تتزايد مع كل مكسب يحققونه على أساس أنه عندما تقترب أى دولة من وضع التفوق والسيطرة فإن الدافع للسدول الأخرى لتكوين حلف مضاد فعال يتزايد باطراد ، وبالطبع فإن التعرض لخسارة جانب من قوتها يكون أقل جاذبية عن العمل على المحافظة على المستوى القائم للقوة ، وبالتالي فإنه تبعاً لنظرية توازن القوى فإن مثل هذه الدول لو لم تعمل على التوسع فإنها لن تتعرض للخطر من أن تصبح هدفاً لحلف مضاد . .

كذلك فإن الدول تكون ازاء خطر أقل بمواجهة هزيمه ساحقة عن طريق دولة توسعية على أساس أن مثل هذا الخطر ضدهم سيكون عاملاً فعالاً لتقديم الأساس لاقامة وإنشاء حلف قوى ضد من يسعى الى التوسع .

بمعنى آخر فإن تبني استراتيجية توسعية يعنى فى اطار توازن القوى أن الدولة التوسعية تزيد من احتمال خسارتها للقوة بالمقارنة باحتمال خسارة الدولة التى تسعى للمحافظة على الوضع الراهن . . .

وهكذا فإن الدول التوسعية يمكن أن تكون ، وغالبا ما تكون ، هي الدول التى تتقبل المخاطرة . . . فى الجانب الآخر بالنسبة لنظرية توازن القوى لدينا العنصر الخاص لتحقيق التوازن فى ظل وجود ما يمكن أن نقول عنه الدول التى بيدها تحقيق التوازن أو القابضة على ميزان التوازن وكما هو معلوم فإن بعض الكتاب وعلى رأسهم « مورجانتو » اهتموا بدور الدولة التى بيدها

تحقيق التوازن ، ويرى مورجانتو أن دور الدولة التي يبيدها تحقيق التوازن ، يعتمد على أنها تكون مدفوعة بصفة كاملة وكلية بالرغبة في تحقيق الاستقرار والمحافظة على النسق القائم ، الى هنا لابد من ملاحظة أن ادخال الدولة التي تعمل على تحقيق التوازن في اطار النظرية قد يعقد الأمور دون أن يحقق حسم . أو تصحيح الأخطاء التي تواجهها النظرية . بل أكثر من هذا فإن فكرة الدولة التي تحقق التوازن تضيف المزيد من المشاكل الى منطق نظرية توازن القوى ، مع ملاحظة أن مصالح الدولة التي تعمل على تحقيق التوازن لابد أن تكون مرتبطة بصورة وثيقة بالعمل على تحقيق التوازن ، كما أنه لابد أن يكون واضحاً أنه لا توجد دولة أخرى لها نفس المصلحة ، بل تفضل بدلا من ذلك العمل على قلب التوازن لصالحها ان أمكن لها ذلك في أى وقت . . .

خاتمة :

النقطة التي يجب أن تكون واضحة فيما يتعلق بالتوازن الدولي ودور الدولة التي تعمل لتحقيق التوازن تتعلق بمدى قوى هذه الدولة ، فالدولة التي تكون في وضع أضعف من أى من الحلفين الرئيسيين التوسعيين لا يمكنها أن تقوم بدور الدولة التي تقوم على تحقيق التوازن ، وهذا ويعتمد على أن من الممكن أن تتصور أن أياً من الحلفين أو كليهما قد يقوم بتوجيه أغراضه التوسعية تجاه هذه الدولة وهزيمتها .

وهنا فإن المحافظة على الدولة التي تقوم بتحقيق التوازن ستعتمد على دولة أخرى أو حلف يتدخل لصالحها بما يجعل هذا الفاعل الدولي الجديد (وهو الحلف) وهو الذى يقوم بالعمل على مهمة هذا التوازن ، يجب أن يكون بدرجة من القوة لا تقل عن أى تجمع محتمل من دولة أخرى مواجهة - ومع الأخذ في الاعتبار أن هناك التزاما محددا واضحا من جانب الطرف الذى ينولى مهمة المحافظة على التوازن ، وهذا أمر أساسى وجوهري . أى التزام بالمحافظة على التوازن . هذا الأمر في حقيقته يرتبط بعنصر التفرقة بين الطرف الذى يعمل على تحقيق التوازن وغيره من الدول القوية في النسق الدولي . ويشترط منظور التوازن أن يقوم هذا الطرف دائما بالانضمام الى الطرف الأضعف ، وذلك اذا ما كان هناك أى تهديد لتوازن القوى القائم . وهذا يعنى أن سلوك هذا الطرف يمكن التنبؤ به بصورة جلية وواضحة . . . ومع ذلك فانه تبعا للمنظرين في هذا الاتجاه فإن الصراعات التي تتطلب تدخل الطرف الذى يعمل على تحقيق التوازن ، مثل هذه الصراعات تظهر وتقوم رغم علم صانعي القرارات في الدول الأخرى ومعرفتهم أن تصرفاتهم وأفعالهم التوسعية غالباً

ما تؤدي الى الهزيمة بالنسبة لهم نتيجة للتدخل الحاسم للدولة أو للطرف
الذي يعمل للمحافظة على التوازن •

ومن الواضح أن أفعال العدوان أو غيره من الجهود التوسعية تمثل
الرغبة والارادة لتقبل مخاطر غير عادية وبالتالي يكشف هذا الوضع وهذا
السلوك أن الدول التوسعية لا بد أن تكون بالضرورة من الدول التي تتقبل
الخطر ولا تخشاه • وفكرة وجود دولة تعمل على تحقيق التوازن تميل الى
القول بوجود نسق يتحقق فيه نوع من المساواة التقريبية في القوة بين دول
عديدة أو أحلاف في النسق الدولي ، ولكن الصفة الرئيسية الغالبة في
النسق ، هو وجود دولة مستفيدة واحدة متفوقة هي التي تعمل على استمرار
التوازن ••

ومن هذا المنطلق فان وجود دولة تعمل على تحقيق التوازن يخالف
الاتجاه الغالب في المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالصراع الدولي ، وهي التي
تعتبر مؤسسة للنظرية ••

ففكرة وجود دولة أو طرف يعمل على تحقيق التوازن في اطار نظرية
تفترض ضمنيا أن الدولة التي تعمل على تحقيق التوازن هي دولة متفوقة •

1. Raymond Aron, *Theory of International Relations*, New York : Praeger, 1960.
2. A. Rapoport, "Mathematical Methods in Theories of International Relations : Explanations, Caveats and Opportunities." In D.A. Zinnes and J. V. Gillespie (eds.), *Mathematical Models in International Relations*, New York; Praeger, 1976.
3. Kenneth Waltz, "Theory of International Relations." In F. Greenstein and N. Pelsby (eds.), *Handbook of political Science : International Politics*. Vol. 8. Reading : Addison Wesley, 1975.
5. Inis Claude, *Power and International relations*. New York : Random House, 1962.
6. W. Riker, *The Theory of Political Coalitions*, New York : Yale University press, 1962.
7. Waltz, op. cit.
8. K. Arrow, *Social Choice and International Values*, New York : Wiley, 1951.
9. A. Sen, *Collective Choice and Social Welfare*, San Francisco : Holden-Day, 1970.
10. H. Morgenthau, *Politics Among Nations*, 5th ed., New York : Knopf, 1973.
11. A.F.K. Organski, *World Politics*, 2nd ed.; New York : Knopf, 1968.
A.E.K. Organski, and J. Kugor, *War ledger*, Chicago : University of Chicago press, 1980.
D. Garnham, "Power Parity and Lethal International Violence," 1969-1973, *Journal of Conflict Resolution*, 1976, Vol. 20, PP. 394.
E. Weede, *Overwhelming Preponderance as a pacifying Condition Among contiguous Asian Dyads, 1920-1969*. *Journal of conflict Resolution*; 1976, Vol. 20, PP. 395-412.
J.L. Ray, *Global Politics*, Boston : Houghton Mifflin, 1979.
C.S. Gochan, *States, Power and Interstate Conflict : the Ma-*

- jor Powers, 1820-1970. University of Michign 1975.
 M.D. Wallace, War and Rank among Nations, Lexington : Lexington Books, 1973.
12. J.Galtung, "A Structural Theory of Aggression," Journal of Peace Research Vol. I, 1964, PP. 95-119.
 T.R. Gurr, Why Men Rebel. Princeton : Princeton University Press, 1970.
 M.Z. Midlarsky, On War : Political Violence in the International System, New York : Free Press, 1975.
13. E. Haas, "The Balance of power : Prescription, Concept or Propaganda ?"
 World Politics, 1953. PP. 442-477.
14. I. Claude, Power and International Relations, New York : Random House, 1962.
15. D. Zinnes, "An Analytical Study of the Balance of Power Theories," Journal of Peace Research, 1967. Vol. 4, PP. 270 - 288.
- 16 Ibid.
17. H. Morgenthau, Politics Among Nations, 5th ed., New York : Knopf, 1973.
 M. Kaplan, System and Process in International Politics.
18. J. Singer, and M. Small, The Wages of War, 1816 - 1965 : A Statistical Handbook, New York : Wiley, 1972.
19. J. Singer, S. Bremer, and J. Stackey, "Capability Distribution, Uncertainty and Major War; 1820-1965;" In B.M. Russett, (ed.) Peace, War and Numbers, Veverly Hills, Sage, 1972.
20. J. Stoessinger, The Might of Nations, New York : St. Martin's, 1973
21. Ibid, P. 183.
22. J. Singey, et al, op. cit.
23. H. Morgenthau, op. cit.
24. D. Zinnes, R. North, and H. KO ch, Jr., "Capability, Threat, and the Outbreak of war. In J. Resenau (ed.), International Politics and Foreign Policy, A. Reader in Research and Theory New York : Free Press, 1961.

حول العام العالمى للوى العاهات
« الآفاق الجديدة لسيكولوجيا التنشيط العضوى »
"New Insights on Psychology of Biofeedback"

الدكتور يوسف عز الدين صبرى(*)

من الموضوعات الرئيسية التى وجدت لها مكانا مرموقا فى برنامج المؤتمر الدولى الأخير لعلم النفس (لينزج - ١٩٨٠) (١) ذلك هو موضوع (التنشيط العضوى Biofeedback) ودلالته السيكلوجية (٠٠) والواقع أن هذا المجال لم يحز من البحث والاهتمام مكانا فى الدراسات والبحوث النفسية الا فى السنوات الأخيرة من تطور علمنا ، وعلى وجه التحديد منذ خمسة عشر عاما فقط (Miller, N., 1980) ، حيث نشرت بعض البحوث التى تناولت موضوع استرجاع الطاقة البيولوجية وامكانيات التحكم فى الوظائف الداخلية للجسم الانسانى فى ضوء القواعد المنظمة للسلوك البشرى وقضايا الطب النفسى ٠

وقبل أن نحدد معالم هذه الدراسة وأهميتها فى مجال البحث السيكلوجى المعاصر واحتمالات تطبيقاته المتعددة وأساليبه المنهجية والاكليينكية ، يجب أن نحدد بعض مفاهيمه الأساسية متوخين فى تلك الدراسة محاولة موجزة لاستبعاد بعض المفاهيم الطبية التى ربما تكون غريبة على بعض المتخصصين فى الدراسات النفسية ٠

مفهوم التنشيط أو استعادة الطاقة البيولوجية من المفاهيم الفسيولوجية أعلا ، ويعنى باجياز هنا - فى حدود تخصصنا - عملية الاتصال بوظائف أعضاء الجسم الداخلية والتسجيل لنشاطها (من خلال الارشاد الوسيلى

(*) خبير أول بالمركز التومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

المجلة الاجتماعية التومية - الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير ، مايو ، سبتمبر ١٩٨٢ المجلد ١٩
1. XXII International Congress of Psychology, Leipzig, 6 - 12 July, 1980,
Long Symp. No. 44.

Instrumentally) بهدف انماء درجة طيبة ومفيدة لقدرة التحكم الواعى للمريض على هذه الوظائف .

وتزداد حاجة المريض لهذه العملية عادة عقب تعرضه لبعض الصدمات التى قد تسبب عجزا فى استخدام بعض الأطراف ، أو تلفا عضويا لهذه الوظائف الحركية قد يحول دون أداء بعض وظائفها ، أو فى حالة تعرض المريض لبعض الحالات السيكوسوماتية والمرضية التى قد يعجز الممارس العام فى مساعدته بشأنها .

فى مستوى الوظائف الحركية يستخدم مفهوم التنشيط بمعنى استعادة الطاقة الحركية لبعض العضلات التى تعاني قصورا فى امكانياتها ، والتي مازال لها مخزون من الطاقة الوظيفية - على الأقل فى بعض العضلات المجاورة الى درجة استثارة العضو التالف جزئيا ، واستعادة نشاطه للمستوى المطلوب - وهذه معظم التطبيقات البسيطة التى نجحت فيها تلك الحركة الاكلينيكية فى بدايتها . الا أن هذا الاتجاه الجديد قد توغل الى آفاق جديدة من التطبيقات المشروعة فى مجالات الطب النفسى Psychiatry وعلم النفس الاكلينيكي Clinical وعلم وظائف الاعصاب Neurology والطب الطبيعى Physical Med. والعلاج المهني Occupational Therapy وبعض تطبيقات علاج الكلام Speech Pathology

وبفضل هذه الآفاق المتعددة ، اقتحم عديد من المتخصصين وكثير من المرضى أنفسهم (كمفحوصين As volunteers) أن يختبروا بأنفسهم جدوى هذا الأسلوب الاكلينيكي وكذا تأصيل البحوث السيكولوجية للتحقق من مدى قيمة الفروض التى تتضمنها قضايا (التنشيط البيولوجى) .

فنجاح هذه التطبيقات قد قدم أدلة وتبريرات كافية لقيام عديد من البحوث الأكاديمية من أجل تأصيل الفهم النظرى من جهة وكشف آفاق تكنولوجية جديدة من جهة أخرى (نيل ميللر - ١٩٨٠) .

ان المفهوم - كما يبدو - قد يحيد ببعض علماء النفس التريث فى استخدامه أو اللبس فى سؤ استخدامه كمفهوم طابعه فسيولوجى ، اذا تناولنا قضايا علم النفس بطابع تقليدى . على أن قضايا علم وظائف الأعضاء نفسها قد تغيرت تماما فى ضوء اكتشافات العصر ، وسوف نعطى نماذجا لهذا فى مجال حديثنا . ان القضية كما قد يبدو ليست خاصة بعلماء وظائف

الأعضاء وطب الأعصاب بوجه عام ، ولكن ما يهمنا بهذا الصدد هو الأبعاد الجديدة التي يتحرك نحوها علم النفس العلمى فى السنوات الأخيرة ، والدليل على ذلك ، أن الاتحاد الدولى للعلوم النفسية "IUPS" قد اقترح هذه القضايا بجرأة كاملة فى البحوث النفسية الجارية وأفرد لها ندوة كاملة فى مؤتمره الأخير .

وربما كانت مثل هذه القضايا محل جدل فى الستينيات حينما كان التساؤل المنهجي يثار حول امكانية الماثلة Analogy بين ما هو نفسى وماهو بيولوجى بطبيعته ، بحيث يسهل لعلماء النفس الفسيولوجيين أن يفسروا ماهو نفسى بما هو نيورولوجى أو أن يحدث النقيض ، وبالتالي قد لا يجد علماء النفس حرجا فى أن تتضمن قواميسهم مفاهيم طبية بطبيعتها أو على العكس أن نجد فى قاموس الطب بعض المفاهيم ذات الطابع السيكلوجى ..

وانما الأذى للتبصر هو إلغاء هذه الماثلة ، وأن توجد مفاهيم متعاونة تخدم المجالين .. من هذا المنطلق نستطيع أن نتناول الانسان على مستويين مميزين - الانسان ككثاثر طبيعى (بيولوجى) L'homme de nature
والانسان ككثاثر حضارى L'homme du Culture (بول فريز (٢)
Paul Fraisse, 1981)

انه فى ضوء موضوعنا ، قد نفهم تماما معنى القضية السلوكية اذا عرفنا أننا منذ عشرين عاما درسنا خطأ فى علم وظائف الأعضاء وفى علم النفس الفسيولوجى القضية العلمية القائلة أن عمل الأنشطة الحشوية الداخلية مستقل تماما ، وأن عملية التحكم فيها لا يمكن أن تتأثر بتقوية الاستجابات التابعة Response-dependent ، فتجارب التنشيط وتجارب الاشراف لعمليات الأعضاء الداخلية قد غيرت تماما هذه الفكرة (Brener, Jasper, 1980) .. ان تجارب التنشيط العضوى هى من نوع تجارب الاشراف conditioning للأعضاء الداخلية للجسم البشرى ، وقد غيرت نتائجها عديدا من الأفكار السيكلوجية ، وكشفت عن نوعية هذه الميكانيزمات والتطبيقات العديدة المحتملة ، مثال لذلك ما يتعلق

بقانون الأثر Law of Effect وفيما يتعلق أيضا بتغاير الاستجابات
Response Differentiation وأيضا بصدد ادراك الأحاسيس الداخلية
للجسم .

حقا ان هذه التجارب أجريت في نطاق الفهم البيولوجي للنشاط ، ولكننا
قد استفدنا نحن علماء النفس في تحديدها سيكولوجيا . وعلى أية حال ،
فان تجارب التعليم بالاشراط الوسيلى قد استخدمت حاليا بنجاح فيما يتعلق
بتحليل وتعديل التنظيمات الفسيولوجية فى ضوء الفهم المسام لمبادئ
السلوك ، ومدى افادته للتدريبات الطبية المتعددة .

لعلنا نتذكر أن مفهوم التحكم الواعى Conscious control
من الأبعاد الرئيسية لاتمام عملية (التنشيط العضوى) وبدون شك فان
هذا المفهوم خلاصة لتغيرات سلوكية Behavioral فالتحكم الارادى
عملية معرفية واعية تتطلب من المريض التعرف على ما بداخله ، بحيث يسهل
بعض الوظائف ويكف بعضها . ويقوى الاشراط الصحيح ويضعف الأداء
الخطأى ، ويخرج عن مبادئ التأثير الفارماكولوجى لزيادة الأثر أو كفه .
وأفضل تعبير لاستعادة الطاقة العضوية للانسان ما أفاد به نيسل ميلر
N. Miller أنها تتم بفضل قدرة جديدة وإمكانية غير متوقعة قد تستلقت
النظر للمريض وللمعالج !

فدراسات وبحوث (التنشيط العضوى) قد ركزت بوجه خصوص على
تقديم نظريات فى التحكم السلوكى Behavioral control بحيث تكون
الى حد كبير متفقة مع المعلومات الجديدة التى تزودنا بها تجارب التعلم للاجهزة
الحشوية (الداخلية) للجسم .

فمفهوم التحكم الارادى على هذه الوظائف الداخلية يعتبر مفهوما أساسيا
ويشير الى أهمية إيجاد نموذج Model يعتبر الى حد كبير له من من الثبات
والصحة فى اتفاهه التام مع مبادئ السلوك ومبادئ البيولوجى .

ان مفهوم (التنشيط العضوى) بهذا المعنى يقترب من انطلاقة الطب
الانسانى ، الذى يستلهم فى قضية العلاج ومساعدة المريض إيجاد مكان للفرد
فى تفاعله مع المعالج ومع البيئة ومع الجهاز (مصدر المعلومات ومفسرها) .
وبمعنى آخر إيجاد روابط ديناميكية للأبعاد التى تقدم فى النهاية أنموذجا

مقبولا لأسلوب العلاج .. وشبيه بهذا أن عقد في السبعينيات مؤتمر دولي في
فارنا لتحديد نوعية العلاقة بين المريض والطبيب والمرضة "patient,
Nurse & Doctor" - فالمرضة هنا هي الحلقة الوسطى التي يمثلها جهاز
التنشيط كنظام As System ١

انه يجب أن نضع في الاعتبار أن وسائل (التنشيط العضوى) ليست
وسائل تشخيصية - كما قد يبدو لذهن بعض المتخصصين في علم النفس
الاكينيكي - ولكنها وسائل علاجية .. فالتشخيص يجب أن يتسم أولا
بالتخصصين ثم تتولى أجهزة التنشيط دورها العلاجي . ويهدف العلاج
بهذه التكتيكات الى أمرين :

(١) المحافظة على الفائض من الطاقة واستعادتها للجهاز الحركي من
أعضاء الجسم (٢) .

(ب) التحكم الارادى فى الجهاز الدورى والحشوى Cardio — vascular
للانسان (٤) .

ولكى نعطي نماذج موجزة هنا للبحوث التطبيقية ، فبالنسبة للمستوى
الأول ذى الطابع التأهيلي ، نشير الى بعض التدريبات التي تستخدم أجهزة
العلاج EMG مثلا لتنشيط مرونة الأيدي وبالأذات المعصم wrist
وكذلك في حالات المهارات الحركية الدقيقة Fine Motor أو في حالات زلة
القدم Foot Droops وفي بعض حالات تعطل وظائف الأطراف بسبب ثنائية
الأطراف Bilateral أو عقب بعض الجراحات الهامة للجهاز الحركي ،
كذلك في حالات الاسترخاء العام General Relaxation

وفي المستوى الثاني يمكن أن نعطي نماذج للتطبيقات الآتية بحوث
خفض ضغط الدم العالي High Blood Pressure HBP (Richter)
وكبدليل لبعض الحالات التي تستخدم المضادات الحيوية (N. Miller)

(٢) تستخدم عادة للمستوى الأول أجهزة تسمى EMG متعددة النماذج .
(٤) في المستوى الثاني تضاف بعض أجهزة متخصص C. V. Types متعددة النماذج
(مثلا J42 لتقدير حرارة الجسم ، 907 BL لقياس دقات ونفثات ضغط الدم ومدى
انظام النبض ومستوياته ... الخ . هذه العمليات الخاصة بالجهاز الدورى .

خفض درجة الحرارة أو رفعها (Ezlo, Ohno et al) وحالات الآلام المزمنة
غير معروفة الأسباب (Shapiro) ودقات القلب غير المنتظمة
(Shapiro) Headache والصداع (Weyer,) Heart Rate, (Kimmel, Peter)
والاسترخاء العام (Peter, Engel) G. Relaxation ، وكعامل مساعد
في علاج الصرع (Sterman) Epilepsy ٠٠ الخ هذه البحوث الطبية
التي وجدت لها مكانا مرموقا في الدراسات النفسية الجادة ٠٠ من هذا
المنطلق ، هناك قضايا ذات طابع نفسجسمي هامة لتحقيق هذا الأسلوب
العلاجي ، وهي : **أولها** : دور الجهاز الحسي وعلاقته بالعضلات Muscles
وبالتالي بعمليات التحكم الارادي (كعملية ترتكن على العمليات العقلية العليا
Higher Mental Processes)

٠ **ثانيا** : يجب التركيز على مكانة الجهاز وعلاقته بنظامين ثابتين هما
الطبيب المعالج من جهة والمريض من جهة أخرى .

ولتوضيح الأمر أكثر ، فالتحكم الارادي لأعضاء الجسم الداخلية وعملها
يعتمد على مداخل حسية فعالة ودلالات واضحة لها في مراكز المخ ، ومن
ثم يتفرع من هذه القضايا بعض النتائج :

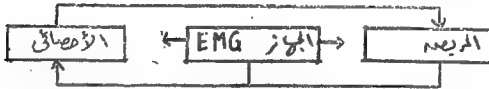
١ - في بعض حالات الجراحات الخاصة بإعادة الأبنية لأطراف
الجسم أو في جراحات الحوادث ، يجب الأخذ في الاعتبار أن بعض المداخل
الحسية كثيرا ما تفقد فاعليتها ، أو تصاب بعطل شديد لوظائفها لفترة قد
تطول أو تقصر ٠٠

٢ - أن بعض الوصلات العضلية لهذه الأعضاء المصابة قد تكون عميقة
للفاية وتتطلب أجهزة دقيقة وحساسة للغاية بحيث يسهل عملية تسجيل
نشاطها الوظيفي .

٣ - أن بعض هذه العضلات المتهتكة من الإصابات الشديدة ، قد تصدر
نغمات مشوهة (أشبه بعملية تزييق) تصل أحيانا الى مستوى عال من
العتبة الحسية Threshold يصعب على جهاز التنشيط EMG (٥)
أن يسجل حالتها كما يصعب على المعالج اتخاذ قرار بشأنها ٠٠

اذن يتبين من هذه النتائج دور المبدئين اللذين أشرنا اليهما آنفا ، حيث تبين لنا فى المبدأ الثانى مسئولية الجهاز من حيث مدى حساسيته وامكانياته للتسجيل ومدى قدراته فى استثارة التنشيط واستعادة الطاقة فهو نقطة متوسطة وحلقة اتصال بين المريض وبين الاخصائى المعالج .

واذا توافرت هذه الشروط لأسلوب التنشيط بجهاز يضمن تحقيق البرنامج التعاونى لسيكولوجية العلاقة بين المريض والمعالج من جهة ، وبين المريض والجهاز من جهة أخرى ، نجحت المهام الاكلينيكية بحلقة هذه الاتصالات الموضحة ولكن كيف تتم هذه العلاقة ؟



يتم هذا التفاعل فى ضوء أسس سيكودينامية بعدة وسائل :

(أ) وسيلة اعطاء التعليمات : Giving Instructions

فمن المعروف - حتى لدى الأداء التجريبي البسيط - أن يهضم تماما المفحوص الأنشطة المختلفة التى يتطلبها الفاحص لأدائها على الوجه الصحيح . . وهذا يتطلب عدة جلسات يتم فيها أكثر من عملية (وهى علاقة انسانية تتم فيها الثقة Rapport Relation وتنضمن الاقناع والارشاد) كما أنها تتضمن أيضا (علاقة تعليمية يتم فيها اكتساب المهارات والتدريب على الجهاز الخ) . .

(ب) وسيلة التأكيد والتقوية : Reinforcement

ويتم ذلك أثناء أداء المطلوب تحت اشراف الأخصائى المعالج ، فهو يقوم باستمرار بتأكيد صحة الأداء من خطئه . . فالأداء الصحيح يجب مساعدته على المواصله continuity ، بينما الأداء الخاطيء يجب استبعاده على مدى المحاولات .

(ج) عملية التقوية هذه (كعملية هامة لنجاح الأداء) تحتاج لبناء دافعى Motivational وهو قاعدة أساسية للتعلم - يرتكز فى أصوله على المبادئ التى يتضمنها برنامج التأهيل .

هكذا يجب الافتراض بأن تفسيراتنا النفسية لعملية التنشيط تقوم على فهم عملية اللقاء الجيد بين الأدوار الثلاثة التي أوضحناها ، مثال لذلك حاجات المصاب الملحة في استرجاع طاقاته ووظائفه العضوية السوية ، وبمقتضى هذا ينمى في نفسه قدرة التحكم الواعية ، ثم امكانيات الجهاز بحساسيته الفارقة في التسجيل والتوجيه ، وثالثهما مستوى تدريب الاخصائى الاكلينيكي في مدى استفادته من امكانيات الجهاز وعلاقته بالمريض .

ومرة أخرى ، يجب حسن الافتراض بأننا نقدم جهازا ، لا نتعامل على أنه جهاز أسود A black Box للمعلومات ، يحدد المداخل Inputs والمخارج Outputs ، وإنما كجهاز حساس قابل للاكتشافات ، قابل للمساهمة في تقنين المعلومات بصورة رقمية Digital ، يعطى اشارات للمريض لمساعدته ، كما أن له امكانيات معرفية باعطائه معايير للسواء للأداء المطلوب ، فضلا عن هذا فإنه يستطيع أن يضيف عدة قنوات channels لتوسيع مجال التنشيط العضوى والحشوى والدورى لجسم الانسان ككل !

ويجب أيضا ألا نتجاوز حدود امكانيات الجهاز ، ففي ضوء هذه المبادئ يكون من الطبيعى أن تستبعد حالات التلف الشديد للوظائف الحركية ، التي يفشل الجهاز في تسجيلها أو يفشل المريض من الوجهة الادراكية في تمييزها . وأجهزة التنشيط العضوى EMG (٦) Elec'tromyographic جهاز التسجيل الكهربائى للأوعية والعضلات) هي أجهزة الكترونية حساسة تعتمد أساسا على أنظمة الألكترودات Electrodes ولها قدرة فائقة على التسجيل ما بين - ١ ميكروفولت الى + ١٠٠٠ ميكروفولت ، وتقوم بالاستثارة الحسية ويسهل وضعها في أى مكان للجسم بدون أى أضرار ، وبالذات بالروابط العصبية الخاصة بالعضو المطلوب تنشيطه ، وتسجل ما يدور من عمليات بتسجيل رقمى Digital وسمعى Auditory وبصرى Visual يعتبر أشبه بمعيار مرجعى للأخصائى والمريض فى وقت واحد . وعلى أية حال ، فميزة جهاز التسجيل الكهربائى EMG أنه نهاية المطاف حاليًا

(٦) لأسباب تتعلق بحدود النشر قد توخينا استبعاد الوصف التكنولوجى لعمل الجهاز وتركيبه ووظائفه الفنية كذلك بعض المفاهيم المتداولة التى يجب أن يلم بها المدرب على استخدامه .

في الأساليب السيكوفيزيكية التي تسمح للمعالج أن يحدد تلقائياً عتبات إدراكية مغايرة Differential DL ، كما أنها تسمح لنقطة لقاء بين المضمون الذهني للمعالج وبين مطالب المريض في تدريباته ، بحيث تكون العملية متكاملة وهدافة ٠٠ والمعادلة التكنيكية والعلاجية البسيطة فسي استخدام الجهاز تكمن باختصار شديد في قدرته على الاتصال غير المباشر بالياف العضلة المصابة عن طريق عضلة سليمة تغذيها وتهذبها وتنشطها ٠٠ ويظل المعالج يزود المريض بالدوافع الأساسية للمواصلة ، كما يضع في ذهنه نمطا سلوكيا للمريض في أسلوب تعامله مع الجهاز وتعليماته ، حتى في النهاية يتم تدريب المريض على الأداء الصحيح حتى بدون عونسة الطبيب نفسه ٠٠ وقد نشير هنا لبعض التفاصيل العامة من استخدام جهاز EMG في المستوى التأهيلي الأول :

(أ) تدريب مرونة الأيدي والمعصم Wrist وهذه الأطراف لها عادة روابط بمراكز الجهاز العصبي الشوكي ، كما أنها عملية أساسية للمصابين بالشلل المؤقت لهذه الأطراف أو في حالات تصلب عضلات معصم الأيدي .

(ب) زلة القدم Foot Droops : وفي هذا المجال نجحت وسائل التنشيط نجاحا باهرا في تدريب المرضى بهذه الحالات ، وتأهيلهم لأنماط سلوكية سوية لحركة القدم .

(ج) تأهيل الأيدي المصابة (حالات اختلال المهارات الحركية الدقيقة Fine Motor Skills) وقد تم ايجاد برامج تفصيلية لهذه الحالات ، تهدف لخلق مهارات جديدة للمريض المصاب بتوقف استخدام الأيدي في المهارات التي تحتاج لمستوى كبير من الدقة والحساسية .

(د) حالات الاسترخاء الشامل General Relaxation : وقد اهتم حديثا بهذا الموضوع المختصون بالعلاج الطبيعي حول امكانية استخدام وسائل التنشيط العضوى في تدريب المرضى على عملية الاسترخاء الشامل . وفي الحالات الصعبة التي قد لا يفيد فيها الاجراء العام لهذا التكنيك قد تستخدم بعض الأجهزة المساعدة وبالذات في حالات آلام الرقبة والظهر المزمنة ٠٠ ومن قبيل هذه الاجراءات تقديم اشارات ضوئية وصوتية هادئة لتقليل حدة المريض ونشاطه الزائد المصاحب لعمل الجهاز ، بحيث أصبحت تدعى هذه الأجهزة (الاسترخاء التلقائي Autonomic Relaxation Apparatus)

وفي حدود هذا المقال المتواضع ، قد نكتفى بهذا القدر من نماذج التطبيقات للمستوى الأول ذى الطابع التأهيلي للجهاز الحركى ، ولنتنقل الى اعطاء نماذج أخرى للبحوث ذات الطابع السيكوطبى لبعض وظائف أعضاء الجسم الداخلية •

نموذج لبعض هذه البحوث تناولت ظاهرة الألم المزمن chronic pain من المعروف أن الآلام من الظواهر التى تجمع عدة عمليات فسيونفسية Physio Psychic فهناك اشارات تفيد بأن بعض العمليات الفسيولوجية لا تتم فى مجراها الطبيعى أو أن دخيلا اعترض مجرى سير هذه العمليات بشكلها المنتظم ، مما يسبب بعض التوترات والتقلصات الداخلية للدلالة على أن شيئا ما غير طبيعى قد حدث •• يصاحب هذا معاناة نفسية عميقة واحساس بالتوتر Tension للتخلص من هذه الآلام المتواترة وعدم الارتياح Unrelease وربما مستويات من الصراع conflicts حول مسببات هذه الآلام •• ومعرفيا cognitively هناك مستويات من التمييز أو عدم التمييز لمصادر هذه الآلام وطبيعتها •• ومن ثم يقول الأستاذ شاپيرو Shapiro (٧) « الألم ظاهرة نفسية وفسيولوجية ذات طابع متكامل Integrative » •

وقد استخدمت وسائل التنشيط العضوى BF فى اجراء تجارب عملية لتحديد فاعلية الألم وتخفيفه بحيث يمكن تغيير الاستجابات الفسيولوجية والذاتية subjective للمتغيرات المسببة للألم ، وبالذات فى حالات تقلص العضلات (سارجنت 1973 Sargent) •

النموذج الثانى هو التجارب والبحوث المتعددة التى أجريت حول علاقة وسائل التنشيط بحالات الضغط العالى High Blood Pressure (HBP) وقد كان هذا الموضوع هو أكثر المجالات حظا فى البحوث السيكلوجيية الحديثة • وكان أهمها ما قام به كل من البروفسير برنارد أنجل الأمريكى ، والاستاذين ريشت وشميت الألمان Richter & Schmidt

(٧) البروفسير شاپيرو كان نائب مدير معهد الطب النفسى ، وأستاذ علم النفس الاكلينيكي بجامعة لندن فى الستينيات •
Shapiro, D. (U.S.A.) : "Pain and Headaches", A paper prepared for XXII Int. Congress of Psy., Leipzig, 1980.

ومن المعروف لنا أن موضوع الضغط العالى HP: من الموضوعات التى
اهتم بها الطب السيكوسوماتى منذ فترة طويلة ، كما أن علم النفس التجريبي
Exp. Psy. كان فى تناوله منذ فترة طويلة للمتغيرات الوجدانية
Emotional يضع متغير الضغط موضع الاعتبار (PGR Experiments)
وربما من هذا المنطلق تعتبر القضية ذات جذور قديمة جدا ..
ولكن الجديد فى الأمر هو اقتحام هذا المجال فى إطار الفهم الجديد لسيكولوجيا
التنشيط .. وقد أشار لذلك أنجل B. Engel بقوله « ان الاهتمام
الشديد الحالى قد وجه حقا لاستخدام وسائل التنشيط كوسيلة علاج سلوكية
Behavioral Therapy للتحكم فى مستوى الضغط العالى
HBP (٨) وفى تجارب أنجل أثبتت العلاقة الموجبة بين ثلاثة
متغيرات هى الضغط العالى HBP والتنشيط BF والاسترخاء
العام GR .

أما الباحثان ريشتر وشميث(٩) فقد قاما ببحوث خلاقة حول هذا
الموضوع - كما يقولان - : بقصد مساعدة المرضى بالضغط العالى المزمن
وبالذات حالات الضغط السستولى SBP .

وقد كانت تجاربهم تهدف لايجاد علاقة بين دور التنشيط العضوى
لهؤلاء المرضى ووسائل الاسترخاء Relaxation من أجل خفض ضغطهم
العالى . وقد أثبتت تجاربهم أن التدريب على وسائل التنشيط يعتبر من
العوامل المهمة فى اكتساب قدرة التحكم الارادى الذاتى على بواعث رفع
الضغط لدى المرضى .. وقد حددوا للمرضى كيفية التعرف على الاشارات
الداخلية والخارجية Internal and External Cues المؤثرة حقا
فى رفع الضغط الحقيقى .. وهذه مسألة تعتبر حقا جديدة ، فى هذا
المضمار من البحث .

والموضوع الثالث الذى اقتحمه بثقة وسائل التنشيط العضوى « هو

Engel, B. : Behavioral Applications in Control of High Blood Pressure, A paper in Sym. 44, Leipzig, July, 1980. (٨)
Reicher Heinrich & Schmidt : "Biofeedback & Relaxation Training — A Comparative Studies in Hypertensive". (٩)
XXII In. Congress of Psy., July, 1980.

مجال حرارة الجسم Body Temperature ، وهو مجال أجريت عليه عدة
بحوث نفسية أهمها بحوث البروفسير اليابانى يوشيتيرى اهنو ومعاونيسه
Ohno, Y. et al وقد تركزت بحوثه على موضوع حرارة الأيدى
Hand Warming لا لها من دلالة بيونفسية واكليميكية هامة ٠٠ وقد
كانت أوائل التجارب التى قام بها حول مدى فائدة رفع حرارة الأيدى HW
فى إيقاف الآلام المسببة للصداع ثم تغيرت بحوثه أخيرا حول طبيعة الميكانيزمات
العلاجية لدور التنشيط وأثرها على التغيرات التى تسبب رفع حرارة سطح
الجلد Skin بتأثير جهاز EMG المنشط ٠٠ وقد أيدت التجارب
هذه التوقعات وهذا الدور ، فان البيانات التجريبية التى قد حصلنا عليها
تؤكد امكانية هذه العلاقة وان تقاريرنا قد أفادت بان وسيلة EMG
(التنشيط العضوى) كانت فعالة تماما Effective فى حالات إيقاف
الصداع (١٠) • Ohno, 1980

على أن من بين البحوث الطبية فى هذا المجال ، ذلك العمل الجاد الذى
قام به عالم النفس الايطالى أزيوسان فيو Ezio Sanvio (١١) فقد بدأ
بحته بقضية أن معظم التجارب حتى عام ١٩٧٨ قد أثبتت أنه بوسائل التنشيط
العضوى BF ممكن للأشخاص أن يخفصوا Decreasing
اراديا حرارة الأطراف - والجسم خارجيا بوجه عام وليس رفعها
Not Increasing عن مستواها بنفس الدرجة (Roberts, 1973,
Naliboff, 1978) ٠٠ الا أن سان فيو قام بعدة تجارب كشف بها دور
المتغيرات التصورية Imaginative والمعرفية Cognitive والدافعية
Motivational وكذا الشخصية Personality التى يمكن
أن تصاحب أو تؤثر فى قدرة المرضى على تعلم قدرة التحكم الارادى فى رفع
درجة حرارة الجسم : وقد أجرى عدة تجارب بهذا الشأن وذلك بتدريب
الأشخاص على رفع حرارة الأصبع Finger أو خفضها طبقا لمستوى بعض
التعليمات التى يعطيها المحرب باستخدام منبهات بصرية Visual
أو صوتية Auditory أو حتى تصورات حرارية Thermal . ولننتقل

-
- Ohno, Y. et al (Japan) : "Changes in Skin Temperature by Frontal EMG — BF" A Research submitted to 22th Int. Congress of Psychology, Leipzig, 1980. (١)
- Sanvio, Ezio : "Psychological Determinants of Temperature BF Training, 22th ICP, Leipzig, 1980. (١١)

في صورة أخرى من نماذج هذه التطبيقات في ميدان الطب النفسى للجهاز
الدورى ، مثال لذلك تنظيم دقات القلب Heart Rate والنفس Pulse

من القضايا التى يعانى منها عديد من المرضى موضوع سرعة دقات
القلب أو عدم انتظامه لأسباب غير معروفة عضويا ، وقد تعجز وسائل
الطب المعروفة فى هذا الشأن . ومن ثم كانت تجارب ووسائل التنشيط
العضوى BF فى طرق هذا الموضوع . ففى كثير من أنماط الحالات
السيكوسوماتية Psychosomatic Models

تعتبر الاستجابات الخاصة بالأوعية الدموية للقلب ذات أهمية كبيرة فى
نمو اضطرابات النظام الدورى للجسم . ومن ثم كان التساؤل حول عملية
اكتساب الاستجابات للأوعية الدموية بالاشراط تعتبر من العمليات الهامة
التي تستحق الاهتمام « Weyer . ولنعطى بعض النماذج لهذه التجارب
المعاصرة فقد بدأ الموضوع بشبه قضية متفق عليها تقول أن الزيادة المفرطة
فى نشاط الأعضاء الحشوية الداخلية يمكن أن تسهل Facilitate
وظائفها أو تشكلها بنمط معين عن طريق التنشيط العضوى . وقد طبقت
هذه القضية بكفاءة فى موضوع دقات القلب (Lange-Peter) Heart Rate
. فقد أثبت ببتير فى بعض تجاربه أن دقات القلب تقل أو تتفق تكراراتها
مع تكرار « المعلومات الخاصة بالتنشيط Feedback Information
أو فى حالة اتخاذ استراتيجية معينة للمعالج بشأن تقليل النشاط الداخلى
للجسم بفضل معامل تقليل الهموم Cognitive Load

وطبيعة الحال ، كنا قد أشرنا فى بداية مقالنا أن عملية التسجيل
لوظائف الأعضاء من خلال الارشاد الوسيط - يهدف فى النهاية الى انماء درجة
من الوعي للمريض تساعد على التحكم فى وظائف أعضائه . وقد يجزنا
هذا الى بعض نقاط تقييم - فى نهاية المقال - مدى أهمية هذه التطبيقات بشأن
موضوع توجيه التوترات وضبطها Stress Management فى ضوء
الصعاب العملية لدور المتغيرات النفسية والاجتماعية المصاحبة لها ، وبالنزات
إذا افترض بعض الباحثين أن هذه المتغيرات ربما تكون هى المسببات
الأساسية للمتغيرات الفسيولوجية للمريض (بيتر لانج Lang, P. (١٢) .

من هذا المنطلق أيضا أجرى كيميل Kimmel بعض تجاربه • وقد كان
تساؤله بهذا الشأن حول عما اذا كانت عملية التنشيط للأوعية الدموية
للقلب يمكن أن تحدث بدون عامل وسيط Moderator Variable
خاص بطبيعة بناء الجسم ككل ؟ والواقع أن كيميل Kimmel قد أثبت
في دراسته أن الأرقام التي يسجلها جهاز التنشيط EMG في مثل هذه
التجارب - وتعتبر دليلا على تقليل دقات القلب وانتظامه - إنما تعزى في
نهاية الأمر الى طبيعة عملية سرعة القلب عند المريض ، والتي لم تحسب
بعد طبيعة ميكانيزماتها • وأضاف قائلا بأن مثل هذه التجارب ونتائجها
يجب أن تؤخذ في المرحلة الحالية بحذر ، وأنه ربما لا يؤثر التنشيط في
العمل (الأداء) السلوكي Behavioral Action لهذه الأعضاء وإنما
قد يؤثر في وظائفها ••

وقد أكدت بحوث العالم الايطالى (لوشين ستيجانو) (١٣) هذه الفكرة ،
فقد أشار بأن التجارب الحديثة تفيد بأن عملية التحكم في مدى سرعة القلب
HR تحت شروط وسائل التنشيط ، كانت تعادل ما وجد لدى الأشخاص
الذين القيت عليهم تعليمات خاصة بالتحكم في HR بدون وسائل التنشيط
وقدم عاملا سيكولوجيا جديدا لكى يستفيد هؤلاء المرضى من متغير التنشيط
هو الدافع الاجتماعى فى صورة المنافسة Competition فبفضل هذا
العامل كانت درجات الافادة واضحة لدى هذه المجموعة ، حيث انتظمت سرعة
دقات القلب فى صورة علاقة مباشرة مع المعلومات المقدمة لهم خلال التنشيط •

وسوف نكتفى باعطاء نموذج آخر للتطبيقات الطنفسية باستخدام
وسائل التنشيط العضوى ، ذلك هو موضوع تشخيص وعلاج حالات الصرع
Epilepsy وهى من الحالات التى تتعقد بالوسائل التقليدية تشخيصها
وعلاجها بالطرق الفارموكولوجية Pharmacological وأماننا نموذجان
من البحوث الحديثة حول هذا الموضوع ، أحدهما أجراه العالم النفسى الأمريكى
(شتيرن Sterman) والآخر قدمته الباحثة السوفيتية (شير نيجوفسكايا
(Chernigovskaya

Lucians, Stegano : "Voluntary Heart Rate Acceloration (١٣)
Under Conditions of Binary Feedback & Social
Competition", Int. Congress of Psy. (Leipzig), July
1980,

البحث الأول قام بتحليل التدريبات الخاصة بمرضى حالات الصرع مع تسجيل رسم المخ EEG واستجاباتهم أثناء عملية التنشيط EEG Feedback • وقد استخدم (شتيرمن) مجموعتين من المرضى ، أحدهما تحت تأثير التنشيط والأخرى بدون هذا الشرط ، فوجد أن مستوى السواء Normalization للاستجابات الخاصة بجهاز رسم المخ الكهربائي EEG حسيا وحركيا Sensori Motor ، من الممكن أن تعزى الى عمليات التنشيط المصاحبة لعمله •

ورغم أن هذه النتيجة لم تكن في رأيه حاسمة ، فقد دعمتها بحوث (شيرينجيو فسكايا) (١٤) فقد أعلنت في المؤتمر الدولي الأخير لعلم النفس « أن نتائج تجاربي تفيد بأن وسيلة التنشيط مع «جهاز رسم المخ الكهربائي Biofeedback EEG» كانت فعالة للغاية من الوجهة الاكلينيكية ، وذلك بنسبة لا تقل عما بين ٧٠ - ٧٥٪ من حالات مرضى الصرع التي أشرفت عليها •• وأنى لاقتراح هذا الأسلوب العلاجي كمنهج تأهيل جديد "As New Rehabilitation Method" يقلل مدى استخدام الوسائل الفارموكولوجية الحالية » •

بهذا تكون قد أعطينا بعض التفاصيل الخاصة بالتطبيقات سواء في المستوى الأول أو الثاني ، ولتقف الآن لحظات لتتبين الى أى حد أفاد ذلك الموضوع الحساس الذى دخل ميدان البحث السيكولوجى مؤخرا - قضية الفحص الاكلينيكي والطب النفسى العلاجي ؟ وإلى أى حد تعتبر بعض التساؤلات التى أثارها الموضوع قضايا بحثية هامة لمستقبل علم النفس فى مفرق الطريق ••

ففى الولايات المتحدة ، حيث يدعم علم النفس ويثريه قضايا الجودة Recency وقضايا التكنيك وقضايا التطبيق • نال هذا الموضوع اهتماما يفوق الوصف ، وهذا ما يدل عليه وفرة البحوث فى المجال كما قدمها الوفد الأمريكى فى المؤتمر الأخير وعلى رأسه البروفسير نيل ميلر N. Miller ..

وربما كانت قضية التكنيك - كما تبدو لنا هنا - مكافئة لقضية

Chernigovskaya : "Biofeedback EEG in Epileptic Patients". (١٤)
A research accepted in XXII Int. Congress of
Psy., Leipzig 1980.

التطبيق ، لأن الكثير من الفنيين يخطئون في اعتبار وسائل التنشيط أسلوبا تشخيصيا Diagnostic وليست أسلوبا علاجيا ، ومن ثم يمكن أن تكون كغيرها موضع التجربة ، وقد أشرنا في البناء النظري للموضوع بأن أجهزة التنشيط العضوى تعمل كأسلوب علاجى Therapeutic جديد يأتى عادة بعد أن يتم التشخيص بوسائله التقليدية المعروفة .

من هذا المنطلق ، كانت الولايات المتحدة^(١٥) وألمانيا الاتحادية على قمة ماقدمته شركاتها التكنولوجية من تصميمات حديثة ثلاثم معظم مطالب الموضوع . وقد رأينا كيف أن هذه المؤسسات العلمية فى تصميماتها لهذه الأجهزة توالى باستمرار الردود على بعض العقبات التى يثيرها عديد من خبراء التشغيل لهذه الأجهزة أو خبراء العلاج فى الطب التأهيلى . ومن نماذج هذه التساؤلات ، فقد اعترض بعض الخبراء الاكلينيكيين على مدى قدرتها الحساسية فى التنشيط أو فى الكشف العدى Digital لنشاط بعض وظائف الأطراف ، وذلك بسبب الضوضاء المصاحبة لعملها ، وبالذات تعدد الاشارات الصادرة منها ، الا أن بعض الشركات قد عدلت التصميمات وأضافت أجهزة أخرى مصاحبة لها تقلل من هذه العيوب ، وأشارت لبعض التعليمات بشأن استخدامها وشروط حجات العلاج بها . وقد أثرت أيضا مشكلة تدريب الاختصاصيين على هذا الأسلوب من العلاج فان الأجهزة تبدو معقدة لأصحاب العيادات ومراكز التأهيل ، فالتكنولوجيا الحديثة تسعى الى وفرة فى الوقت والجهد . الا أن الراى المجهذ يرى أن أجهزة التنشيط هذه ليست من مستعدنات العصر الصعبة الفهم ، كما أنها ليست بغريبة على المريض أو على المعالج اذا ما قورنت بأجهزة طبية أخرى ، فان التدريب عليها لا يتطلب سوى بعض الامام بمبادئ السيكونيزيكا ، والامسس البيونفسية لعمليات التنشيط العضوى . ولقد ارتفعت قيمة الأجهزة هذه فى ميدان الطب النفسى وفى التطبيقات العديدة ، بفضل امكانيات التوصيلات العديدة المصاحبة لقنواته المتعددة Multi channels- المتخصصة فى قياس عديد من العمليات العقلية والفسىولوجية مثل أجهزة رسم المنح EEG وسرعة انسياب الدم بالأوردة وارتفاع الضغط ودرجة حرارة الجسم الخ هذه العمليات الفسيولوجية التى أشرنا إليها . من هنا كانت قيمة اتساع التطبيقات وأوجه العلاج ، وكذلك امكانية وضع

الفروض العلمية العديدة لتجريبها ، وهكذا ننتقل إلى الأطوار الأكاديمي للموضوع ، وهي مسألة تحتاج إلى نوع من الاستراتيجية المعينة للتقييم (ميللر ١٩٨٠) • ومن ثم لنتساءل : ماهى العوامل الأساسية التي تحدد تقييم هذا النموذج من أساليب العلاج ؟ •

أولاً : من جهة المريض For Patient : فقد عرف كثير من الباحثين والأطباء مدى قدرة الجسم في إمكانياته الخفية نحو المثول للشفاء من عديد من الأمراض المزمنة •

وحقا ، فإن هذه نظرة تفاؤل علمية يجب ألا تهمل في هذه المرحلة ••
وندعيما لذلك قضية ما يسمى (بخطأ الاختيار المزدوج Double Selective Error) وهذا ما أشار إليه البروفسير نيل ميللر وصفا لحالات المرضى الذين يشعرون بسوء حالاتهم المبالغ فيها عن المدى العادي ، ثم بمجرد دخولهم المستشفيات للعلاج وللتأهيل يطلبون الخروج تورا لأنهم في حالة أفضل بكثير عما كانوا يتوقعون •

ومن ناحية أخرى ، فالمريض عادة لا يهيمه الأساس العلمي الذي بمقتضاه قد تم شفاؤه من علته ، وإنما يهيمه المماناة الحقيقية التي يمارسها في استعادة قدرته على الشفاء •

ثانياً : من وجهة نظر المعالج As Practitioner

فهناك من التبريرات الكافية لقيمة هذه الوسائل العلاجية في ضوء النجاح الذي أحرزته عديد من الحالات ، وما كشفت عن نجاح غير متوقع يستحق النشر والمتابعة (N. Miller) (١٦) •

ربما كان ذلك حقا لو توقفنا عند حدود قضية التطبيق الكلينيكي ، ولكن يجب أن تثار بعض التساؤلات في نطاق الأطوار الأكاديمي لنظرية علم النفس ولنظرية التنشيط العضوى ، فإنه مازال البحث النفسى يدور حول قدرة المريض فى خلق التحكم الواعى الإرادى لوظائف أعضاء الجسم الداخلية،

Miller, N. : "Need for and Strategy of Evaluation" — (١٦)
BIOFEEDBACK, Organisor for Symp. No. 44,
XXII Int. Congress of Psy., 1980.

ثم ماهى العوامل الحقة التى تساهم فى اشراط بعض وظائفه الفسيولوجية .
فمن هذا المنطلق خرج عن نطاق (بحوث التنشيط العضوى) ندوات علمية
وقضايا ذات طبيعة أخرى فى نطاق النظرية السيكلوجية تحت العنوان
« الميكانيزمات النيوروفسيولوجية لأفعالنا الغرضية الموجهة » (١٧)
"Neurophysiological Mechanisms of Goal-directed Actions"

★ ★

اننا - بدون الدخول فى التفصيلات - نستطيع أن نضيف بعض
التساؤلات حول قيمة هذه التطبيقات التى دخلت مجالات عديدة من المجالات
السلوكية والطبية وبالذات - فى حدود تخصصنا - بشأن موضوع كيفية
توجيه التوتر وعمليات التحكم فيه . فهذه التجارب رغم أنها قدمت لنا بشكل
مبسّط فإنها لم توضح لنا تماما دور المتغيرات النفسية الاجتماعية - التى
مازلنا نركز باستمرار عليها فى عديد من نظرياتنا النفسية . فان اللقاء
التقليدى لعلم النفس بالطب العقلى قد وضع لهذه الاعتبارات شأنها الكبير .
ان كل ما نخشاه - بلغة يسبر Jasper - ألا نوضح ، بفضل الوعود
الخلافة لوسائل التنشيط التطبيقية ، بعيدا عن التفسيرات الأكاديمية .
وللايضاح الأكثر فان علماء النفس الاكليينكيين والتجريبيين مطالبون حاليا
بان يتناولوا بشئ من العمق عمليتين أساسيتين :

(أ) ما هى الميكانيزمات التى تكمن وراء الاضطرابات التى يقوم التنشيط
العضوى BF^١ بعلاجها ؟

(ب) كيف تمت انجازات التنشيط العضوى التى - من خلال الفهم الحديث
لنظام جهازنا العصبى - تساعد أو تساهم فى ايجاد ما نسميه بالتحكم
السلوكى لاجهزتنا العضوية ؟

فهاتان المسألتان اللتان نوقشتا بشئ من العمومية فى المؤتمر الدولى
لعلم النفس الأخير فى حاجة حقا الى برنامج تجريبي طويل لايضاح تقييم
موضوع التنشيط البيولوجى .

هناك أيضا بعض التساؤلات يمكن أن نضيفها : هل مظاهر التنشيط
هذه كما يقدمها جهاز EMG هي مجرد ظواهر رقمية Digital
أو هي ظواهر ووسيلة لتقديم المعلومات Introducing Information
أو هي وسائل للتقوية Reinforcing ؟

على أية حال ، حتى نعطي لكل باحث حقه ، هناك مزيد من التساؤلات
والتجريب بحيث نكون حقا أمام اطار واضح لقضايا التنشيط . وإذا سرنا
لنهاية الطريق ، فمن حقنا أيضا أن نطالب بعض الباحثين المعاصرين الذين
أخلصوا للموضوع فعلا - أن يوضحوا لنا بعض التفصيلات الخاصة بتجاربهم
الخلاقة وبعض المتغيرات في تصميم هذه التجارب ، مثال لذلك فقد أيدت
لنا تجربة العالم الإيطالي (استيجانو Stegano) - رغم ما فيها من
جدة - أن الدور الايجابي لوسائل التنشيط بفضل ادخال عامل سيكولوجي
هو المنافسة competition كان ينقصه أيضا - من وجهة التجريب
الطبي - ايضاح الدور السلبي أو الأثر الجانبي Side Effects
لهذا المتغير على مرضاه أثناء زيادة سرعة دقات القلب
Acceleration for Heart Rate

ومن هذا القبيل أيضا ، بحث البروفسير شميث بشأن استخدام
التنشيط العضوى فى خفض ضغط مرضاه بادخال عامل الاسترخاء الشامل
G.R. . ولو كان الباحثان قد قدما مجموعة ثالثة استخدم لهم العامل الخاص
بالاسترخاء بوسائل غير التنشيط العضوى لرأينا الفروق بين الطريقتين ٠٠٩

على أية حال ، ليست هذه كلمة نهائية بالنسبة لموضوع (التنشيط
العضوى) ، فان من حق علماء النفس أن يتناولوا هذا الموضوع بشئ من
الرؤية والتعمق ، وأن يعتبر المجال ليس نهاية المطاف فى كشف آفاق جديدة
لحل عديد من مشاكل الثنائية Dualism التي عانت منها نظريات علم
النفس طويلا ، فقد قدمت البحوث الجارية اطارا جادا للبحث الأكاديمي الطبي
والنفسى والتأهيل ، وعلى المستوى التطبيقى فان ما قدم فى هذا المجال يعتبر
عملا وجهدا طبيبا فتح آفاقا جديدة للمريض وللأخصائى .

"MAIN REFERENCES"

1. Engel, B. : "Behavioral Applications in control of High blood Pressure", XXII Int. congress of Psy., Leipzig, 1980.
2. Fraisse, P. : "La Psychologie dans La Future", Bull. de Psychologie, Tom 34, N. 348, 1981, Paris.
3. Green, E. & Green, A. : A chapter in (Basmajian, J. edit.) on "Biofeedback-Principles and Practice for clinician" Wilkins, 1979,
4. Miller, N. : "Need for and Strategy of Evaluation-Biofeedback" symp. No. 44, 22th Int. congress of Psy., 1980.
5. Ohno et al : "Changes in Skin Temperature by Frontal EMB-B.F.", symp. No. 44, 22th Int. congress of Psy., 1980.
6. Reichter & Schmidt; "Biofeedback & Relaxation Training — A comparative studies in Hypertensive" A research accepted & discussed in 22th Int. Cong. of Psy. Leipzig, 1980.
7. Roberts, A. & Macdonald : "Voluntary control of skin Temperature", J. Abn. Psy. 1973, N. 82.
8. Sargent et al : "Preliminary Report on the use of Autogenic feedback Training in the Treatment of Tension headache," Psychosomatic Med., 35, 1973.
9. Sanvito, Ezio : "Psychological Determinants of Temperature BF Training", A research submitted to 22th Int. cong. of Psy., 1980.
10. Shapiro, D. : "Pain & Headaches", A paper in XXII Int. Cong. of Psy., 1980.
11. Tsvetkova, L.S. : "Social — Psychological Aspect of Aphasics Rehabilitation, A chapter in Tsvetkova, L. (edit.), Moscow Univ. Press, 1979.

الدافعية للإنجاز وعلاقتها ببعض الممارسات الأسرية في التطبيع الاجتماعي للأطفال المعوقين

دكتور فتحى السيد عبد الرحيم(*)

مقدمة :

إن الفاحص المدقق للتسميات التقليدية لفئات الأطفال المعوقين من السهل أن يكتشف حقيقة عامة ، هي أن معظم هذه التسميات تضع التركيز الأكبر على جوانب الضعف والقصور عند هؤلاء الأطفال . بعض هذه التسميات تركز على أشكال القصور التكويني (كالمكفوفين والصم والمشلولين) ، في حين تضع بعض التسميات الأخرى اهتمامها على اضطرابات السلوك والشخصية (كالأضطراب الانفعالي والتخلف العقلي وسوء التوافق الاجتماعي) . وسواء كانت التسمية مستمدة من قصور تكويني أو اضطراب سلوكي ، فإن التأكيد والاهتمام يكون دائما على جانب من القصور الحقيقي أو الافتراضي . وعندما تطلق تسمية معينة على جماعة من الأطفال المعوقين يبدو أن أثرا معما على مدركات الآخرين تجاه هؤلاء الأطفال يكون سائدا بينهم . لذلك يميل الكثيرون الى افتراض الدونية أو الانحراف السلبي في مجالات أخرى للأداء الوظيفي نظرا للقصور الذي يعاني منه أحد الأطفال في مجال معين حتى في غياب ملاحظات ودلالات تؤيد ما يذهبون اليه . ويتضح نموذج تعميم أثر التسميات السلبية عندما نأخذ في الحسبان الطريقة التي يسلك بها بعض الأفراد -ومن بينهم الآباء والأمهات - تجاه معوق كما لو كان يحمل عددا من أشكال القصور في الوقت الذي لا يوجد فيه دليل حقيقي سوى على جانب واحد من القصور .

من الواضح أن نظم تصنيف الأطفال المعوقين التي تضع التركيز على جوانب الضعف أو القصور ، والتي تستخدم تسميات سلبية تحل وصمة للأفراد مما يترتب عليه فرض مزيد من الإعاقة عليهم . وبمعنى آخر ، فإن

(*) أستاذ علم النفس المساعد - جامعة الكويت .

التسمية تمثل عيناً نفسياً يتجاوز القصور الجسمي الحقيقي أو القصور
الفعلي في الأداء الوظيفي للطفل المعوق .

يمكن القول باختصار أن التركيز على خصائص الانحراف عند الأطفال
المعوقين يمكن أن يؤدي الى نتائج سلبية متعددة في مقدمتها ما يأتي :

١ - احتمال أن تطلق تسمية على طفل ما تجعل منه كبش فداء بحيث
يلقى اللوم عليه بالنسبة لجميع المشكلات التي يواجهها .

٢ - احتمال عدم الدقة في تحديد الحاجات النمائية والتعليمية لكل
طفل كفرد في ظل التسمية وما تنطوي عليه من تعميم للسمات والخصائص .

٣ - أن التسمية لا تؤدي الى تجنب الظروف والعوامل التي تساعد على
تطور الإعاقات من خلال المضاعفات التي تصاحبها .

ولقد كان من نتيجة الآثار السلبية للنظم التقليدية لتصنيف الأطفال
المعوقين والمضاعفات السيكولوجية التي نجمت عن التسميات السلبية في ظل
هذه النظم أن ظهر اتجاه جديد لدى بعض الاختصاصيين يهدف الى تعديل
النظم القائمة ، أو العمل على إحلال نظم أخرى أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف
العلمية والعملية من عملية التصنيف وإطلاق التسميات .

من بين النظم الحديثة في هذا الاتجاه نظام اقترحه كل من « اسكو »
Iscoe و « باين » Payne (١٩٧٢) (١) يعتمد على تصنيف متغيرات
الأداء الوظيفي للأطفال المعوقين . ويدور محور هذا الاقتراح على أساس أن
الأطفال المعوقين يمكن أن تظهر لديهم انحرافات عما نعتبرها معايير عادية على
مدى أبعاد رئيسية ثلاثة هي : الوضع الجسمي ، ووضع التوافق ، والوضع
التعليمي . هذا ، وقد لجأ الباحثان الى تحليل كل بعد من هذه الأبعاد
الرئيسية الى ثلاثة مكونات فرعية بما يسمح بإجراء القياس عليها ، وبما

Iscoe, I & Payne, s. Development of a Revised scale for the
Functional Classification of Exceptional children. (١)
In E. P. Trapp & P. Himelstein (Eds), Readings on
the Exceptional child, New York, Appleton-Cen-
tury-Crofts, 1972, PP. 7-29.

يفتح الطريق أمام دور محدد وفعال لتعلم الأطفال المعوقين وتدريبهم • وفيما يلي المكونات المختلفة لهذا النظام التصنيفي المقترح :

أولاً : الوضع الجسمي Physical domain ويتضمن :

- | | |
|---------------|-------------------|
| Visibility | ١ - وضوح الانحراف |
| Mobility | ٢ - الحركة |
| Communication | ٣ - التواصل |

ثانياً : الوضع التوافقي Adjustment domain ويحتوى على :

- | | |
|--------------------|--------------------|
| Peer acceptance | ١ - تقبل الرفاق |
| Family interaction | ٢ - التفاعل الأسرى |
| Self esteem | ٣ - تقدير الذات |

ثالثاً : الوضع التعليمي Educational domain ويضم :

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| Motivation | ١ - الدافعية |
| Academic achievement | ٢ - التحصيل الأكاديمي |
| Learning potential | ٣ - امكانية التعلم |

من الواضح أن هذا النظام المقترح يقوم على تحليل وظيفي لمكانة الطفل المعوق أكثر مما يعتمد على أسباب الانحرافات أو الأعاقات ، كما أن النظام يتجنب التسميات المستمدة من مظاهر القصور التكوينية أو الوظيفية •

ونظراً لما يمثلته هذا النظام المقترح من قيمة نظرية وعلمية ، ونظراً لما ينطوى عليه من فائدة عملية وتطبيقية في مواجهة مشكلات الأطفال المعوقين ، ووضع برامج دقيقة تساعد على تعديل سلوك هؤلاء الأطفال بما يؤدي الى تحسين الأداء لديهم ، فإن هناك حاجة الى دراسة تفصيلية للأبعاد والمكونات المختلفة التي يتضمنها هذا النظام التصنيفي المقترح •

من هذا المنطلق أجرى الباحث دراسة حول درجة وضوح الانحسراف visibility (وهو أحد مكونات الوضع الجسمي) ، ومدى ارتباطه بتكوين اتجاهات سلبية نحو المعوقين وتعميم هذه الاتجاهات • وقد أظهرت الدراسة وجود اتجاهات سلبية معمة نحو المصابين بفقدان البصر وفقدان السمع والتخلف العقلي • كذلك أشارت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين

درجة سلبية الاتجاهات وبين درجة الوضوح الاجتماعي للإصابة ، أي أنه كلما زادت الإصابة وضوحا زادت الاتجاهات سلبية (٢) .

من ناحية ثانية ، أجرى الباحث دراسة حول التفاعل الأسرى (أحد مكونات الوضع التوافقي في النظام المقترح) وأثر وجود الطفل المعوق على بعض أبعاد التفاعل في المحيط الأسرى . وقد أظهرت هذه الدراسة انخفاض مظهر الاستقلال لدى أسر المعوقين مما يشير إلى أن هذه الأسر - في المتوسط - لا تنمي روح الاستقلال في السلوك لدى أبنائها من المعوقين . كذلك أظهرت الدراسة انخفاض درجات أسر المعوقين بالمقارنة بالدرجات المتوسطة لأسر الأطفال العاديين في توجيه الأبناء نحو الانجاز وتدريبهم على الأعمال المختلفة ووضع مستويات لهم للتفوق في الأداء (٣) .

تأتي الدراسة الحالية بمثابة حلقة في هذه السلسلة من الدراسات وهي تتعلق بالدافعية للانجاز كأحد مكونات الوضع التعليمي في نظام «اسكو» و «باين» المقترح لتصنيف متغيرات أداء الوظيفة لدى الأطفال المعوقين .

مشكلة البحث وأهدافه :

تهدف الدراسة الحالية إلى استقصاء الأصول النفسية - الاجتماعية للدافعية إلى الانجاز في إطار عضوية الطفل المعوق في جماعة الأسرة . وبشكل أكثر تحديداً فإن الدراسة تحاول استكشاف العلاقات المحتملة بين درجة الدافعية للانجاز لدى الأطفال المعوقين وبين بعض الخبرات المعينة التي يمارسها الآباء والأمهات في تنشئة هؤلاء الأطفال .

إن أهمية عضوية الفرد في الجماعات المختلفة بالنسبة لنمو الشخصية بره عام من الأمور التي أكدت كثيراً من الدراسات . ومن بين الجماعات المختلفة التي يتفاعل الفرد معها فإن الأسرة تقف في مكانة متميزة وتكتسب

Abd-el Rahim, Fathy : A Generalized Negative Attitude (٢)
towards the Handicaped as a Function of the
visibility of of disability.

(٢) بحث ينشر قريباً بمجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت .

(٣) فتحي عبد الرحيم . دراسة للتفاعل الأسرى كأحد الأبعاد الغائفة في برنامج التقييم السيكولوجي للمعوقين ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت أبريل ١٩٨٠ .

اهمية خاصة • وترتب على ذلك ان كان دور الأسرة الاستراتيجى فى عملية التطبيع الاجتماعى للأبناء من أول الامور التى أدت بالباحثين الى دراسة العلاقات بين خبرات الوالدين فى تنشئة الأطفال وبين بناء الدافعية لدى هؤلاء الأبناء •

قامت « ووتربوتوم » Winterbottom (١٩٥٨) (٤) بدراسة العلاقة بين التدريب على الاستقلال الذى يتلقاه الأبناء من الآباء والأمهات وبين الدافعية للإنجاز ، ووجدت الباحثة أن الدافعية للإنجاز تكون أقوى لدى الأبناء الذين يتوقع أبائهم وأمهم أداء مبكراً نسبياً على الاعتماد على النفس والسيطرة على السلوك المستقل واتقان القيام بهذه الأشكال من السلوك •

ولما كانت الخبرات المتعددة للتطبيع الاجتماعى تختلف فيما بين الأسر المختلفة (هافجهرست Havighurst و « دافز » Davis ١٩٥٥) (٥)، فمن المتوقع أن تختلف خبرات التدريب على الاستقلال أيضاً فيما بين الأسر المختلفة • وقد اتضح أن متوسط درجات الدافعية للإنجاز لدى المراهقين من أبناء الطبقات المتوسطة كانت أعلى بشكل دال من مثيلاتها لدى أبناء الطبقات المنخفضة • هذا وقد أرجعت الفروق الى اختلاف خبرات التطبيع الاجتماعى التى توفرها أسر الطبقات الثقافية والاقتصادية المتوسطة والمنخفضة •

الأساس الذى تقوم عليه الدراسات التى بحثت فى الأصول النفسية الاجتماعية وراء بناء الدافعية للإنجاز كانت الفكرة القائلة بأن التدريب على الاستقلال Independence training يعد شرطاً مسبقاً للدافعية للإنجاز (ماكليلاند McClelland و « فريدمان » Friedman ١٩٥٢) (٦) •

Winterbottom, M.R. The Relation of Need for Achievement to learning Experiences in Independence and Mastery. In J.W. Atkinson, Motives in Fantasy, Action, and Society, Princeton, N.J., Van Nostrand, 1958. (٤)

Havighurst, R.J. & Davis, A. Social class Differences in childrearing, Amer. Social. Rev., 1955, 20, 438.442. (٥)

McClelland, D.C. & Friedman, G.A. A Cross-Cultural study of the Relationship between child — training Practices and Achievement Motivation, appearing (٦)

كان تطور هذا المبدأ نابعاً من النظرية التي وضعها « ماركيلاند » وزملاؤه عن طبيعة الدافعية وأصولها . ويرى هؤلاء الباحثون أن جميع الدوافع متعلقة ، أى أن الدوافع تنمو من الخبرات المؤثرة المتكررة والمرتبطة بأنماط معينة من المواقف وأنماط معينة من السلوك . وفي حالة الدافعية للإنجاز فإن المواقف والخبرات يجب أن تتضمن « مستويات للتفوق » standards of excellence . ومن المفترض أن هذه المستويات تمارس مع الطفل من خلال المؤثرات الثقافية وبصفة خاصة فإن هذه المستويات تفرض على الطفل من جانب الوالدين كممثلين للمؤثرات الثقافية . أما السلوك فيجب أن يتضمن المنافسة مع هذه المستويات للتفوق ، أو المحاولات من جانب الأطفال لمواجهة هذه المستويات . على أن نجاح هذه المحاولات يترتب عليه آثار إيجابية ، في حين أن فشل المحاولات يترك آثاراً سلبية . ويترتب على ذلك أن العوامل الثقافية والأسرية التي تؤكد على منافسة الأبناء مع مستويات للتفوق في الأداء ، أو العوامل التي تؤكد على أن يكون الطفل قادراً على أداء واجبات معينة بشكل جيد بنفسه ، مثل هذه الخبرات تتيح فرصاً عالية لوجود درجات مرتفعة من الدافعية للإنجاز لدى الأطفال (McClelland, Atkinson, Clark & Lowell, 1953). (٧) .

عند فحص هذا الاتجاه النظرى يمكن أن نميز نوعين مختلفين من خبرات التطبيع الاجتماعى للأطفال ذات صلة بنمو الدافعية للإنجاز . النوع الأول من هذه الخبرات يتبلور حول فكرة تقول بأن الطفل بحاجة لأن يدرّب على عمل الأشياء بطرق جيدة ، فى حين أن النوع الثانى من خبرات التطبيع الاجتماعى يدور حول الحاجة الى تدريب الطفل على أداء الواجبات والأعمال بنفسه . يطلق على النوع الأول من ممارسات التطبيع الاجتماعى « التدريب على الإنجاز » achievement training . وفى هذا النوع من التدريب يكون التركيز على المنافسة فى المواقف التى تتضمن مستويات للتفوق فى أداء الطفل . أما النوع الثانى من هذه الممارسات فيطلق عليه « التدريب على الاستقلال » .

in Folktales. In G.E. Swanson, T.M. New comp E.L. Hartley (Eds.) Readings in social Psychology, New York : Holt, 1952.

McClelland, D.C. Atkinson, J.W., Clark, R.A. & Lowell, E.L. The Achievement Motive, New York, Appleton-Century-Crofts, 1953.

(٧)

independence training ، ويتضمن إتاحة الفرص للطفل كي يؤدي الأشياء معتمداً على نفسه (Child, Storm, & Veroff, 1958) (٨) .
وعلى الرغم من أن النوعين من التدريب (التدريب على الانجاز والتدريب على الاستقلال) يحدثان جنباً إلى جنب بصورة متكررة ، إلا أنهما يختلفان الواحد منهما عن الآخر في المحتوى وفي النتائج مما يوجب الحاجة إلى بحث كل منهما منفصلاً عن الآخر .

يرى الباحث أنه من بين النوعين من التدريب - على الاستقلال وعلى الانجاز - فإن التدريب على الانجاز ربما كان العامل الأكثر فعالية وتأثيراً في بناء الدافعية للانجاز وتنمية هذه الدافعية لدى الأطفال المعوقين . وما يبرر هذا الرأي أن كثيراً من مظاهر الإعاقة - الجسمية والوظيفية - تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة المعوقين على الاستقلال الذاتي سواء في الأنشطة الحركية أو في العلاقات مع الآخرين ، ويترتب على ذلك إذا كان الطفل المعوق جسيمياً يعاني من بعض القصور في تنمية القدرة على الانجاز المستقل ، فإن هذا لا يعني أن مثل هذا الطفل غير قادر على تنمية الدافعية من خلال التدريب على الانجاز إذا اتاحت له الفرص الملائمة لذلك ، وخاصة في المواقف الأسرية . وبالإضافة إلى ذلك فإن التدريب على الانجاز والنجاح في تحقيقه يؤدي إلى زيادة ثقة الطفل المعوق بنفسه مما قد يشعره بنوع من الاستقلال .

فروض البحث :

في ضوء التصور السابق لمشكلة البحث ، فإن الدراسة الحالية تعد محاولة لاختبار الفروض الآتية :

١ - أن مستوى الدافعية للانجاز لدى الأطفال المعوقين يميل إلى الانخفاض بالمقارنة بمستوى الدافعية لدى الأطفال العاديين .

٢ - أن الأطفال المعوقين أكثر ميلاً إلى الانجاز عن طريق المسيرة منه إلى الانجاز عن طريق الاستقلال بالمقارنة بزملائهم العاديين .

Child, I.L., Storm, T. & Veroff, J. Achievement Themes in Folk tales Related to Socialization Practice. In Fantasy, Action, and Society, Princeton, N.J. : Van Nostrand, 1958.

٣ - أن الممارسات الأسرية في التدوير على الاستقلال لدى الأبناء،
المعوقين ترتبط بمستوى الدافعية للإنجاز لدى هؤلاء الأبناء .

٤ - أن الممارسات الأسرية في التدوير على الإنجاز لدى الأبناء المعوقين
ترتبط بمستوى الدافعية للإنجاز لدى هؤلاء الأبناء .

الإطار المنهجي للدراسة :

يتضمن الإطار المنهجي العينة التي أجريت عليها الدراسة ، والأدوات
المستخدمة لقياس المتغيرات المتضمنة ، وكذلك الأساليب الإحصائية
المستخدمة .

أولاً : العينة :

تتكون العينة التي أجريت عليها الدراسة الحالية على النحو التالي :

١ - مجموعة من المراهقين والمراهقات من العاديين يبلغ حجمها ٦٠
(٣٠ من البنين و ٣٠ من البنات) من تلاميذ وتلميذات الصف الرابع المتوسط
بـدولة الكويت . وقد بلغ متوسط العمر بالنسبة لأفراد هذه المجموعة ١٤ر٤
سنة .

٢ - مجموعة من المراهقين والمراهقات من المعوقين تضم :

(أ) أربعين من المكفوفين (٣٠ من البنين و ١٠ من البنات) .

(ب) أربعين من المشلولين (٢٥ من البنين و ١٥ من البنات) .

وهم جميعاً من مستوى الصف الرابع المتوسط بمعاهد المكفوفين ومعاهد
الشلل ضمن معاهد التربية الخاصة بـدولة الكويت . وقد بلغ متوسط العمر
بالنسبة لأفراد هذه المجموعة ١٤ر٨٢ سنة .

٣ - مجموعة من الآباء والأمهات تضم آباء وأمهات المكفوفين والمصابين
بالشلل (عدد الأسر = ٨٠ أسرة) .

ثانياً - الأدوات :

قام الباحث باختيار الأدوات الملائمة لقياس الأبعاد المتضمنة في الدراسة
مع مراعاة أن تكون أدوات قياس موضوعية وأن تتوفر فيها شروط النُبات

والصدق من واقع البيئة العربية • وعلى أساس هذه الاعتبارات وقع الاختيار على المقاييس الآتية :

١ - لقياس الدافعية للإنجاز : Achievement

استخدم الباحث مقياساً فرعياً من مقياس التفضيل الشخصي^(٩) ، وهذا الاختبار مقنن على البيئة العربية وماخوذ عن المقياس الذي وضعه Edwards باسم Edwards personal preference schedule

ويهدف المقياس الى تقدير عدد من الحاجات النفسية التي وضعها H.A. Murray

وطبقا للمقياس التفضيل الشخصي فان الدافعية للإنجاز تعرف بأنها : « أن يفعل الفرد أفضل ما يستطيع ، وأن يكون ناجحاً ، وأن ينجح أعمالاً تتطلب مهارة وجهداً ، وأن يحقق شيئاً له مغزى كبير ، وأن يجيد القيام بعمل صعب ، وأن يحل مشكلات صعبة ، وأن يقدر على عمل أشياء أفضل من الآخرين »

ولهذا المقياس درجة لا بأس بها من الثبات اذ بلغ معامل الثبات بطريقة التصنيف ٥٥ (كما جاء في كراسة التعليمات) ، كما حصل الباحث على معامل ثبات لنفس المقياس قيمته ٠٦٣ (١٠) عندما استخدم المقياس في إحدى الدراسات في البيئة اليمنية • ومن ناحية أخرى فان للمقياس درجة مقبولة من الصدق طبقاً للدراسات التي أجراها معرب المقياس والواردة في كراسة التعليمات •

٢ - لقياس الإنجاز عن طريق المسيرة :

Achievement Via conformance

استخدم الباحث أحد المقاييس الفرعية التي يتضمنها الاستفتاء المعروف باسم : California Psychological Inventory (CPI) الذي وضعه « هاريسون جوف » Harrison G. Gough • ويستخدم هذا المقياس لتقدير عوامل الميل والدافعية التي تؤدي الى سهولة الإنجاز في المواقف

(٩) جابر عبد الحميد ، كراسة تعليمات مقياس التفضيل الشخصي ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١ •

(١٠) فتحى عبد الرحيم ، دراسة للعلاقات بين الإدراك الذاتي لمعدل النضج الجسمي وبين بعض منغزات الشخصية في المراهقة المتأخرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ •

المختلفة حيث تكون المسائرة سلوكا ايجابيا • وتعنى الدرجة المرتفعة في هذا المقياس أن الفرد يميل إلى التعاون والتنظيم وتحمل المسئولية والثبات في الانجاز ، وأنه مثابر ومجد وأنه يعطى قيمة كبرى للأنشطة والانجازات العقلية •

أما الدرجة المنخفضة في هذا المقياس فانه تعنى أن الفرد عنيد وشرس ولا يشعر بالاستقرار والأمن ، ويختل توازنه تحت ظروف التوتر أو ضغط المسائرة •

٣ - لقياس الانجاز عن طريق الاستقلال :

Achievement Via Independence

مرة أخرى استخدم الباحث أحد المقاييس الفرعية من الاستفتاء المشار اليه في الفقرة السابقة • يستخدم هذا المقياس لتقدير الدافعية التي تؤدي إلى سهولة الانجاز في أى موقف من المواقف حيث تكون عوامل الاستقلال الذاتى والاعتماد على النفس أشكالا للسلوك الايجابى •

تعنى الدرجة المرتفعة في المقياس ارتفاع مستوى النضج ، والمييل إلى السيطرة والاستقلال والاعتماد على النفس ، والتميز بقدرات عالية • أما الدرجة المنخفضة على المقياس فانها تشير إلى أن صاحبها يميل إلى كبت رغباته . ويتميز بالحذر والقلق وعدم الاشباع والخضوع والشكوى أمام السلطات كما ينقصه الاستبصار بالذات وتفهمها •

هذا وقد أظهر مقياس الانجاز عن طريق المسائرة معامل ثبات قيمته ٠٥٥٠ ، كما أظهر مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال معامل ثبات ٠٧٣ . عند استخدامها في دراسة سابقة • كذلك أظهرت المقاييس الثلاثة للدافعية للانجاز معاملات الارتباط التالية فيما بينها :

مقياس الدافعية للانجاز (ادواردز)	
مع مقياس الانجاز عن طريق المسائرة	٠٤٤
مقياس الدافعية للانجاز (ادواردز)	
مع مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال	٠٨٦
مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال	
مع مقياس الانجاز عن طريق المسائرة	٠٤٥

٤ - لقياس أبعاد التفاعل الأسرى ذات الصلة بموضوع الدراسة استخدم الباحث مقياسين فرعيين من « مقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة » (١١ ، ١٢) ، وهو مقياس مقنن على الهيئة الكويتية .

(أ) مقياس الاستقلال ، وهو يقيس مدى ما توفره الأسرة من تشجيع لأعضائها على الاستقلال في السلوك ، واتخاذ القرارات والقيام بالاختيارات في المواقف المختلفة .

(ب) مقياس التوجيه نحو الانجاز ، وهو يقيس مدى ما توليه الأسرة من اهتمام لتوجيه أنشطتها المختلفة نحو تشجيع الانجاز والنجاح في جو من التنافس الإيجابي .

وللمقياسين المذكورين درجة مقبولة من الثبات حيث ان :

الثبات الداخلي	الثبات باعادة الاختبار
٠٦٤٨	٠٦٨٠
٠٦٥٦	٠٧٤٠
مقياس الاستقلال	
التوجيه نحو الانجاز	

كما أن للمقياسين درجة مقبولة من الصدق كما يتضح من كراسة تعليمات المقياس .

ومن حيث طريقة تطبيق المقياس المختلفة فقد راعى الباحث في ذلك التعليمات الخاصة بطريقة التطبيق التي نصت عليها الاختبارات المستخدمة . وبوجه عام فقد تم تطبيق مقياس الدافعية للانجاز بطريقة جماعية في الفصول الدراسية سواء بالنسبة لمجموعات العاديين أو المعوقين . أما مقياس التفاعل الأسرى فقد تم تطبيقه بطريقة فردية على جميع أسر المعوقين .

(١١) مصطفى أحمد تركي ، الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .

(١٢) فتحي عبد الرحيم ، حامد الفقي - مقياس العلاقات الأسرية والتطابق بين أعضاء الأسرة ، مؤسسة جراح الصباح للطباعة والنشر ، الكويت ١٩٨٠ .

ثالثا - المنهج الاحصائي :

١ - بهدف الفرض الأول للدراسة تمت مقارنة متوسطات مجموعة المراهقين والمراهقات من العاديين بمتوسطات مجموعة المعوقين وذلك بتطبيق اختبار «ت» لقياس مدى الدلالة الاحصائية للفروق بين المجموعتين في الدافعية للانجاز .

٢ - لاختبار الفرض الثاني الذى يتعلق بالفروق بين العاديين والمعوقين فى الانجاز عن طريق الاستقلال والانجاز عن طريق المسائرة ، تمت المقارنة بين متوسطات المجموعتين بواسطة اختبار «ت» .

٣ - لاختبار الفرض الثالث عن العلاقة بين الخبرات الأسرية فى تدريب الأبناء على الاستقلال وبين مستوى الدافعية لدى هؤلاء الأبناء ، تمت المقارنة بين الدرجات فى مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال لدى مجموعتين من أبناء أسر المعوقين . احدى المجموعتين ضمت أبناء الأسر التى تقع فى الارباعى الأدنى فى مقياس الاستقلال ، والمجموعة الثانية ضمت أبناء الأسر التى تقع فى الارباعى الأعلى من نفس المقياس . وقد استخدم الباحث اختبار « ت » لقياس مدى دلالة الفروق بين متوسطات المجموعتين .

٤ - بهدف اختبار الفرض الرابع حول العلاقة بين الخبرات الأسرية فى التدريب على الانجاز ومستوى الدافعية لدى الأبناء ، تمت المقارنة بين الدرجات فى مقياس الانجاز عن طريق المسائرة لمجموعتين من أبناء أسر المعوقين . المجموعة الأولى ضمت أبناء الأسر التى تقع فى الارباعى الأدنى فى مقياس التوجيه نحو الانجاز ، والمجموعة الثانية ضمت أبناء الأسر التى تقع فى الارباعى الأعلى فى نفس المقياس . وقد استخدم الباحث اختبار «ت» لقياس مدى دلالة الفروق بين متوسطات هاتين المجموعتين الفرعيتين .

نتائج الدراسة وتفسيرها

يدور الفرضان الأول والثانى للدراسة الحالية حول المقارنة بين العاديين وبين المعوقين فى الدافعية للانجاز ، وفى أسلوب الانجاز ما اذا كان عن طريق الاستقلال أو عن طريق المسائرة . وتشير نتائج الدراسة فى هذا المجال الى أن المتوسطات والانحرافات المعيارية للمجموعتين كانت على النحو التالى :

**جدول رقم (١) بين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لمجموعتي العاديين والمعوقين في
الدافعية للإنجاز**

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموعات
٢٠٨٣	١٤٥٤٢	العاديون (ن = ٦٠)
٣٠٥٤	١٠٩٧٣	المعوقون (ن = ٨٠)

وعند تطبيق اختبار « ت » على النتائج في الجدول السابق كانت قيمة « ت » = ٧٣٦٠ ومستوى الدلالة الإحصائية لهذه القيمة أكثر من ٠.٠١ وهذه النتيجة تعني وجود فروق ذات دلالة واضحة بين المعوقين وبين العاديين في الدافعية للإنجاز مما يثبت صحة الفرض الأول للدراسة. وبالمثل بأن مستوى الدافعية للإنجاز لدى المعوقين منخفض إذا ما قورن بمستوى الدافعية للإنجاز لدى العاديين .

من ناحية ثانية ، أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالإنجاز عن طريق الاستقلال النتائج الموضحة في الجدول التالي :

**جدول رقم (٢) بين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لمجموعتي العاديين والمعوقين في
الإنجاز عن طريق الاستقلال**

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموعات
٣٦٠	١٤٢٠	العاديون (ن = ٦٠)
١٨٠	١٠٩٧	المعوقون (ن = ٨٠)

أما النتائج فيما يتعلق بمجموعتي الدراسة في الإنجاز عن طريق المسابرة فأنها تتضمن من الجدول التالي :

**جدول رقم (٣) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية
لمجموعتي العاديين والمعوقين في
الانجاز عن طريق المسائرة**

الانحراف المعياري	المتوسط	المجموعات
٣٢٤١	١٦٦٨	العاديون (ن = ٦٠)
١٥٥٠	١٥٥٠	المعوقون (ن = ٨٠)

وعند تطبيق اختبار «ت» على متوسطات مجموعتي الدراسة في الانجاز عن طريق الاستقلال كانت قيمة «ت» = ٧٫٨٥٣ وهي ذات دلالة عند مستوى ٠٫٠١ مما يشير الى الفروق الواضحة بين العاديين والمعوقين فسي الانجاز عن طريق الاستقلال .

ومن الناحية الأخرى ، عند تطبيق اختبار «ت» على نتائج المجموعتين في الانجاز عن طريق المسائرة كانت قيمة «ت» = ٢٫٧٠٠ ومستوى دلالة هذه القيمة عند ٠٫٠١ .

وعندها نأخذ في الاعتبار النتيجة السابقة يمكننا أن نستخلص أن الفروق بين العاديين والمعوقين في الانجاز عن طريق الاستقلال أكثر وضوحاً ودلالة من الفروق بين المجموعتين في الانجاز عن طريق المسائرة . وهذه النتيجة تثبت صحة الفرض الثاني للدراسة الحالية من أن المعوقين يميلون الى الانجاز عن طريق المسائرة بأكثر مما يميلون الى الانجاز عن طريق الاستقلال اذا ما قورنوا بزملائهم من العاديين .

وفيما يتعلق بالفرض الثالث للدراسة والخاص بالعلاقة بين مدى توفير البيئة الأسرية لفرض التدريب على الاستقلال للطفل المعوق وبين درجة الدافعية للانجاز عن طريق الاستقلال ، فقد تم تقسيم أسر المعوقين في مقياس الاستقلال (من اختبار التفاعل الأسري) الى أربعة أقسام . ضم الارباعي الأعلى الدرجات الأكثر ارتفاعاً في مقياس الاستقلال ، وضم الارباعي الأدنى الدرجات الأكثر انخفاضاً في نفس المقياس . بعد ذلك تم عزل درجات أبناء الأسر التي تقع في الارباعي

الأعلى وأبناء الأسر تقع في الأرباعي الأدنى بالنسبة لدرجات هؤلاء الأبناء في مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال . وقد جاءت نتائج هاتين المجموعتين الفرعيتين من المعوقين على النحو المبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٤) يبين درجات المجموعتين الفرعيتين من المعوقين في مقياس الانجاز عن طريق الاستقلال

المجموعات	المتوسط	الانحراف المعياري
مجموعة الأرباعي الأعلى (ن = ٢٠)	١٦٧٣	١٣٥
مجموعة الأرباعي الأدنى (ن = ٢٠)	١٢٨٥	١٠٤

وعند تطبيق اختبار « ت » على النتائج المبينة في الجدول السابق كانت قيمة « ت » = ٦٩٥٧ وهي ذات دلالة عند مستوى ٠.٠٠١ وتشير هذه النتيجة الى العلاقة الواضحة بين تدريب الأسرة للطفل المعوق وإتاحة الفرص أمامه للاستقلال وبين الدافعية الى الانجاز عن طريق الاستقلال والاعتماد على النفس .

وبقصد اختبار صحة الفرض الرابع والآخر للدراسة والخاص بالعلاقة بين مدى توفير البيئة الأسرية فرصاً لتدريب الأطفال المعوقين على الانجاز وعمل الأشياء ووضع مستويات لأداء هؤلاء الأطفال ، وتشجيعهم على المنافسة لتحقيق هذه المستويات من ناحية ، وبين درجة الدافعية للانجاز عن طريق المسيرة لدى هؤلاء الأبناء ، فقد تم تقسيم درجات أسر المعوقين في مقياس التوجيه نحو الانجاز (من مقياس التفاعل الأسري) الى أربعة أقسام . ضم الأرباعي الأعلى الدرجات الأكثر ارتفاعاً في مقياس التوجيه نحو الانجاز ، في حين ضم الأرباعي الأدنى الدرجات الأكثر انخفاضاً في نفس المقياس . بعد ذلك تم عزل درجات أبناء الأسر التي تقع في الأرباعي الأعلى والأسر التي تقع في الأرباعي الأدنى ، وذلك في مقياس الانجاز عن طريق المسيرة ، وعند مقارنة هاتين المجموعتين من المعوقين اتضحت النتائج التي يتضمنها الجدول التالي :

جدول رقم (٥) يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية
للمجموعتين الفرعيتين من المعوقين في مقياس
الانجاز عن طريق المسيرة

المجموعات	المتوسط	الانحراف المعياري
مجموعة الارباعي الأعلى (ن = ٢٠)	١٦٧٣	١٣٥
مجموعة الارباعي الأدنى (ن = ٢٠)	١٢٨٥	١٠٤

وعند تطبيق اختبار «ت» على النتائج في الجدول السابق كانت قيمة «ت» = ٩٩٢٣ وهي ذات دلالة عند مستوى ٠.٠٠١ وتشير هذه النتيجة الى العلاقة الوثيقة بين توفير الأسر لفرص التدريب على الانجاز وعمل الأشياء للابناء المعوقين وبين ارتفاع مستوى الدافعية للانجاز عن طريق المسيرة لدى هؤلاء الأبناء .

ان ما كشفت عنه الدراسة الحالية من نتائج - وخاصة فيما يتعلق بصحة الفرضين الأول والثاني - يؤيد وجهة النظر الداعية الى اعتبار متغير الدافعية أحد المتغيرات الفارقة والهامة بين الأطفال العاديين والأطفال المعوقين . وبذلك تصبح الدافعية للانجاز مكونا من مكونات تصنيف متغيرات الأداء الوظيفي للأطفال المعوقين وهو الأمر الذي دعا اليه كل من « اسكو » و « باين » . تشير النتائج الى انخفاض مستوى الدافعية لدى الأطفال المعوقين اذا ما قورنوا بزملائهم من العاديين ، وأن الفروق بين المجموعتين كانت فروقا ذات دلالة واضحة . ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد ، فالنتائج تشير أيضا الى ضرورة عدم النظر الى الدافعية للانجاز لدى المعوقين نظرة عامة ، بل لابد أيضا من البحث في الأساليب المستخدمة في انجاز الواجبات والأعمال . يتضح ذلك من أن الأطفال المعوقين يميلون الى الانجاز عن طريق المسيرة بأكثر مما يميلون الى الانجاز عن طريق الاستقلال ، وذلك على خلاف زملائهم من العاديين . مثل هذه النتائج توضح حاجة الأطفال المعوقين الى التدريب على الانجاز كأسلوب من الأساليب الأسرية في التنشئة والتطبيع الاجتماعي . واذا كان الأمر كذلك

فإن أسرة الطفل المعوق تكتسب دورا بالغ الأهمية ، والأثر في هذا النوع من التدريب نظرا لأهميته في السنوات المبكرة من حياة الطفل المعوق مما يجعل الأسرة قادرة على استغلال جميع الفترات النمائية الحرجة لتحقيق أكبر قدر ممكن من تدريب الطفل على القيام بالأعمال والواجبات المتنوعة .

يختلف سلوك الآباء والأمهات وتباين أساليبهم في التطبيع الاجتماعي للأبناء ، ومن المتوقع أن يزداد هذا الاختلاف والتباين عندما يكون أحسد أبناء الأسرة مصابا بإعاقة جسمية واضحة . تشير بعض الدراسات التي أجريت حول الدافعية للإنجاز لدى الأطفال ، والتي حاولت البحث عن أصول الفروق في الدافعية من واقع الخبرات والممارسات الأسرية ، تشير هذه الدراسات إلى أن آباء وأمهات الأطفال الذين يتميزون بدرجة عالية من الدافعية للإنجاز يختلفون في سلوكهم تجاه أبنائهم عن آباء وأمهات الأطفال الذين يتميزون بدرجة منخفضة من الدافعية .

من جهة ، كشفت الدراسات التي بنيت على الانطباعات الذاتية للباحثين من خلال المقابلات الشخصية مع آباء وأمهات الأطفال ممن يتميزون بارتفاع درجة الدافعية للإنجاز أن هؤلاء الآباء والأمهات يميلون إلى تشجيع المنافسة بين أبنائهم ، ويظهرون قدرا من المشاركة والانغماس في أنشطة الأبناء ، كما يشعرون بقدر كبير من السعادة في مواقف حل المشكلات . ويميل هؤلاء الآباء والأمهات لأن يكونوا أكثر اهتماما بأداء أطفالهم ، كما أنهم يشاركون الأبناء في أدائهم للواجبات والأعمال المختلفة . مثل هؤلاء الآباء والأمهات يقدمون لأبنائهم أشياء أكثر لتناولها والتعامل معها .

ومن ناحية أخرى ، أظهرت الدراسات التي أجريت على أساس استخدام الاختبارات الموضوعية أن والدي الطفل الذي يتمتع بدرجة عالية من الدافعية للإنجاز يميلان إلى وضع مستويات طموح عالية نسبيا في أداء هذا الطفل لأي واجب من الواجبات أو عمل من الأعمال ، كما أن الوالدين يضعان قيمة عالية لمهارة الطفل في حل المشكلات . كذلك يميل الآباء والأمهات من هذا النوع إلى وضع معايير ومستويات للتفوق بالنسبة للطفل ، وكلما حقق الطفل تقدما وتحسنا في الأداء يستجيب الوالدان لأدائه بنوع من الموافقة والحب والدفع . وبالنسبة للام بوجه خاص وجد أنها تستجيب بعدم الرضا إذا كان أداء الطفل على مستوى منخفض (١٣) .

Sears, R.R., Maccoby, Eleanor E. & Levin, H. Patterns of Child Rearing, New York, Row Peterson, 1957. (١٣)

إذا ما أخذنا مثل هذه النتائج جنباً الى جنب مع نتائج الدراسة الحالية يمكننا أن نضع صورة لتفسير موقف الأطفال المعوقين من الدافعية للإنجاز وعلاقة أساليب الإنجاز لديهم ببعض متغيرات التفاعل الأسرى والخبرات الوالدية في تدريب الأطفال المعوقين على الاستقلال من ناحية وتدريبهم على الإنجاز الجيد من الناحية الأخرى .

عندما نبحث في السلوك الأسرى والاتجاهات الوالدية نحو الاعاقية والأطفال المعوقين يتمثل في الاحباط الذى يواجهانه عند الحصول على طفل مصاب بنوع من العجز أو القصور . الآباء والأمهات يتوقعون عادة أشكال الانابة التى ترتبط بالأبوة والأمومة والاحساس بالسعادة أمام طفل قابل للاستجابة والتفاعل . هذه المشاعر تواجه نوعاً من الاحباط وخيبة الأمل فى حالة انجاب طفل معوق ، والاستثارة الانفعالية الناتجة عند الوالدين - فى هذه الحالة - غالباً ما تميز بأنها القلق والشعور بالذنب مما يدفعهما الى البحث عن أساليب دفاعية لتخفيف حدة هذه المشاعر . وفى كثير من الأحيان تؤدي هذه الأساليب الدفاعية الى تشويه مدركات الواقع مما يؤثر على العلاقة بين الوالدين والطفل المعوق تأثيرات سلبية بعيدة المدى .

من بين الأساليب الدفاعية التى يلجأ إليها آباء وإمهات الأطفال المعوقين ما يعرف بأسلوب الإنكار denial . وفى ظل هذا الأسلوب الدفاعي يرفض الوالدان ادراك جوانب القصور الحقيقية عند الطفل وينكرانها ، ومن ثم فانهما قد يصران على أن الطفل قادر على أن يفعل جميع الأشياء التى يستطيع الأطفال الآخرون القيام بها ، ومن هنا يضعان الطفل فى مواقف مضطربة وتوتر لا ضرورة لها ويعرضانه لمواقف احباط لا يمكن تجنبها .

بطبيعة الحال ، فان وضع توقعات تتماشى مع الواقع والمحافظة على هذه التوقعات فى أداء الطفل المعوق وإنجازاته يعتبر من بين المظاهر بالغة الصعوبة فى تنشئة هذا الطفل ، وعلى الوالدين ضرورة مواجهة هذه الحقيقة . ان معايير توقعات الوالدين تستمد فى حالة الطفل العادى من تركيب معقد من ذكريات الوالدين ومن طموحاتهما وإنجازتهما ، ومن المقارنة بالأطفال الآخرين ، ومن المعايير الاجتماعية العامة عما يجب أن يكون طفل ما فى سن معينة قادراً على القيام به . جميع هذه المعايير للتوقعات السلوكية تعاني من الخلط والارتباك والغموض عندما يكون الطفل استثناء من كل هذه المعايير والنظم ، أعنى عندما يكون الطفل مصاباً بانحراف جسمى واضح عن المعيار العادى .

عندما تكون توقعات الانجاز أعلى من طاقة الطفل على الأداء ، فإن الضغوط التي يمكن أن تمارس عليه ، والاحباطات التي يمكن أن يمر بها كل من الطفل والوالدين في حالة عجز الطفل عن مواجهة تلك التوقعات - ينتج عنها بالضرورة تهيج مرتفع وعدوانية مفرطة وشعور بالفشل وعدم الكفاءة .

على أن التوقع بأكثر مما يستطيع الطفل القيام به ليس الا طرفا واحدا للاتجاهات الوالدية غير الواقعية في تنشئة الأطفال المعوقين . أما الطرف الآخر لمثل هذه الاتجاهات فانه يتمثل في الحماية الزائدة الناتجة عن التوقعات المنخفضة لما يستطيع الطفل المعوق القيام به . وفي هذه الحالة بدلا من أن يساعد الوالدان طفلهما المعوق على القيام بكل ما يستطيع بنفسه لنفسه ، فانهما يستشعران حاجات طفلهما ويساعدانه على القيام بواجبات وأعمال يكون قادرا على القيام بها بنفسه في كثير من الأحيان .

من الحقائق التي يكاد يجمع عليها علماء النفس أن النمو النفسي والاجتماعي للأطفال يتضمن انتقالا تدريجيا من حالة الاعتماد على الآخرين في الطفولة المبكرة الى حالة من الاستقلال النسبي في المراهقة المتأخرة . وفي هذا الاطار ربما كانت للطفل المعوق جسميا حاجة الى الاعتماد على الآخرين في بعض الأنشطة الجسمية تفوق حاجة الطفل العادي . وكذلك فان هذه الحاجة الى الاعتماد الجسمي قد تمتد لفترة زمنية أطول من الفترة التي تستغرقها عند الطفل العادي . لكن الأمر يتطلب أن يميز الوالدان بين الاعتماد الجسمي الحقيقي وبين الأشكال الأخرى من الاعتماد التي تؤدي الى اعاقا نمو الطفل . ففي النمو النفسي السوي للطفل العادي يكون التحرر من الاعتماد الجسمي متوازيا مع درجة متزايدة من الاستقلال الاجتماعي ، أي التحول من الالتصاق المبذئ بالوالدين ، الى الانغماس في علاقات مع الآخرين . هذا الانجاز المتوازي للاستقلال في كل من المجالين الجسمي والاجتماعي يكاد أن يعطل عندما تتطلب اعاقا الطفل نوعا من الاعتماد على الآخرين بصفة مستمرة . هذا يضاعف من أهمية اهتمام الوالدين بمساعدة الطفل المعوق جسميا على تنمية وتطوير الاستقلال الاجتماعي . ويمكن تحقيق ذلك من خلال اظهار الوالدين للاحترام المتزايد لأحكام الطفل المعوق ، وقدرته على اتخاذ قراراته بنفسه ، كذلك فان من المهم للوالدين ادراك أن مجرد شعورهما بحاجة الطفل المعوق لهما في بعض الأنشطة البدنية لا يعنى أن عليهما أيضا أن يتخذا له القرارات أو أن يقوما نيابة عنه بترتيب شؤونه

• الخاصة (١٤) •

على أن التوازن المثالي بين التوقعات غير الواقعية المرتفعة من جانب الآباء والأمهات من جهة ، وبين الحماية الزائدة والتوقعات غير الواقعية المنخفضة من جهة أخرى ، هذا التوازن يكمن في مساعدة الطفل المعوق على أن يصل بقدراته وإمكاناته إلى أقصى حد ممكن في المجالات التي لا تكون متأثرة تأثيراً مباشراً بالإصابة ، وأن يعوض عن العجز في بعض المجالات بالإنجاز في مجالات أخرى . ومن هذا القبيل أن الطفل المعوق جسمياً يمكن أن يوجه إلى تحقيق الإنجاز والنجاح في المجالات العقلية •

الخلاصة :

على أساس من التوجيه النظري للدراسة الحالية ، وفي إطار النتائج التي كشفت عنها هذه الدراسة ، يمكن أن نستخلص مجموعة من الملاحظات العامة على النحو التالي •

١ - انخفاض مستوى الدافعية للإنجاز لدى المكفوفين والمصابين بالشلل مما يوجب على أي برنامج لتقييم الأداء الوظيفي لهؤلاء الأطفال أن يأخذ في الحسبان متغير الدافعية كأحد المتغيرات الفارقة بين الأطفال غير المعاقين وزملائهم العاديين •

٢ - أن انخفاض مستوى الدافعية للإنجاز لدى الأطفال المعوقين يرتبط من جهة أخرى بالأساليب الوالدية في تدريب الأطفال على الإنجاز ، وتشجيعهم على المنافسة ، ووضع مستويات للتفوق في إنجاز الأعمال والواجبات المختلفة •

٣ - إذا كانت الإصابة الجسمية تفرض بعض القيود في القدرة على أداء السلوك المستقل من الناحية البدنية ، فإن إمكانيات تدريب الأطفال المعوقين على الإنجاز في المجالات التي لا تتأثر بالإصابة بشكل مباشر متوفرة وتعد أحد المداخل الاستراتيجية لرفع مستوى الدافعية للإنجاز لدى هؤلاء الأطفال •

٤ - هناك ضرورة الى الفصل بين حاجة الطفل المعوق جسميا الى الاعتماد على الآخرين في بعض الأنشطة ، وبين قدرة هذا الطفل على الانجاز المستقل في بعض الأنشطة الأخرى .

٥ - عندما نأخذ بالتطبيع تجاه العادية Normalization كهدف استراتيجي بعيد المدى لبرامج رعاية المعوقين لزيادة فرص توافقيهم مع مجتمعاتهم ، فان حرص هذه البرامج - في المحيط الأسري أو في النطاق التعليمي - على رفع مستوى الدافعية للانجاز لدى الأطفال المعوقين يمثل إحدى السياسات التي تقربنا من تحقيق هدف التطبيع تجاه العادية للأطفال المعوقين .

٦ - ان زيادة فرص الاستثارة أمام الأطفال المعوقين ، وتوسيع نطاق الاستجابات من جانبهم ، والتدعيم الصحيح للاستجابات المرغوب فيها ، هذه تعتبر مداخل هامة لتنمية الدافعية للانجاز لدى هؤلاء الأطفال .

٧ - ان وضع توقعات واقعية ، أي توقعات لا تقلل من قدرة الأطفال المعوقين على الانجاز ، ولا تبالح في قدرات هؤلاء الأطفال يعتبر أمرا ضروريا لتجنب الآثار والعواقب السلبية لكل من ارتفاع مستوى الطموح عن القدرة الحقيقية بما يؤدي الى الاحساس بالفشل الدائم ، أو خفض مستوى الطموح الى الحد الذي يفقد الطفل المعوق الدافعية للانجاز والعمل على تحسين الأداء في المجالات المختلفة من الأنشطة .

قائمة المراجع

أولا - المراجع العربية :

- ١ - جابر عبد الحميد جابر ، كراسة تعليمات مقياس التفصيل الشخصي ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٢ - فتحي عبد الرحيم وحامد الفقى ، مقياس العلاقات الأسرية والتطابق
بين أعضاء الأسرة ، مؤسسة جراح الصباح للطباعة والنشر ، الكويت ،
١٩٨٠ .
- ٣ - فتحي عبد الرحيم وحليم بشاى ، سيكولوجية الأطفال غير العاديين
واستراتيجيات التربية الخاصة ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٠ .
- ٤ - مصطفى أحمد تركى ، الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الأبناء ،
دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

ثانيا - المراجع الأجنبية :

1. Abd-el-Rahim, Fathy : A Generalized Negative Attitude towards
the Handicapped as a Function of the Visibility of Disability.
2. Child, I.L., Storm, T. and Veroff, J. Achievement Themes in Folk
Tales Related to Socialization Practice. In J.W. Atkinson, Mo-
tives in Fantasy, Action, and Society, Princeton, N.J. : Van
Nostrand, 1958.
3. Havighurst, R.J. and Davis, A. Social class Differences in child
rearing, Amer. Social Rev., 1955. 20, 438 - 442.
4. Iscoe, I and Payne, S. Development of a Revised scale for the
Functional classification of Exceptional children.
In E.P. Trapp and H. Himelstein (Eds.). Readings on the
Exceptional child, New York, Appleton-Century-Crofts, 1972,
PP. 7 - 29.

5. McClelland, D.C. and Friedman, G.A. A Cross-Cultural study of the Relationship between Child-training Practices and Achievement Motivation, appearing in folk tales. In G.E. Swanson, T.M. Newcomb E.L. Hartley (Eds.), Readings in social Psychology, New York : Holt, 1952.
6. McClelland, D.C., Atkinson, J.W., Clark, R.A. and lowell, E.L. The Achievement Motive, New York, Appleton-Centurly Crofts, 1953.
7. Sears, R.R., Maccoby, Eleanor E. and levin, H. Patterns of child Rearing, New York, Row, Peterson, 1957.
8. Winterbottom, M.R. The Relation of Need for Achievement to learning Experiences in Independence and Mastery. In J.W. Atkinson, Motives in Fantasy, Action, and society, Princeton, N.J. : Van Nostrand, 1958.

علم المعاشرة والسوسيولوجي بين ابن خلدون و أوجيست كومت

دكتورة سامية حسن الساعاتي (✽)

لفت نظري عند قراءة مقدمة ابن خلدون أكثر من مرة ، لمحاضرة الطلاب فيها أنه في الفقرة التي يقرر فيها وضعه لعلم جديد ، الذي - على حد قوله - « أعثره الله عليه » (١) لم يذكر اسم العلم الذي اهتدى إليه ، وإنما ذكر فقط موضوعه ومسائله ، إذ قال : « وكان هذا علم مستقل بنفسه فانه ذو موضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الانساني ، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض . والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى » (٢) . ثم قال في مكان آخر من المقدمة : « وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعا لهذا العلم » (٣) .

وقد شغلت بهذا الأمر كثيرا ، لأن اسم العلم ليس هو موضوعه . وابن خلدون يعلم ذلك جيدا لأنه عند تناوله للعلوم في المقدمة قد فرق بين أسماء العلوم وموضوعاتها ، فهو على سبيل المثال يفرق بين « أصول الفقه » كاسم للعلم ، وبين موضوعه ، وهو كما يقول في المقدمة : « النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتأليف ، وأصول الأدلة الشرعية هي الكتاب الذي هو القرآن ثم السنة المبينة له » (٤) . كما يفرق بين « الكلام » كاسم للعلم ، وبين موضوعه وهو - على حد قوله - « يتضمن الحجاج عن المقائيد الايمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة » (٥) وهو أيضا يفرق في مقدمته بين « الطبيعيات »

(✽) أستاذ علم الاجتماع المساعد - جامعة عين شمس .

(١) ونص ذلك في المقدمة « ونحن الهلما الله الى ذلك الهلما واعتشنا على علم جعلنا سنن بكره وجهينة خبره » ، مقدمة العلامة ابن خلدون ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ٢٠ .

(٢) المقدمة ، ص ٣٨ .

(٣) المقدمة ، ص ٤٣ .

(٤) المقدمة ، ص ٤٥٢ .

(٥) المقدمة ، ص ٤٥٨ .

كاسم للعلم . وبين موضوع هذا العلم ، وهو كما يذكر « علم يبحث عن الجسم من جهة ما يلحقه من الحركة والسكون ، فينظر في الأجسام السماوية والعنصرية وما يتولد عنها من حيوان وإنسان ونبات ومعادن وما يتكون في الأرض من العيون والزلازل ، وفي الجو من السحاب والبخار والرعد والبرق والصواعق وغير ذلك » (٦) .

وأيقتت أنه لابد أن يكون لهذا العلم الجديد عند ابن خلدون اسم . وأخذت أتساءل عن موضع اسم العلم في المقدمة وأنا مقتنعة بأن ابن خلدون نفسه لابد أن يكون قد ذكره في مكان ما فيها ، لأن الذي يقرأ مقدمة ابن خلدون لابد أن يستنتج أنه معلم من الطراز الأول وأنه كتبها وكانما هو في موقف تعليمي أصيل . ويتضح ذلك من قوله في مواضع كثيرة من المقدمة و «اعلم» ، «وانظر ما وقع من ذلك» و «اعتبر ذلك» و «انظر بالمشاهدة» ، و «اعلم أنه قد تقدم» ، فابن خلدون دائما وبروح المعلم يوضح ما يقول ، ويربطه بما سبق ، وما لحق ، لذا كان غريبا ألا يصرح باسم علمه الجديد عندما كتب عن موضوعه وبين مسأله .

وأخذت أقرأ المقدمة ، كلما خلوت الى نفسي ، قراءة متأنية ومتفحصة ، فصلا فصلا ، علني أكثر على ما ينير لي السبيل ويقودني الى اسم العلم ، وركزت القراءة على وجه الخصوص في ذلك القسم من المقدمة الذي يتناول العلوم والصنائع ، وهو ما نطلق عليه في العصر الحاضر « علم اجتماع المعرفة » ، حتى اذا ما وصلت الى الفصل الثالث والثلاثين وعنوانه «في أن الصنائع تكسب صاحبها عقلا» (٧) ، اذ بي أجد أن ابن خلدون قد كتب في هذا الفصل « والحضارة الكاملة تفيد عقلا لأنها مجتمعة من صنائع في شأن تدبير المنزل ومعايشة أبناء الجنس » (٨) ، وفي هذه الفقرة ذكر ابن خلدون اسم علمين هما :

١ - تدبير المنزل ، الذي هو السياسة المدنية .

٢ - معايشة أبناء الجنس .

(٦) المقدمة ، ص ٤٩٢ .

(٧) المقدمة ، ص ٤٢٨ والصنائع - العلوم التطبيقية .

(٨) المقدمة ، الصفحة نفسها .

وبمفاهيم العصر الحاضر ، يتضح أن معنى كونهما من الصنائع ، أنهمة
علمان تطبيقيان . وهذا هو الهدف العمل للعلوم النظرية .

وإذا ما عدنا الى الفقرة التي يتحدث فيها ابن خلدون عن علمه الجديد
الذى وضعه نجد أنه ذكر اسم أحد هذين العلمين اذ قال « . . . ولا هو أيضا ،
من علم السياسة المدنية اذ السياسة المدنية هى تدبير المنزل أو المدينة » (٩) .

وقد كنت أتوقع أن يذكر ابن خلدون اسم العلم فى تلك الفقرة نفسها ،
التي ذكر فيها « علم تدبير المنزل الذى هو السياسة المدنية » فى بداية
المقدمة (١٠) ، ولكنه لم يفعل ذلك ، وهو ما يدعو الى التساؤل ، وهذا ما
سأحاول الاجابة عنه فيما بعد .

ولما تأكد لى أن ابن خلدون لم يغفل اسم العلم الذى وضعه ، وإنما
أخره ليزكره ذكرا عابرا فى الفصل الذى مهد به لباب العلوم وأصنافها (١١) ،
أخذت أتساءل عن دوافعه الى ذلك ، ولكنى رأيت أن اهتدى فى هذا الأمر
البالغ الأهمية بما ذكره العلماء العرب الذين أولوا مقدمة ابن خلدون عنايتهم
الفائقة ، وتناولوها بالبحث والدراسة .

ولقد كان أول من عنى بمقدمة ابن خلدون هو « طه حسين » الذى جعل
من ابن خلدون المشكلة البحثية لأطروحته للدكتوراه من جامعة السوربون .
سنة ١٩١٧ . وقد ذكر فى هذه الأطروحة ما نصه : « ان ابن خلدون لا يقبل
كما رأينا أن يسلم بأن الحوادث تتعاقب مصادفة دون انتظام ، بل يقرر أن
هناك قوانين تدير الحركة الاجتماعية ، وأنه يجب البحث عن تلك القوانين
بدرس المجتمع فى نفسه . ذلك الدرس هو موضوع علم مستقل *Suigeneris*
يسميه ابن خلدون « علم العمران » (١٢) وهكذا تأكدت من أن طه حسين لم
ينتبه الى اسم العلم كما ورد فى المقدمة وأنه جعل من موضوع العلم
اسما له .

(٩) المقدمة ، ص ٣٨ .

(١٠) المقدمة ، الصفحة نفسها .

(١١) المقدمة ، ص ٤٢٦ .

(١٢) طه حسين ، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية : تحليل وتقدم ، رسالة للدكتوراه
باللغة الفرنسية ، ترجمها الى العربية محمد عبد الله عنان ، دار الاعتماد ، القاهرة ، سنة
١٩٢٥ ، ص ٥٠ .

وجاء من بعده « ساطع الحمصى » الذى توفر على دراسة مقدمة ابن خلدون سنوات طويلة بدأت منذ سنة ١٩٤٧ ، ثم نشر بحوثه عنها فى مجلد بعنوان « دراسات عن مقدمة ابن خلدون » صدر فى سنة ١٩٥٢ ، وفى هذا المجلد كتب ما يلى (لقد قال ابن خلدون بوجوب اتخاذ الاجتماع الانساني و « علم العمران » على البحوث التى تدرس ظواهر هذا الاجتماع) (١٣) .

كما ذكر « على عبد الواحد وافي » أيضا فى بحث آخر له بعنوان « ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع » الذى ظهر فى كتاب مهرجان ابن خلدون سنة ١٩٦٢ . « فمن بحوث ابن خلدون فى المقدمة يتألف اذن علم جديد لم يعرض له أحد من قبل . وقد سماه ابن خلدون « علم العمران البشرى ، أو الاجتماع الانساني » وهو العلم الذى نسميه الآن السوسيولوجيا Sociologie أو علم الاجتماع » (١٤) .

وجدير بالذكر أن على عبد الواحد وافي قد تناول الفصل الذى عثرنا فيه على اسم العلم الجديد لابن خلدون . وهو علم معاشره أبناء الجنس، ولكنه للأسف لم يستلفت نظره فى ذلك الفصل الهام الا الفكرة المتضمنة فى عنوانه وهو « أن الصنائع تكسب صاحبها عقلا وخصوصا فى الرياضة والحساب » ولعل تركيزه على الفكرة الأساسية فى هذا الفصل هو الذى جعله لا ينتبه الى ما فيه من أفكار هامة ومن قول بالغ الأهمية عن اسم العلم الجديد وهو «المعاشره بين بنى الجنس» (١٥) .

أما « عبد الرحمن بدوى » فقد أصدر بمناسبة المهرجان السالف الذكر كتابا عن مؤلفات ابن خلدون يحصى فيه آثاره ويصف ما تبقى لدينا عنها من بحوث وأعمال علمية . والحقيقة أن المؤلف هنا قد حذا حذو سابقيه ممن اتخذوا من موضوع العلم الجديد اسما له ، فقد ذكر « عبد الرحمن بدوى » فى كتابه

(١٣) مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتقديم ، على عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ط ٢ ، ص ١٦٢ .

(١٤) على عبد الواحد وافي « ابن خلدون أول مؤسس لعلم الاجتماع » أعمال مهرجان ابن خلدون ، المنعقد فى القاهرة من ٢ - ٦ يناير ١٩٦٢ ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٦٩ .

(١٥) مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتقديم على عبد الواحد وافي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

كل هذه أسئلة لا بد أن تتورق في ذهن القارئ، وهو يقرأ المقدمة حين يحاول أن يردّها إلى العلم الذي تنسب إليه . وفي رأينا أن الجواب عن هذه الأسئلة جميعاً لن يتحقق إذا حاولنا إدراجها تحت علم واحد ، ولا مناص من القول بأنها مزيج من تلك العلوم الثلاثة : فلسفة التاريخ ومنهج ، وعلم السياسة ، وعلم الاجتماع . وإذا كان لا بد من إدراجها تحت علم واحد ، فلنسميه « علم العمران البشرى » بالمعنى الواسع الذي أراد ابن خلدون لهذه التسمية » (١٦) .

وفي سنة ١٩٦٢ ، صدر عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة كتاب يحوى أعمال مهرجان ابن خلدون الذي عقد في المدة من ٢ - ٦ يناير ، وضم أبحاثاً متنوعة لعدد من العلماء والمتخصصين الذين تناولوا فكر ابن خلدون من كل زواياه واتجاهاته .

وقد قدم « عبد العزيز عزت » في هذا المؤتمر بحثاً بعنوان « تطور المجتمع البشرى عند ابن خلدون » قال فيه : « لكن آراء ابن خلدون في مقدمته عن علم العمران قد أوجزها جرسان دى تاسى » (١٧) .

ومن الأبحاث التى ألقيت في هذا المؤتمر ، بحث « للسيد بدوى » ، بعنوان المورفولوجيا الاجتماعية وأصولها المنهجية عند ابن خلدون ، وفيه يقول : « وأصبحت هذه المقدمة فيما بعد أشهر ما كتب ابن خلدون لأنها وضعت أسس «علم العمران» أو علم الاجتماع كما نسميه اليوم » (١٨) .

كما قدم « حسن الساعاتى » في هذا المؤتمر بحثاً بعنوان « المنهج العلمى فى مقدمة ابن خلدون » ذكر فيه بالنص : « يتضح من ذلك أن اصطلاح العمران البشرى ، أو علم العمران ، أدق وأوضح وأصدق على العلم الذى نطلق عليه اصطلاح علم الاجتماع » (١٩) ويقول « حسن الساعاتى فى موضع آخر من بحثه : « وبعد فهذه محاولة تلخيصية للمنهج العلمى فى مقدمة ابن خلدون ، الفيلسوف الاجتماعى العربى ، والمؤرخ المدقق ، الذى أنشأ بين

(١٦) عبد الرحمن بدوى ، مؤلفات ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٣ .

(١٧) عبد العزيز عزت ، « تطور المجتمع البشرى عند ابن خلدون » ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ٥٢ .
(١٨) السيد محمد بدوى ، « المورفولوجيا الاجتماعية وأصولها المنهجية عند ابن خلدون » ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ص ١٧٧ .
(١٩) (٢٠) حسن الساعاتى ، « المنهج العلمى فى مقدمة ابن خلدون » أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ص ٢١٣ .

«العلوم علما جديدا ، هو علم العمران ، الذى أبدى فيه لأحوال الدول والعمران عللا وأسبابا» (٢٠) .

وأسهم « حسن سبغان » ببحث فى هذا المؤتمر بعنوان «سوسيولوجيا المعرفة عند «ابن خلدون» قال فيه : « فان عبد الرحمن ابن خلدون المفكر العربى الاسلامى واول واضح لاسس علم الاجتماع أو العمران » (٢١) .

وفى سنة ١٩٧٢ نشر « حسن الساعاتى » كتابا عنوانه « علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج » وظهرت الطبعة الأخيرة منذ عام ١٩٧٨ وفيه كتب يقول : « ٠٠٠ فلم تكن العقول قد تنبعت بعد الى أهمية العلم الجديد الذى احتوت عليه وهو الاجتماع الإنسانى والعمران البشرى (٢٢) » وذكر فى مكان آخر من الكتاب « ومما هو جدير بالملاحظة أن ابن خلدون قد استعار من علم الطبيخيات مصطلحات وأفكارا استخدمها فى علم العمران البشرى الذى ابتدعه (٢٣) » .

من ذلك يتبدى لنا أن أبرز العلماء العرب الذين تناولوا مقدمة ابن خلدون بالبحث والدراسة ، لم يفتنوا الى اسم العلم الذى كشفنا عنه ، وسبق أن أشرنا اليه ، وإنما عدوا جميعا موضوع العلم الجديد اسما له ، فذكر جميعهم بلا استثناء أن اسمه العمران البشرى ، أو أحيانا الاجتماع الإنسانى .

كذلك فات على « فرانز روزنتال (Franz Rosenthal) » الذى ترجم مقدمة ابن خلدون الى الانجليزية ، أن يكتشف اسم علمه الجديد ، وكان أجدر به أن يكشفه ، لأنه حين يترجم ، فإنه يتمعن فى كل كلمة ، ويتفحص كل جملة ، بل أن ترجمة « روزنتال » للفصل الثالث والثلاثين من المقدمة التى ورد فيه اسم العلم الجديد ، جاءت غير موفقة ولا تؤدى تماما المعنى الذى قصده ابن خلدون (٢٤) . ويكفى أن نشير هنا أنه ترجم اصطلاح المعاشرة بكلمة "contact" (٢٥) ، ونحن نعلم أن هذه الكلمة معناها الاتصال

(٢١) حسن سبغان ، سوسيولوجيا المعرفة عند ابن خلدون « أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية ص ٢٢٩ .
(٢٢) ، (٢٣) حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج ، دار المعارف ، القاهرة ط ٤ ، ١٩٧٨ ، ص ٧٧ ، ١١٣ .

(٢٤) ترجم روزنتال عنوان الفصل الثالث والثلاثين كما يلى :
The crafts especially writing and calculation, give intelligence* to the person who practices them.

(٢٥) ثم ترجم الفقرة الخاصة باسم العلم كما يلى :

المباشر ، أما المعاشرة فتعنى المخالطة والامتزاج (٢٦) . وهى علاقات أوثق وأعمق من مجرد الاتصال المباشر .

وانه لما يدعو الى الاعجاب والدهشة معا ، أن الذى فطن الى اسم العلم الجديد الذى وضعه ابن خلدون ، وهو علم المعاشرة ، لم يكن سوى العالم الفرنسى « أوجيست كونت » Auguste Comte ذلك أن الاصطلاح الذى وضعه Sociologie انما هو الترجمة الحرفية لعلم المعاشرة لابن خلدون . فالمعروف أن هذا الاصطلاح يحتوى على مفردتين احدهما يونانية Logos بمعنى علم ، والأخرى Socius من اللاتينية بمعنى العشير أو شريك الجنس ، وأيضاً بمعنى المعاشرة بين شركاء الجنس ، أى أبناء الوطن الواحد ، وليس الأجانب (٢٧) ، فلا بد لنا أن نعجب به ، ونعترف له بالفضل لأنه عثر على اسم العلم فى مقدمة ابن خلدون وترجمه الى الفرنسية قبل أن يهتم أحد من علماء المشرق ، والعلماء العرب بابن خلدون ومقدمته ، بسنين طويلة .

أما الذى يدعونا الى الدهشة فهو أن ما سبق يظهر بكل تأكيد أن « كونت » قد وصل الى علمه ترجمة الفصل الذى ورد فيه اسم العلم الجديد فى مقدمة ابن خلدون ، علماً بأن تفكيره كان يدور حول بحوث تتعلق بالفلسفة الوضعية ، وقانون الحالات الثلاث ، والفيزيكا الاجتماعية ، وكل هذه الأفكار بعيدة كل

Perfect sedentary culture provides intelligence because it is a conglomerate of crafts characterized by concern for the (domestic) economy, contact with one's fellow men.

Ibn Khaldoun the Muquaddima : An Introduction to History, translated by Franz Rosenthal, in three volumes, Pantheon Books, New York, 1958, P. 406.

(٢٦) القرطبي ، الجامع لاحكام القرآن الكريم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٣٧ ، الجزء الخامس ، ص ٩٧ ، وانظر أيضاً - المسجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٦٠ الجزء الثانى ، ص ٦٠٨ .
(٢٧) Socius اسم بمعنى مشارك ، وذو نصيب ، ورفيق متحسب ، وقريب وشريك جنس و Societas اسم بمعنى زمالة ، واتحاد ، وتجمع لتحقيق هدف مشترك .
Lewis and Short, A Latin Dictionary, Oxford, 1966.
أنظر :

البعد عن أى شيء يوحى باصطلاح المعاشرة • اذن فهذا الاصطلاح دخیل على فكر كونت ، وهذا من غير شك یقنعنا بالاعتقاد فى أنه قد اقتبس من مقدمة ابن خلدون •

ولیس ذلك بمستغرب على شخصية « كونت » الذى دأب على أن يأخذ أفكارا عن غيره ولا يذكر مصدرها ، بل انه أحيانا ينكر أنه قد نقلها عن أحد أصلا ، ومن ذلك أنه نقل عن «سان سيمون» قانون الحالات الثلاث ، لكنه مع ذلك ينفى أنه يدین بشئ اليه مع أن «سان سيمون» قد توصل الى هذا القانون وسجله فى كتابيه *Memoire sur la science de l'homme* "Travail sur la gravitation universelle" اللذين صدرا سنة ١٨٢٣ قبل أن يقابل كونت أو يعرفه (٢٨) •

ومن المعلوم أيضا أن « كونت » قد استخدم فى مقدمة المجلد الأول من مباحث فى الفلسفة الوضعية اصطلاح الفيزيقا الاجتماعية *Physique Sociale* ، وقد استخدم هذا الاصطلاح من قبله «سان سيمون» بالتبادل مع اصطلاح الفيزيولوجيا الاجتماعية *Physiologie sociale* فى بعض كتاباته ، لكن كونت لم يثبت الفضل الى صاحبه «سان سيمون» بل انه كان ينفى دائما تأثره به ، ويتضح لنا ذلك من مراسلات كونت الى صديقه وقاله Valat سنة ١٨٧٠ (٢٩) •

ومما يدعم ما ذهبنا اليه من أن « كونت » قد اقتبس اصطلاح علم المعاشرة *Sociologie* من ابن خلدون الحقائق الآتية :

١ - يذكر ناتانيل شميت N. Shmidt فى كتابه بعنوان « ابن خلدون ، مؤرخ واجتماعى وفيلسوف » فى مستهل فصل عنوانه اكتشاف ابن خلدون العبارات التالية : « أربعمائة سنة كانت قد انقضت على موت ابن خلدون عندما ظهرت الى النور ونشرت سنة ١٨٠٦ ، بعض القطع من كتاباته ، مترجمة إلى اللغة الفرنسية من قبل « سلفستز دى ساس » De Sacy

(٢٨) انظر René Konig, Comte, Auguste in David L. Sills (edr) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, The MacMillan Company, The Free Press, 1968, Vol. 3 P. 201.

وخلال هذه القرون كان أعظم مؤرخي العرب يكاد يكون مجهولا في أوروبا (٣٠) .

وتعد ترجمة «دى ساس» أولى الترجمات عن مقدمة ابن خلدون ، وقد نشر « دى ساس » سنة ١٩١٠ ترجمة بعض الأجزاء الأخرى من المقدمة .

أما أول من قدر أهمية المقدمة حق التقدير ، ولفت أنظار الباحثين إليها فكان المؤرخ المستشرق النمساوى المشهور « هامر » Hammer الذى نشر فى سنة ١٨١٢ رسالة باللغة الألمانية أشار فيها الى نظريات ابن خلدون وخلع عليه لقب «مونتسكيو العرب» Ein arabische Montesquieu وبعد ذلك نشر « هامر » مقالا فى المجلة الآسيوية التى تنشر فى باريس باللغة الفرنسية سنة ١٨٢٢ عن مقدمة ابن خلدون ، استلقت به الأنظار وقال فيه ما يلى : « قلما يوجد بين المؤلفات الشرقية ما يستحق الترجمة - ترجمة تامة - بقدر مؤلف ابن خلدون هذا » . وتأييدا لرأيه فى أهمية المقدمة ، نشر «هامر» عناوين الفصول التى تؤلف الأبواب الخمسة الأولى منها(٣١) .

ولم يمض وقت طويل على نشر مقالة «هامر» حتى عقب عليها « جارسن دى تاسى » Garcin de Tassy بمقالة فى سنة ١٨٢٤ ، ذكر فيها أنه وجد فى المكتبة الملكية فى باريس نسخة كاملة من مقدمة ابن خلدون ونشر عناوين الفصول التى تؤلف الباب السادس اتماما لما كان قد نشره «هامر» .

ثم قام شولتز Schulz سنة ١٨٢٥ بدعاية لمقدمة ابن خلدون ونشر فى المجلة الآسيوية (التى تصدر فى باريس) مقالا « حول المؤلف الانتقادی الكبير لابن خلدون » دعا فيه الى طباع المقدمة وترجمتها ترجمة كاملة(٣٢) .

٢ - ظهر فى زمان «أوجيست كونت» وبالفرنسية ما كتبه ابن خلدون عن نفسه وتاريخ حياته . فلقد نشر ذلك المستشرق « دى سلان De Slane فى سنة ١٨٤٤ وكذلك ترجم المستشرق نفسه دى سلان كتاب تاريخ البوير فى شمال أفريقية لابن خلدون فى أربعة مجلدات فى سنتي ١٨٤٧ ، ١٨٥٦

(٣٠) ساطع المصرى ، المصدر السابق ، ص ٦٠٩ .

(٣١) انظر ساطع المصرى ، المصدر نفسه ، ص ٢٥٠ .

(٣٢) انظر ساطع المصرى ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

فالجو العلمى فى زمان «كونت» عرف آراء ابن خلدون وبعض مؤلفاته باللغة الفرنسية ، ورجل مثل «كونت» يهمة أمر علم الاجتماع لا يمكن أن يجهل ما يجرى فى زمانه بهذا الخصوص ، فلا بد أنه عرف بطريقة أو بأخرى ما ينشر عن ابن خلدون فى ذلك الحين(٣٣) .

٣ - اهتم بابن خلدون فى زمان كونت أكثر من مستشرق ، ومن المعلوم أن المستشرق «كاترمير» ابتداء فى زمان كونت الاهتمام بنشر مقدمة ابن خلدون بالعربية وترجمتها ، وأنه أخرج المقدمة بالعربية فى ثلاثة مجلدات بعد موت كونت بسنة واحدة أى فى سنة ١٨٥٨ . ومعنى هذا أن كاترمير قد أنجز معظم عمله فى المقدمة فى حياة «كونت» ، وبما أن الأفكار تنطير دائماً من هنا وهناك وفى الجو العلمى فلا بد أنها وصلت الى علم كونت بوسيلة أو بأخرى(٣٤) .

٤ - صحيح أن كونت لم يكن يعرف اللغة العربية ليقراً ابن خلدون فى مقدمته ، ولكن آراء ابن خلدون فى مقدمته وبخاصة عن علمه الجديد قد أوجزها «جرسان دى تاس» ونشرها فى سنة ١٨٢٤ فى باريس ، ونحن نعلم أن كونت وضع اصطلاح السوسيولوجي sociologie حوالى سنة ١٨٣٥ وأنه لم يكن بمعزل عن الجو الشرقى ليعرف آراء ابن خلدون . فلقد كان له تلاميذ ثلاثة أهمهم الذى علق عليه كونت آماله فى نشر آرائه فى الشرق الأوسط ليكون رسولا للمذهب الوضعى فى أرجائه وهو المهندس **مظهر بك** الذى اشترك فى تشييد القناطر الخيرية(٣٥) .

٥ - مما سبق نعلم علم اليقين أنه قد اهتم بابن خلدون فى زمن كونت أكثر من عالم ومستشرق وأن عملهم ليس بسر مكتوم وأن أفكارهم لابد أن تكون قد وصلت الى علم «كونت» ، بل أننا لا نقالى اذا قلنا أنه لابد قد قرأ ما ترجم من المقدمة أو أنه طلب من تلاميذه المصريين ترجمه بعض أجزاء المقدمة له ، وبما أنه يهتم بالتفكير البشرى ومراحل تطوره وكذلك بالعلوم وتسلسلها فمن البديهي أن يركز على الباب السادس من المقدمة(٣٦) ، وعنوانه « فى

(٣٣) انظر عبد العزيز عزت ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٣٤) انظر عبد العزيز عزت ، المصدر نفسه ، ص ٥٢ .

(٣٥) انظر عبد العزيز عزت ، المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٣٦) هذا الباب ترجم الى الفرنسية واهتم بنشره «دى تاس» سنة ١٨٢٤ .

العلوم وأصنافها » وأن يلاحظ أهمية الفصل الثالث والثلاثين الذى يعد مدخلا لهذا الباب وعنوانه ، « فى أن الصنائع تكسب صاحبها عقلا » (٣٧) ، وهو الذى وضع فيه ابن خلدون اسم علمه الجديد .

يبقى أمامنا الآن سؤال ، وهو : لماذا أخفى ابن خلدون اسم علمه الجديد حين كتب عن موضوعه ومسائله ، وآخره ليذكره ذكرا عابرا فى الفصل الذى مهد به لباب العلوم ؟

وهذا السؤال يشبه سؤالا آخر ، وهو : لماذا لم يفصل ابن خلدون علوم المقدمة فى كتاب على حدة ، ما دام كان واعيا تماما بأنه أنشأ علما مستقلا مبتكرا غير مسبق ذا اسم ، وموضوع ، ومسائل يطلق عليه ، « علم معاشره أبناء الجنس ؟ » لكنه وضعه فى مقدمة كتاب فى التاريخ هو كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر .

ونخلص من ذلك الى أن ابن خلدون قد أخفى اسم العلم الجديد ، كما أخفى موضوعه ومسائله ، فقد أخفى اسم العلم فى فصل بعنوان « فى أن الصنائع تكسب صاحبها عقلا » كما أخفى موضوعه ومسائله فى شكل مقدمة طويلة لكتاب فى التاريخ .

ويمكن الإجابة على هذين التساؤلين بما يأتى :

١ - كان ابن خلدون فقيها . ولذا فقد كان المتوقع منه بهذه الصفة أن يكون كل ما يكتبه يمت الى علوم الفقه بصلة . ولهذا السبب نجد أن ابن خلدون قد خشى أن يساء فهمه من معاصريه من الفقهاء والعلماء ، وقد كان علمه الجديد على حد قوله : « مستحدث الصنعة غريب النزعة » (٣٨) غريبا على الجو العلمى آنذاك ، لذلك فقد وضعه ضمن كتاب فى التاريخ حتى لا يثير من حوله الأقاويل .

٢ - يؤمن ابن خلدون بالتدرج فى تقديم الجديد وعدم الشذوذ على

(٣٧) المقدمة ، ص ٤٢٨ .

(٣٨) المقدمة ، ص ٣٨ .

المألوف والمعتاد ، فهو القائل عن تحدّثه نفسه الخروج على مألوف العوائد التي هي منزلة طبيعية : « فلا يمكنه مخالفة سلفه في ذلك » . اذ العوائد حينئذ تمتعه ، وتقبّح عليه مرتكبها . ولو فعله لرمى بالجنون والوسواس في الخروج عن العوائد دفعة ، وخشى عليه عائدة ذلك » (٣٩) .

ويمكن أن نقول في النهاية أن ابن خلدون قد ترك مقدمته لمن يأتون بعده ليتعمقوها ويحللوا أفكارها ، ويبحثوا فيها حتى يعثروا على اسم العلم الذي كشفه وذلك وفقا لما ذكره في نهاية المقدمة : « وقد استوفينا من مسائله ما حسبناه كفاية ولعل من يأتي بعدنا ممن يؤيده الله بفكر صحيح وعلم مبین يفوس من مسائله على أكثر مما كتبنا فليس على مستنبط الفن احصاء مسائله ، وانما عليه تعيين موضع العلم وتنويع فصوله وما يتكلم فيه والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئا فشيئا الى أن يكمل (٤٠) » .

المراجع

أولا - المراجع العربية :

- ١ - السيد محمد بدوي ، المورفولوجيا الاجتماعية وأصولها المنهجية عند ابن خلدون ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٢ - القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٣٧ ، الجزء الخامس .
- ٣ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، الجزء الثاني .
- ٤ - حسن الساعاتي ، المنهج العلمي في مقدمة ابن خلدون ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٦٢ .

• (٣٩) المقدمة ، ص ٢٩٤

• (٤٠) المقدمة ، ص ٥٨٨

- ٥ - حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الخلونى : قواعيد المنهج ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ط ٤ .
- ٦ - حسن سفيان ، سوسيولوجيا المعرفة عند ابن خلدون ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٢ .
- ٧ - ساطع الحصرى ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ١٩٦١ .
- ٨ - طه حسين ، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، تحليل ونقد ، ترجمة عن الفرنسية محمد عبدالله عنان ، دار الاعتماد ، القاهرة ، ١٩٢٥ .
- ٩ - عبد الرحمن بدوى ، مؤلفات ابن خلدون ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٠ - عبد العزيز عزت ، تطور المجتمع البشرى عند ابن خلدون ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٦٢ .
- ١١ - على عبد الواحد وافي ، ابن خلدون أول مؤسس لمسلم الاجتماع ، أعمال مهرجان ابن خلدون ، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٢ - مقدمة العلامة ابن خلدون ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة . بدون تاريخ .
- ١٣ - مقدمة ابن خلدون ، تحقيق وتقديم ، على عبد الواحد وافي ، لجنة البيان العربى القاهرة ، ١٩٦٥ ، ط ٢ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1. Ibn Khaldun, *The Muquaddimah : An Introduction to History*, translated by Franz Rosenthal, Pantheon Books, New York, 1958.
2. König, René, Comte, Auguste in David L. Sills (edr) *International Encyclopedia of the Social Sciences*, The MacMillan Company. The Free Press, 1968, Vol. 3.
3. Lewis and Short, *A Latin Dictionary*, Oxford, 1966.

تقرير عن
« المؤتمر الدولي الرابع لدول حوض النيل
الاستمرارية والتغير »
الخرطوم - السودان

اعداد الاستاذة : نجوى الفوال(*)

نظم معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بجامعة الخرطوم المؤتمر الدولي الرابع لدول حوض النيل وذلك في الفترة من ٢٤ - ٢٨ نوفمبر ١٩٨١ . وكان موضوع المؤتمر هو قضية الاستمرارية والتغير ، من النواحي الأثنروبولوجية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية والسياسية لدول حوض نهر النيل التسع وهي مصر وأثيوبيا والسودان ، كينيا وتنزانيا وأوغندا ، وزائير ، رواندا وبوروندي .

وتمثل دراسة حاضر وتاريخ تلك المنطقة من القارة الأفريقية أهمية كبيرة حيث يبلغ عدد سكان حوض نهر النيل حوالى ١٦٠ مليون نسمة

ويشغل الحوض حوالى — مساحة القارة الأفريقية ، تقع فى المنطقة

الشرقية من القارة التى تطل على المحيط الهندى بؤرة الصراع الدولى بين القوتين العظميين فى الوقت الحاضر ، وهى ذات المنطقة التى كانت الباب الذى دخلت منه القوى الاستعمارية الى القارة وقت « التكالب على أفريقيا » فى أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن العشرين . كما كان نهر النيل هو المجرى الذى عبرت من خلاله الحضارات الى قلب القارة الأفريقية على ممر العصور . وإذا أضفنا الى ذلك قيمة الثروات الطبيعية التى تزخر بها المنطقة لاتضح لنا أهمية دراسة هذا الجزء من القارة الأفريقية .

وقد كان الهدف الأساسى للمؤتمر هو جمع الدارسين والباحثين من دول

* الباحثة بوحدة بحوث الراى العام والإعلام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية..

الحوض ومن خارجها ، ممن يهتمون بدراسة المنطقة من أجل تحقيق نوع من الفهم المشترك لمشكلات وقضايا التعاون بين دول الحوض كجزئية من جزئيات الوحدة بين مصر والسودان ، والوحدة بين دول شرق أفريقيا الثلاث - كينيا ، وتنزانيا واوروغوايا ، مع ما يكتنف هذه المحاولات من صعوبات اقتصادية وسياسية .

وفي الكلمة الافتتاحية التي القاها الاستاذ الدكتور محمد عمر بشير - استاذ العلوم السياسية بمعهد الدراسات الافريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم ومقرر المؤتمر - أوضح أن مفهوم وحدة وادى النيل كان له أكثر من مغزى ، فقد كان أول من نادى به هو الاستعمار البريطانى بعد قهر وفتح السودان من أجل تبرير الحكم المصرى للسودان . أما القوميون المصريون فقد نظروا إلى مفهوم وحدة الوادى من خلال منظور المصالح القومية والتوسعية لمصر . أما القوميون السودانيون فقد نظروا إليها كتمكيت لمواجهة الاستعمار البريطانى ، لذلك لابد أن يتسع مفهوم وحدة وادى النيل الآن ليشمل المبدول التسع المشتركة فى الحوض على أساس متواز من المصلحة المشتركة ومن أجل مواجهة الاستعمار بكافة صوره . ولذلك أيضا فانه اذا نجحت البحوث المقدمة فى المؤتمر فى ازالة أسباب سوء الفهم بين دول المنطقة وساهمت فى دراسة قضايا الوحدة ، فانها تكون قد قامت بعمل ايجابى على طريق وحدة الوادى .

وقد تضمن المؤتمر ٩ جلسات قدمت فيها خمس وخمسون دراسة تناولت الموضوعات الرئيسية التالية : الموضوع الأول حول مياه النيل وتقسيمها بين دول الحوض وتأثير المشروعات المقامة على النهر على تلك الدول . والموضوع الثانى تناول العلاقات الثنائية والجماعية بين دول الحوض . أما الموضوع الثالث فقد بحث التغيرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة وأبعادها التاريخية .

وقد كان الموضوع الأول الخاص بمياه النيل وتوزيعها هو محور جلسات المؤتمر حيث تناولت ثلث الأبحاث المقامة - ثمانية عشر بحثا - على مدى ثلاث جلسات ، قضية تقسيم مياه النيل والاتفاقيات التي وقعت بين دول الحوض بخصوص توزيع المياه ، ومدى عدالة هذا التوزيع ، ونقاط الضعف فى تلك الاتفاقيات ، وبخاصة تلك المعقودة بين مصر والسودان ، واختص قسم آخر من الأبحاث - فى نفس الموضوع - بالمشروعات التي أقيمت

على النهر بهدف تحقيق الثبات في منسوب المياه ، أو تخزينها أو استغلالها:
لتوليد الطاقة الكهربائية ، وتأثير هذه المشروعات على الدول المشتركة في.
الانتفاع بمياه النهر .

وكان أول الأبحاث المقدمة في هذا الموضوع هي دراسة الأستاذ الدكتور
يحيى عبد المجيد - المستشار السابق في هيئة الري السودانية - حول:
« التنمية المتكاملة لحوض نهر النيل : تحدى يواجه دول الحوض ، طالب فيها
بتحقيق التنمية المتكاملة على مستوى حوض النهر بالنظر اليه كوحدة اقتصادية.
متكاملة دون التقيد بالحدود السياسية للدول الواقعة على ضفافه . فقد
انحصرت جهود تنسيق التخطيط لاستخدام مياه النيل في الاتفاقيات الثنائية.
بين مصر والسودان في عامي ١٩٢٩ ثم ١٩٥٩ ، التي نسقت التعاون بين
البلدين في مجال استغلال مياه النهر ، كما نصت على ضرورة تشاورهما
أزاء ما قد تتخذه دولة أخرى من دول الحوض من اجراءات أو مشروعات خاصة
بالنهر . ولكن هذه الاتفاقيات لم تؤد الى تحقيق التنسيق في مجال التنمية.
المتكاملة نتيجة لعدة عوامل لعل أهمها هو الميراث الاستعماري الثقيل بتركة
من التخلف الحضاري والقوانين التي وضعها الاستعمار والتي تمتلئ بالفجوات.
مما يؤدي الى زرع الشك في نوايا كل دولة من دول الحوض . هذه العوامل
سوف تستمر في التأثير على التنمية في دول الحوض ما لم تتحد جهود
هذه الدول لخلق مواقف جديدة نحو التعاون والتنسيق فيما بينها .

أما بحث الأستاذ محمد المهدي بشير - جامعة الخرطوم - تحت عنوان :
« النيل في السودان بعد بناء السد العالي » فإنه يعقد مقارنة بين حاجة مصر
والسودان الى مياه النيل . فقد كان المصريون وحتى بناء
السد العالي يقعون تحت رحمة الفيضان ، لذلك ظلت الاستراتيجية
المصرية نحو مياه النيل تقوم على أساس التحكم في مياه النهر واختزانها
بكميات تطفئ على أثر الفيضان المنخفض . وحتى بعد بناء السد العالي ،
لا يزال المصريون يفكرون في تخزين المياه في الصحراء الغربية عن طريق
قناة توشكا التي صممت على أساس أن تكون صمام أمان في حالة امتلاء بحيرة
السد الى المستوى الأقصى ، حيث يتم تحويل المياه قبيل الفيضان التالي - عن
طريق القناة - الى الصحراء الغربية .

وبالنسبة لاستراتيجية السودان فهي لم تهتم لا بتخزين المياه ولا

ياستخراج وتوليد القوى الكهربائية • والسبب وراء ذلك يمكن في أن السودان أكثر تخلفا من مصر في الحضارة ومستوى التنمية ، حيث اعتمد سكانه على الزراعة على المطر وعلى ضفاف النهر • ويبدأ تاريخ استغلال النهر في السودان في عام ١٩٢٥ بقيام سد سنار لرى مشروع الجزيرة من أجل تأمين نصيب مصر من مياه النيل بعد هذا المشروع • وقد نظمت اتفاقية ١٩٢٩ - هذه المسألة بحيث يبدأ تخزين مياه مشروع الجزيرة قبل ٣١ مارس - نهاية موسم زراعة القطن في السودان - وتترك المياه بعد ذلك لمصر لزراعة قطنها • ثم كانت اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان التي منحت الأخير حق تطوير الوسائل اللازمة لزيادة نصيبه من المياه ، مما أدى الى التوسع الفوري في مشروع الجزيرة وإنشاء سد « خشم الجربة » و « الروصيرص » • وكان من أهم نتائج الاتفاقية أن أية مشروعات مستقبلية لتخزين مياه النيل تقسم تكاليفها والاستفادة منها مناصفة بين البلدين • ويعتبر هذا الشرط محجفا بالنسبة للسودان الذي بدأ يدخل في مرحلة المعاناة من نقص المياه ، بعد استغلال نصيبه المتمثل في ٢٠ بليون متر مكعب من المياه • لقد كان السد العالي مصمما لتخزين مياه فيضان النيل القادم من النيل الأزرق ، لذلك فإن أية مشروعات مستقبلية لابد أن تقام على النيل الأبيض وفروعه • وهذا معناه أن احتياجات السودان في المستقبل لابد أن تستقطع من النيل الأبيض وليس النيل الأزرق الذي يحيط به سهول هضبة واسعة على ضفتيه ، أيضا بعد بناء سد سنار وسد الروصيرص لم يتبق موقع مناسب لاقامة سد آخر على مدى الثمانمائة كيلومتر التي يجري فيها النهر بين الحدود الأثيوبية والخرطوم ، أما شط النيل الأبيض الشرقي فالأرض هناك أكثر ارتفاعا عن مستوى سطح النهر مما يعوق الري بالطرق العادية ويصبح لابد من رفع المياه آليا وهذا معناه زيادة باهظة في تكاليف توفير المياه •

وقد تناولت أربعة بحوث موضوع مشروع قناة جونجلي التي يتسم شقها في السودان بالاشتراك مع مصر ومساهمة شركة فرنسية منذ عام ١٩٧٤ • وتمتد القناة من بحر الجبل حتى تلتقى مع النيل الأبيض والسوبات بطول ٣٦٠ كم ، تقطع فيها منطقة السدود • والهدف منها هو تقليل نسبة الفاقد من مياه النيل الأبيض في مستنقعات منطقة السدود ، بحيث يتم توفير خمسة بليون متر مكعب من المياه سنويا عند مالاكال تقسمها مناصفة مصر والسودان وقد تناولت الأوراق الأربعة تأثير هذه القناة على التنمية في السودان ومساهمتها في زيادة الدخل القومي السوداني وتطوير نمط الحياة في المنطقة التي تعبرها من نمط رعوي الى آخر زراعي •

أما أخطر الأوراق التي قلمت حول مياه النيل فقد كانت ورقة د. جون وتربرى - جامعة برينستون بأمريكا - حول « الصراع المرتقب على مصادر المياه فى حوض النيل » التى يقرر فيها أن وفرة مياه النيل قد أصبحت موضع شك . فقد ضمن بناء السد العالى توفير مياه النيل حتى الثمانينيات ، لذلك تقترب مصر والسودان حاليا من نقطة الاستخدام الكامل لنصيبهما من المياه طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ . ومع تزايد حاجة الدولتين للمياه فإن المشكلة تزداد تفاقمًا ، وقد قام الكاتب فى عام ١٩٧٧ بتقدير عفوى لاحتياجات المياه فى مصر والسودان حتى منتصف التسعينات ، وجاءت نتائجه مقررًا أن هناك نقصا متوقعا فى المياه ستواجهه الدولتان فى تلك الفترة ، وأن هذا النقص لن يمكن تفاديه الا اذا حدث ركود فى الاقتصاد المصرى والسودانى الذى يسيطر عليه النشاط الزراعى ، وهو أمر غير متوقع . ولهذا فإن النقص فى مياه النيل فى أواخر القرن الحالى يصبح أمرا حتميا . فمصر والسودان يقتربان من النقطة التى تستهلك فيها مشروعاتهما كل المياه المتوفرة لديها .

ويرى الكاتب ان هناك ثلاثة عوامل تتحكم فى كمية الطلب على المياه وهى :

١ - حجم الأرض المستصلحة فى مصر .

٢ - حجم مشروعات الرى الجديدة فى السودان ، بما فيها نوع المحصول المتزرع .

٣ - تنمية استخدام المياه فى غير الزراعة مثل الصناعة والاستخدام المنزلى .

ويمكن اضافة عامل رابع يتمثل فى خطط أثيوبيا لاستخدام نصيبها من النيل الأزرق ونهر عطبرة .

ويتوقع الكاتب ان تصل مصر فى ١٩٩٠ الى استغلال كل مواردها المائية وتصل الى مرحلة السعى من أجل زيادة نصيبها من مياه النيل ، حتى لو لم تطلب السودان أية زيادة فى نصيبها ، وحتى لو لم تطالب أثيوبيا بحقها فى مياه النهر .

ويرى الكاتب أنه في خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر القادمة ستكون هناك محاولات للتفاوض من أجل عقد اتفاقيات جديدة حول استخدام وتوزيع مياه نهر النيل ، وستشمل على الأقل مصر والسودان وأثيوبيا . وستعتمد نتائج هذه الاتفاقيات على المواقف السابقة لتلك الدول في التفاوض وعقد الاتفاقيات .

ففي اتفاقتي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان سرت الاتفاقيات لصالح مصر معتمدة على مبدأ الحاجة الى المياه ، وعلى نسبة تعداد السكان في كل منهما مما طغى على المبادئ الأخرى والأسس التي وضعها القانون الدولي والتي تضع عشر نقاط أولها الحاجة الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة لمياه النهر وامكانية وجود مصدر آخر للمياه ، وعدم المساس بحاجة الدول الأخرى .

لذلك يتوقع الكاتب أن يحدث صراع بين مبدأ الاستخدام الأقصى للمياه، ومبدأ الحاجة المرتقبة لها ، في المفاوضات بين مصر والسودان وأثيوبيا . وهنا ينذر الكاتب باحتمال مواجهة السودان لتصرف منفرد من جانب السودان الجنوبي - الذي رغم عدم كونه دولة منفصلة الا أنه قد يطالب كامر واقع بالمياه التي تمر في اراضيه ، أو تحاول منع وصولها الى شمال السودان ومصر .

ويرى الكاتب أن هناك سمة مميزة للوضع الجيويولتيكي في استخدام مياه النيل وهو أن مصر تعتمد فيما حصلت وستحصل عليه من حقوق في نصيبها من المياه على احتياجاتها القائمة ، بينما تعتمد بقية دول الحوض على حاجاتها المستقبلية . وبينما تستخدم المنافسة والصراع على المياه ، فأنه سيكون من المثير مراقبة موقف مصر ، وما اذا كانت ستستطيع ان تحافظ على وضعها كما كان في الماضي . فمصر تحتاج أكثر من السودان الى مشروعات أعالي النهر . . بينما السودان - بالمقارنة بما يمكن أن يجنيه من زيادة المخزون من النيل الأزرق وعطبرة - سيجنى القليل من المشروعات المدارية ، بل انه قد يخسر نتيجة هذه المشروعات . كما ان كينيا وتنزانيا وأوغندا وزائير لن تجنى شيئا من هذه المشروعات ، ولا بد أن تحصل على التعويض المادي للمناطق التي ستفترها المياه حول بحيرة فيكتوريا .

لذلك فانه من المتوقع ان تحاول مصر توسيع مجال التعاون بين دول

حوض النيل الى ما هو اوسع من مجرد الاتفاق على تقسيم المياه وتنظيمها ، فمن الارجح ان تحاول اتباع مثال منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا (١٩٧٧) التى تعمل من أجل تنمية الحوض صناعيا وزراعيا وسياحيا • وفى مجال النقل والمشروعات المشتركة • واذا نجحت مصر فى ذلك فانها قد تتمكن من المساهمة بما لديها من قطاعات زراعية وصناعية متقدمة فى تطوير التعاون بين دول الحوض •

واذا كانت مصر هى الدولة الأقوى فى حوض النيل من الناحية العسكرية والصناعية ، فان بقية الدول ليست لها مصلحة بل ولا تقدر على معاداة مصر على الأمد الطويل ، ولذلك لابد لها ان تعترف باحتياجات مصر لمياه النيل ، بدلا من أن تحاول التنسيق فيما بينها لمنع مصر من الاستفادة به ، وانما الى أى حد يمكن أن تحدد تلك الدول هذه الاحتياجات فهو أمر يتحدد طبقا لمدى قوة كل دولة فى أى فترة زمنية •

وتعتبر أثيوبيا هى الدولة ذات المصلحة الأولى فى التعاون مع مصر والسودان • فقد أعلن ممثل أثيوبيا فى مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد فى الأرجنتين عام ١٩٧٧ أن بلاده ليست مقيدة بأية اتفاقيات مع جاراتها فى حوض النيل ، وانها على الرغم من مراعاتها لحقوق حسن الجوار ، الا أنها تحتفظ لنفسها بحقها فى المضى قدما فى مشروعاتها بتطوير مصادر مياهها من جانبها فقط ، وهى مشروعات على النيل الأزرق وعطبرة ، مما قد يضر الزراعة فى السودان لذلك يعتبر الكاتب أن من مصلحة السودان التعاون مع أثيوبيا ، ولكن السودان فى الوقت نفسه مقيد باتفاقياته مع مصر التى قد تعتبر مثل هذا التعاون عملا موجها ضد مصالحها • فالسودان تحتاج الى حسن الجوار فى علاقاتها مع مصر ، أكثر مما تحتاج الى مياه النيل الأزرق لعدة أسباب لا تدور فى معظمها حول مياه النيل بقدر ما تحكمها اعتبارات الأمن فى المنطقة •

وقد أثارت الأوراق التى قدمت حول موضوع مياه النيل العديد من المناقشات التى تركزت حول مدى وعى الرأى العام داخل كل دولة بمسألة تقسيم المياه ومدى اهتمامه بها ، وقضية الكثافة السكانية واحتية الدول ذات التعداد الأكبر فى تصيب أكبر من المياه ، وضرورة الربط بين تقسيم المياه وتكاليف بناء السدود •

كذلك أثارت المناقشات ضرورة إعادة تقسيم مياه النيل وتعديل اتفاقية

المياه بين مصر والسودان بحيث يزيد نصيب السودان عن الـ ٢٢٪ التي قررتها اتفاقية ١٩٥٩ ، نظرا لحاجة السودان الى توسيع الرقعة الزراعية . بينما كانت هناك وجهة نظر تعارض هذا الرأي وتعتمد على حقيقة مؤكدة وهي أن السودان لم يستغل حتى الآن هذه النسبة من مياه النيل ولم يصل الى حد الاستخدام الأمثل والكامل لها وبناء عليه فإنه لا داعي مطلقا للمطالبة بزيادة النصاب ، وبدلا من أن يتجه السودان الى التصارع من أجل مزيد من المياه ، يجدر به أن يكثف جهوده نحو تحقيق الاستخدام الأمثل لما يحصل عليه بالفعل .

وبصفة عامة يمكن القول بأن موضوع مياه النيل كان هو بؤرة اهتمام المؤتمر وكان ذلك بهدف تحقيق نوع من الاتجاه العام نحو إعادة تقسيم مياه النيل بين دول الحوض على أساس مخالف لما يقوم عليه التقسيم الحالي .

اما الموضوع الثانى الذى حظى باهتمام المؤتمر فكان موضوع العلاقات بين دول الحوض . فقد ظلت الدراسات الخاصة بالعلاقات الخارجية للدول الأفريقية تركز على علاقة القارة بالدول الكبرى أو بالدولة الأم ، كعلاقة تبعية اقتصادية ، أو بالنظر لأفريقيا كمجال للتدخل العسكرى نتيجة زيادة الصراع بين القوتين الأعظم داخل القارة . وبالنسبة لدول حوض النيل على وجه الخصوص فإن دراسة العلاقات الخارجية فيما بينها تركزت على دراسة العلاقات بين مصر والسودان ، أو العلاقات داخل اتحاد شرق أفريقيا ، وحتى هذه الدراسات اقتصرت على المنظور التاريخى بدلا من دراسة العوامل المؤثرة فى العلاقات فيما بينها .

وقد قدم د. وودوارد - جامعة ريبيدينج ببريطانيا - بحثا تحت عنوان « إبعاد العلاقات بين الدول المتجاورة فى حوض النيل » قسم فيه هذه الأبعاد الى ثلاثة عوامل رئيسية : الاول - يتمثل فى قضية الحدود المصطنعة التى فرضتها أوروبا على القارة فى أواخر القرن ١٩ والتى لا يزال الصراع عليها قائما منذ ذلك الوقت ، والتى أدت الى ظهور الحركات الانفصالية التى أثرت على مواقف الدول المتجاورة مما يؤثر على العلاقات المتبادلة بين دول حوض النيل ويؤدى فى بعض الأحيان الى التدخل العسكرى لصالح إحدى الحركات الانفصالية . والعامل الثانى يتمثل فى الاشتراك فى مصادر الشسورة الاقتصادية ، وأولها هو نهر النيل تعتمد عليه مصر والسودان بصورة أساسية . وإذا أصبحت وجهة نظر د. ووتربرى - التى يعتبرها متطرفة -

فى ان مصر والسودان ستحتاجان الى أكثر مما يحمله النيل ، فلا شك ان أية مفاوضات قادمة ستحتاج لتدخل القرار السياسى على أعلى المستويات ، كما يتنبأ بأن تثير المفاوضات مناقشات سياسية واسعة داخل الدولتين . أما العامل الثالث المؤثر فى السياسة الخارجية لدول الحوض فهو عدم الاستقرار السياسى الذى تشترك فيه جميعها ، والذى ينتج عنه وضع اللاجئين والحروب الأهلية والحركات الانفصالية ، وتدخل الدول المجاورة لحسم الصراعات الداخلية واسقاط نظام واحلال آخر - موال - محله ، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة . ويشير الكاتب الى أن نجاح التدخل العسكرى لا يعنى بالضرورة كسب نفوذ لصالح الدولة الغازية ، وبالتالي فإن آثاره السلبية على العلاقات المتبادلة أكثر من الإيجابية . ويرتبط بهذا العامل أيضا - عدم الاستقرار السياسى الداخلى - تزايد التنافس بين القوى الكبرى على وادى النيل ، حيث يعتبر عدم الاستقرار عامل جنب للتدخل الاجنبى فى منطقة غنية بالثروات والأهمية الاستراتيجية . وفى الخاتمة يلقي الكاتب الضوء على أسباب عدم التعاون بين دول المنطقة ويحددها فى اختلاف السياسات الاقتصادية والاتجاهات السياسية لكل دولة . ويؤكد على أهمية الوصول الى حلول توفيقية لهذه الاختلافات ، حيث ان التعاون فيما بينها أمر حتمى اذا ما أرادت النمو .

وإذا كانت الورقة السابقة تعتمد على رؤية واقعية للعوامل التى تشكل أسس التعامل بين دول الحوض ، فإن ورقة الاستاذ الدكتور جمال محمد أحمد - وزير خارجية السودان الأسبق - تمثل رؤية فلسفية خيالية للعلاقات بين دول الوادى ، تحت عنوان « اتحاد دول النيل - رؤية فلسفية » . وفى مقدمة الورقة يقر الكاتب بأنها رؤية خيالية ، ولكن لابد للشعوب من أن تحلم بالأفضل حتى تسعى لتحقيقه . والورقة تقدم نظرة جديدة للمفاهيم التى حاولت أوروبا زرعها فى التربة الأفريقية حول السيادة القومية والدولة والأجناس العرقية ، والتى قبلها الافارقة دون تمحيص . ويرفض الكاتب كل هذه المفاهيم التى تغلغلت فى الوجدان الأفريقى لتخدم المصالح الأوروبية ، ويرفض معها الحدود التى رسمها الاستعمار فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ ، ويستشهد على صلاحية هذه الحدود للاستعمار بنقطتين : الأولى أن هذه الحدود جذورها فى التاريخ الأفريقى لا تتعلق بالمائة عام . والثانية تتمثل فى فشل منظمة الوحدة الأفريقية فى فرض هذه الحدود على شعوب القارة . والمثل الحى على هذا الرفض هو مشكلة الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا ، ومشكلة الصحراء فى غرب القارة هذا التقسيم الاستعمارى فى نظر الكاتب هو أساس تخلف القارة وعدم استطاعة الحكومات التى جاءت بعد الاستقلال

بحل مشكلات القارة التي اصبحت أفقر قارة في العالم . واذا كان حل مشكلات القارة لن يتحقق الا بالوحدة بين شعوبها ، فان بداية تحقيق هذه الوحدة لابد ان تنأتى بوحدة شعوب المناطق الاستراتيجية فى القارة فى البداية ولعل منطقة حوض النيل هى واحدة من هذه المناطق الاستراتيجية . ولكن لابد ان يعاد تقسيم القارة كخطوة أولى نحو تحريك أدوات وعوامل التقدم من أجل الوصول الى الكومنولث الافريقى . لذلك يقسم الكاتب حوض النيل الى خمس وحدات تكون معا اتحاد دول حوض النيل ، الذى يأخذ شكل الاتحاد الفيدرالى بين الجمهوريات الآتية :

١ - جمهورية مصر السودان : وتتكون من مصر وشمال السودان وأرتيريا .

٢ - جمهورية أثيوبيا : وتتكون من الشوا وتيجرى وأجزاء من المقاطعة الاستوائية للسودان .

٣ - جمهورية شرق افريقيا : وتضم أوغندا وأجزاء من كينيا ومقاطعة بحر الغزال فى السودان .

٤ - جمهورية الصومال : وتتكون من الصومال الحالى والواجادين والمقاطعة الشمالية لكينيا وجيبوتى .

٥ - جمهورية زنجبار : وتتكون من جزء زنجبار وأجزاء من ساحل كينيا وتنجانيقا المطل على المحيط الهندى .

ويشبه الكاتب هذا التقسيم بالعملية الجراحية اللازمة بكسل آلامها لاهياء جسد وروح المنطقة ، ويقترح الكاتب أن تقوم الحكومات بتعليم الجماهير وتوعيتها بضرورة وحتمية قيام الاتحاد لمدة عشر سنوات تليها عشر سنوات أخرى من التدريب والممارسة التجريبية . فربما يأتى القرن الواحد والعشرون وقد قفزت افريقيا بتجربة جديدة لصالح الانسانية .

وقد أثارت هذه الورقة العديد من المناقشات حول مدى امكانية وضعها موضع التنفيذ ومن سيتحمل عبء قيادة الجماهير ، واقترح البعض عقد المؤتمر القادم حول هذا الموضوع .

كذلك عرضت عدة بحوث حول العلاقات الثنائية بين مصر والسودان

بعضها تناول هذه العلاقات من منظور تاريخي مثل ورقة الاستاذ الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن - جامعة الأزهر - عن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين مصر والسودان. خلال العصر العثماني ، وورقة الاستاذ الدكتور يوسف حسن - عميد معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية بجامعة الخرطوم - حول « بعض مظاهر العامل الاسلامي في تاريخ دول حوض النيل » ، والدراسة التي قدمتها السيدة فدوى عبد الرحمن على طه - جامعة الخرطوم - عن (التأثير المصري على السودان من ٣٧ - ١٩٤٧) ، كذلك الدراسة التي قدمها د. محمد بشير حامد - جامعة الخرطوم - حول « السياسة الخارجية للسودان » التي تناولت في تحليلها لاتجاهات هذه السياسة منذ ١٩٦٩ - التأثير المصري على العلاقات الخارجية للسودان في عهد نمرى ، وكيف ان العلاقات الخارجية بين الدولتين وصلت الى وضع يشبه العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا وهو وضع لم يتنازل فيه السودان عن سيادته ، ولم تصل فيه مصر الى حد التحكم في اتجاهات السياسة الخارجية للسودان ، ولكن وصل الى حد التطابق في هذه الاتجاهات بين السياسة المصرية والسودانية . وقد تزايد هذا التطابق منذ ١٩٦٩ وتمثل في التحول الكامل من سياسة موالية للسوفيت في عهد عبد الناصر الى سياسة الانفتاح على الغرب في عهد السادات .

هناك أيضا - ضمن البحوث المقدمة لدراسة العلاقات بين مصر والسودان ، دراسة مقدمة من د. أحمد إبراهيم دياب - جامعة ام درمان - عن « استراتيجية ألوحدة بين مصر والسودان » ، ويوضح فيها تأثير الاستعمار البريطاني على الوقية بين شعبي وادي النيل ، وخلق الخوف السوداني من السيطرة المصرية بهدف الاستيلاء على مياه النيل . ثم ينتقل الى استعراض التأثير المصري السياسي والثقافي على نهضة السودان على يد طلاب السودان في الأزهر منذ القرن السادس عشر الميلادي ، وتأثير الصحافة المصرية على صحوه الشعور القومي السوداني وأثر ثورة ١٩١٩ على الحركة الوطنية السودانية التي يعتبرها امتدادا طبيعيا للحركة الوطنية في مصر ، بل هي جزء لا يتجزأ منها ، ولذلك نبع مفهوم « وحدة وادي النيل » من الخرطوم كأيديولوجية ، وليس كتكتيك لخراج المستعمر الانجليزي ثم المستعمر المصري كما يحلو لبعض الكتاب المفرضين أن يصوروه .

ويضاف لهذه الدراسات في مجال العلاقات المتبادلة بين دول حوض النيل ، دراسة حول العلاقات بين «أرتيريا وأمريكا وأثيوبيا من ٤٨ - ١٩٥٣» ،

ودراسة أخرى للعلاقات الأوغندية السودانية (١٩٦٢ - ١٩٨١) •

أما الجزء الثالث من الأوراق فقد تناول مجموعة من « دراسات حالة » حول عدد من دول المنطقة من النواحي الانثروبولوجية والسياسية والاقتصادية منها بحث د. ميناغا - تنزانيا - حول « التحول التعليمي نحو الانتاج والأيدولوجية : التجربة التنزانية منذ الاستقلال » ودراسة د. جوزيف تويانا - فرنسا - عن « تطور اللغة الاقتصادية والاجتماعية في اللغة الامهرية في أثيوبيا منذ ١٩٦٠ » وبحث د. بياروجابا - جامعة مكريري بأوغندا - حول المعوقات السياسية وأثرها على التعليم التكنولوجي في أوغندا تحت حكم عيدي أمين • والورقة قدمتها الباحثة - ميلة التقرير - حول « الاستمرارية والتغيير في السياسة الأوغندية المعاصرة » •

وقد تركز عدد كبير من هذه البحوث حول دراسة السودان فتناول أحدها العسكرية في السودان ، وآخر عن السياسة الضريبية ، وثالث حول التحول الاقتصادي والمبادرة الفردية في شمال السودان ، ثم بحث آخر عن تأثير الشريعة على القانون السوداني ، وخامس حول النخبة النوبية في الخرطوم ، ثم الاقتصاد المحاصر لقباثل الباري من منظور تاريخي ، وكان ختامها وختام المؤتمر بحث أ.د. محمد عمر بشير حول « النزعة الاقليمية والتجانس الوطني في السودان » •

وفي الجلسة الختامية للمؤتمر تم استعراض ومناقشة التوصيات التي تقدم بها المشاركون في المؤتمر وقد تركزت حول موضوع المؤتمر القادم ، والذي من المقرر عقده بعد أربع سنوات وكانت أبرز الاتجاهات الاقتراح الذي تقدم به أكثر من باحث ومشارك للتركيز على دراسة منطقة القرن الافريقي - حيث منابع النيل الشرقية - وذلك بسبب تمركز الصراع الدولي حول هذه المنطقة لأهميتها الاستراتيجية ، من حيث تحكمها في باب المندب ووقوعها على المحيط الهندي - أحد بؤر الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - بالإضافة الى وقوعه بالقرب من دول الخليج البترولية • وأكد المؤتمر على أن هذه المنطقة سوف تزخر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي يتعين على باحثي حوض النيل رصدها ودراستها خلال الثمانينيات •

رسائل جامعية

١ - نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية في الدول النامية(**)

الأستاذة أماني محمد قنديل(**)

هذه الدراسة تدور حول العلاقة بين نظام الاتصال ، وعملية التنمية السياسية • وبعبارة أخرى ، تدرس دور نظام الاتصال ، كمتغير في عملية التنمية السياسية ، وإلى أى مدى يسهم هذا المتغير ، وكيفية اسهامه في هذه العملية •

وهناك عدة اعتبارات ، دفعت الباحث لتناول هذا الموضوع ، أولها ، مبالغة بعض الكتابات التي تعرضت للموضوع ، في تصوير دور نظام الاتصال - أو كما يسميه البعض ، وسائل الاعلام أو الاتصال الجماهيري - فقد صورته هذه الكتابات ، على انه أداة سحرية ، قادرة على صنع المعجزات ، ونقل أفكار التنمية السياسية إلى المواطنين ، وتغيير اتجاهاتهم وسلوكياتهم • وقد انعكس هذا التصور على مستوى السياسات الرسمية ، فخصصت العديد من الحكومات النامية ، ميزانيات ضخمة ، للانفاق على الصحافة والاذاعة والتلفزيون ، اعتقادا منها في ضخامة العائد السياسي ، والاجتماعي ، المتوقع من وراء هذا الانفاق •

الاعتبار الثاني الذي دفع الباحث لتناول موضوع نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية هو اهتمام الباحثين في حقل السياسة بأدوات التنمية السياسية الأخرى مثل الجيش أو المؤسسة العسكرية والبيروقراطية ، والنخبة

* الباحث بجهاز قياس الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية •
** ملخص رسالة الماجستير المقدمة من الباحثة إلى قسم العلوم السياسية - إشرافه الأستاذ الدكتور على الدين هلال ، والأستاذ الدكتور نبوي عيسى - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة •

السياسية دون الاهتمام بنظام الاتصال . والجدير بالذكر أنه في إطار قسم العلوم السياسية بالكلية ، تعتبر هذه الدراسة حلقة في سلسلة من الدراسات التي تقدم بها بعض الزملاء لدراسة أدوات التنمية السياسية فهناك دراسة اهتمت بالتنمية السياسية ودراسة أخرى عن المؤسسة العسكرية وثالثة ، عن الأحزاب السياسية كأداة للتنمية السياسية وأخسيرا هناك دراسة عن البروقراطية بينما لم تتوفر دراسة عن نظام الاتصال كأداة من أدوات التنمية السياسية ، وقد يرجع ذلك الى تصور الباحثين في حقل السياسة أن نظام الاتصال متغير تابع ومن ثم لا يستحق دراسة مستقلة بل يخضع دائماً لاعتبارات أخرى كالتنمية السياسية ، والأيدولوجية ، والقيادة ، والحزب . وإما الى اعتبار دراسة هذا الموضوع ، من اختصاص الباحثين في حل الاعلام ، ومن ثم تركوه لهم .

وهكذا فإن هذه الدراسة تضع إحدى قدميها في حقل الاتصال ، والقسم الأخرى في حقل العلوم السياسية .

أما الاعتبار الثالث والأخير ، الذي دفع للاهتمام بهذا الموضوع ، فهو لزيادة أهمية نظام الاتصال في التجربة المصرية ، فقد اعتمدت التنمية السياسية على أدوات الاعلام ، اعتمادا كبيرا منذ عام ١٩٥٢ ، وعبر نمو نظام الاتصال المصري ، وأدواته من صحافة وإذاعة وتلفزيون ، عن حجم الاهتمام الذي توليه التنمية السياسية له ، كأداة لنقل مفاهيمها الى الجماهير ، واقتناعهم بها وهو الأمر الذي يستدعي الدراسة والبحث .

ويمكن عرض الفرضية الرئيسية للرسالة ، في أن نظام الاتصال ، هو أداة مساندة ، أو مساعدة في عملية التنمية السياسية ، وأن فعالية نظام الاتصال ، في تحقيق الأهداف المرجوة منه ، تتحدد - الى جانب الكفاءة الفنية ، لأجهزة النظام بالطبع - بمدى تكامل مضمون الرسالة الاتصالية ، مع أدوات التنمية السياسية الأخرى ، كالأيدولوجية الرسمية ، والثقافية السياسية الشائعة بين الجماهير ، والتنمية السياسية الحاكمة ، ان نظام الاتصال ليس متغصرا مستقلا ، ومن ثم فإن أدائه لدوره ، يتحدد الى حد كبير ، بسمات البيئة الاجتماعية ، والاقتصادية ، والنظام السياسي ، الذي يمارس نظام الاتصال دوره في إطاره . ومن ثم ، فإن الدراسة ، تلقي الضوء على حدود فعالية نظام الاتصال ، ومدى قدرته على تحقيق أهداف التنمية السياسية .

وبالنظر الى هذا الهدف ، تنقسم الرسالة الى ثلاثة أبواب :

يتناول الباب الأول ، التعريف بالظاهرة موضع البحث ، فيوضح مفهوم نظام الاتصال ، ويبرر اختيار الباحث لهذا التعبير ، ويوضح موقع نظام الاتصال ، في النظم السياسية المعاصرة ، في الدول المتقدمة ، وفي الدول النامية . ويتناول الباب الثاني ، محدثات فعالية نظام الاتصال ، في الدول النامية . وينقسم الى ثلاثة فصول ، اهتم أولا ، بمحدثات البيئة الاجتماعية والثقافية ، وتناول ثانياها النظم السياسية في الدول النامية ، وديناميات الحياة السياسية ، التي تعد أحد العوامل المحددة لفعالية نظام الاتصال ، وأخيرا يدرس الفصل الثالث نظام الاتصال ذاته ، على أساس أن كفاءة أجهزته ، قد تشكل محدثات لفعالية نظام الاتصال . أما الباب الثالث والأخير ، فيتعرض للعلاقة بين نظام الاتصال ، وأزمات التنمية السياسية . وركزت الدراسة ، على أزمة المشاركة السياسية وأزمة التكامل السياسي ، باعتبارهما مفتاح الأزمات الأخرى ، ومحورها ، وأيضا لطبيعة العلاقة التي تربط نظام الاتصال بكل منهما .

وبعد ، قبل النظر الى هدف هذه الدراسة ، الذي تلخص منذ البداية ، في تحديد دور نظام الاتصال في عملية التنمية السياسية ، يمكن تجديده أهم النتائج التي توصل اليها الباحث فيما يلي :

أولا : تعتبر وسائل الاعلام ، إحدى أدوات التنمية ، الا أنها أداة لها طبيعة خاصة ، فهي أداة مساندة ، بمعنى أنها وحدها لها قيمة « محدودة » ، وأن دورها يتمثل في مساندة الأدوات الأخرى ، كالأحزاب السياسية والتنمية والنظام التعليمي .

ثانيا : ان طبيعة وسائل الاعلام ، كأداة مساندة ، في عملية التنمية ، لا تعنى التقليل من دورها ، ولا من قيمة هذا الدور ، بل يعنى التخطيط للتكامل ، لكل الأدوات معا ، أي في إطار خطة شاملة ، تهتم بالنظام التعليمي ، والنظام الاتصالي ، والأحزاب السياسية والتنمية السياسية ، وسائر الأدوات الأخرى .

ثالثا : اذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تلعب دورها كمحدد لفعالية وسائل الاعلام وهو الأمر الذي يعكس صعوبة الدور المطلوب منها ، الا أنه يتبقى متغيران ، يمكن ترشيدهما ، لتحقيق مزيد من الفعالية لوسائل الاعلام ويقصد بذلك : النظام السياسي ونظام الاتصال ففي المقام الأول ، فان فعالية وسائل الاعلام مرهونة بالنظام السياسي ، وتزداد

هذه الفعلية ، كلما ارتبطت بأيدولوجية واضحة متماسكة ومستقرة ، اذ أنها تعنى بالنسبة لنظام الاتصال نسقا قيميا متماسكا ، ومعايير واضحة ، يلتزم بها النظام . كما تزداد هذه الفعلية ، اذا ما ارتبطت ، بتنمية سياسية واعية بدورها ازاء الجماهير ، وواعية بحقيقة ابعاد نظام الاتصال ، والدور الذى تؤديه .

وهنا يمكن التأكيد على عدة اعتبارات تتعلق بالنظام السياسى : فعليه أن يتذكر أن السياسة الاتصالية ، لا يمكن ان تحل محل سياسة واقعية وعلى النظام السياسى أن يتذكر أنه يجب ألا تطفئ الدعاية للنظام وللتنمية ، على أداء نظام الاتصال لوظائفه الأخرى . وأيضاً على النظام السياسى أن يوفر هياكل اتصالية أخرى ، مثل : الأحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر ايجابا ، على فاعلية نظام الاتصال ، بشرط أن يتم ذلك فى اطار تخطيط واحد ، تتكامل فيه وظائف هذه الهياكل .

هذا من جانب النظام السياسى ، أما من جانب نظام الاتصال فان قدرا يعتد به من فاعليتها ، ينبع من داخلها . ولا يمكن اغفال قيمة الامكانيات البشرية والمادية المتاحة ، ولا يمكن اغفال قيمة تعامله مع التنمية الفكرية ، كما لا يمكن اغفال قيمة المضمون المطروح . وهو ما يعنى ضرورة ترشيد ، هذه الامكانيات ، والاعتماد على تخطيط علمى ، يستند عليه نظام الاتصال ، ويعتمد بقدر الامكان ، عن اثارة مطامع الجماهير وتوقعاتها ، مع أهمية ارتباط سياستها ، بالسياسات الأخرى للتنمية ، فى المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية .

وعلى أن تحقق هويتها الخاصة المميزة ، فهى انعكاس لثقافة وحضارة مجتمع ما ، وعليها أن تركز على تجربة هذا المجتمع وثقافته وحضاته ، دون أن تغفل الثقافة العالمية . ويجب أن تتساند قنوات نظام الاتصال الثلاثة ، الاذاعة - والصحافة والتليفزيون ، وأن تتضافر لتحقيق أهداف واحدة ، وتبتعد بقدر الامكان ، عن التناقض فيما بينها ، وذلك على مستوى القيم التى تطرحها أو السلوك الذى تبرزه ، والا فقدت ثقة المواطن ، وبانهيار هذه الثقة تصبح فاعليتها ، أمرا لا يمكن التمويل عليه . وعلى أن تحدد اجابة على تساؤل قد يبدو بديها للوهلة الأولى ، وهو : من الذى تخاطبه ؟ وبأى تأثير ؟ . ولكى لا تضيع جهودها ومواردها المحدودة ، فى محاولة الاتصال بطرف غير معروفة سماته وخصائصه . . . وتبدو هنا ضرورة للاهتمام بالاذاعة ، من بين قنوات

الاتصال ، باعتبارها الأكثر شيوعا وتغلغلا في حياة المواطن اليومية ، وباعتبارها قناة الاتصال بين التنمية السياسية ، والتنمية الفكرية ، من جانب ، والجمهير المعريضة من جانب آخر .

وقد اقترح الباحث معيارا لتقويم نظام الاتصال ، فاجهزة نظام الاتصال ، تمتد في كل مكان ، وتدخل كل بيت بلا استثناء ، ولا تفرقة في ذلك ، بين المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى هذا يجب أن يكون المعيار ، هو أن تعكس هذه القنوات ، الثقافة كسلوك حضارى ، وكقيم حضارية ، وأن تبرز ذلك وتلتزم به ، مع ملاحظة أن فاقده الشئ ، لا يعطيه ، بمعنى أن تلتزم هذه القنوات ذاتها ، بهذه القيم ، وتبرز هذه النماذج السلوكية ، دون تناقض معها .

وفى النهاية وعند تقويم فاعليته ، يجب ألا نفعل ، انه ، يعكس الاطار الاجتماعى والثقافى والسياسى القائم ، وهذا يعنى عدم المبالغة فيما نتوقعه ، فهو وحده غير قادر على صنع المعجزات ، وهو وحده لا يمكنه تحقيق التنمية ، فقط بالتخطيط المتكامل والمتوازن ، مع أدوات وسائل أخرى ، يستطيع أن يحقق نجاحا .

رسائل جامعية :

٢ - التحقيق التجريبي (بواسطة القياس النفسى)
لنظرية التحليل النفسى
عن متاعلى الحشيش(*)

الدكتور محمد رشاد سيد كفافى

ان موضوع هذا البحث تمت معالجته فى علاقته بالعلم كله ، أى فى علاقته بالتحليل النفسى وبعلم النفس وبفلسفة العلم ، ومن هنا نوقشت أسس ومسلّمات علم النفس من منظور وحدة هذا العلم ، وتمثلت البداية فى اعتبار موضوع الدراسة التجريبية للنظريات التحليلية - وليست النظرية المتعلقة بـ سيكولوجية متاعلى الحشيش الا مثلاً واحداً منها - . اعتبار هذا الموضوع بمثابة قضية فى حاجة ماسة الى وقفة متأنية تتسم بالتفكير الفلسفى والنظرى والمنهجى ، ويتكون لب هذه القضية من الأسئلة الرئيسية التالية : ماذا ندرس تجريبياً ؟ ، وكيف ندرس تجريبياً ؟ ، ولماذا ندرس تجريبياً ؟ ، ثم تمت بعد ذلك محاولة الفحص الفعلى للبحوث التجريبية فى ضوء معالجة هذه القضية فأصبح فحص التجربة نتاج تفكير نظرى تمهيداً لأن تضحى التجربة ذاتها نتاجاً لهذا التفكير عينه .

ويرتبط بمحاولة الإجابة عن السؤال الرئيسى الأول مناقشة قضية المكانة العلمية للتحليل النفسى كما يراها عديد من الباحثين عامة وفلاسفة العلم بخاصة ، وخص بالذكر كارل بوبر الذى حدد المشكلة على أنها التمييز ما بين العلم الأصيل والزائف مقدماً محك القابلية للتفنيد لأداء هذا الدور ، وتجدد ويزدّم فى نظريته . يضطلع بهذه المهمة بتفنيد التفسير الكليتيكى فى الجلسة التحليلية .

ملخص رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث محمد رشاد سيد كفافى - الباحث بالوحدة النفسية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - الى قسم علم النفس بكلية الآداب - جامعة عين شمس عام ١٩٨١ - اشراف الأستاذ الدكتور مصطفى زيور .

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٢ المجلد ١٩

ويمثل الموقف الأساسى للباحث من التراث كله الذى عرضه عرضه ناقدا ، فى تقويمه لبوبر أولا الذى مهد به لمشروعه المنهجى المقترح ثانيا ، محددا المشكلة على أنها صدق فرع المعرفة ، ويتبدى لب هذا المشروع فى صورته لقضية الصدق ، حيث يدعو الى هذه المراحل الثلاث للصدق :

١ - مرحلة صدق موضوع فرع المعرفة أو النظرية .

٢ - مرحلة صدق المنهج المتبع للوصول للنظرية .

٣ - مرحلة صدق نتائج النظرية وتفسيراتها ، وذلك بتطبيق معيار القابلية للتفنيد كمحك عام للصدق .

وفيما يتعلق بالتساؤل عما يفند نظرية التحليل النفسى ذاتها ، فتتمثل الاجابة فى دحض لب النظرية ذاته من حيث هو معنى الخبرة الانسانية فى علاقة الأنا بالأنثى ، ومن ثم فإن عالم النفس اذا مارام دراستها تجريبيا فانه يجب عليه أولا أن يدرس تجريبيا ما يتضمنه المعنى من تفسير فاهم .

وحاول الباحث الاضطلاع بالدراسة المنهجية للتحليل النفسى من الداخل بقراءة فرويد قراءة منهجية تنظر بعين الاعتبار لطبيعة التحليل والموقف المعاصر فيما يسمى بفلسفة العلم معا ، وتسنى اكتشاف صور جديدة من تفنيد المنهج النقدى لدى فرويد .

أما السؤال الثانى الخاص بكيف ندرس تجريبيا ؟ ، فيمكن القول أولا بأن التنفيذ التجريبي للنظريات عامة بما فيها الكليتيكية يرتبط على نحو أساسى بحل المشكلة ضبط المجرب وطرح المفحوصين - أيضا - فى علاقته بفروض البحوث ، أما من حيث الاعتبارات التى تتعلق بكيفية الدراسة التجريبية للنظرية التحليلية فهى :

١ - ادراك طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة وخصائصها .

٢ - وجوب التمييز بين طبيعة الظاهرة والقابلية للتنبؤ .

٣ - الدراسة التجريبية يجب أن تكون لما تقوله النظرية بالفعل .

٤ - اعتبار التفسيرات البديلة مقدما عند تصميم الدراسة ، وضرورة

ادراك تساوى مستويات البحث للنظريات المختلفة .

٥ - فكرة تمثيل العينة وعلاقتها بطبيعة النسق التحليلي .

٦ - إذا ما تمثلت نقطة البداية في دراسة التفسير الفاهم فان مشكلة تعدد التنبؤ من النظرية لا تصبح قائمة بالفعل .

أما السؤال الثالث وهو لماذا ندرس تجريبيا ؟ ، فيمكن القول أولا بأن الدراسات التجريبية للنظريات التحليلية تقدم دليلا اضافيا ، ولكن ليس كافيا منهجيا ، وذهب الباحث الى أن الوظائف الأصلية لهذه الدراسات هي :

١ - تعد بمثابة خطوة على طريق وحدة علم النفس ، ومن هنا قدم الباحث تصوره لقضية الوحدة هذه .

٢ - محصلة هذه البحوث ستتمثل في أدوات سيكومترية تصطبغ بمكتشفات علم النفس الكلينيكي ونتائجه .

٣ - وهذه الوظيفة يطالب بها الكثيرون ، وهي الاتجاه الى أن تمد من حدود معرفة النظرية التي ندرسها تجريبيا .

٤ - فحص وتعديل أسس علم النفس الأكاديمي في ضوء نتائج علم النفس الكلينيكي .

٥ - البرهنة الاضافية على صحة النظرية ، بالتطبيق السليم للمنهج النقدي بمعياره القابلية للتنفيذ .

وبعد هذه المعالجة النظرية لقضية الدراسة التجريبية للنظرية التحليلية يتجه الباحث لتطبيق واستكمال موقفه العلمي بدراسة ومناقشة بعض النماذج التطبيقية ، ولعل أبرز النقاط هنا ما يلي :

١ - مطلب التنفيذ التجريبي لمحاولة اقامة علم النفس على أساس الشعور فحسب بحيث تصبح بازاء حالة ضرورة احداث انقلاب شامل في علم النفس ، كما نوقش ما يسفر عنه هذا المطلب من نتائج عامة .

٢ - الدعوة الى ما سماه الباحث بتفكير النتائج وتفكير التصميم بحيث يعقب عرض النتائج ومناقشتها في كل بحث ، القيام بعملية تفكير جديدة للنتائج في صورتها الكلية ، وما أدى اليها من تصميم .

وكان حصاد الموقف العلمي السابق كله مشروعا لتطوير علم نفس تجريبي أعمق يستلهم روح علم النفس الكلينيكي متجها نحو تحقيق وحدة علم النفس ، فتبين وجوب أن يكون للواقع النفسي كإطار مرجعي مكانته البارزة ، وما في فكرة العشوائية من اغفال للمتطلبات المعنى ، والدعوة الى ألا يستند الضبط بانضرورة الى وجود مجموعتين : تجريبية وضابطة ، ومن هبأى هذا المشروع - أيضا - مايلي :

١ - اتساق اجراءات العينة مع الواقع الانساني ، ودراسة مدى مشروعية الضبط باستخدام المجموعة الضابطة .

٢ - استخدام التحليل الاحصائي على نحو يتسق مع ما يمكن تسميته بمبدأ الدلالية وصورته هنا القول بحتمية المعنى والدلالة .

٣ - يرتبط هذا المشروع بمشروع تطوير القياس النفسي حيث يبرز الاثنان مكانة الواقع النفسي كإطار مرجعي .

وانعكست هذه المبادئ على محكات تقويم الدراسة التجريبية للنظرية التحليلية مما أدى الى عدم قبول محكات بول كلاين التي قبلها ايزنك وويلسون ، وأمسيت هذه المبادئ بمثابة الأسس المقترحة لعملية التقويم هذه .

واقامة الدليل التجريبي الاضافي على صدق إحدى النظريات التحليلية يؤكد أيضا - في نفس الوقت نسق التحليل النفسي بأكمله ، ويصبح لزاما على عالم النفس التجريبي قبوله ، وبالتالي تتحقق وحدة موضوع علم النفس ، مع تطوير علم النفس التجريبي ليستند أساسا الى مبدأ الدلالية الذي سينعكس أثره على موضوع علم النفس وهدفه ، وعلى تصميم البحث التجريبي .

واستغرقت هذه المعالجات النظرية الباب الأول من الرسالة : أما الباب الثاني منها فيتناول الدراسة التجريبية (بواسطة القياس النفسي) لنظرية التحليل النفسي عن متعاطي الحشيش ، ويمكن ايجاز فروض النظرية التي يستهدف الباحث تفنيدها تفنيدها اضافيا فيما يلي :

١ - يعد المرح الناجم عن التعاطي ميكانيزما دفاعيا لمواجهة الاكتئاب .

٢ - يزداد اقبال التعاطي على الحياة في حالة النشوة .

٣ - ثمة فروق فردية فى مدى نجاح أو فشل المتعاطين فى تحقيق مشاعر المرح .

٤ - يتسم مرح التعاطى بظاهرة مشابهة لما تقابله فى مرح الهوس من « طيران الأفكار » .

٥ - يتسم مرح التعاطى بالثلاثية الغمية .

٦ - تختلف خصائص الذات بأحوال التعاطى المتباينة ، فحالة النشوة تتسم بارتفاع تقدير الذات والاحساس بخلودها ومركزيتها والشعور بالقدرة المطلقة ، بينما تتسم حالتا اللهفة والاعتیاد بالشعور بالعجز والخطأ ، مع ازدياد فى اللهفة (الحزم) عنه فى الاعتیاد .

٧ - تتسم حالة النشوة برضاء الأنا الأعلى عن الأنا ، وذلك على النقيض من حالتى الاعتیاد واللهفة .

٨ - يزداد ميل المتعاطين بالنشوة فى اقامة العلاقات الانسانية .

٩ - تتسم حالة النشوة بعلاقة انسانية تكتنفها المحبة وتلاشى العداوة .

١٠ - طبيعة العلاقة بالموضوع فى حالة النشوة تتسم باللاتمايز بينه وبين الذات .

١١ - تسود العوامل الدفاعية - كما يقيسها اختبار بلاكى الاسقاطى - حالة النشوة ، بينما تسود العوامل التعبيرية الحال المعتاد .

والفروض العشرة الأولى درست باستمارة الاستباز التى أعدها الباحث ، ومن هنا فان التنبؤات المحددة المتعلقة بها ترتبط بالإجابات عن أسئلة الاستمارة هذه .

ويمكن ايجاز تصميم البحث وأدواته على هذا النحو :

(أ) الاجراءات - حيث بدأ الباحث الاستباز وتطبيق أدوات البحث على مجموعة من المتعاطين فى حالة النشوة أولاً ، تلتها الحالة المعتادة .

(ب) مجموعة المتعاطين : وتتضمن ثمانية من متعاطي الحشيش ، ولا تقل
جرات التعاطى عن ٤ مرات أسبوعيا باستثناء متعاط واحد يتعاطى ٣ مرات
أسبوعيا .

(ج) أدوات البحث :

الأداة الأولى - استمارة الاستبصار الأساسية ، وبين الباحث طريقة
تأليفها ، والتجربة التمهيدية الخاصة بها على ثلاثين من المتعاطين ، والأقسام
التي تتضمنها ، وعالج صدقها في ضوء مشروعه الخاص بتطوير القياس النفسى
الذى ينظر بعين الاعتبار الى المكتشفات الكليتيكية بعامة مع التركيز على
التناقض السيكلوجى ، أما فيما يختص بذلك الجانب من الاستمارة الذى
يرمى الى مد حدود معرفة النظرية فأجرى صدقه على أساس من المشروع
المنهجى ، وأهمية هذا تتصل بمحاولة تحقيق مكانة علمية جديدة للقياس
النفسى ، تعقد الصلة بينه وبين فلسفة العلم ، وبهذا النهج . . نهج صدق
القابلية للمدحض الذى يمكن من التوصل الى قواعد قابلة للتفنيد بازاء المقاييس
النفسية ، بهذا يستكمل الباحث مشروع تطوير القياس النفسى .

وبالنسبة لثبات الأداة اتبعت طريقة إعادة الاختبار ، مع الانتباه
لتثبيت أهم العوامل جميعا التى يجب تثبيتها وهى حالة المتعاطى ، حيث تم
التطبيق فى المرتين فى الحال المعتاد .

الأداة الثانية - استمارة الاستبصار الإضافية المطبقة بحالة النشوة .

الأداة الثالثة - اختبار بلاكى الإسقاطى الذى يتسم بأن العلاقة ما بين
المعطى والتفسير الدينامى علاقة مباشرة ، وناقش الباحث ثبات وصدق هذه
الأداة ، وكذلك نظام التقدير العامل الحالى لها ، مما أدى به الى الدعوة الى
مبدأ الآلية بالقياس النفسى ، فهذا المبدأ الذى أصبح - من وجهة نظره -
المبدأ الرئيسى لانجاز وحدة علم النفس بتطبيقه - بالإضافة للقياس - فى
علم النفس التجريبي والاحصاء والكليتيكية .

وعرضت نتائج البحث ومناقشتها ، بعد الاستناد أساسا فى تحليل
البيانات احصائيا على اختبار العلامة ، ونجد أن ثلاثة فروض لم تتأيد وهى
الثامن والعاشر والحادى عشر ، وثلاثة أخرى تأيدت بعض جوانبها وهى
الخامس والسادس والسابع والخمسة الأخرى الباقية يمكن أن تعد مؤيده
وهى الأولى والثانى والثالث والرابع والتاسع .

واضطلع الباحث بما دعاه « تفكير النتائج والتصميم » حيث حاول أن يتجاوز بحثه الى حد محاولة دحضه ، وتبين أن الكثير من فروض البحث لا تعد مؤيدة بالحصول على نتيجة ذات دلالة احصائية ، وانما التأييد ناجم عن عدم وجود أى اجابة مفندة ، والقياس النفسى لا يمكن الباحثين من تنفيذ النظريات فى ضوء هذا التصور المنهجى المعاصر ، الا أنه وان تعذر ذلك فيمكن اقامة صدق القابلية للدحض للحصول على ما تقوله النظرية - بعد تعزيز فروضها بتنفيذها اكلينيكيا - أو للحد من حدود معرفتها .

وقبل هذا كله فالتحليل المنطقى لعملية التنفيذ بأدوات القياس يبين أنها تقوم على افتراض احتمال ألا تكون النظرية صادقة ، بينما تقتضينا قواعد القياس أن نعد أداة صادقة ، فهل من المنطقى تصور امكانية اعداد أدوات سيكومترية صادقة تستند مكوناتها على نظرية قد لا تكون صادقة ؟ .
وينجم عن هذا كله تعديل الاستراتيجية العلمية للدراسة التجريبية للنظريات الكلينيكية ، باستبعاد وظيفة التنفيذ الاضافى ، والاقصاء على التنفيذ الكلينيكى الأساسى ، ويتعلق هذا بالقياس النفسى مع تعليق الحكم حالياً على دور التجربة Experiment بالمعنى الضيق .

وثمة مسألة هامة تتعلق بالتأثير المنهجى الذى يجب أن يكون لمنطق العمليات الأولية ، ويتمثل ذلك فى مناقشة معيار الاتساق كمعيار للصدق ، التى أسفرت عن الدعوة الى رفضه ، وإلى ألا يستند اليه بصورته الحالية فى الحكم على التحليل النفسى ، فالاتساق يجب اشتراطه بازاء مواقف العالم لا الظواهر ذاتها موضوع البحث ، وإذا ما انتقل الى القياس النفسى كنموذج لعلم النفس فيجب عدم اجراء دراسات الثبات والصدق بالاستناد الى الاتساق ، وان رفض الصورة الحالية لهذا المحك قد يستتبعه الاحساس بصدمة منطقية ، ويستدعى الأمر احداث تعديلات جذرية فى أسس التفكير والمنطق ، إذ أن ليس من الاتساق (المنطقى فى مواقف الباحثين) اللجوء الى الاتساق (كمحك - فى صورته الحالية -) بازاء الاتساق (كخاصية للظاهرة) .

القراءة

عند ابن خلدون ووليم روبرتسون سميث (**))

للدكتور السيد أحمد حامد (**))

ان الاسهام الرئيسى الذى تقدمه هذه الدراسة هو الكشف عن دور ابن خلدون فى مجال الدراسات الأنثروبولوجية الحديثة وتوضيح اقتباس وليس روبرتسون سميث المستشرق البريطانى (١٨٤٦ - ١٨٩٤ م) لأراء ابن خلدون . وتعد هذه الدراسة قراءة جديدة لفكر ابن خلدون من الزاوية الأنثروبولوجية .

فى القرن الرابع عشر ، وضع ابن خلدون بذور نظرية متماسكة متكاملة عن القراءة عند معالجته للعصبية التى تتخذ عنده مفهوما خاصا . ويعتبر هذا العمل أول اطار نظرى كتب عن القراءة فى تاريخ الفكر الأنثروبولوجى والسيسىولوجى لأن مثل هذه النظرية لم تعرف حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

والامر الذى يدعو للأسف هو أن هذه النظرية لم تجد فى العالم العربى من يهتم بها ويثريها ويطورها ، وانما نجد وليم روبرتسون سميث الذى ينقلها الى العالم الغربى لكى تنتقل بعد ذلك الى علماء الأنثروبولوجيا البريطانية وبخاصة ايفانز برتشارد وتلاميذه الذين اهتموا بدراسة أنساق القراءة فى أفريقيا والعالم العربى التى تعرف فى الكتابات الأنثروبولوجية بنسق البدنة الانقسامية . وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى دراسة تالية .

ومن الغريب أن وليم روبرتسون سميث لم يشر مطلقا فى كتاباته الى ابن خلدون رغم الوقائع الكثيرة التى تؤكد معرفته به واعتماده عليه فى كتاباته

* استاذ مساعد بكلية الآداب جامعة الكويت - يونيو ١٩٨٢ .

* ملخص باللغة العربية للبحث المنشور باللغة الانجليزية بهذا العدد .

عن القرابة والزواج فى بلاد العرب قديما ، تلك الوقائع التى تكشف عنها هذه الدراسة . فالدارس لابن خلدون يمكنه أن يدرك مدى اقتباس سميث لأراء وتعميمات تتضمنها « المقدمة » .

وقد اعتمد ابن خلدون فى دراسته للقرابة ، كما هو الحال فى جميع دراساته على المعلومات الاثنوجرافية التى جمعها أولا عن طريق الملاحظة المباشرة أثناء رحلاته وتجولاته فى شمال أفريقيا والمشرق واقامته فى الكثير من بلدانها ومشاركته للحياة السياسية ، وثانيا عن طريق المصادر الأساسية للتاريخ والتراث العربى الاسلامى التى أتاحت له .

ولم يعالج القرابة سواء آكانت فى المجتمع البدوى أو فى المجتمع الحضري بمعزل عن الظروف الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية ، ويعنى هذا أنه قدم لنا دراسة فى القرابة فى ضوء الاعتماد المتبادل القائم بين النظم الاجتماعية ، أو بمعنى آخر فى ضوء ما يعرف بالاتجاه البنائى الوظيفى الذى تتميز به الأثنوبولوجيا الاجتماعية التى ظهرت فى أوائل هذا القرن . فى حين نجد وليم روبرتسون سميث قد اعتمد على منهج مغاير تماما حدده له اتجاهه التطورى . فكان التأويل والتخمين أساسين لتفسيراته .

Egyptian young woman is therefore doubly frustrated, first as a member of the underprivileged minority whose rights are not acknowledged. The problems of an Egyptian girl are in this respect different from the Egyptian boy. She is socialized into the female role as an inferior being amidst the already existing inequalities. It must be noted, however, that differences as to social status also exist within the female segment of youth, with a tendency of the middle classes to be more strongly tied to traditionalism than both upper or lower ones. The fact remains, however, that the level of anxiety among the males is usually higher because their expectations vis-à-vis society are higher due to their traditional role as the dominant sex, hence the gap between these expectations and reality is wider a case which is likely to evoke feelings of frustration and/or alienation.

A Final Word

I have tried to raise different issues as to the problems of youth in Egyptian society in the context of varied subcultural conditions. The fact remains, however, that all Egyptian youth are exposed to common external influences, whether political, social, or economic, but the point is that those influences affect each of the different subgroups of youth in a different way, each having in this respect its own unique life experiences. If more attention is to be given to the problems of youth, it would then be necessary to approach each subgroup separately. The youth of today are the men of tomorrow, and probably all they ask for is a more understanding attitude on the part of elders.

It is of great importance to realize how major is the role of youth in society, because theirs is the manpower that, if properly utilized, can be the cornerstone for all programs of development. Otherwise, if they are left to go astray, their energies are diverted to deviant channels, hence wasting the nation's basic human resources.

nomic strata and the increasingly wide gaps between the social classes added to the grievances of the population. The Islamic wave found expression in more than one violent reaction : in 1974 in an attack on the military academy, in 1977 in the kidnapping of a religious figure who had been a former minister, and finally culminated in the assassination of Sadat in October 1981.

This interesting to note that the underlying proposition of all fundamentalist groups is that the present society is atheist and that violence against it is justified by Islam. How such a fundamentalist past-oriented ideology can appeal to the youth, whose mentality is supposedly future-oriented can be understood in the light of a refusal of the already existing conditions of an assumed "modernity" that has failed to bring about solutions to their problems. The Islamic ethos is then the only way out of the vicious circle.

Fundamentalism implies a strong dedication to a faith which promises rewards in another world, hence the youth are ready to accept martyrdom whole heartedly, in the hope of making up for the failures in their present life. Dying for their cause is greatly justified by the Islamic ethos — in fact, Moslems are urged to bring about the righteous society on the banner of the swords.

Studies have shown that the members of the Islamic groups have been mainly recruited from among the educated youth of rural background, with a predominance of lower middle class membership among them. Such class membership has obviously put them in the midst of the prevailing social and economic inequalities, at the same time that their education has disrupted the equilibrium maintained in the rural environment, hence their drift towards extremist Islam.

Differences As To Sex :

In that increasing wave of religiosity the females are obviously a significant component. With each of the above — mentioned episodes that have had their impact on intensifying Islamic feelings among the youth, more women have come to be veiled. In a society where inequalities prevail, the disparities are mostly felt by the oppressed groups — in this case, the women. It is an undeniable fact that women in Egypt form an oppressed minority in a male-dominated society. The

value systems, which has likewise been subject to conflict and at times even contradiction. The urban youth, in particular, have been caught in this dilemma, the city being the center of change, of turmoil. The fact that extremist movements could find listening ears among the youth can be explained by their sense of alienation in the face of more than one set of problems. Some of the youth have drifted towards the leftist movements, but a significant proportion have been recruited in the Islamic movements. To these, Islam is seen as the only stable ideology among a world of changing and often conflicting ideologies. To the frustrated youth, religion appears as the only salvation. Because the Egyptian youth have already been socialized in a religious context, Islam appeals to them more than the leftist ideology. In the latter case, they have to be "brain-washed" first and then resocialized, whereas Islam derives its appeal from a cultural legitimacy.

The Islamic Wave

It is important to understand the Islamic wave that has been sweeping Egyptian Society for more than a decade, because of its impact on youth, the members of the Islamic groups being mainly recruited from among younger segment of society. However, the elements of religiosity are not new to Egyptian society, they have always been there even since the Moslem Brotherhood has formed as a group in the 1930's. Although other Islamic groups have been organized, the core of the ideology underlying them all is one—namely, fundamentalism, or the call for a return to early Islamic teachings. This wave has gained momentum in the last decade for various reasons.

In the first place, the 1967 military defeat was seen as the downfall of a socialist ideology that had seemed successful thus far, and the normal reaction was a drift towards its extreme opposite — Islam. The Islamic wave, consequently, gained an impetus after 1967. In the second place, Sadat had encouraged the organization of Islamic groups at the beginning of his rule, with the purpose of combatting leftist elements until the fundamentalist Moslems turned against his policy. He then legally banned all Islamic groups in 1980. A third reason is seen in the Jerusalem visit of 1977, when fundamentalist sentiments were highly evoked against Sadat. Ardent Moslems consider the enemies of Islam to be the Zionists, atheist communists, and Western imperialists. The increasing disparities between the socio-econ-

in the middle fluctuating between the two extremes, at times approaching the privileged but mostly falling among the underprivileged. In this sense, the youth in each of the different strata undergo different sets of problems. The economic factor presents a major motivating factor evoking their resentment against the existing injustices : the inability of members of the younger generations to find jobs, here assuming that they could get through university inspite of the high degree of competition for enrolment, the crowded classes and the parallel system of private tutorship, their inability to provide themselves with residence of any form independent of their families, and their inability to get married because of the high cost traditionally entailed in marriage. The first two sets of problems are nonexistent for the rural youth, schooling not being required in this respect, and residence being provided within the family structure. The third set, however, presents an obstacle in both city and village, but for the rural youth the problem is settled within the family structure : the rural youth does not have to face the world alone. In all cases, problems are more strongly felt by the lower strata in the city — in fact, the daily frustrations the urban youth have to undergo : inadequacy of services and inefficiency of the system — usually favour the upper strata.

When youth raise their complaints of idleness or the difficulty to utilize their leisure time, they do so only in the context of sheltered and secure economic conditions a "luxury" which the youth in the lower economic brackets cannot afford. The hardships of life for the latter group require that they share in the financial resources of the family. They are even socialized into that role. They learn early in life to engage in simple jobs to contribute to the family budget. If they don't and they choose schooling as an alternative, they do so at the expense of the other family members.

The Victims of Conflicting Ideologies :

Added to the economic and social inequalities in Egypt, and on top of them all, are the political upheavals that the country has gone through in the last thirty years : from a socialist transformation to an open-door policy, from Pan-Arabism to Pan-Islamism passing through "Pan-Africanism", from a pro-Russian policy to a pro-American extreme. The youth, in the midst of all these changes, have been subject to a series of conflicting ideologies, with an obvious impact on their

to a wild competition for a place in the university, to limited job opportunities, to a low salary, the youngster moves through a series of hardships that make his prospects for future very dim. The housing condition is yet another ring in the chain. The youth confronted with this situation is very much tempted to emigrate in the pursuit of better living conditions. Sometimes circumstances may hinder his emigration, and the sense of alienation becomes a natural outcome. Furthermore, the wide gaps between the different youth socio-economic strata have their impact on the urban youth — in fact, they tend to attack their pursuit of social justice. The disparities in the economic system are of course more felt among the lower socio-economic brackets, and the youth in these categories are filled with feelings of resentment against the existing inequalities. The system of free education has resulted in an intermixture of different social strata in one educational institution, and sharp differences in social classes and in life style among the students are clearly revealed. Especially in the last decade have there been drastic changes in the social structure in such a way that new strata have appeared in the urban milieu as owners of vast riches and they have been obviously concerned with making a show of their wealth in the form of extravagant dress and ownership of goods. The wide disparities between the youth in this social stratum and those of the lower one naturally lead to a bitter awareness on the part of the deprived ones. These disparities do not appear in the rural milieu in such an obvious form. Neither do they present such a major issue, because the social and economic systems in the city have created the new social stratum and city life allows for more interaction of people from different socio-economic status, whereas the system in the village has been less affected by the new economic changes at the same time that interaction within the village way of life does not allow for the appearance of vast disparities among individuals.

Differences as to Socio-economic Status :

Socio-economic status defines one's life chances. Life chances extend to include every aspect of the individual's life, from membership in a certain social stratum to the kind of education he receives, to job opportunities, to chances of promotion, to selection of spouse, and to attaining services. In all such factors the upper strata are always privileged, while the lower ones remain underprivileged, with those

Even the problem of sex which may be a source of frustration and/or conflict to the urban youth is here resolved by the early marriage. The rural youngster has his own problems, however, which in this case spring from his own rural environment, but because he starts his adulthood early, these problems are not very different from those of the other individuals in the rural society. Economic problems are not nonexistent in villages, as village economy is part and parcel of the national economy and is subject to the same imbalance, but the social system in the villages with its strong primary relations has its own solutions to the economic problems, whereas social relations in the city cannot allow for that.

So long as the rural youth remains in his village milieu, he tends to maintain an equilibrium with his environment. The equilibrium is shifted, however, when he moves into the city with his own repertory of rural values, and confronts the hazards of city life which in no way compare with his own sheltered environment.

It is important to mention in this respect that the rural youth as here approached are those who have had no schooling but whose livelihood basically centers around agricultural activities. When the factor of education intervenes as a variable, the subculture tends to deviate from the traditional norms, and hence the equilibrium that the youth maintain vis-à-vis the rural milieu may be affected.

It must be clear that I am not trying to idealize rural culture nor am I trying to state that the youth in the villages are free from problems. On the contrary, rural youth do have their problems, but my point is that their ecological milieu is more traditional than the urban setting, and hence individuals are more likely to accept the status quo, whereas in the city the forces of change are more in operation and more instability is likely to ensue. It is this dynamism — this movement or transition — in the city which reflects itself in the form of problems.

The Urban Youth

In Egypt, problems of overpopulation and poor services make city life a source of continuous anxiety to the urban dwellers, the youth being among them. Beginning with an inefficient educational system

In addition, in this kinship structure, deference to elders is of high premium; authority is a matter of age — and of course, sex. Individuality is submerged to the group interests. Such is the case in rural Egypt. In this subculture, the problem of a generation gap does not represent a major issue as may be the case in other cultures — the Western ones, for example — where individuality is highly emphasized, where patterns of authority are more loosened, and where age no longer presents a cause for deference. In Western cultures, generation gap looms as a source of conflict between the elder generation on one side and the younger one on the other, revealing itself in intense and often even violent manifestations. The more the Egyptian culture deviates from traditionalism — i.e., becomes modernized — the more the generation gap is felt between the youth and their parents, as patterns of authority no longer dictate strict obedience, and rebellious acts on the part of the younger generation may appear on the surface whereas they had been previously repressed as dictated by the traditional code throughout the process of socialization. This act of repression on the part of traditional youth, however, may seem unhealthy on the psychological level, especially to an outsider, but it does not represent a social nor psychological problem to the rural youth, as the norms of their subculture tend to uphold the above — mentioned patterns of authority on the part of the elders, and the whole cultural system maintains it as such, while the process of socialization enhances it, so an equilibrium is maintained in this respect.

The rural youth, furthermore, achieve their independence at an earlier age, when compared to the urban youth : In this case, a major conflict in the emotional and psychological setup of youth is resolved, that which results from the gap between the attainment of physical maturity on the one hand and social maturity on the other. In the city this gap is very much felt, as the long years of schooling — or probably skill training — delay the achievement of independence for youth as envisioned in their attainment of social maturity. In the village, however, the social system does not require these preparatory years, and the individual learns to participate in the working force very early in life. In this way, his initiation into adulthood takes place in an early phase. In addition, he may even marry at an early age, and he does not have to face the problems of city life that are often a cause of anxiety to the urban youth — e.g., housing, job opportunities.

ferent, and at the same time varied, subcultures, which overshadow the shared similarities. Recent studies investigating the problems of youth have come up with results which are very much questionable. Estimates of the percentages of youth problems as to housing, job opportunities, or economic inequalities cannot be accepted in an absolute sense without further investigation as to their variations along the different subgroups of youth as a broad category. When we refer to Egyptian youth, we have to keep in mind that this category includes within it differences as to social class. We cannot claim that the youth in the upper strata of society share the same problems as those in the lower strata where the daily frustrations let alone the limited life chances, overshadow all other concerns. The luxury of being born into a well — to — do family cannot possibly be seen to equate with the deplorable conditions of poverty. Likewise, the line of sex cuts along youth as a category. Females in a male-dominated traditionally-oriented society share different life experiences from those of males. Urban-rural differentiation is a further criterion of heterogeneity that cuts vertically along the category of Egyptian youth. In this manner, one has to approach each and every subgroup of this category as different from the other instead of lumping them together as one entity. To avoid this distortion because I actually believe it is — I would like to discuss the problems of Egyptian youth as classified according to their lines of differentiation in the following way :

1. Differences as to the rural-urban milieu.
2. Differences as to socio-economic status.
3. Differences as to sex.

Differences as to the Rural-Urban Milieu

The Rural Youth

In traditional Egyptian culture, as in all other traditional Arab cultures, the extended family is the norm. In this kinship structure, the emotional and psychological security of the individuals is highly maintained. Likewise, the strong social ties in the group increase the sense of solidarity among its members. Individuals who are socialized into this system internalize, since their early childhood, the group dynamics wherein the extended family acts as a buffer to shelter them from the hazards of the outside world.

lopment, democracy, and social justice tend to dominate the social and political scenes alike. An analogy is drawn in this respect between the Iranian situation on the one hand and the Egyptian one on the other, especially as Islamic revivalism has tended to be the outcome in both cases. Yet the uniqueness of the Egyptian situation is an undeniable fact, and in this sense, problems of Egyptian youth are considerably distinct.

Egyptian Youth : A Heterogeneous Group

In Egypt, problems of youth have always been the center of concern, and especially in the more recent years have they come to 100m as a major issue. At present, politicians, social scientists, psychologists, and even the mass media are all obsessed with youth, their frustrations, and anxieties, because the issue has recently culminated in acts of violence — a matter which has evoked mixed feelings among the masses, and which has started a series of inquiries as to the needs of youth. The situation is a serious one, and the issue cannot be easily set aside as insignificant, because youth constitute a markedly big proportion of the Egyptian population. The demographic structure of Egyptian society forms a pyramid with a broad base, with those below 15 years of age forming approximately 40% of the population. If this significant segment is living under conditions of anxiety, the chances are that the balance of society will inevitably be disrupted. Consequently, studies are being made about youth, solutions being sought for their problems, and strategies being made for their future before the situation is further aggravated. However, the question remains : can we talk about problems of Egyptian youth in a general sense ?

I do not deny that modern Egyptian youth have problems. Egyptian society is presently undergoing a stage of transition; youth itself is an age of transition, being the link between childhood and adulthood. In this case, the youth represent the segment of society most likely to feel the changes around them, the turbulence and unrest of a changing society, coupled with the turbulence and unrest of their changing selves. However, my argument holds that Egyptian youth are not a homogeneous group — in fact, they have nothing in common except their nationality and their membership in the same age groups. True enough, they are exposed to common political and cultural conditions on the broad societal level, but they exhibit many variations as to the dif-

Youth Problems in Egypt

Dr. Madiha El Safty*

Introduction

When the Student Revolution of 1968 broke out in Europe, social thinkers started to theorize, and the concept of "generation gap" came to be used to denote "generation conflict," analogous to the Marxist "class conflict," while the perception of "youth" as a category came to be revealed in the light of a new emergent class, much the same as the proletariat, in line with the same trend of thought. The new concepts as such were even extended on a world-wide level.

One cannot talk, however, of "youth" in an absolute sense. Neither can one generalize from the Western experience on an international level. Youth represent but only one segment of any one society, and they are subject to the same societal conditions as all other segments in this society because each society has its own structural patterns and processes which are never duplicated elsewhere, youth, like any other social category, cannot be understood except in the context of unique environment, cultural, and social conditions. The fact that youth have common problems is a further point which is put to debate in the light of variations in these environmental, cultural, and social conditions. In this sense, one can safely assume that problems of Egyptian youth are definitely different from problems of youth in Europe, for example, in the same way that they are different from problems of youth in other parts of the World. The fact remains, however, that youth in Third World countries share similar life experiences, the socio-economic and political structures is those countries being, in a general sense, very much similar, and hence acting as such as a common denominator : questions of socio-economic deve-

* A Lecture given to the English Language Institute, the American University in Cairo, May 3, 1982.

The national review of Social Sciences,
No. 1,2,3 January - May - September, 1982. Vol. 19.

munities in forms which are familiar, trusted by the audience and adapted to local language and culture. But such infusion between traditional form and modern content can come about if there is some kind of outside support.

Kamal El-Menoufi is Associate Professor of Political Science at Cairo University, Egypt. He is currently Visiting Scholar at M.I.T. He would like to thank Professor Ithiel de Sola Pool of M.I.T. for comments which were instrumental in making this paper possible.

Exposure in general is found to be very weakly associated with occupation ($\Phi = 0.01$), education ($\Phi = 0.02$), and age ($V = 0.15$). The three background factors have only a minor effort on choosing the place of listening to folk singers. The mode of exposure at the home village is almost uniform for cultivators and non-cultivators ($V = 0.14$), literates and illiterates ($V = 0.17$) as well as younger and older interviewees ($V = 0.18$). Meanwhile, moving to near by villages to listen to folk singers shows a slight difference between peasants and non-peasants ($V = 0.15$), educated and non-educated ($V = 0.16$), and younger and older respondents ($V = 0.15$).

Inter-villages communication motivated by such social occasions serves to give the people a sense of membership in a community larger than their immediate home village, brings new information and helps overcome hostility and distrust between the villages.

Concluding Remarks

One result which emerges from the foregoing discussion is that Egyptian rural communities do have local communication devices. These media are available to large, medium sized and advanced villages, whereas they are almost entirely absent from the small and backward one.

Another conclusion is that contrary to the mass communication system which is centrally directed and used in conveying national messages, the small media are not controlled from above and are used in disseminating local information. They help communication to travel at the village level. They also help to perpetuate folk culture.

Finally, the use of small media in bringing about change and instigating popular participation in the development process is almost non-existent. Youth clubs and schools lack cassette recorders almost entirely. Folk recitations which the villagers hear through listening either to recorders or folk singers stress values which inhibit rather than contribute to development. It remains to be seen how these media can be employed in initiating and implementing development projects. They are effective ways to infuse new ideas into rural com-

Table 7
Respondents' Exposure to Folk Singers
(Classification by Occupation, Education and Age Group)

RESPONDENTS	Respondents who		Frequency of listening				Place of listening	
	No.	%	1	2	3	>4	Inside village	Outside village
a) Occupation								
Peasants	184	65	28	24	16	32	87	30
Non-peasants	120	64	22	17	19	42	85	31
b) Education								
Literates	161	64	24	20	18	38	89	30
Illiterates	148	66	27	23	16	34	83	31
c) Age Group								
Under 30	65	75	25	15	28	32	82	35
30—40	73	66	20	25	22	33	89	34
40—50	76	66	21	24	10	45	87	36
50—60	64	63	33	20	11	36	91	17
Over 60	26	48	35	23	11	31	77	35
TOTAL SAMPLE	304	65	25	22	17	36	86	31

*Respondents listed both places making a total in excess of 100%.

The villagers and their relatives living in urban centers attend the ceremonies of their home community. Also, many of them move to near by villages to enjoy celebrations taking place therein. Table 7, which examines exposure to folk singers, reports that about two-thirds of persons interviewed listen to folk recitation. More than one-third of listeners did so more than four times in a year. The home village was the place of exposure for the great majority of listeners, yet neighbouring villages accounted for a significant portion (31%). Very little of the variation in listening habits can be explained by background factors. Non-peasants and literates did not turn out to be more exposed than peasants and illiterates. The distribution of listeners by age groups was almost uniform except that those under thirty were more highly exposed than those over sixty.

III. Folk Singers.

An important aspect of the traditional culture of the Egyptian village relates to folk reciters. Historical, anthropological and literary writings that dealt with village life touched on their role in entertaining the peasants living in a social context plagued with deprivation and coercion.

Till now, most villages have their own folk singers. The survey showed that there was a total of 43 singers in the 9 villages. Once again, large and medium sized communities were privileged in this respect, while small ones had none (see Table I above).

On some happy occasions such as weddings, circumcisions, return of pilgrims from the Holy Lands, and fulfilling solemn pledges, people hire a folk singer belonging to the same village or to a near by one. The family that celebrates the occasion pays him.

On other occasions, namely the celebration of the anniversaries of the prophet Mohamed and saints, the villagers usually hire a well-known singer and pay him from the donations collected for this purpose.

Folk singers recite "mawawil" (poems in colloquial language), "madaih" (religious panegyric poems) and "siar schabyia" (biographies of some heroic personalities known in Arab history like Abu-Zaid, Antra and Sif Ibn Zi Yazan). They use simple musical instruments : rebee, drum, whistle and tambourine. The recitations stress values which the villagers admire such as patience, predestination, piety and honor.

Table 6
Means of Knowing Important information

ITEM	Loudspeakers		Village Crier		Means		Hanging Notices at the doors of important buildings		Staff institution concerned		Word of mouth cases		N of Valid	
	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%
a) Date of distributing food stuffs	32	10	0	0.0	0	0.0	0	0.0	64	20	226	70	322	
b) Date of distributing seeds, fertilizer or fodder	45	16	18	6	0	0.0	0	0.0	0	0.0	219	78	282	
c) Crop rotation system	9	4	0	0.0	51	22	21	9	154	65	235			

to attend a public meeting. As shown in Table 6, 10% of the total interviewees said that they knew the date of distributing foodstuffs through the loudspeaker. Also, out of peasant respondents, 16% reported being notified of the date of distributing cultivation needs as well as fodder by the same way.

Questions concerning items b and c were only addressed to peasant respondents.

It is noteworthy that the use of loudspeakers for such announcements may reduce the use of word-of-mouth communication, lead to the disappearance of village crier and adversely affect the influence of "gate-keepers." Notice also that it gives the people an equal opportunity of being informed about what is important to them. Yet, this involves a mixed blessing since on knowing the date of distributing something, the villagers crowd together in a way that often results in quarrels and disorder.

II. Loudspeaker Systems.

Loudspeakers are not as new to village life as tape recorders. At least four decades ago, well-to-do families used to hire loudspeakers especially on death occasions. However, recent years have witnessed an increase in the number of loudspeakers available to villages as well as a diversification of their usage.

Seven of our nine villages had loudspeaker systems. They were the large and medium sized villages (see Table I above). The loudspeakers are mostly on mosques. Out of a total of 51 loudspeakers, mosques accounted for 36. They were bought by voluntary donations, and have been perceived by muslims as necessary to the practice of religion.⁽⁶⁾ The other fifteen loudspeakers were owned by craftsmen. They are either portable or mounted on cars and are available commercially for wakes or weddings.

The loudspeakers available to mosques are mainly used for religious purposes : calling for prayers and propagating Friday sermons. So, those who do not attend the Friday prayers at the mosque, namely women and the very sick people, can hear the sermons. Unfortunately, they may get confused given the fact that more than one "Imam" in the same village may talk simultaneously via loudspeakers.

The loudspeakers on mosques are sometimes used for occasional announcements of important public information : notifying people of a death, loss of children and animals, date of distributing fodder, fertilizer, or basic food stuffs, health care instructions, and inviting them

6) Three years ago, some people in my home village started collecting money to buy a loudspeaker for a mosque. It happened that I was there at the time. They invited me to contribute. I suggested using the money to help poor families instead of buying a loudspeaker. One of them, who was my uncle, blamed me saying, "Would not you like us to elevate the word of Allah ? It is through the loudspeaker that we can do so."

Tape recorders are mainly used for playing Koran and religious talks. The Koranic tapes which are most liked by the villagers are not by national reciters, e.f., Abdel Basit Abdel Samad, Mahmoud Khalil el-Hossari or Mustafa Ismail, but rather by local prominent reciters. The reason is fairly simple : the villager can hear the Koran recited by any of the above mentioned names through listening to the radio, but he can not do the same with local reciters. On death occasions, if the family of the dead is fairly rich, it hires a well-known local reciter. The Koran recited by him is often recorded on magnetic tapes by villagers having recorders.

As to religious talks, two famous persons deserve mention. First, Shaikh Mohamed Metwalli el-Sharawi who was a former minister of Wakf and Al-Azhar Affairs. Over the last few years, he gave many impressive talks via broadcasting. His talks have been recorded on tapes to be sold in urban and rural areas. Second, Shaikh Abdel Hamid Kishk who is the present "Imam" (religious man) of Al-Malek mosque in Cairo. In Friday sermons he criticizes in a sarcastic way what he perceives as violations of Islam. Recently, some private citizens have started recording his talks on tapes to be commercially marketed.

Tape recorders are also used for playing songs and music. As with Koran reciters, the villagers seldom play the national singers like Om Kalthoom or Abdel Halim Hafez through recorders because they can, if they wish, listen to their songs broadcast. Instead, they like to hear tapes with folk stories narrated by folk reciters who usually live in village communities.

Finally, cassette recorders are sometimes used as electronic mail. Villagers can communicate with relatives or friends in Cairo or even abroad by mailing or receiving a tape;

Table 5
Respondents' Exposure to Recordings
(Classification by Occupation, Education and Age Groups)

Respondents	Respondents who Reported Listening	Place of Listening													
		Neighbour's				Home				Coffee		Club			
		No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%	No.	%		
a) Occupation :															
Peasants	164	58	103	63	50	30	10	6	1	1					
Non-peasants	130	72	78	59	42	32	12	9	0	0.0					
b) Education :															
Literates	174	70	95	55	67	38	11	6	1	1					
Illiterates	120	56	84	70	25	21	11	9	0	0.0					
c) Age Group :															
Under 30	71	82	44	62	20	28	7	10	0	0.0					
30-40	72	65	43	60	22	31	6	8	1	1					
40-50	67	58	41	61	23	34	3	5	0	0.0					
50-60	64	65	39	61	21	33	4	6	0	0.0					
Over 60	20	38	12	60	6	30	2	10	0	0.0					

Table 4

Places of Exposure to Recorders (By Ownership Status)

Place of Exposure	Recorder Ownership Status					
	Owners		Non-Owners		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Neighbour's	4	4	175	91	179	61
Home	92	91	0	0.0	92	31
Coffee House	4	4	18	9	22	7.7
Club	1	1	0	0.0	1	.3
TOTAL	101	34	193	66	294	100

Also, the younger people were found to be more exposed than the older ones (see Table 5). However, computations show that there is a fairly weak relationship between exposure and occupation ($\Phi = 0.13$)(7), education ($\Phi = 0.14$)(7) and age ($V = 0.26$)(9)

7) Significant at the level 0.004.

8) Significant at the level 0.004.

9) Significant at the level 0.001.

Table 3

Exposure to Recorders (by Ownership Status)

Exposure	Recorder Ownership Status					
	Owners		Non-Owners		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
Yes	101	92	193	54.5	294	63
No	9	8	161	45.5	170	37
Total	110	24	354	76	464	100

N of missing cases = 3.

6) Significant at the level 0.001. Notice that the level of significance is not mentioned when the coefficient is insignificantly different from zero.

Exposure is somewhat affected by background factors. The percentage of recorder listeners among non-peasant interviewees exceeded that among peasants : 72% versus 59%. Also, it was higher among literate respondents than among illiterates; 70% compared to 56%.

As to the social attributes of recorder owners, Table 2 demonstrates that ownership tends to be associated with both occupational status and education. The percentage of non-peasant respondents who reported having recorders was higher than that of peasants : 31.5% and 18% respectively. Likewise, the ownership ratio among literate interviewees exceeded that among illiterates : 29% versus 17%.

Table 2
Ownership of Tape Recorders
(Classification of Respondents by Occupation and Education)

Respondents	Owners		Non-Owners		Total	
	No.	%	No.	%	No.	%
a) Occupation						
Peasants	52	18	231	82	283	100
Non-Peasants	58	31.5	126	68.5	184	100
b) Education						
Illiterates	37	17	179	83	216	100
Literates	73	29	178	71	251	100
Total Sample	110	23.5	357	76.5	467	100

To be sure; the figures of ownership do not give an accurate index of exposure since the use of a recorder is not limited to its owner but extends to relatives, neighbours and friends. Owners constituted around 24% of the interview sample, whereas listeners represented 63% (see Tables 2 and 3). The cross-tabulation of ownership and exposure indicates that even non-owners have a fairly high exposure (see Table 3). Most owners listen to recorders at home, while the great majority of non-owners listen to recorders owned by neighbours (see Table 4). Places of exposure for the two groups reflect wide variation (Cramer's $V = 0.75$). (6)

I Cassette Recorders.

During the early 1960's, audio cassette recorders made their appearance in rural Egypt, however on a very limited scale, when some draftees of village origins who participated in the Yemeni Civil War (1962-1967) brought tape recorders back to their home communities. They were able to pay the high prices of recorders because they had been well paid. Then, with the extensive migration to the Arab petro countries, and with the electrification of rural areas, the number of cassette recorders owned by villagers has tended to increase. Data from our nine villages revealed a total of 2,754 cassette recorders. This represented one set for every 25 persons. However, they were mainly in large and medium-sized villages (see Table 1).

Table 1

Small Media Available to the Nine Villages

Village	Loudspeakers	Tape Recorders	Folk Singers
Asfour	1	1	0
Sheikh Hassan	0	10	0
Beleida	8	201	3
Ezbat Radwan	0	50	0
Telwana	9	109	5
Abu Mosallam	5	60	7
El-Zaafaran	6	23	0
Kaha	10	2050	19
Oleila	12	250	9
Total	51	2754	43

researcher was asked to select two persons from every non-agricultural activity that existed in the village which he was supposed to study. This technique yielded a sample of 286 peasants and 188 non-peasants. The total respondents were found to be classified by education into 256 literates and 218 illiterates.

of interpersonal discussion How do villagers work together ? How do they adopt or oppose change ? How does communication contribute to satisfying the human needs of joy, laughter and entertainment ?

This paper is one attempt to fill the vacuum. It addresses itself to the task of examining the structure and role of small media, namely tape recorders, loudspeakers and folk reciters, in the life of Egyptian villages. It is based on data collected from the nine villages(3) that were selected for an exploratory study by a research project about "Communication Needs for Rural Development in Egypt".(4) Three methods were used for gathering information : official records, informants and a questionnaire that was administered to a sample of 474 male respondents between December 1978 and February 1979.(5)

- 3) The selected nine villages (Asfour, Sheikh Hassan, Beleida, Ezbat Radwan, Telwana, Abu Mossalam, El Zaafaran, Kaha and Oleila) are distributed over seven rural governorates : five villages in four governorates in lower Egypt (Menoufia, Dakahlia, Kafr El-Sheikh and Qalubia), three villages in two governorates in middle Egypt (Giza and Minia), one in upper Egypt (Sohag). They had in 1978 a population of 69, 701. From the perspective of population size, the nine villages fall into three categories : three large villages above 10,000 persons (Oleila, El Zaafaran, Kaha), four medium-sized villages between 4,000 and 7,000 persons (Telwana, Beleida, Ezbat Radwan and Abu Mosallám), and two small villages of less than 3,000 persons (Asfour and Sheikh Hassan).
- 4) This research project is currently done with collaboration between Caïro University and Massachusetts Institute of Technology. I am a member of the team working on it.
- 5) Because the researchers observed no involvement on the part of women in the public affairs of the villages concerned, and because of practical research limitations, women were not included in the survey. The respondents were not selected as a cross-section sample of the village population, but as a set of sub-samples of men working in agrarian and non-agrarian sectors. The peasant respondents were drawn from landholders according to the size of the landholding. The sample size ranged from 2% in large villages to 5% in small villages. As to non-peasant interviewees, each

THE SMALL MEDIA AND THE EGYPTIAN VILLAGE LIFE

KAMAL EL MENOUFI

Over the last few decades, the role of communication in bringing about social change in developing nations has grown tremendously. A great deal of attention has been paid, in particular, to mass media as they have been expected to serve as major purveyors of modern influences.(1)

So in Egypt, as in most developing countries, communication has been a one-way traffic. It has been considered sufficient to inform villagers about development programs and policies rather than encouraging them to seek information, or talk over decisions, or express their needs and wishes.

Concomitant to this has been the tendency of rural communication research to focus on vertical communication, from the national capital to the village-based masses. Most field studies, then, dealt with the role of mass media in the diffusion of innovations, in propagating family planning and in raising the level of national consciousness.(2) Yet, there is virtually no research on horizontal communication, i.e., on how and to what extent do communication devices help in community development? How far do the media feed the forums

1) See for example, Lucian Pye, ed., **Communications and Political Development**, Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1963; and Everett Rogers, **Modernization Among Peasants : The Impact of Communication**, New York, N.Y. : Holt Rinehart and Winston, 1969.

2) Empirical rural communication studies in Arabic made by Egyptian students until the beginning of 1979 were abstracted and compiled in **Communication and Rural Development in Egypt**, Annotated Bibliography, Arabic, Cairo University, M.I.T. Technological Adaptation Program, Report No. 5, June 1979.

The national review of Social Sciency,
No. 1,2,3, January — May — September, 1982. Vol. 19.

BIBLIOGRAPHY

- 1 — QURAN.
- 2 — Abu-Sulayman, Abdul-Hamid Ahmed : "The Theory of the Economics of Islam : The Economics of Tawhid and Brotherhood; Philosophy, Concept and Suggestions for Policies in a modern Context." in, Proceedings of the Third East Coast Regional Conference on Contemporary Aspects of Economic and social thinking in Islam — April 12/14 — 1968 — Holiday Hills — Pawling, N.-Y. — The Muslim Students Association of the U.S. and Canada, pp. 26 ... 78
- 3 — Ahmed, Ziauddin : "Socio-Economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in *Islamic Studies*, Vol. X-Dec. 1971 — n. 4 — Islamic Research Institute-Pakistan, pp. 344 355.
- 4 — Cummings, John Thomas & others : "Islam and Modern Economic Change", in, Esposito, John (ed.) : "Islam and Development", Syracuse University Press — 1980. pp. 25 ... 47.
- 5 — Ghanameh, Abdulhadi : "The Interestless Economy", in Proceedings of The Third East Coast Regional Conference on Contemporary Aspects of Economic and Social Thinking in Islam — April 12/14 — 1968 — Holiday Hills — Pawling, N.-Y. — The Muslim Students Association of the U.S. and Canada. pp. 85 ... 99.
- 6 — Inalcik, Halli : "Capital Formation in the Ottoman Empire", in *The Journal of Economic History*, Vol. XXIX, March 1969 — n. 1. The graduate school of business-administration of New York university — pp. 139 ... 143.
- 7 — Izadi, Ali M. : "The Role of Az Zakat (an institutionalized charity) in the Islamic System of Economics, in curing the poverty dilemma", in Proceedings of the Third National Seminar of the Association of Muslim Social Scientists — Gary Indiana — May 1974 — The Association of Muslim Social Scientists — Indiana — pp. 9 ... 12.
- 8 — Kaft, Monzer : "Islamic Economics" — Dar El Salam — Kuwait. 1979 (in arabic).
- 9 — Rahman, Fazlur : "Economic Principles of Islam", in *Islamic Studies*, Vol. 8 — March 1969, n. 1. — The Islamic Research Institute-Pakistan — pp. 1 ... 8.
- 10 — Rodinson, Maxime : "Islam and Capitalism", University of Texas Press, Austin — 1978.

the universe, such as land, capital, general circumstances such as shortages for reasons of war or disasters as well as laws of nature, all these belong to the whole of society, and all its members have equal shares and right of access to them. No man has the right of claiming a bigger share since he does not create or generate power independently." (1)

-
- 1) Abu-Sulayman, Abdul-Hamid Ahmed : "The Theory of the Economics of Islam : The Economics of Tawhid and Brotherhood; Philosophy, Concept and Suggestions for Policies in a modern context", in Proceedings of the third East Coast Regional Conference on Contemporary Aspects of Economic and Social Thinking in Islam — April 12 ... 14 — 1968 — Holidays Hills — Pawlings, N.-Y. — The Muslim Students Association of the U.S. and Canada — p. 35.

needs are unlimited and the economic resources relatively limited, an Islamic state should establish a strict policy of priorities and objectives of economic development. A "Laissez faire" society cannot be convenient because it leads to disparity and various forms of exploitation. The Islamic economic system cannot be identical to either socialist or capitalist systems. Instead of keeping the freedom of the individual initiative intact, the state shall interfere with private wealth to the extent that socio-economic justice demands. If the citizens of an Islamic country were true Muslims, the interference of the state would be relatively less. But the Islamic system cannot be established immediately without there being a directed society; in a society which is backward economically and intellectually that it is not easy to realize what lies ahead of it, an applied direction is absolutely necessary and does not interfere against the concept of freedom. It will be a temporary situation : as soon as enough wealth is produced in the country, social and economic justice is established, and people acquire intellectual and moral self-awareness and confidence, external restrictions must be removed. Of course if the society is at a stage which enables it to build itself on a free-enterprise basis and reform its position without any state interference, Islam would welcome this; The Quran assumes that people do and can own wealth and have the right to produce for themselves and for the whole society.

In any way, the interference of the state would be on a basis of economic policy which provides: (1) the maximisation of the use of economic resources — the decrease of differences in income distribution — the consideration of the moral, juridical, religious rules of economic activities.

As a conclusion, we can use the comment of Dr. Abdul Hamid Ahmad Abu Sulayman concerning the Islamic economic system : "Tawhid is a coin with two faces : one implies that Allah is the creator, and the other that men are equal partners or that each man is brother to other men. As far as economics is concerned, this means equality and cooperation. Thus, divinity in a Muslim society is only for Allah. This means, in economic terms, that natural resources in

1) Kahf, Monzer : op. cit, pp. 200 ... 206.

words as "The good" (khayr), and "the bounty of God" (fadl ullah). The provision of sustenance (rizk), and other securing necessities against disease, danger, ignorance, are considered as the most obvious God blessings on man. The Quran urges the faithful to earn and enjoy wealth and considers poverty as a definite punishment from God.(1) The pursuit of wealth and production of goods is a basic service to God or worship (ebada). The Prophet is reported to have said that indigence verges on rejection of truth.

Labour is considered as the main criterion for earning.(2) The Prophet said "None of you has ever eaten any food better than that of one's own labour". Labour is the human exertion directly or indirectly involved in the production of wealth and leading to progress. All constructive and creative endeavour whether manual, or managerial efforts, or intellectual and moral for the society progress, must be rewarded in Islam. This reward is, not only in the material sphere but also in the spiritual one; Quran uses words such as earning (kasb), recompense (jazaa), wages or reward (ajr) to define this reward. An Islamic state bases the terms of recompense of all labour forms, on justice.(3)

Income distribution is clearly guaranteed through the principles of Islamic economic systems; zakat, kerad, prohibition of hoarding, and prohibition of usury. God who created the economic resources in abundance, intends that they be shared in equitable manner by all people. Every person has the right to earn enough to survive with a decent standard. Generosity must be a characteristic of every Muslim.(4)

THE ROLE OF THE ISLAMIC STATE:(5)

The purpose of Islam is to provide the suitable conditions for an active development and expression of human personality. Since human

1) Quran : 2/155-268-202; 53/39.

2) Quran : 67/15.

3) Rahman, Fazlur : op. cit. p. 2.

4) Cummings, John Thomas & others : p. 37.

5) Rahman, Fazlur : Ibid. pp. 1-3-5-6.

tained beyond three years, if the owner exerts no labour to make it productive during this period; such land has to be redistributed.(1)

Inheritance in Islam is one of the main characteristics tending to avoid hoarding. It aims to a wide distribution of wealth among the maximum number of relatives. On the contrary, the law of primogeniture which provides the inheritance of the entire wealth to the eldest son, accumulates wealth and creates hoarding. Islamic inheritance is based on justice and aims to avoid discrimination and family conflicts. Even the apparent discrimination against women (daughters inherit half the shares of sons) is unreal. For fourteen centuries, Muslim women have had independent property rights that have been denied to women in the context of the times when the Quran was revealed, and in most of the developed contemporary systems.(2)

PRODUCTION IN ISLAM :

"There are religions whose sacred texts discourage economic activity in general, counselling their followers to rely on God to provide them with their daily bread, or, more particularly, looking askance at any striving for profit. This is certainly not the case with the Quran, which looks with favour upon commercial activity, confining itself to condemning fraudulent practices and requiring abstention from trade during certain religious festivals. The Quran ... does not merely say that one must not forget one's portion in this world(3) it also says that it is proper to combine the practice of religion and material life, carrying on trade even during pilgrimages, and goes so far as to mention commercial profit under the name of "God's bounty".(4)

Islam lays so much emphasis on the economic side of life and the productive activity. When Quran mentions wealth, it mostly uses

1) Abu Yusuf : Kitab al Kharaj, 1302 H, p. 37, in Ahmed, Ziauddin, Ibid. p. 347.

2) Cummings, John Thomas & others : op. cit. pp. 35 - 36.

3) Quran : 28/77.

4) Quran : 62/9 - 10

& Rodinson, Maxime : "Islam and Capitalism", University of Texas Press, Austin, 1978. p. 14.

can find some examples of Islamic banks operating in Muslim countries. The Islamic Development Bank (IDB) founded in 1973 has 34 members countries. It makes loans without interest and also contributes as an equity partner in industrial projects.(1) The Faysal Islamic Bank in Egypt operates on the same basis as well.

V. PROHIBITION OF HOARDING :(2)

Kerad is one of the Islamic economic principles. It is the solution suggested to avoid hoarding. Kerad consists of saving an amount of capital from consumption and investing it. So, money is in circulation and contributes in the production while hoarding retains wealth out of economic activity. Quran envisages the maximum circulation of wealth.(3) This is the economic reason for prohibiting hoarding which is the major obstacle to fully exploit wealth. The social reason for forbidding hoarding is based on the principle of justice. Accumulation of wealth in a few hands causes immoral trafficking of goods, creates frustrating disparity and economic imbalance between the two classes of society which may lead to the class conflicts. Islam does not intend to create an artificially classless society but seeks to narrow down social and economic disequilibrium to the maximum possible extent. The right to earn and use the means of production is guaranteed to each individual and is not exclusive to some. Hoarders earn great riches to the deprivation of those who desire to earn their living.

The Muslim must employ a balanced way of spending between avarice which hinders wealth from performing its desired functions, and between prodigality because wealth should not be wasted away while millions of people are deprived of life basic necessities. Both avarice and prodigality might lead to self destruction. Man is not forbidden to enjoy reasonably of his earning, but on the other hand, wealth should easily circulate in the society and be productive for the benefit of people.

One of hoarding prohibition example is that land cannot be re-

1) Cummings, John Thomas & others : op cit. pp. 32 ... 34.

2) Ahmed, Ziauddin : op. cit. pp. 345-348-350-351.

3) Quran : 59/7.

of the society; it enables the money lender to increase his wealth without exerting any labour, so it creates a monetary gap between the society's members. It tends to dehumanize man's concern for his fellow man, so it wipes off social brotherhood and mutual cooperation.

For these reasons, usury in any form is prohibited by Islam. Interest and methods with the same effect are illegal, such as gambling and all games of chance which are sources of unearned income. God says that they are an infamy of satanic handwork, which, besides turning back from remembrance of Allāh, creates enmity and hatred in society.(1) Also rent on land must be paid in money according to former arrangements. Sharecropping is forbidden. The agricultural workers wages must be paid in money according to pre-arranged terms, and must not be related to a share in output. Islam, by forbidding usury, avoids exploitation and injustice toward worker or owner.

However, prohibition of usury is not intended to forbid borrowing money to those who need it for vital consumption or for production. Islam provides a humanitarian solution to this problem through money-lending on the principles of social brotherhood, mutual cooperation, and solidarity. Money-lending should be done without any profiteering motive, and by giving enough time for easy repayment, even to make possible remission if the borrower is really unable to make full repayment.(2) During the Umayyads reign, it was one of Bayt al Mal functions to make loans without interest for commercial and agricultural purposes. It was one of the first institutions of loans without usury.(3) Actually, an Islamic bank should be a sink for savings and a source for investment without fixed interest. It would not loan its funds to people but would become a partner with them in business. Its interest would be more conservative in its loan evaluations, ventures, so there would be no guarantee of any outcome to the bank's savings depositors. This bank based on equity ownership rather than would maintain higher reserves than western capitalist banks. We

1) Quran : 5/90 - 91.

2) Quran : 2/280.

3) Ahmed, Ziauddin : op. cit. p. 349.

attempts to balance the relation between the two elements of production of wealth, for realizing social integration.

This principle is based on two concepts. The concept of ownership is the first one because it recognises the full right of the investor or the capital owner in exercising his authority on his capital. The second concept is the cooperation concept. Both parties, the capital owner and the worker, share the results of their association according to an equitable contract which stipulates their obligations and rights.(1)

IV. PROHIBITION OF USURY :

Usury is an obligatory surplus on capital borrowed or loaned. This practice is 4000 years old. It had been prohibited clearly in the Quran : "Those who swallow usury shall not rise again, except as he rises whom Satan of the touch prostrates, that is because they say, "buying is like usury", God has permitted buying and forbidden usury ... God blots out usury, but freewill offering He augments with interest".(2)

Usury is prohibited in Islam for many reasons or concepts.(3) The first concept is **الفنم بالغرم** that no one is to be allowed any gain from economic activity unless he is subject to a loss. The legal guarantee of interest is considered a sure gain. The second concept is **لا جزاء بغير جهد** which means that any gain has to be earned through personal work and effort. Interest is a kind of reward without work. Islam urges people to work. Inheritance in Islam is the only allowed income without working. The third concept is the principle of justice. Usury increases the tendency to concentrate wealth with a minority

1) Kahf, Monzer : op. cit. pp. 139 ... 143.

2) Quran : 2/275-276, also 30/38.

3) Ghanameh, Abdulhadi : "The interestless economy", in Proceedings of the third East Cost Regional Conference on Contemporary Aspects of Economic and Social Thinking in Islam — April 12 ... 14 — 1968 — Holiday Hills — Pawling, N.-Y. — The Muslim Students Association of the U.S. and Canada — pp. 86 .., 88.

on the income and wealth distribution in the society specially in long term.(1)

We must finally mention that zakat is the minimum obligatory levy upon wealth of the rich. The society may need a greater amount than zakat. This is provided if the Muslims consider conscientiously their duty to spend in the way of Allah : sadaqa. There are also charities to be given in special occasions such as for the breaking of the fast (zakat al fatr).

III. AL KARAD :

Al karad is the principle concerning the nature of relations between two or more members in any economic association. In Islam, the forms of partnerships or associations are various. The partnership on credit شركة الوجوه is a trade on credit which provides the distribution of the profit at the end of a determined term, after returning the capital to its owner, among the members according to whatever had been agreed. The commenda or speculation is an association in which one party provides the labour and the other the capital. The profit is shared by the members according to a former agreement. Another form of association is شركة الصنائع in which the capital is used for the manufacture of goods and not for trade.(2)

Al karad is the principle for projecting an equitable productive relationship between labour and capital. It aims to avoid unfair labour wages disproportionate to the value of production which creates fortunes for the investors at the cost of labourers. In this way, Islam

-
- 1) Kahf, Monzer : "Islamic Economics". — Dar, El Kalam, Kuwait, 1979 — (in arabic), pp. 110 130.
 - 2) Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", in *The Journal of Economic History*, Vol. XXIX — March 1969 — n. 1 — The graduate school of business-administration of New York University — pp. 97 .. 140.

Zakat has to be distributed on the persons eligible to receive it according to what is mentioned "explicitly" in the Quran : the poor and needy, those who collect Zakat, those whose hearts are brought together, the ransoming of slaves, debtors, in God's way, and the travelers.(1)

Zakat on capital is not the only fiscal obligation on Muslims. There are also the tax on land (ushr) whose rate is fixed according to the quality of the land (5% on irrigated land, 10% On rain-fed land), and the tax on mines whose rate is one-fifth of the deposit of certain types of minerals only, such as gold, silver...

The above taxes were the obligations of Muslims only. There are other kinds of Islamic taxes. The kharaj is a tax paid by all the state citizens either Muslims or non-Muslims. It can be changed by the Islamic state since it is not fixed in the Quran. It can be either fixed rates on all land suitable to cultivation, or proportional according to what is actually produced.

The tax due on non-Muslims only is the jizyah or poll-tax. It was paid in return for the guarantee of their security and in place of military service. Its rate was fixed by Ijma.(2)

The economic functions of Zakat are various. It has an important role in the distribution of capital or its allocation between the different opportunities available, and between investment and saving. It reduces the amount of hoarding and of unemployed resources. It has its impact

1) Quran : 9/60.

2) During the Khalifates of Umar, Uthman, and Ali, the annual rate for the rich was 48 dirhams, for the middle class 24, and 12 for the poor.

— Cummings, John Thomas - Askari, Hossein & Mustafa, Ahmad : "Islam and Modern Economic change," in Esposito, John (ed.); "Islam and Development", Syracuse University Press — 1980 — pp. 26 .. 32.

for people to utilize and enjoy. People are entrusted on these resources. They can own them provided they commit no injustice, and consider the needs of the society, so they do not have absolute right of ownership. (1) As long as the owner has the capacity to derive benefit and produce from his property, his ownership is allowed, otherwise it should be removed because property role must be according to the largest interest of social economic life. Man as the trustee of God must fulfill God's plan of spreading prosperity on earth and in the hereafter. The Prophet declared some resources prohibited to be owned by person such as fire, pastoral land and water. They are property of all people because they are of vital necessity.

The principle of justice is the basis of all the other principles as we shall try to explain.

II. ZAKAT or LEGAL CHARITY :

Zakat is one of the five pillars of Islam. The word means purification for one's earnings and from one's sins. It leads to increase of blessings and material property in this world and of spiritual merit for the hereafter. For the society, it is a system of social insurance and security, Zakat is an obligation on every Muslim whose income is above a certain amount — *nessab* which is the minimum exempted income for necessities — or the "poverty line". In the Quran, Zakat is mentioned in 32 verses; 95 references in the Quran gives directly or indirectly the God order to the rich to give willingly, out of their wealth for social welfare. (2)

Zakat aims to establish economic justice by eliminating or reducing economic disparity. So it is based on the concepts of justice and solidarity.

Zakat is the principal tax on Muslims. It is a wealth tax on income, above *nessab*, held for twelve months. The rate of zakat is 2,5% on the capital (money, gold, silver and articles of trade). The amount of

1) Quran : 24/33-57/7.

2) Izadi, Ali M. : The role of Az Zakat (an institutionalized charity) in the Islamic System of economics, in curing the poverty Dilemma," in Proceedings of the third national seminar of the Association of Muslim Social Scientists — Gary Indiana — May 1974 — The Association of Muslim Social Scientists — Indiana — pp. 9.. 18 (p. 12).

his death, gifts from person to person). If men transgress their limits and begin to violate their fellowmen properties, the society will be cracked.

— Labour is the second concept for establishing justice and earning legal gain or *Kasb Halal*, Labour is manual, mental or moral. "O you Faithful! devour not your wealth among your selves through unjust means unless it be on the basis of an agreed upon trade pact between you; and do not commit (economic and social) suicide (by devouring of wealth through unjust means). And set your eyes not greedily on what wherby God has given distinction to some of you (economically) over others; men and women shall share in what they have earned, and ask God of His bounty...»(1) God says that there are differences in capacities and skills among people due to native gifts; consequently, there will be differences in economic gains, but still all wealth must be earned through the use of these capacities whatever they may be.

In order to establish the economic justice and with the admission of the differences of capacities among individuals, the Islamic system must provide and guarantee certain basic necessities for each person. These necessities are food, clothes, shelter, health services and education. These necessities are the right of every individual of the society whatever his earning capacities are. They are the basic human requirements and the Quran considers a human being as honorable. They are necessary for the development of the individual by giving equal basic opportunities to everyone. There is also another need for the society which is the necessity of security and defense.

In contemporary economic systems, justice is the main objective to realize, and the most difficult to attain. In capitalism, the freedom of the individual transcends over the interest of the society. In communism, the state power almost abolishes the freedom of the person and his human needs. Justice is far for being reached. In Islam, all the principles are based on justice trying to "balance" the interests of the individual and those of the society. **Ownership** in the Islamic system reflects clearly this situation. Islam recognises the right of private ownership for individuals. It is an instinct which cannot be denied. Everyone strives for the maximum output of his acquisition. In Islam, God is the absolute owner of the resources which He created

1) Quran : 4/29 ... 32.

necessary, to arrest all deficiencies by the use of suitable additional measures. On the other hand, Islam tries to create and implant a strong moral consciousness among the individuals to realize fully their obligations to God and the society. (1)

The principles of the Islamic economic system are five. The basic one is justice which is the link between all the aspects of the Islamic system. The four other principles are divided into two positive ones : al-zakat or legal charity or alms tax, and al-karad or speculation. The remaining principles are negative : prohibition of usury, and prohibition of hoarding.

1 — JUSTICE :

Justice is the basic principle of the Islamic system and consequently of the Islamic economic system. Without the establishment of socio-economic justice the individual and the society cannot develop. If men's economic needs are secured, his personality will appear into creative scientific, intellectual, artistic and moral ways. The main Islamic values which emphasize economic justice are :

— The concept of *Kash Halal* or legal earnings : wealth is to be earned, with the exception of relatively small benefits which are allowed in Islam (earnings from the head of the family during his life or after

1) Ex : Zakat aims to take a part of the rich wealth and to return it to the poor. The state must take suitable measures for its collection and distribution, and has the right to use coercion against those who refuse to pay it. If the amount of zakat does not fulfill the social needs, the state can impose additional taxes upon the rich, because the poor has also a right other than zakat in its wealth. On the other hand, there are many Islamic traditions seeking to implant in the individual a benevolent spirit of spending belongings in the way of Allah, and by that becoming worthy of His paradise.

— Rahman, Fazlur : "Economic Principles of Islam", in *Islamic Studies*, Vol. 8 March 1969, n. 1 — The Islamic Research Institute — Pakistan pp. 1 .. 8. =

— Ahmed Ziauddin : "Socio-Economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in *Islamic Studies*, Vol. 10, Dec. 1971 — No. 4, Islamic Research Institute — Pakistan. pp. 344 — 355.

The Principles of the Islamic Economic System
(General review)

Amira Machhour*

Economics is the science which studies the activities of the human being for resolving the economic problem which is the excess of the people's needs compared with the available resources. As in any economic system, the Islamic economy aims to realise the welfare of the person and the society. This double objective cannot be reached without the application of justice in all the aspects of the system. Thus, we may say that the Islamic system is a unity in which the various elements — political, social, economic, juridical — integrate. So, we cannot, for example, find a truly Islamic economic system beside a non-Islamic political system.

In Islam, man is an individual being in his aspirations, but his welfare is always related with society's welfare. So, individuals are not the parasites of the society. Islam intends to create a synthesis of the two worlds : the life hereafter is determined by the life lived on earth. "And seek the abode of the hereafter in that which Allah has given thee and neglect not thy portion of the world".⁽¹⁾ Islam provides, for all ages in all circumstances, a reasonable programme for human activities concerning the various aspects of human behaviour and relating individual to social life. Faith in God and the accountability of life hereafter are the basis of the Islamic ideology. Thus, it differs from all materialistic ideologies because its teachings are inspired by the concept of Divine unity (Al Tawhid).

The special characteristic of Islamic socio-economic system is that it prescribes directives for social and personal behaviour and empowers the state with adequate legislative and executive authority. This authority enables the state to carry out the prescribed obligations and, if

1) Quran : 28/77.

* Researcher-Urbanization Unit-National Center for Social and Criminological Research.

— The National review of Social Sciences — No. 1,2,3 January-May - September, 1982, Vol. 19.

- .29 — Cf. *Ibid.* p. 316 ff; also pp. 39 - 44.
- 30 — The principal contribution of Geertz in the field of political development in the early "sixties was to draw attention to the disintegrating impact of modernisation for nation-building — See his introductory essay in *Old Societies and New States* (New York 1963) Karl Deutch develops this notion further and incorporates it in his systems analysis of the "emerging nations" in *Politics and Government* (Houghton Mifflin, Boston 1974).
- 31 — *The Foundations of Belief* (London 1895) p. 219.
- 32 — Compare this with Hobbes' notion of "reckoning" as expounded in his *Leviathan* Bk. I Ch. 5.
- 33 — For the distinction between legality and legitimacy see *Man and his Government* pp. 234 f.
- 34 — De Grazia argues that the deference of people to Authority which they can rarely empirically justify, does not signify that their behaviour is unreasonable. The ends, i.e. keeping a community well-knit and purposefully organised, vindicates the rational element in belief systems. See his article "What Authority is not" in *APSR* op. cit.
- 35 — *The Web of Government* p. 33.
- 36 — C.E. Merriam, *Political Power — its Composition and Incidence* (McGraw & Hill 1934) Ch. 4.
- 37 — *The Web of Government* p. 32.
- 38 — *A Systems Analysis*, p. 192 ff.
- 39 — *On Power* p. 98.
- 40 — See his classic in this field, *Power : A New Social Analysis* (London 1938) p. 284. The combination of incisive philosophic insight and practical political sense Russell excelled in is brought to bear on the issue of "Authority and the Individual" in his *Reith Lectures* for 1948 - 49.

- 19 — Cf. V.E. Wolfenstein, *The Revolutionary Personality : Lenin, Trotsky Gandhi* (Princeton 1967).
- 19a — Fred Greenstein, "The Benevolent Leader : Children's images of political authority" in Robert Dahl & D E Neubauer, ed. *Readings in Modern Political Analysis* (Prentice Hall 1968) p. 340 - 55.
- 20 — See David Easton, *A Systems Analysis of Political Life* (N.-Y. 1965) also G. Pauker, L. Pye & G. Kahin, ed. *Major Governments of Asia* where they illustrate this theme. Indeed, W. Kornhauses, *Politics in Mass Society* (The Free Press 1959) develops his argument on the susceptibility of democracies turning totalitarian on similar premises. For the messianic aspect of totalitarianism see J.L. Talmon, *The Origins of Totalitarian Democracy* (London 1952, 1970).
- 21 — Bertrand de Jouvenel, *On Power, its nature and the history of its growth* Trans. by J.F. Huntington (Boston 1962) p. 182.
- 22 — Talcott Parsons, "Authority, Legitimation and Political Action" in CJ Friedrich, ed., *Authority* op. cit. 291 Cf.
- 23 — This analysis is succinctly brought out in the perceptive biography of Reinhardt Bendix, *Max Weber : an Intellectual Portrait*.
- 24 — See p. 286; 301 - 302; cf. his "Perceptions of Authority and Political Change" in Friedrich, *Authority*, op. cit. pp. 173 - 174.
- 25 — *Ibid.*, p. 16 — Cf. David Easton, *A Systems Analysis ...* p. 292 & Y. Simon, *The Philosophy of Democratic Government* p. 145.
- 26 — *On Power ...* op. cit., p. 170.
- 27 — See CJ Friedrich, *Man and His Government, an Empirical Theory of Politics* (New York 1963) p. 239. Cf. Harry Eckstein, *A Theory of Stable Democracy* (Princeton Univ. 1961) and Hyneman, *The Foundations of Popular Government*.
- 28 — For the distinction between Community and State in the democratic context see *The Web of Government* pp. 144 - 155.

- 11 — See Ludwig Stein, *Einführung in die Soziologie* (München 1921) pp. 397 Cf. Stein possibly saw in the Jacobinist Reign of Terror the dramatisation of this transition to the new principle of Authority. As German sociologist nurtured in the tradition of an optimistic science-bound age, he had established certain theoretical ideas in lectures at the Zurich polytechnic in 1888 — In the aftermath of the War he set out to test them on the ensuing social transformations; his methodology, ground in the twin recourse to history and to natural science is directed to demonstrating the precarious balance between struggle and cooperation which man must find if progress is to be assured.
- 11a — This idea of authority as a measuring rod for the level of civilisation attained by the people runs through much of the romantic current of German philosophy. Significantly it recalls to mind the 14th century muslim sociological classification relating the evolution of Power — "mulk" — to the stages of "umran". See Ibn Khaldun's *Muqadima* Bk I Ch 3 : 15 & Ch 4 : 18 for partial illustrations in a sociological perspective.
- 12 — For a comprehensive statement of this issue see his work, *A General Theory of Authority* (Indiana 1962) Also his *Philosophy of Democratic Government*, op. cit.
- 13 — For an ex. of this interchangeability cf. Gerth & Mills (tr. ed.) *From Max Weber-Essays in Sociology* (London 1974) p. 245ff.; R. Bendix, *Max Weber — An Intellectual Portrait* (London 1962) p. 298ff. A contrasting position is exemplified in H. D. Lasswell, *Politics : Who gets What, When, How ?* (Cleveland, 1958).
- 14 — Sebastian de Grazia, *The Political Community* () p. 22.
- 15 — Robert MacIver, *The Web of Government* revised ed. (N.-Y. 1965) p. 32.
- 16 — *The Ruling Class* (tr. McGraw-Hill, N.-Y. 1939) pp. 70 - 71
- 17 — *The Web of Government* p. 30.
- 18 — *The Political Community* p. 26.

- 5 — Jacques Bossuet (1627-1682) French public figure and Church Father, engaged in the controversies of his times in order to reassert the unity of the Church and combat the Protestant heresy. His main theme throughout his prolific works aimed at establishing the authority of the Catholic tradition, was echoed in a simple and resounding logic : "Le signe visible de la vérité c'est l'unité, comme la multiplicité est celui de l'erreur..." See illuminating biographical note in *La Grande Encyclopédie* Tome 7; 468-81.

- 6 — See J.W. Gough, *The Social Contract* (Oxford, 1957) Introduction.

- 7 — David Hume (1711-1776) — English philosopher of the empirical positivist school — For his major relevant works see his *Essays Moral and Political* (Edinb. 1741-42) & *Political Discourses* (1752).

- 8 — Clearly the influence of Muslim jurisprudence on Aquinas here is profound, not only on the substance of his thought, but on his methodology and reasoning. In the absence of an exclusive political work, this influence is perhaps most manifest in the *Treatise on Laws* of his *Summa Theologica* — See Yves Simon's erudite discussion of the roots of Authority in Democracy in *The Philosophy of Democratic Government* (Univ. Chicago Press, 1961)

- 9 — "Whosoever breaks away from God will ultimately end up abandoning his own Flock." This is an idea which evokes the Muslim ethos of the unity of the moral order and the inseparability of the "secular" and the "spiritual" — Hannah Arendt discusses the value of religion for secular life in the context of western political philosophy. See *Between Past and Future* p. 134ff; Cf. Machiavelli's assertions on Religion in his *Discourses* Bk. I, pp. 11-18.

- 10 — This is the source of the intellectual tradition of modern revolution : Cf. George Sorel, *Reflections on Violence* (N.-Y. 1961) — For an instructive bibliography on the history of the understanding of revolution see John Dunn, *Modern Revolutions — an Introduction to the analysis of a political phenomenon* (London, Cambridge 1972) : 329.

The Concept of Authority

* Notes *

* Our discussion of Authority here takes the entry by Roberto Michels in the *Encyclopaedia of Social Sciences* (MacMillan 1930, 1935) Vol. 2 — as its point of departure; in its concise statement it combines philosophical insight to political command. Few of the authoritative works of Michels are available to the common reader in English. Apart from his *Political Parties* (trans. New York, 1966) there is a translation by Alfred de Grazia, *Robert Michels First Lectures in Political Sociology* (New York 1949, 1965) Subsequent references to Michels in our paper are generally made in an affirmative, rather than critical tone to support an argument or illustrate a theme. Conversely, in referring to various philosophers or authors in the spectrum of European political thought, only few will be footnoted. The reader may consult the classical references in the field eg., George Sabine, *A History of Political Theory* (3rd rev. ed., London 1963); John Bowles, *History of Western Political Thought*. For more selective analyses, see Sheldon Wolin, *Politics and Vision* (Little, Brown 1960) and for a contrasting approach, less philosophical, more sociological, Robert Nisbet, *The Sociological Tradition* (Heinemann, London 1970, 1980) Ch. 4 :

- 1 — Philip Solznick, *The Organisational Weapon* (New York, 1952) p. 242.
- 2 — See "The Perception of Authority and Political Change" in C.J. Friedrich, ed., *Authority-Nomos 1* (New York 1958).
- 3 — Hannah Arendt, "What was Authority" in C.J. Friedrich, *Ibid.* pp. 127 - 8; cf. S. De Grazia "What Authority is not" in the *American Political Science Review* (1959) 53 : 321 - 331.
- 4 — See Lecture 10 in his *Introduction to Political Theory* (N.-Y. 1967)

ges. Power, significant as it is, becomes only one phase and one aspect of the authority relationship. But, Authority connotes more than might. "It is not ultimately by violence that men are ruled» observed Bertrand Russell in an ongoing debate, "but by the wisdom of those who appeal to the common desires of mankind for happiness, for inward and outward peace and for the understanding of the world in which by no choice of our own we have to live.(40) Accordingly, it is to the justificatory and to the legitimating function of beliefs and values that Authority turns for its other authentic aspect.

To conclude, the relationship between power and authority is a close and intricate one. But, this affinity and close interdependence should not be mistaken for their identity. Institutionally, in a State, they must fuse at some point if they are to be meaningful indeed, to have a system at all. Their unique central integrative function is duly recognised and their regulatory and control functions are similarly common. Yet, the differences between the two concepts converge in their complementarity. While the principle of Power assures man his survival and guarantees a modicum of order to human society, the principle of Authority fulfills man's dignity and promotes a moral ideal of progress for a civilised society.

a necessary mechanism for assuring control. Weber's definition of the State takes into account this fundamental necessity, but does not — as Harold Laski's concept for instance — superimpose the aspect of physical violence at the expense of that of legitimacy. As Easton points out, the extent to which members believe that decisions or authorities are legitimate will fluctuate and a system may have to rely exclusively on force or fear at least for limited times.(38) The degree of coercion varies in inverse proportion to the legitimacy of a system and in this way, coercion becomes another way of identifying illegitimate Authority. However, the indispensability of coercion in the exercise of Authority is justified by the fact that the moral code itself calls for exertion on behalf of what is right, and therefore calls for power. Accordingly, the end to which power is used renders it authoritative. For there, Power becomes accountable and it rendered compatible with the concept of Authority and its underlying principle of reciprocity.



Despite the elusiveness and the ambivalence it evokes, Authority remains the central concern in the life of man in society in general and in the political community in particular. Such concern is duly reflected in political theory and political philosophy. The entire span of political life is structured and ordered around Authority. The substance of politics might be power, but its essence lies in authority. Man is not satisfied with wielding control. The retention of this control necessitates that he establishes his right to it. If coercion in its various forms — physical, economic or psychic — plays a vital role in the political arena, human volition plays an equally potent role. The proof of the proposition is contained in the myth of Authority. Unless power transforms itself into Authority, i.e. unless naked power changes itself into authoritative power, it has little chance of endurance. To effect this transition power has for practical purposes to shed its essential egoistic nature for an acquired social nature. The analogy De Jouvenel draws here seems apt. "The plant of power", he remarks, "when it has attained a certain growth, cannot continue to draw nourishment from the subject soil without putting something back into it. Then comes its turn of giving". Consequently, he concludes, "power has by a wholly natural transition moved from parasitism to symbiosis"(39). Thus, the principle of reciprocity which underlies the concept of Authority emer-

tween those who command and those who obey and is reflected in the pyramid of social structure — the hierarchical order that results.

The sanctification of Authority is related to its legitimation. Every regime seeks to strengthen its ties of legitimacy through the propagation of appropriate belief systems or ideologies. Such symbolic responses are intensified through concrete expression in rituals, ceremonies and physical representations of the regime. This is what Charles Merriam refers to as the 'Credenda and Miranda, of power.(36) Such concrete manifestations, as Easton explains, serve to bolster an aura of sanctity, respect and reverence for the existing political institutions and to reassert the legitimacy of the incumbant authorities. Historically, Byzantium provides an empirical exemplary model of the significance of this aspect in the investiture of Authority. Perfection was attained in the accession and installation ceremonies. The lore and the hierarchy, the symbol and the structure converged in the sanctity and the meaning attached to the imperial coronation rite.

The significant consequence that immediately results from the institutionalization of Authority is that the concept adds a dimensional gain. Authority appears as a property in addition to its principal relational attribute. The sanctity of office lends a structural legitimacy to the incumbent.(36) When Socrates accepted the verdict of the jury despite his conviction that he had committed no wrong, he was doing so out of a reverence for the politeia. It was not, he believed, to a personal judgement that he was submitting, but to the judgement of those who represented the system. Clearly then, the institutionalization of Authority becomes a functional imperative. The guardians of the Myth, no matter what its character, maintain focal agencies not only for the authoritative interpretation and application of its tenets, but also for the authoritative control of those who seek to evade its prescription.(37) The latter function, namely, the authoritative control of those who evade or refuse to conform to the prevalent myth of Authority raises the issue of the use of force.

Coercion is a basic pillar in the concept of Authority, but it should not be exclusively identified with it. As no value system is ever perfectly internalized and institutionalized, and its status remains uneven in different sub-groups and personalities, the institutions of coercion become

Reason incompatible. Authority, he claims, is in all cases contrasted with Reason and stands for that group of non-rational causes moral, social, and educational which produces its result by psychic processes other than reasoning.(31) Iyerach disputes this view, for he considers that the sanction of any true Authority may be vindicated to the satisfaction of reason. Furthermore, the antinomy between Belief and Reason is not irreconcilable. He who believes upon Authority, explains George C. Lewis (1849) entertains the opinion simply because it is entertained by a person who appears to him likely to think correctly on the subject. Perhaps it is possible to contend, that such a proposition is drawn from outside the political realm. Despite the philosophical origins of the Platonic concept, it is significant to remember that the rule of the Philosopher King rested upon a claim to the possession of superior knowledge. There the rule of the expert is confronted with that of the amateur. A more extreme view in equating Authority with Reason has been expounded above in Ludwig Stein. Perhaps Friedrich presents the issue in a more moderate tone by representing Authority as the 'capacity of reasoned elaboration. (32) Such reasoned elaboration is conducted against the background of prevalent norms and values. The decline of Authority is seen in terms of a shift that occurs in the ground of belief which creates a gap between rulers and ruled. Even in cases where the prevalent belief-system is positivist, the legality of a given rule ceases to provide for its legitimacy in the event of such a shift occurring.(33) Consequently, the concept of Authority when translated into a practical empirical relation can be considered to contain an element of Reason.(34)

The "Credenda & Miranda" of Power : Institutionalisation.

Having considered some of the issues raised in connection with the consequences of Authority, it remains to explore the requisites for transforming the myth into reality. What are the problems raised in connection with establishing the Concept of Authority in a given situation ? MacIver sums up the two basic requisites thus : "The sanctification of Authority is attained in two closely related ways, through the elaboration of the lore... and through the elaboration of the institutional structure.(35) The first requisite is related to the symbol structure, which forms a link between the masses and the distant Person or the impersonalized Authority which it represents. The second requisite performs the function of establishing and maintaining the distance be-

object, but it is in effect an obtainable proposition. However, the fundamental requisite for its applicability is the assumption that there actually exists a greater unity that sustains these differences. Where the myth that sustains the belief in the greater unity lacks, the principle can no longer be valid. The notion of the transformation of the central myth is here at stake. In this context, it is significant to distinguish between three situations. The first situation is currently associated with totalitarian states, where the central myth in its demand for absolute unanimity and conformity, refuses to submit to a minimum of tolerance. In such a case where the actual socio-economic and cultural situation is fundamentally heterogenous, instituted Authority will, in its intransigence tend to increasingly resort to coercion and progressively weaken its claims to legitimacy.

In the second situation, the notion currently associated with liberal democracy, upholds a central myth that accomodates tolerance. In the context of Western civilisation, this transformation of the central myth of unanimity — a platonic legacy — occured under the impact of industrial civilisation. A modern society with its complexity of organisation becomes a multi-group society. It possesses no longer the homogeneity of culture that has pervaded former types of societies. Accordingly, the argument runs, a multi-group society is a multi-myth society. Its appropriate form of government can be based only on some form of myth that accomodates conflicting myths.(29) Thus, in a democracy, the substance of the central myth is a belief in legality... or in the rule of Law.

The third situation is that currently associated with newly emerging nation-states in Asia and Africa. Here, the central myth is lacking. Not only is there a vacuum created in the belief-system, but what impaired forms of older system persist remain in uncompromising conflict with one another and with nascent fragile concepts. Parochial allegiances create tensions where the myth of nationhood or nationality has not become internalized. The process of the creation of a central myth is what Clifford Geertz calls the 'Integrative Revolution'(30).

Rational Perspectives on Authority :

The final issue involves placing the myth in its rational perspective. Arthur Balfour, in 'The Foundations of Belief, finds Authority and

confidence reigns in human relationships. Purposeful activity can flourish in a congenial environment. Friedrich concludes the matter by establishing a correlation between Consensus and Legitimacy.(27) Such a proposition is based on the assumption that legitimacy enhances consensus and consent facilitates rule. The range and intensity of this correlation between beliefs and acceptance is a matter that can be left for empirical quantification.

In actual political life the superiority of Authority founded on legitimacy has been universally acclaimed. Rulers anxious to preserve their power have been led to compromise or to exert their actions and achievements in the endeavour of ensuring legitimacy. Thus to establish a sense of solidarity with his French subjects Louis XIII voluntarily adopted Catholicism at his coronation. Napoleon sought to conquer and found to establish La Gloire de la France and win the free acclaim of his people. Nowhere in modern times has the crisis of Authority been so poignant as it is in the newly emerging states. Legitimacy lies at the core of this crisis. The impact of the breakdown of previous beliefs and established structures has already been mentioned. In many respects, Power has supplanted Authority and the prevalence of personal power politics and the recurrence of military coups bear due testimony to the fact. Yet, on account of the tendency of power to persist, it seeks to justify itself. Thence, military regimes seek to create a bond of solidarity with those subject to their power, by seeking legitimacy in an impending crisis, given or fabricated; real or imagined. If, however, Crisis can be a source of solidarity, it can not by its very nature serve as a durable and permanent basis of legitimacy that institutionalizes a political regime and lends stability to a political system. Presumably, crisis is the last resort when no other basis for rule can be sought. When values and beliefs are in a state of continuous flux and old institutions have been disestablished without new substitutes taking root, crisis can become, in the last measure, a resort for security.

The third question raises the issue of conflicting loyalties. MacIver points out the fact that a community is held together by many bonds, that many of these are not political and the liberty of men to pursue their different allegiances can attach them the more strongly to the greater unity that sustains their difference'.(28) The theme of unity in diversity is certainly not only an attractive and to many, a desirable

tinuously upon expediency, the unavoidable indeterminacy of the effectiveness of each output can be indefinitely tolerated only by systems in which the pace of life is slow, change is infrequent and the functional interdependence is weak (24).

This leads to considering why power exercised authoritatively, i.e. where there is a belief in its legitimacy should prove more effective, efficient and just. Here, philosophers of Obligation like Hume, Rousseau and Kant, contribute in providing an answer. Authorit'y, appearing in the character of right, as Charles Hendel sums up the issue, is answered by an internal moral obligation and is never merely power. (25) This moral imperative indicates an ethical predisposition to accept the actions of those in authority within recognized or determinable limits. Thus, the operation of an ethical motive of obedience transforms a passive submission into an active, willing duty on the part of those subject to Authority, a fact which, in normal conditions, no amount of external force could effectively render.

Furthermore, an Authority which conducts itself in observance with folkways and recognized values or in accordance with an internalized set of beliefs it creates in its subjects, becomes not only ethical, but also just. Here, De Jouvenel resumes his argument. "The more stable and rooted are a society's habits and beliefs and the more predictable is its behaviour, the less freedom will Power have in action. (26) Accordingly, Authority contains a built-in mechanism that assures it from becoming a tyranny. Tyranny is used here in the classic sense implying a rule that is not exercised in accordance with the recognized norms without bearing any value-judgement connotational. A rule free of restraint can on the theoretical level, be used for good or evil. In practice, however, the dictum that all power corrupts and absolute power corrupts absolutely, becomes through the inherent egoistic drive characteristic of Power invariably validated.

The effectiveness of legitimate Authority together with its substantial ethical and just content, leads to the institutionalization of stability. Such stability connected with Authority need not be associated with stagnation. It is a stability that accomadates a sustained dynamism. So long as persons of every degree behave according to fixed rules, known to all, their actions in all circumstances are predictable and

opinions of equal validity whose (claims) can be settled only by political or military force'(21) in other words, authoritative power gives way to naked power. Or, more simply, Authority collapses.

From Legitimacy to political consolidation :

The second issue is related to Legitimacy. Institutions have primarily integrative functions. But as normative patterns they do not operate automatically, they require legitimation. To be legitimized, they must be authoritatively interpreted and the values held in common in the society form the basis of such legitimation. Legitimation becomes according to Parsons's definition, the appraisal of action in terms of shared or common values. In more pedantic terms, Legitimacy is "the primary link between values as an internalized component of the individual and the institutionalized patterns which define the structure of social relations.(22) Or, to be more relevant and specific in this context, it is primarily the link between values and the structure of political relations as embodied in the Authority complex. When Weber considered the essence of the relationship between rulers and ruled (Herrechaft) he regarded the actual frequency of compliance as one aspect of the fact that the power of command existed. Equally important, perhaps even more so, was the meaning that rulers and ruled attached to the authority relationship. For, although he emphasized both the organisation that implements and the beliefs that sustain a given system, he based his typology of Authority principally upon the nature of the legitimacy underlying it.(23) Despite certain weaknesses in the categorization and despite some fundamental confusions and omissions in a simplified trilogy as later critics have pointed out the Weberian contribution remains of enduring significance. This is due to its recognition of the primacy of the issue of legitimacy for authority on the conceptual and the empirical levels.

Regarding the practical implications of legitimacy for the political system, various relations have been established and subsequent explanations have followed. Its implications for stable, effective, efficient and just rule have been explored by various authors. In his systems Analysis, Easton compares the relative merit of alternative bases of Authority.

Where acceptance of outputs as binding must depend on force the social costs are high, where they depend largely and con-

From Anomie to Disintegration :

The first issue raises problems related to anomie in its widest context. Here the Durkheimian notion can be interpreted as that state of mind in the community where no *nomos*, no prevalent notions concerning what is right exist any longer. The adverse effects such a state has upon the principle and practice of Authority, as well as its subsequent threat to the political community at large, have prompted contemporary writings concerned with the fate of Authority. C.J. Friedrich, for instance, distinguishes between a division in the political community on what constitutes legitimacy from a state of general anomie. He further distinguishes between the absence of any cherished standards and value-judgements and the presence of clearly defined divergences in such standards and judgements. The significance of this distinction lies in its challenge of the relevance of the Platonic contention of solidarity and unanimity to modern states. Dissent, he argues, is vital for the maintenance of intellectual, cultural as well as political vitality. However, this is an issue related to the conflicting beliefs and value systems referred to and he is probably justified in distinguishing it from the state of anomie. De Grazia is more concerned with that disintegrated state of a society that has no body of common values or morals which effectively govern conduct. He refers to some philosophers who considered such an anomic situation, "Was not Plato arguing the necessity for a body of common values with moral Authority when he proposed to fabricate a royal fable for his Republic ? He questions further.. Was not Marx lamenting the deterioration of a body of values of a bygone day in his manifesto ? This indeed calls to mind a host of romantic anarchists emerging on a stage of anomie and invoking nostalgic reminiscences of bygone days. When de Maistre opposed Reason to Faith and bitterly condemned the disintegrating effects of Reason, he was reacting to the rationalist current that was ripe in his era. But what can the practical dangers of such a state of a breakdown of universal beliefs and values be ? Conversely put, once the element of universality is doubted and a profusion of criteria for evaluating Authority abound, what can its consequences be ? What are the implications of a resurgent relativism in the moral sphere — especially when it is recalled that this resurgence is often attendant on the assertion of Reason in politics — Perhaps De Jouvenel's argument contributes to providing an answer. "For once man is declared" the measure of all things there is no longer a True, or a Good, or a Just, but only

practical implication. The code of beliefs and moralities which is deeply embedded in the nature of man in society gives birth to a psychological need to find some leaders and structures in which to believe. This has led some writers like Lucian Pye and David Easton to postulate that in the underdeveloped countries the breakdown of a sense of obligation to the old authorities has left attitudes of free-floating obedience. Such attitudes have been cleverly manipulated by unscrupulous leaders who have seized upon them and exploited them very frequently for socially and nationally camouflaged, basically egoistic ends. These leaders fill the void created by the absence of objects to which attitudes of obligation may attach themselves. (20) Such, indeed, seems to provide a plausible explanation for the prevalence of personal politics in many of the nascent states.

Some practical issues raised in Conceptualising Authority :

It seems appropriate, at this point, to pause and briefly consider some of the major issues that are raised when Authority is viewed in its valuational context. A broad range of ethical, legal and metaphysical consequences emerge. The intricacy involved in the relationship between the concept of Authority and the concepts of Justice, Equality and the Law provides fertile ground for polemics. However, in a more strictly political context, it becomes possible to explore a number of dependent practical issues. Assuming that Authority involves the exercise of power in accordance with a prevalent *nómos* certain questions seem to logically follow. What would happen in the event of the disintegration of a prevailing system of beliefs and values ? What are the practical implications for the political life of the community ? Alternately, what is the practical significance of ruling in accord with fixed laws and beliefs ? To what extent does the institution of belief systems facilitate and regulate the exercise of Authority in its fundamental dual command-obedience dimension. Moreover, once the relation of belief systems to Authority is taken in consideration what happens in the empirical situation of a plurality of belief-systems ? How are the various, often incompatible differences resolved and what is the integrating principle ? Finally, considering the close affinity between beliefs, faith and Authority, is it possible at all to identify and locate a rational element in the concept of Authority ?

always postulates a fact relative to a value.(17) In this way it seeks to ratify values by attaching them to reality. However, it remains to know why the myth of Authority should lie at the core of the social structure. De Grazia defines the issue more sharply by relating it to the direct need of assurance and certitude.

"Beliefs can perform their psychological function because they define the proper ways of obtaining protective assurance and they designate the beings of superior power, the environmental regulators, who alone can provide that assurance. The need for a body of moral beliefs can be seen more fundamentally as a need for assurance that critical situations of certain helplessness will not occur.(18).

It is not merely in the individual's psychological structure that the myth of Authority is grounded. The very existence of man as a social being — or a socialized being makes Authority provide for a basic social need within him. The Freudian view that conceives Authorities as father-figure surrogates and thus conceives of Authority as a substitute for the child-parent relation has been followed by Wolfenstein and Eric Ericson in their analysis of the revolutionary personality.(19) In another study of leadership, the child image of Authority forms the central theme.(19a) Here the Myth of Authority fulfills a social need. The processes of early socialization in creating or developing innate social propensities are largely oriented to establishing and reinforcing the Myth. Such processes, when they are evaluated, do not only conform to actual reality, but they also prescribe to an ideal state of social order and political organization as they ought to be. The concern for Education in *The Republic* and *The Politics* seems to have been the classic expression for the crucial substance of what is currently known as socialization. Instructing the child in the right fiction will eventually mould the character of the *polites* to the benefit of preserving a stable *"politeia"*. For, indeed, the myth of Authority that is founded in the faith of belief, innate or inculcated, might be self-sustaining, but it is not self-sufficient. It forms the substance and core of a broader, more intense and equally universal myth, that of Order.

The urgency of the need to believe and the responsive functional gratifications contained in the myth of Authority are reflected in a

dence of the various organs of the body and in the commanding relation of the brain structure to the senses a biological evidence of the indispensability of Authority.

The proposition that there is an inherent psychological need in man to believe is equally potent and more widespread. Authority presumes faith in some power, present or future or in a man who possesses or is believed to possess power or special gifts of competence (or charisma). The issue here is whether such faith is a *sui generis* or whether it is created; for it is equally true that faith may come as a result of established authority. Michels resolves Pareto's dilemma by regarding the relation between Faith and Authority as interactive. It is probably true that established Authority could not have created faith in those subject to its domination had there not existed a potential for such a "creation". Mosca puts the argument more strongly.

The legal and moral basis upon which the power of the ruling classes rests, in other words, the myth of Authority, becomes for Mosca the "political formula". According to the level of civilisation, he begins... the various political formulas may be based either upon supernatural beliefs or upon concepts, which if they do not correspond to positive realities, at least appear to be rational. However, that does not mean that political formulas are "mere quakeries" aptly invented to trick the masses, for as he asserts, the truth is that they answer a real need in man's social nature; and this need so universally felt of governing and knowing that one is governed not on the basis of mere material and intellectual force, but on the basis of a moral principle has, beyond any doubt a practical and real importance.(16)

This psychological need to believe is motivated by what psychology refers to as the separation anxiety complex. It is such a complex that lies behind man's perennial quest for certitude. Faith in Authority satisfies the desire for security. It is precisely for this reason the MacIver's Myth of Authority may contend for potential superiority with Lasswell's reality of power. Lasswell fails to understand the inner mechanism of the human complex. Man needs to relate himself to his outside universe to the *cosmos*, and seeks to understand and explain his position in it. One great function of myth is indeed its capacity to turn valuations into propositions about the nature of thing for, myth

stable and institutional rule, i.e. the persistence of authoritative power, can not endure for long. As Talleyrand once said to Napoleon, "You can do everything with bayonets, Sire, except sit on them".

Admittedly, bearing in mind its practical implications, Authority becomes the rallying point in political life that lends it an element of stability and equilibrium. Amidst a reality in constant flux, order tends to gravitate towards Authority. Even when Revolution is the crucial issue of the hour, it is against established Authority that it rises. The centrifugal forces that recurrently emerge in any political system are pitched against a background of set institutions and prevalent value-systems. The realization of such forces will either replace the older institutions with a new complex of relations and symbols, or else it will displace it without supplanting it. In the event of new symbols and patterns and organizational forms emerging, Authority is revived and dominates the stage, where, however, older institutions are merely displaced, a vacuum is created in the social and political order and the remedy is sought in the question for Authority. The problems related to Authority loom larger in its absence as the current concern of theoreticians and politicians clearly demonstrates in the new states in Africa and Asia. The compelling presence and the indispensability of Authority have led MacIver to consider it in terms of a myth.

'Social myth, "he argues," pervades every type and stage of society, gaining more content and more rationalization in the more advanced forms. Social myth at every level enjoins some kind of order among men and enshrines that order in a context of value impregnated lore and legend, in tradition and in philosophy. With the aid of Authority, the myth-conveyed scheme of values determines the social order. So, he concludes, the central myth in the maintenance of any social system is the myth of Authority. (15)

The "Myth" of Authority

Regarding the concept of Authority in a mythical perspective brings forth to mind a whole range of valueational relations. Authority here emerges in the context of beliefs and values. To understand the nature of the myth of Authority, thinkers have sought explanations in the biological and psychological constitution of man. Hellenic notions were revived. Stein, for example, finds in the functional interdepen-

shown below. At the other extreme the attempt at a direct approach to the concept has resulted in the identification of the phenomenon with its justification... of the being with its Meaning. Where Lasswell at one end fails to conceive of the nature of Authority in his obsession with Power, Weber tends to overlook the separate and independent existence of Authority (*Herrschaft*) in his concern for legitimacy.(13)

The Situational Imperative

Besides the intrinsic ambiguity involved, there is another factor external to the concept itself that further exacerbates the ambivalent attitude of men towards Authority. This factor lies in the situation that gives rise to the emergence and the exercise of the Authority relationship. The Aristotelian wisdom that man lives in society by choice and necessity' adequately sums up the substance of such a situation. Certainly it seems futile to argue the incompatibility between choice and necessity. For, whether man wills it or not, the logic of the situation imposes itself upon him and he must of necessity, live in society. On the other hand, it is not simply a matter of imposition against which the will revolts, but, it is in his own interest, real or illusory, material or ideal, that man voluntarily wills society into existence. It was upon the basis of "Synoikismos", the will and resolution to live together, that the polis was founded. This confrontation between will and necessity, choice and coercion was thus reflected in the emergent concept of Authority.

When Hume or Mosca or Y Gasset stress the significance of public opinion for upholding and maintaining Authority, they recognize the basic principle of reciprocity. "Whether Authority is of personal or institutional origin, it is created and maintained by public opinion, which in its turn is conditioned by sentiments, affection, reverence or fatalism. Even, as Michels rightly asserts, when Authority rests on mere physical coercion, it is accepted by those ruled, although acceptance may be due to fear of force. Indeed, "A person is not a ruler no matter how powerful the forces at his command, unless the members of the community believe in his capacity and willingness to guide and provide for them. In every case, as De Grazia argues, "he is dependent on popular belief. Once that is gone he too is gone. He lives and dies in the minds of his subjects.(14) Without this element of reciprocity contained in the notion of public opinion the exercise of

attempted on the grounds that the compatibility between liberty and control is inherent in the concept of Authority. The proposed definition of Authority here withholds from any implicit antirory by deliberately ignoring the coercive aspect. Authority is perceived as "an active power residing in a person and exercised through a command, that is, through a practical judgement to be taken as a rule of conduct by the free will of another person.(12) By strictly qualifying and confining the interpretation of liberty and identifying it with the principle of Autonomy, the hierarchical organisation of the institutions of Authority become the embodiment of the perfection of an order where the autonomy of the inferior social unit supplements and balances the authority of the higher unit. Social happiness or the "higher good" to which all social organization is oriented is based upon a 'felicitous combination of authority and liberty... Authority and liberty are at the same time antinomic and complementary — Each of these terms destroys itself at the very moment when it destroy the other term by its excess. Therefore, both unrestricted liberty and boundless authority are factitious conceptions each of which implies its own negation together with the annihilation of society. A practical and metaphysical justification of Authority is drawn and the implication follows that it is practically futile and logically refutable to discuss the incompatibility, real or imagined, between Freedom and Authority.

What emerges from the discussion of the attitudes towards Authority as an ideal concept and as a practical reality is the controversy and passion it evokes. This is primarily due to the complexity and relative abstraction which render it elusive and ambivalent. Such elusiveness is reflected in the analytical approaches to the Concept. Hannah Arendt, for example, in her article on what was Authority begins primarily by considering what Authority was not. Whereas Stein tries to grapple with the concept by dramatically contrasting Authority with Anarchy. Where others tried to deal with the concept in a more direct manner, they were caught in the web of imprecision and distortion entailed in oversimplification or indulgence. The simple equation of authority with power not only confuses two substantially different concepts, but it also fails to convey the total implications contained in the concept of Authority. For despite the close empirical and theoretical relation and the functional interdependence between political power and Authority there are none the less crucial differences as will be

and harmony of Church hegemony. Yet, the Rational current had also produced ardent fighters for Authority who based their defense on a conviction that not only was Authority compatible with Reason, but that it was founded upon Reason. Ludwig Stein argues that the days for grounding Authority in the metaphysical realm of the Mystique have in the course of the progress of the *Kulturmensch* given way to the solid grounding of Authority in the Reason and Intellect. Rather than dislodging and discrediting the concept of Authority, the French Revolution was the historical landmark of the transition to maturity.

Sie hat nämlich nur die Mittelalterisch Form der Autorität untergraben, um einer neuen höchsten, greifsten Form der Autorität die Wege zu ebnen, und diese oberste Form ist : die Autorität aus Einsicht.(11).

Although as Michels asserts, the most ancient and enduring basis of Authority is faith in its supernatural or heroic origin as connoted in the notion of *Rex Dei Gratia*, Stein considers such Faith to be a transient and more fragile basis. Just as instinct serves its organisational function among the social insects, so in man, the critical deployment of Reason calls for Authority. The transition of the wild and nomadic phase of the *Naturmensch* to civilised social existence was only realized over the threshold of Authority. So strong is Stein's conviction of the equation between Authority and Reason that he founds a typology of the forms and bases of Authority based on corresponding levels of cultural development. The rationale here is 'die Autoritäten sind geradezu Gradmesser der Kulturstufe eines Volkstums.(11a) Precisely, on account of the reasonable man's recognition of the validity and worth of Authority, the essential coercive element is mitigated. Authority is after all a biological and racial necessity as demonstrated in the human physiology — and the voluntary subordination on the part of those subject to it is not merely motivated by blind faith and incalculable feelings, but it is ground in the intellectual "Vernunft". The fact-value dichotomy here is bridged and the position of Authority to society is compared to that of Science to Nature.

A more radical conception of the implications of the dualism in Authority is offered by Yves Simon. Here the reconciliation is not

divergence in the respective points of departure. As Charles Hendet remarks, Choice and Necessity, Order and Freedom had found their reconciliation grounds in God. Yet, it was not during the Middle Ages when secular life had become religious to such an extent that religion could not serve as a political instrument but, as Hannah Arendt points out, it was during the modern age that the usefulness of religion for secular Authority was rediscovered. As the poet Heine puts it : *Was sich von seinem Gotte reisst, wird endlich auch abtrunning werden, von seinem indischen Behörden*(9).

Such reconciliation grounds were not always sought and found. Indeed, the antinomy was at times regarded as implacable and beyond all hope of being resolved. The irrationalist attitude considers it not only impossible, but also undesirable to find a solution for the antinomy. The anarchist instinctively rejects to reason with Authority. However, the irrationalist negation of Authority should be distinguished from the negative rationalist attitude that negates authority on the basis of its real or supposed incompatibility with a rational concept of society. "In any given Society", Proudhon declares, the authority of man over man varies in inverse proportion to the intellectual development of society'. In other words with the belief in reason and the conception of Progress as the progressive realization of reason and the inevitable herald of total emancipation, the elimination of Authority becomes at once possible and desirable. It is not only what will inevitably, materialize with the progress of mankind but it is also what ought to occur. Here the two negative attitudes towards Authority converge. To the Rationalist Authority is incompatible with Reason and its destruction lies in the progress of Reason. To the anarchist, authority is incompatible with the free will and it is through the will of man that it will be eradicated. Here the forces born of the age of Reason as expressed by Descartes (I think therefore I am) and the counterforces born in reaction and expressed by Bergson (I will therefore I am) combine to combat and dislodge the immemorial and entrenched Myth of Authority.(10)

Perhaps Joseph de Maistre was justified in his conclusion that Reason disintegrates while Faith unites. For this indeed appeared to have been the case in the period of confusion and turbulence that followed in close sequence to the dissolution of the traditional order.

cognized as a practical necessity for the preservation of Order. But in its egoistical excesses, it was beginning to undermine its own validity. Rousseau recognized the dilemma that lay at the heart of the dual aspect of Authority and declared that "the essence of the body politic is the reconciling of obedience with liberty". In the elaboration of his theory of the Social Contract, he offered the optimum solution whereby man in submitting to the General will remained as free as before. A new basis for Authority was conceived which despite its substantial divergence was reaffirming the principle of the Greek tradition of Justice in implicitly re-establishing the notion of a public claim to the "general good" as the purpose of authority.

The theory of the Social Contract might be mechanical juristic or a priori. But, as Sir Ernest Barker remarks, it was none the less, a way of expressing two fundamental ideas or values to which the human mind will always cling the value of liberty, or the idea that will not force is the basis of government; and the value of Justice, or the idea that right not might, is the basis of all political society and of every system of political order.(6) Accordingly, the reconciliation between Authority and Justice and Liberty on the other hand became inherent at the inception of the Authority relationship. The ethical character of the State was reaffirmed and the tension of the antimony in the concept of Authority was mitigated. Such tension between opposites : Choice and Necessity, Volition and Coercion, Liberty and Authority was gradually giving way under a postulated compatibility. There were two values that had to be simultaneously realized for "liberty is the perfection of society, but, Hume hastens to add, Authority must be acknowledged essential to its very existence."(7).

The reconciliation between Authority and Freedom appears to have found a concrete solution long before. St Thomas Aquinas had drawn a valid distinction between three ideas of Authority. The idea of its *principium*; the idea of its *modus* and the idea of its *exercitium*. On the basis of this distinction, he argued that the principium or essential substance of Authority is ordained of God, but that its modus or constitutional form is determined by the people and that its exercitium or actual enjoyment is conferred — and accordingly may be withdrawn by the people(8). The rationale underlying the theory of Transmission was similar to that of the General will despite the radical

order. It is able to provide the minimum requisites for the preservation of life which thus becomes of intrinsic value without regard to its "quality". Clearly, at the very moment when traditional Authority was imperilled and an ominous period of strife and civil war set in, there appeared what Michels considers the most compelling justification of Authority.

Probably, this view has become the rational precursor to later literature that tended to equate Authority with Power by narrowly identifying both with the element of coercion. The preoccupation with Power led to its pre-eminence and historically, absolutism and despotic monarchies prevailed. The burden of absolute power connected with Authority was beginning to weigh heavily upon an emerging sense of individualism. De Jouvenel's unqualified statement that Power is Authority & makes for more Authority was likely to be more true of a period where the idea of Sovereignty, the absolute, inalienable and indivisible, reigned supreme. Nevertheless it is significant to remember that at the height of the association of Authority with a pure relation of domination underlining the coercive aspect, the advocates of Sovereignty were careful to expound the "right" of the Sovereign to exercise absolute power. The ends to which this sovereign right was oriented were ever present in their minds. Thus, Authority never became an end in itself, but it was always conceived in terms of its purpose... Order.

The reconciliation of Antinomies

The very formulations that vindicated Authority in terms of its Salvation capacity bore the seeds of the notion of Freedom that was to obsess the following era. The rationale that condemned anarchy for society seemed to bear implicitly a vindication for individual liberty. The argument received an eloquent and concise expression in Boussuet's rationale :

"Où tout le monde peut faire ce qu'il veut, nul ne fait ce qu'il veut; où il n'y a pas de maître, tout le monde est maître; où tout le monde est maître, tout le monde est esclave.»(5)

The ambivalent attitude of men toward Authority was already emerging in an era of individualism and reason. It was no doubt re-

experience out of which the concept of Authority had developed, had been repeated in the foundation of the Catholic Church... though with a radically different content, and this enabled the Roman trinity of Religion, Authority and Tradition to be taken over by the Christian era. Perhaps the most conspicuous sign of this continuity was the adoption by the Church, at the start of its political career, of the Roman distinction between Authority and Power. Historically, however, to the extent that the Catholic Church incorporated Greek philosophy into the structure of its doctrines and dogmatic beliefs, it amalgamated the Roman political concept of authority. Such a concept was thus based on a foundation in the past with the Greek notion of transcendent measurements and rules. This factor led to a stable amalgamation so that wherever one of the elements of the trinity was doubted or eliminated, the remaining two were no longer secure.(3)

The Quest for the Bases of Political Obligation

With Luther's attack on Authority and Hobbes' attack on Tradition and the later attack by the Humanists on religion and authority the whole firmament of values that had upheld the social and political community began to disintegrate. Not only were the accompanying structures of social and political existence threatened, but the very principle of authority was challenged. Nevertheless, inspite of the setbacks suffered by the established conception of Authority, its displacement was giving rise to new forms and the attack on old values was conducted in terms of new formulations and new or modified symbols. For example, despite Hobbes' attack on tradition, his formulations on Power were in effect a reformulation of an irrevocable justification of Authority. The tendency to revert to the classic contention of justifying Authority in terms of its ends seems to underline the philosophy of Hobbes. Political order as opposed to anarchy becomes supreme. The instinct of survival is the prime motivator for men to voluntarily consent to submit their will to a superior "Authority". The fearful consequences of a life of "perpetual and restless desire for power after power unto death" leads Hobbes to considering Order the supreme value that suffices to vindicate Authority. Where the "polis" is regarded as an ethical institution in its quest of the "good life" and becomes a school for cultivating the personality of the individual, the ethical claims of the Hobbesian state rest fundamentally, though perhaps, as Friedrich argues(4) not exclusively, upon its ability to preserve

Reason and the accompanying Industrial Revolution to a general state of confusion and heterogeneity. With the discontent and rise against established authorities, and with the critical and skeptical attitude marking the rationalist onslaught in the European continent values began to shift. If change, according to Easton, is viewed largely in terms of "a shift in the support of symbols validating different structures of Authority, coincident with a corresponding transformation of these structures themselves" (2) then the decisive event in the disturbed order of society was yet to come. The French Revolution appeared as the political culmination of a general trend already begun more than a century earlier. Just as in an earlier period the prevalence of anarchy had given rise to an obsession with order, so the excesses of absolute Sovereign Power, gave birth to a worship of Freedom. However, the logic of necessity prevailed. "Authority" was not eradicated but its structure was changed to reconcile it and render it compatible with a changed perception of Right and Justice.

The challenge to the older values and principles reflecting a predominantly theistic cosmology, eventually led to a challenge of the prevalent structure of Authority. Admittedly, a direct link between existing domination (*Herrschaft*) structures and current values and beliefs emerged in the consciousness of the political philosophers. Controversies arose between those who supported established authority and the proponents of change and revolution. The direct confrontation between what Bertrand Russell calls a traditional morality and a revolutionary morality became the basis for all subsequent notions of political obligation and legitimacy. The transformation and stabilisation of political power and the institutionalisation of an unauthoritative relationship at the core of the body politic required the vindication of Authority in terms of a new set of symbols and values.

It may be suggested here that the crisis of Authority in Western Civilisation can be traced to the turbulent period that culminated in the French Revolution. The original Roman legacy of the concept of Authority that had been transmitted with due modification to the Catholic Church in the Middle Ages where it had thrived for centuries, had already begun to founder with the Lutheran Reformation. According to Hannah Arendt's illuminating account of the historical genesis of Authority, the foundation of the city of Rome, the original political

sion. The view that tends to equate Authority with Power confuses the substance with the relation and emphasizes one aspect of the concept at the expense of the other. Secondly, the authority relationship in its exercise of ascendancy involves two corollaries command and obedience. The categorical command involves power and stresses the element of coercion. On the other hand the command not only demands compliance, but it also expects it. For a power relation to become authoritative, it must establish its right to a claim obedience. Philip Selznick describes this claim as a political necessity because "Every ruling group that presumes to gather prerogatives for itself or to inflict deprivations on others, must identify itself with a principle acceptable to the community, a justification for the exercise of power".(1)

The shift from command to obedience involves a shift from Might to Right. That the two latter issues are fundamentally different with separate spheres of existence emerged in the Socratic debate that challenged the Thrasymachus formula that established Might as Right. Once, however, Justice or Right is conceived to have an autonomous existence, Authority becomes derivative. The rationale of coercion can no longer be relied upon to vindicate genuine authority. Other bases for compliance have to be sought. With the transition from the rationale of coercion to that of obligation, the focus of the questions raised becomes not simply why do people actually obey, but why ought they obey. Here political science is channelled into the quest of the political philosopher who seeks to justify the claim those in authority make, for the right to bind the conscience of those subject to their domination. Whether the source of such an obligation is found in an "absolute metaphysical goodness" as Yves Simon holds, or whether it is found in "custom immemorial" in grounds of "prescription" and "presumption" as Burke sought to establish, or whether it is found in a historical or a *priori* notion of the Social Contract, the fact remains that the notion renders the concept of Authority its substantial ethical dimension.

Historical Premises

Interesting to note is that the current concern for legitimacy seems to be a direct legacy of the earlier concern for Political Obligation. The emerging interest in the idea of political obligation had flourished in an age of turbulence. The order and homogeneity of the Middle Ages had given way under the impact of the age of Enlightenment and

THE CONCEPT OF AUTHORITY.

Dr. MONA ABULFADL*

The conceptualisation of Authority requires an understanding of its nature as a phenomenon. Despite the apparent simplicity of the command-obedience relationship which is its practical dynamic manifestation in a tempo-spatial dimension, a far greater complexity is involved. Politics is more than a phenomenon. It connotes an activity in constant flux. As all human activity evokes the problem of choice, the fact of "being" raises the question of "meaning". The quest for the meaning of the dualism inherent in the command obedience relationship underlies the attempt at conceptualising Authority. The convergence of two direct antinomies, coercion and volition, has conditioned both the perception of the concept on the theoretical level as well as the attitudes and behaviour of men towards Authority on an empirical level. Activity by its nature requires not only description, but it equally calls for explanation and justification. The subsequent discussion of the concept of Authority in its historical and philosophical perspectives will reveal the controversies raised in that connection. Special attention will then be given to the valuational dimension and an attempt will be made, in an analytical perspective, to distinguish it from the coercive dimension. For the present purpose "power" will be narrowly confined to designate coercion in the context of the command-obedience relationship.

The Elements of Ambiguity

Robert Michels defines Authority as the capacity innate or acquired for exercising ascendancy over a group.* It is a manifestation of power and implies obedience on the part of those subject to it. From this definition certain component elements emerge. Firstly, Authority manifests itself in a relational rather than a substantial dimension.

* Lecturer - Cairo University.

The national review of Social Sciences, No. 1, 2, 3 January - May - September, 1982, Vol. 19.

- 33 — Sahlins, M.D., (1965), "On the Ideology and Composition of Descent group", in, *Man*, Nos. 95 - 97, July-August, 1965.
- 34 — Schenider, D.M., (1965), "On Some Muddle in the Models", in, *The Relevance of Models for Social Anthropology*, by Banton, M., A.S.A. Monograph I, Tavistock Publications, London.
- 35 — Smith, W.R., (1885), *Kinship and Marriage in Early Arabia*, (1903), Adam and Charles Black, London.
- 36 — Smith, W.R., (1889), *Lectures on The Religion of The Semites : The Fundamental Institutions*, (1969), KTAV Publishing House, Inc.
- 37 — Verdon, M., (1979), "Descent : An Operational View", in *Man*, 15, 129 - 150.

- 21 — Ibn Khaldun, (1958), *The Muqaddimah : An Introduction to History*, Translated by Franz Rosenthal, Three Volumes, Routledge & Kegan Paul, London.
- 22 — Issawi, C., (1950), *An Arab Philosophy of History, Selections from the Prolegomena of Ibn Khaldun*, John Murry, London.
- 23 — Lacôte, Y., (1978), *Ibn Khaldun*, Translated by Michael Suliman, Dar Ibn Khaldun, Beyrut.
- 24 — Leach, E., (1962), "Notes on Some Unconsidered Aspects of Double Descent", in: *Man*, 62, 214.
- 25 — Mahdi, M., (1957), *Ibn Khaldun's Philosophy of History*, London. (1968), "Ibn Khaldun", in, *International Encyclopedia of Social Sciences*, Vol. 7, MacMilan Co., The free Press New York.
- 26 — Nadel, (1951), *The Foundations of Social Anthropology*, Cohen & West, London.
- 27 — Needham, R., (1973), "Remarks on the Analysis of Kinship and Marriage", in, *Rethinking Kinship and Marriage*, by Needham, R. (ed.) A.S.A. Monograph II, Tavistock Publishers.
- 28 — Peters, E. (1963), "Smith, William Robertson," in, *I.E.S. C. Vol. 17*, Macmilan Co., The free Press New York.
- 29 — Rabi, M.M., (1967), *The Political Theory of Ibn Khaldun*, Leiden, E.J. Brill.
- 30 — Radcliffe-Brown, A.R. (1950), "Introduction", to, *African Systems of Kinship and Marriage*, Radcliffe-Brown, AR ed D. Forde (eds.), Oxford University Press, London.
- 31 — Rosenthal, (1958), "Introduction", to, Ibn Khaldun, *The Muqaddimah*, op. cit. (1952), *Structure and Function in Primitive Society*, Cohen and West, London.
- 32 — Ritter, M., (1948), "Irrational Solidarity groups : A Socio-Psychological study in connection with Ibn Khaldun", in, *Oriens*, I

- 9 — Black, J.S. & Chrystal, G., (1912), *The Life of William Robertson Smith*, Adam and Charles Black, London.
- 10 — Beidelman, T.O., (1974), *William Robertson Smith and the Sociological Study of Religion*, The University of Chicago Press, London and Chicago.
- 11 — Buchler, I.R. & Selby, H.A., (1968), *Kinship and Social Organization*, The McMillan G., New York.
- 12 — Bukhsk, S. Khuda, (1927), "Ibn Khaldun and His History of Islamic Civilization," in, *Islamic Culture*, Hyderabad, I.
- 13 — Cook, S.A., (1903), "Introduction," in, Smith, W.R., *Kinship and Marriage in Early Arabia*.
- 14 — Evans — Pritchard, E.E., (1940), *The Nuer : A Description of the Modes of livelihood and Political Institution of a Nilotic People*, Oxford University Press, London.
- 15 — Evans — Pritchard, E.E., (1951), *Kinship and Marriage among the Nuer*, Oxford, Clarendon.
- 16 — Fried., M.H., (1957), "The Classification of Corporate Unilineal descent groups", in, *Journal of the Royal Anthropological Institute*, 87, 1 - 30.
- 17 — Fortes, M., (1949), *The Web of Kinship among the Tallensi*, Oxford University Press, London.
- 18 — Fortes, M., (1959), "Descent, Filiation, and Affinity", in, *Man*, No. 5, 309, 331.
- 19 — Fortes, M., & Evans — Pritchard, E.E., (eds.) 1940), *African Political Systems*, Oxford University Press, London.
- 20 — Gibb, H.A.R., (1933), "The Islamic Background of Ibn Khaldun's Political Theory", in, *Bulletin of the School of Oriental Studies*, VII, 23 - 31.
(1962), *Studies on the Civilization of Islam*, Routledge & Kegan Paul, London.

.cities in order to explain completely different social phenomena exist
.in Arab urban communities.

Finally, one may ask : Is the theory of kinship the only contribution which Ibn Khaldun introduces to social anthropology through Smith? To what extent does Smith's and other anthropologists depend upon Ibn Khaldun in formulating their theories ? These and others are some of the questions which we shall try to answer in our forthcoming paper.

REFERENCES.

- 1 — Abou-Zeid, A.M., (1969), *Al-binaa Al-ejtima'at : An Introduction to the Study of Society*, Dar Al-katib Al-'arabi Lel tiba'ah wa Al-nashr, Vol. 1, *Al-mafhumat*, Alexandria, Egypt.
- 2 — (1967), *Al-binaa Al-ejtima'at : An introduction to the Study of Society*, Dar Al-Katib Al-'arabi Lel tiba'ah wa Al-nashr, Vol. II, *Al-ansak*, Alex., Egypt.
- 3 — Al-saghir, Ibn-Amar, (1969), *Al-tafkir Al-'aimi 'and Ibn Khaldun*, *Al-sherkah Al-wataneyyah Lel-nashr wal-tawzi'a*, Algeria.
- 4 — Al-wardi, Ali, (1962), *Mantik Ibn Khaldun fi Dua hdarteh and Shakhsiateh*, Cairo.
- 5 — 'Anan, M.A., (1953), *Ibn Khaldun : Hiatah wa Trathoh Al-fekri*, Second ed., Cairo.
- 6 — Ba'ali, F. & Price, J.B., (1972), "Ibn Khaldun and Karl Marx : On Dialectical Methodology", a revised version of a paper presented at the Mid-west Sociological Society, Kansas, 1922.
- 7 — Badawi, A., (1962), *Moafat Ibn Khaldun*, Dar Al-ma'aref, Egypt.
- 8 — Barnes, J.A., (1973). *Three Styles in the Study of Kinship*, U. of California Press, Berkley & Los Anglos.

and broad knowledge of Arabic and Islamic culture. This method in itself affirms strongly Ibn Khaldun's scientific approach and his objectivity and subsequently the strong connection of his generalizations with the social facts and their mutual interdependence. As a method, it becomes one of the most important issues and problems in anthropological research.

Schanider states that Morgan is the earliest anthropologist who dealt with kinship or descent system (Schanider 1965). But this does not seem to be true because since the fourteenth century Ibn Khaldun presents us with his scientific study of the system and its elements. Meanwhile, nineteenth century anthropologists offered a nonscientific one in virtue of the conjectural history on which they depended. The elements of the system, as Ibn Khaldun demonstrates, are the main elements with which modern social anthropologists are concerned. His study has been transmitted to the western anthropological literature by Smith. This has been confirmed by Evans-Pritchard when he says, "I agree with professor Beidelman that Smith's best contribution to semitic scholarship was *The Prophets of Israel*, but that the books which made their greatest impact on social anthropology and Semitic studies were his *kinship and Marriage in Early Arabia* and *Lectures on the Religion of the Semites*. Their influence spread far beyond social anthropology and Semitic Scholarship, as witness Durkheim and Froude. Insofar as social anthropology is concerned, Smith is a key link in chain (what the Arab call *Silsila*) of intellectual succession ..." (Beidelman, 1974 : IX).

It is indicative that one could entertain the concept of 'asabiyyah to the level of a principle which has influenced the social, economic, and political aspects of bedouin tribes as well as their urban counterparts. So far, it is unfortunate that this concept did not receive the needed attention to identify the magnitude of its dimension which seem to have shed some light on the nature of some of the inexplicable aspects of social organization and behaviour. One actually wonders how such a concept has been neglected over the years without exploring its utility in the field of anthropological research.

Surprisingly enough that we keep on utilizing western concepts that were specifically created to fit into western societies and western

Meanwhile we find Ibn Khaldun classifies them in the following manner :

... differences of condition among people are the result of different ways in which they make their living. Some people adopt agriculture ..., such are the inhabitants of (towns), villages, and mountain regions. Others adopt animal husbandry ... Bedouins are prior to (urban) people. Bedouins are the basis of, and prior to, cities and sedentary people. Ibn Khaldun, 1 : 249-253(1).

In Khaldun's treatment of kinship reveals clearly to what extent he depends upon the actual social facts and tries to delineate the interdependence existing between the social institutions and systems. He displays it objectively in a set of abstract generalizations using sometimes little data to explain what he means affirms a generalization. So, the *Muqaddimah* does not contain a lot of data that makes it a descriptive study. It is written on a certain level of abstraction. Every chapter, from the first one to the last, exhibits a proved deductive generalization. All the generalizations are connected subsequently and at the same time to each other in a deductive logical correlation. The set of generalizations related to descent and 'asabiyyah in bedouin and urban societies can be taken for granted to constitute a theory on kinship system. In fact these generalizations, are not only conceived and known by Ibn Khaldun himself, but also by the members of the scrutinised societies. They clearly express social facts and the interdependence existing between them. So they are true. The degree of abstraction of the generalizations and his studies does not lead Ibn Khaldun to turn away from the actual social life. Most of the social facts are still existing nowadays in the societies which he scrutinised. It is very easy for the scholar to find them and to make use of the generalizations or, of course, some of them as hypotheses and frame of reference in a study of Arab society. There is no contradiction between what he states and what really exists in recent time. This is due to his direct observations and proved and accurate historical data as well as his deep

-
- (1) It is better to read the first three chapters of the *Muqaddimah* to know exactly to what extent Smith depends upon Ibn Khaldun's ideas. Ibn Khaldun 1, Chapter 1, 2, 3 pp. 249-253).

reveals clearly is the 'asabah system and its relation to the political system. The 'asabah as a system is appropriate to the political system because the former provides the necessities of the latter in order to achieve its purposes in respect to the process of fusion.

His treatment of the kinship system is considered one of the most important works in anthropological literature. It helps the students of this discipline in studying societies with the same tribal structure. In general, it reveals and states the elements in which modern social anthropologists became interested. There is no doubt that his treatment of kinship has revealed the process of fission and fusion, the tendency of the 'asabah to be economically and socially self-sustaining and autonomous. What is mainly most important is the political aspect of the 'asabah system and this is because the segmentary lineage system, as known in the social anthropological literature, is political in essence.

Evidently, Smith demonstrates all the elements of the system as Ibn Khaldun exactly does, but he does not demonstrate them in the same kind of detail nor with the same aim in mind. Smith deals with some of them in detail and with others in brief, and this could be due to his own purpose that patrilineality was preceded in early Arabia by matrilineality and totemism. Therefore, the political structure and its relation to 'asabah system were not of interest to him. On the contrary the 'asabah recruitment is directly related to his purpose. Meanwhile it is one of the most important element which interested Ibn Khaldun. Surprisingly enough, he makes no reference at all to Ibn Khaldun's work with which he is quite familiar. Besides his quotation of Ibn Khaldun's theory of kinship, he also quotes his classification of societies in order to start his work with as Ibn Khaldun does. However his system of classification has no relevance to his research. Meanwhile it becomes the main basis for Ibn Khaldun's treatment of social institutions. It is not accidently that Smith uses ways of life as a criterion for classification as Ibn Khaldun does. For example Smith classifies these ways of life as follows :

The way of life of these groups (Arab groups) was various; some were pastoral and nomadic, others were engaged in agriculture and settled in villages or towns, and in some towns again a chief occupation of the citizens was trade. This of course implies that some communities were much more advanced in civilization than others .. (Ibid. : 1-2).

dependence that exists between 'descent, 'asabiyyah and the political system. His intention is to attribute this kind of interdependence to the absence of centralized government in bedouin society. Contrary to what Ibn Khaldun does, he does not explain the reasons behind the absence of centralized government. Meanwhile Ibn Khaldun points out that this was due to the ecological, economic, political and social circumstances, or in his sociological terms the "bedouin 'Omran". Whereas, Smith limits the function of fusion to the purposes of defence and protection.

Ibn Khaldun strives to demonstrate the political aspects of the 'asabah system and the interdependence of the political and other social institutions to explain social or historical facts. Meanwhile, Smith strives to account for his hypotheses about the precedence of matrilineality to patrilineality. He uses Ibn Khaldun's statements and notions not to explain historical facts but in order to construct a speculative conjecture on patrilineality, matrilineality and totemism.

CONCLUSION

It is clear that 'asabah (group) recruitment, 'asabiyyah, internal differentiation, 'asabah's mutual commitments, and political organization are the main elements upon which Ibn Khaldun concentrates for the study of kinship system, or in our parlance lineage system.

The fusion is one of the most interesting points which he stresses. However, it does not need to be presented in detail on the basis that it is fait accompli. It is political in essence. It is judged as the most important aspect of the 'asabah. It reveals the ideology of patrilineality and its effective power in social and political organization. It is the mechanism of historical movement and development as he emphasises. The 'asabah is a system existing in a certain stage of the social evolution. It develops among the nomads and other similar groups, which were able to establish their own autonomous and self-sustaining economic and political groups. The system is a means of social evolution in respect of the fusion and consolidation of the 'asaib for the sake of political power and consequently royal authority resulting in the urbanisation of nomads. On the other hand, the system is the means by which the 'asabah can keep itself as an autonomous political group.

But the most important and striking point which Ibn Khaldun

gether or could be called together to assert their common interest. (Ibid. : 47).

In addition, we find Smith referring to the same theme by stating :

The key to all divisions and aggregations of Arab groups lies in the action and reaction of two principle : that the only effective bond is a bond of blood, and that, the purpose of society is to unite man for offence and defence. (Ibid. : 69).

Besides, the concept of the dominant group or sarih descent group is affirmed clearly when Smith holds that :

An Arab group might and generally did contain in addition to pure-blooded tribesmen (soraha, sing. sarih) a certain number of slaves and clients. The clients again, mawali (Ibn Khaldun's terminology, and it means dependents) were of two kinds, freedmen and free Arabs of other kins living under the protection of the tribe or of its chief (Ibid. : 47-48).

Related to this, Ibn Khaldun's term in respect to mawali (clients) is that they are of two kinds "freedmen" (the slaves who become free) and free persons and the members of other tribe who become attached to the tribe. (Ibn Khaldun, 1 : 276).

Evidently, Smith affirms implicitly that the chieftainship is invested in the sarih descent groups in so far as he asserts that protection is the responsibility of the sheikhs of the groups, 'asabah or a confederation of kindred groups.

In describing the structure of Arab society Smith borrows key ideas from Ibn Khaldun, such as : the descent, 'asabiyyah and political system in bedouin or urban society. However, he fails to point out the relationship between the sarih descent, 'asabiyyah and political system in the context of bedouin and urban society. This error on the part of Smith seem to have robbed Ibn Khaldun's ideas of their generality and timelessness. He just mentions it in passing while involving the same context in which Ibn Khaldun uses these same ideas. However, it is clear that Smith's intention is not to use this approach in order to explain the dynamic of Arab society, or the importance of the functional inter-

(Ibid. : 7).(1)

a strong tribe ('asabiyyah) or a strong chief could not fail to gather a great number of dependents. (Ibid. : 5).(1)

Furthermore, he provides us with the same example which Ibn Khaldun gives about the weak groups which strives to be client and ally in respect of losing their 'asabiyyah. The example could be taken from the Jews when they lost their 'asabiyyah and suffered humiliation and indigence. (Smith, Ibid. : 49-51, Ibn Khaldun, 1 : 274-275).

Therefore it is clear that Smith displays the notion or fact of recruitment not only by clientship and alliance but also by force and superiority to meet the requirements of the purposes of the 'asabah, which reveal the political aspect of the 'asabah as Ibn Khaldun states:

And as it was with tribal war so it was also with tribal organization, up to the present day, among the bedouin, it is conducted with all the precautions of war, that the sheikh of a tribe exercises any active authority. In other words, the tribe is not organized except for offence and defence; except in war and in matters ultimately connected with the licence of individual freewill is absolutely uncontrolled. (Smith : 68).

Moreover, fusion and consolidation of a number of 'asaib are among other example of what Ibn Khaldun has mentioned, then quoted by Smith as follows :

The group that make war in common was always a kindred group, or a confederation of such groups... (Ibid. : 150).

There was a sort of approximation to political incorporation of several kins ... Similar aggregations among desert tribes were still more loosely ... that men of one kindred either lived to-

-
- (1) Smith denotes, here, to Spain, North Africa and Eastern Arabia the same which were field of Ibn Khaldun's studies and which he mentions usually in his Muqaddimah. See, Smith, p. 7.
 - (1) Smith denotes, in this point, to Quatremere who translated Ibn Khaldun.

The bedouins are always instrumental in the dynastic changes which occur in the urban communities. They will invariably be badly treated by their now urbanized, now dominant urban relations, leading to the departure and depredation of the dominant urban based 'asabah of bedouin support. Besides, an urbanized sarīh desert group or 'asabah is prone to corruption, decadence, a loss of internal cohesion and disintegration.

In the light of the above presentation one might question W. Robertson Smith's ideas and their relevance to those of Ibn Khaldun.

In fact, he repeats the same ideas in respect to the political unity of the 'asabah, the fusion and its aims. He pays, also, a great attention upon the political aspect of the 'asabah and the larger unit (large 'asabah). The clientship and alliance are meant to complement each other and become self-sufficient in 'asabah, while the fusion is meant to be for the attainment of royal authority and kingship in Smith's terminology. One can easily conceive all these ideas when he reads Smith's "Kingship and Marriage in Early Arabia." For example in regard to fission and fusion we find him stating :

A tribe was but a larger family, the tribal name was the name or nickname of the common ancestor. In process of time it broke up into two or more tribes, each embracing the descendants of one of the great ancestor's sons and taking its name from him. These tribes were again divided and subdivided on the same principle ... Smith, 1903 : 3-4).

Regarding the 'asabah as a political unit, he says :

... the ultimate kindred group (hayy), which in the last resort acted together against all other groups, was never a single family or homestead (dar), and the groupbond was, for its own purposes, stronger than the family or household bond. (Ibid. : 4-5).

As to the purposes of clientship and alliance, Smith states :

in all the numerous factions and civil wars that rent the old Arab empire alliance and kinship played a conspicuous part.

urban way of life which they acquire instead of their original bedouin one.(2)

It is clear that the bedouin society is the source of changing the royal dynasties owing to the special tribal structure which characterizes it. In other words, it is the origin of which new royal dynasties emerge through time. The bedouin tribal structure, of course, is the most suitable source for the recruitment of royalty.(3) It allows the sarih descent groups to fuse and add other groups to consolidate in order to facilitate the leadership investment at the urban level represented in its royal authority, and subsequently to abandon to a great extent bedouin way of life and its main personality traits.(4) Here Ibn Khaldun explains the 'asabah as a political system and its interconnection with the other systems within the social structure. In his search for this explanation, he have relied on some historical facts and the data he collected through direct observation.

One can conclude that Ibn Khaldun did not restrict his study of the 'asabah's political system to its internal side only. He is very interested, in the first place, to display briefly the relation between the bedouin and urban societies. It is one of the most important points of Ibn Khaldun's treatment on the bedouin and urban societies. He is not interested in looking at the two patterns of societies as standing in contrast to each other in a dichotomy. Ibn Khaldun states that the two patterns are parts of one whole society, and on this basis he proceeds to explain the effective force of both the 'asabiyyah and the tribal structure in structuring the political organization of the urban society. The details of this theory or treatment are beyond the immediate purpose of this paper. Therefore the relationship which existed between the bedouin and urban societies was of a political nature. But this does not mean that the bedouin society was the subject of the centralized government or the state.

(2) See, Ibid. Ch. 17, pp. 286 - 287.

(3) However, and in spite of the fact that the bedouin tribal structure is considered the most suitable adequate source for the recruitment of royalty, the fact remains that the bedouins were ruled by their chiefs and never by the royal authority.

(4) See, Ibid. Ch. 4, 5, 6, 24, 25.

and directly upon the other, and it is the basis for the attainment of royal authority. The more strong the 'asabiyyah is, the more it leads to royal authority. Ibn Khaldun provides us with an accurate distinction between the institution of authority in the bedouin society on one hand and the urban society on the other. He focuses his attention on the relation between the two institutions and the political system as a whole within the social structure. It might be interesting to notice that his distinction between the two institutions stresses the evolutionary point of view.

Chieftainship, as he explains it in the above quotation, is related to the bedouin society. The main goals of the 'asabah are protection, defence, and pressing claims. The 'asabiyyah is the effective political and social force for the achievement and attainment of these goals. It is the origin of the 'asabah's political unity and autonomy. At the same time, it is the source of the political power structure of the large 'asabah either on the level of the internal or external competition and conflict for sovereignty or royal authority.

This sovereignty is usually achieved through the stronger 'asabah which has had the claim to invest chieftainship among its relative sarih descent groups even if its claim had to be attained by force and power. But, once it has happened, the whole large 'asabah turns to fuse other 'asaib of their descent through force and superiority until its power becomes equal to the power of the ruling dynasty. Then, when the ruling dynasty weakens, the large 'asabah takes over and deprives the ruling dynasty of its power, and, thus, obtains complete royal authority. Evidently, it is a large 'asabah, a large segment of a tribe which invests the royal authority. It is a certain type of political structure in a certain pattern of social structure of the societies which Ibn Khaldun scrutinises.

Ibn Khaldun states that the ruling dynasty usually collapses and reaches its end within four successive generations or rarely the fifth or sixth generation.(1) The collapse of the dynasty is due to luxury and submergence of the members of the 'asabiyyah of the ruling dynasty in a life of prosperity, or in other words, it is due to the new

(1) See Ibn Khaldun, 1, Chapter 14, pp. 278-282.

If this is necessary, it is obligatory that leadership over (all 'asab) always remain rested in the particular family having superiority over them. ... Leadership is continuously transmitted within that (particular) family from one branch to another, but always to the stronger branch only, for reasons connected with the secret of superiority which we have mentioned. (Ibid. : 269).

Therefore, Ibn Khaldun clearly identifies the continuous dynamic process within the large 'asabah and, it becomes more obvious when he demonstrates how the large 'asabah achieves royal authority in urban society. So, he points out a latent contradiction inherent in the social structure of that group. It is natural so long as the nature of the 'asabah structure permits the political fusion and consolidation of the 'asab for achieving the ultimate object to which the large 'asabah expected. What is the ultimate object of this 'asabah ?

The goal to which the 'asabiyyah leads is royal authority. ... (which) is more than leadership. Leadership means being a chieftain, and the leader is obeyed, but he has no power to force others to accept his rulings. Royal authority means superiority and the power to rule by force.

When (a leader of) 'asabiyyah has reached the rank of chieftain and commands obedience, and when he finds the way open toward superiority and the use of force, he follows that way, because it is something desirable ... (Ibid. : 284).

Here, Ibn Khaldun proceeds to explain the relationship which might have existed between the 'asabah in bedouin society with the urban society. He also explains the interaction of 'asabah with the larger society.

The internal side of that system related to the bedouin society, this is the realm of chieftainship. Meanwhile royal authority becomes related to the urban society. This kind of difference between the two leaderships is due to the nature of the relationship that exists between the leader and his people and the means of the execution of law in both societies. It does not mean, however, that the internal side of that system has nothing to do with its external part, because it rests strongly

there is sarīh descent and 'asabiyyah, nobility must exist. Sarīh descent, 'asabiyyah and nobility are related to each other in bedouin society. Ibn Khaldun tries to explain the origins of chieftainship which give it the legitimacy on which it depends in bedouin society, showing how those foundations are strongly connected with the political purposes of fusion and consolidation of the 'asab.

High nobility and prestige are related to superiority in respect to the sentimental common basis of which the members of the 'asabah are proud and for the sake of which they cooperate and accept their "noble" chief. But Ibn Khaldun identifies another criterion related to the personality of the chief. Humility and other good personal qualities are main traits, and they are considered an expression of nobility. If the chief fails to observe this code of conduct, the 'asabah turns away from him.(1)

Such qualities are humility (in dealing) with (such men) and respect for their feelings he considers them despicable, and they, in turn, revolt against him and despise him. They transfer (political) leadership from him and his direct lineage ('asabah) to some other related branch (of his tribe), in obedience to their 'asabiyyah (they do so) after they have convinced themselves that the qualities of the (new leader) are satisfactory to them. (Ibid. : 280).

Therefore, if chieftainship depends upon superiority and use of force and coercion either in respect to the sarīh descent groups or the clients and allies, the legitimacy of chieftainship lessens to a great extent the serious effects and bad results of coercion and use of force in respect to the integration and the solidarity of the large 'asabah.(1). Superiority, as a criterion to achieve chieftainship, involves competition and conflict between the sarīh descent groups. But at the same time it involves also the insurance that the 'asabah achieves its essential purposes. If the chief is unable to achieve those purposes, the 'asabah changes him.

(1) See Ibn Khaldun, Vol. 1 Chapter 19, pp. 291 — 295.

(1) See, Ibid., Chapters 12, 13, pp. 273 - 278.

Even if an individual tribe has different houses (beyut) and may diverse 'asabiyyah, still, there must exist an 'asabiyyah that is stronger than all the other 'asabiyyat combined, that is superior to them all and makes them subservient, and in which all the diverse 'asabiyyat coalesce, as it were, to become one greater 'asabiyyah. Otherwise, splits would occur and lead to dissension and strife. (Ibid. : 284-285).

The above quotation clarifies Ibn Khaldun's notion of chieftainship through restricting it to only those who enjoy superiority derived from 'asabiyyah. Consequently, one might conclude that chieftainship is continuously transmitted within those groups in order to rest within the strongest one for reasons related to superiority and its importance in managing political affairs of 'asabah. (Ibid. : 269).

The importance of superiority is not limited only to the organization and preparation of the group (the large 'asabah) for the control of external conflicts that may constitute a threat to it, but also to strengthen the internal integration. In fact this is one of Ibn Khaldun's principal statements.

human beings need someone to act as a restraining influence and mediator in every social organization, in order to keep the members from (fighting) with each other. (Ibid. : 284).

Related to 'asabiyyah, superiority and other sources of chieftainship is nobility which depends on good character. It is rooted in a certain 'asabah known among the community by conspicuous virtues, especially bravery and hospitality, or to the family of the prophet. It is the result of personal qualities. A man can be considered a member of a noble 'asabah when he is honoured by descending from such 'asabah which its founders are famous for their good personal qualities. This shows the close relation between nobility and 'asabiyyah. The fact that the chief is the progeny and descendent of those founders gives him great standing among his followers, for his followers respect the great standing and nobility that his ancestors acquired through their personal qualities. Therefore, nobility strengthens chieftainship and at the same time it is considered a source of chieftainship as long as nobility is related to sarif descent and 'asabiyyah. Whenever

Ibn Khaldun emphasizes the impossibility of the clients and the allies to be chiefs. They are not permitted to enjoy sovereignty and authority over those who have the right to give recruitment by clientship or alliance and consequently protection. It is true that they were considered equal members in the 'asabah without any restrictions to prevent them from enjoying that right, but practically this could not be achieved. Recruitment by clientship and alliance in no way guarantees the client or ally superiority over the soraña. The only group which is superior to others in the 'asabah is al-sarih descent group (Ibid. : 268-270).

It might be important to point out that Ibn Khaldun has not forgotten the basic criterion which he uses in analysis and interpretation. The claim of sovereignty is based upon superiority, and superiority is derived from or rested only upon the sarih descent, and not on recruitment by clientship and alliance even if the client and ally develop close relations with the members of the 'asabah and mix with them. Therefore, succession occurs within the sarih descent group. It is, then, a dominant group. This terminology (dominant group) and its concept are known in the anthropological literature. (see, Evans-Pritchard, 1944).

At a higher level of segmentation we find that chieftainship invested in the same way. As to the higher levels of political organization we find that they were achieved through fusion of the lower levels of segments within the tribal structure. Ibn Khaldun reveals clearly the political organization of the tribal structure by indicating that a number of 'asaib of the same sarih descent fuse to build up a larger one. So long as an 'asabah is distinguished by a certain structure, it becomes certain that the larger 'asabah should consist of those groups which share the sarih descent in addition to the client's and ally's groups. This fusion is not more than a symbol of a political purpose. It has nothing to do with other purposes and spheres of social life. The 'asaib of the same sarih descent in fact consolidate themselves to meet external conflicts and to achieve the primary aim that is, the royal authority.

The strongest group within the sarih descent groups is the one in which chieftainship is usually invested. Ibn Khaldun explains this practice by stating :

of the bedouins are defended against outside enemies by a tribal militia composed of (courageous youths). Their defence and protection are successful only if they are a closely-knit group ('asabah). Ibn Khaldun 1 : 262-263).

Moreover, the members of the 'asabah cannot in any way accept any other authority except the authority of their group. They did not appeal to any authority other than their group's authority.

(Bedouin) are the least willing (people) to subordinate themselves to each other, as they are rude proud, ambitious, and eager to be the leader. (Ibid. : 305).

This means that Ibn Khaldun points out an important basis for the 'asabah as a political unit. It is the consciousness of belonging, oneness and unity which distinguished them from other 'asabi. So this means that Ibn Khaldun does not consider the subordination to the chieftainship the only basis for considering the 'asabah a political unit. The 'asabiyyah is the main basis because it is not only the effective power upon which the 'asabah depended to control the internal relations but also to maintain itself as an autonomous, social and political unit. Loosening or weakening the 'asabiyyah would lead to submission to another powerful 'asabiyyah. By means of 'asabiyyah the 'asabah can achieve its main objectives; defence, protection and pressing of claims. Ibn Khaldun stresses the role of 'asabiyyah in the establishment of political power within the 'asabah as well as the state and even the religion. The 'asabiyyah is in essence the political aspect and power of the 'asabah.

Ibn Khaldun in his analysis of 'asabiyyah refers to the concept of chieftainship, which means the right of a certain group in the 'asabah to exercise leadership power over the 'asabah.

Leadership over people who share in a given 'asabiyyah cannot be vested in those not of the same descent.... Among all those who share in 'asabiyyah, leadership remains vested in the particular "family" to which it belongs It transmitted in one particular branch that has been worked for superiority through 'asabiyyah. (Ibid. : 268, 269, 270).

THE 'ASABAH AND POLITICAL ORGANIZATION :

The 'asabah in the bedouin society which lacks centralized government is the basic unit in the political system. It is not simply a mode of organizing personal relationships. It is an ideology or in other words "an agnatic ideology." (Sahlins, 1965).

'Asabah (batn or hayy) is the smallest political group. It has its own leaders or shayukh (sing. shaykh) who are the heads of its beyut. Each of them organizes his beit and controls the relations between its members. No one of the leaders has the right to interfere in the internal affairs of another beit. In case of aggression or attack, it is the responsibility of 'asabah to organize its members under the control of its leadership to defend itself against outside aggression regardless of whether the aggressor is one of patrilineally related 'asaib. In case of aggression from another remote 'asabah of the same patrilineal descent, the near and close 'asaib have to fuse. In case of revenge, the same processes take place.

Evidently, Ibn Khaldun throws lights on the connection between the political system and the 'asabah system in bedouin society, and he devotes a lot of space in his Muqaddimah to this subject. In fact, he studied the 'asabah system as a basis for investigating the political system as he affirms that the study of historical facts must take account of the environment in which they took place. Therefore, he displays how the political system is the element that ties and consolidates the 'asaib together, and he demonstrates clearly that the patrilineal descent belongs in the first place to the political sphere in accordance with the jural concept of the descent (as we have seen).

'Asabah is a political unit. All its members subordinate persistently and in an organized manner to their chief for the purpose of maintaining their group as a unit either from the internal conflicts and disputes or the external dangers. Protection and defence, as we mention before, are the main processes which reveal clearly the 'asabah as a political unit in the bedouin society.

The restraining influence among bedouin tribes comes from the shaykhs and leaders. It results from the great respect and veneration they generally enjoy among the people. The hamlets

garding the meaning of 'asabiyyah, its decline as a result of the urban way of life, and its effects on the internal structure of the 'asabah of the kindred persons.

... Arabs throughout the peninsula formed a multitude of local groups, held together within themselves not by any elaborate political organization but by a traditional sentiment of unity which they believed or feigned to be unity.

of blood, and by the recognition and exercise of certain mutual obligations and social duties and rights, which united all the members of the same group to one another as against all other groups and their members" (Smith, 1903 : 1).

This denotes to the jural meaning of the 'asabah and 'asabiyyah as Ibn Khaldun says, and as he states also that,

"Because the only meaning of belonging to one or another group is that one is subject to its laws and conditions. "Ibn Khaldun, 1 : 267).

Smith states also,

To us, who live under quite modern circumstances and have lost the tribal idea together, kinship is always a variable and measurable quantity.... Something of this sort, though not nearly so developed, is occasionally found in Arabia before Mohammed, when beyond question family feeling was getting the upper hand of tribal feeling". (Ibid. : 62-63).

Smith proceeds to explain how "the Kind of Kindred feeling" becomes a contradicting factor to the unity and solidarity of the 'asabah. He states :

"But in Arabia the kind of kindred feeling which is weaker or stronger according to the distance of the kindred persons from their common ancestor always shews itself as a disturbing feature in the social system". (Ibid. : 63),

Ibn Khaldun affirms that the "bedouin tribal 'asabiyyah" and "urban 'asabiyyah" are not isolated from each other. There is a direct relation between them. The connection is so strong is the extent that it has resulted in the historical movement or process which occurred in those societies which he described their culture and social institutions. It is the prime mover for social evolution.

In this respect Ibn Khaldun, does not treat the 'asabiyyah and 'asabah in peasant's community on the grounds that peasants do not play an active role in the political organization and the social evolution. They are subject to the authority loosing the power to intervene in the political life. It is due to their own way of life. They have no 'asabiyyah upon which they can perform that political role. Ibn Khaldun stresses upon their economic role in the national society or, in other words, the economic relation between peasant society and urban society. (Ibid. : 266-267).

The concept of 'asabiyyah, therefore, is also an anthropological concept. As Ibn Khaldun had already demonstrated, in his Muqaddimah, all the ecological, economic, political, social and psychological aspects either in a bedouin or an urban society reflect the positive and effective power of 'asabiyyah in society and its culture especially in its political system. Moreover, the decline of the 'asabah as a political unit on one hand and the collapse of the state on the other, are due to the decline and collapse of 'asabiyyah (to be discussed later). This is also obvious in Ibn Khaldun's display of the effects of urban way of life on the 'asabah and consequently on 'asabiyyah. The modern anthropological studies which are concerned with development and with the effects of urbanization indicate that the transformation of a certain type or pattern of traditional community into an urban are usually result in weakening or disappearing of the consciousness of belonging to a descent group and kinship relationships in general. Moreover, those studies discover the decline of the social considerations in social situations as controlling and organizing factors. Consequently, societal affiliation appears and gradually becomes dominant.

W. Robertson Smith uses 'asabiyyah in the same meaning : "sentiment of unity." The following quotations seem to be sufficient to indicate to what extent Robertson Smith relied on ideas and notions re-

Bedouins have always been careful during passage through the desert and have been ready to protect themselves against invasions. As a result,

"bedouins are more disposed to courage than sedentary people" (Loc. cit.).

It is obvious, then, that the *asabah* is in constant need of defence and protection. It has to be fortified and consolidated. Recruitment by clientship and alliance provides for this need. All groups, agnates or attached non-agnates, are badly in need of each other. It is obvious, then, why the agnates welcome recruitment by clientship and alliance. Ibn Khaldun, on these grounds, as it is mentioned before, states that "only tribes hold together by '*asabiyyah*' can live in the desert" (Ibid. : 261), on the basis that *al-sarih* descent is found only among the bedouins and other such people" (Ibid. : 265). Meanwhile, this descent does not exist in urban society because of its distinct way of life, culture and social structure.

Nevertheless, he states that '*asabiyyah*' is found in particular urban society. The "urban '*asabiyyah*'" (it is my terminology) is that one of the '*asabah*' which had the royal authority. It is only the royal '*asabah*'s '*asabiyyah*', while the bedouin "tribe '*asabiyyah*'" (it is also my terminology) is an inclusive one, i. e. it is the '*asabiyyah*' of the whole local social unit, the '*asabah*', or the larger unit which consists of a number of '*asaib*' related to each other by ascending from a common ancestor. A particular "urban '*asabiyyah*'" is not necessarily confined to one urban settlement only but may be found over a wide geographical area and also amongst bedouins.

Recruitment by alliance and clientship to the "urban '*asabah*," then, is greatly accepted by its members because it is a principal means to consolidate the group and subsequently the state. Evidently, the function of either the tribal or urban '*asabiyyah*' is similar. It is a political function. '*Asabiyyah*' gives protection and makes possible mutual defence, the pressing of claims, and every other kind of social activity" (Ibid. : 284). It is the effective positive power by which firstly the "bedouin '*asabah*'" continues to exist as an autonomous and distinct political unit and secondly the "royal '*asabah*' keeps royal authority.

blind support of one's group without regard for the justice of its cause" (Ros. I : LXXVII). Ibn Khaldun does not use this pagan concept, but he stresses the positive meaning which agrees with Islam and which reflects a cultural, social and political setting existing actually in a certain environment and over a period of time. "It is inseparable (from human being), nothing can take it away. It is forbidden (by Muslim religious law). On the contrary, it is something desirable and useful in connection with the holy war and with propaganda for Islam." (Ibid. : LXXIX). It has, then, a psychological aspect. It is not founded only on patrilineality in spite of the biological principle which it involves and the linguistic meaning may denote. This is an obvious evidence that Ibn Khaldun was able to present objectively models of organizations and structures of societies as they work in reality and as they were conceived by their individuals.

Ibn Khaldun affirms that the importance of descent in bedouin society is due to the importance of 'asabiyyah according to society's ecological, economic, social and political circumstances which are different from those which distinguish the urban society. He discusses the importance of descent and agnatic group ('asabah) in bedouin society on his treatment of Badawah (bedouinism) and Hadarah urbanity). This treatment reveals his holistic approach to the study of social phenomena.

The bedouins (those who make their living by raising camels) wander deeper in the desert and move around more. They try, usually, to avoid the jurisdiction of the militia.(1) They live separately in small groups, and they lack centralized government, and their communities have not walls and gates such as cities. Therefore, they have to provide their defense and do not entrust it to, or rely upon, others for it. It is absolutely on the contrary of city's citizen who.

"have entrusted defence of their property and their lives to the governor and ruler who rules them, and to militia which has the task of guarding them", (Ibid. : 257).

(1) For more details, see chapters Nos. 3 — 6, in, Ibn Khaldun Vol. 1, op. cit., pp. 252-261.

tions) only by the dwindling influence of the (ruling) dynasty and the close relationships they had established and that eventually result in 'asabiyyah." (Ibid. : 303-304).

It becomes obvious by now, that 'assabiyyah represents what I was trying to confirm previously that it is the consciousness of belonging and unity. It is the group identification. It was founded on patrilineality in the nomad society and on kinship, friendship and political ideology in urban society. These ideas have been stressed by Ibn Khaldun when he identifies the functional role of 'asabiyyah by explaining the nature of conflict arising among large families or tribes ('asab) in order to gain royal authority, and describe the role played by clients and allies to consolidate the group.(1)

Secondly, the concepts is obvious when he affirms that there are in peasant society two kind of affiliation : the descent and the societal affiliations. They exist together and share power in the social organization. The descent affiliation looses its effective significance to a great extent in the organizing of social life and the controlling of social relationships due to the individual's awareness and consciousness of his belonging and affiliation to a certain community; his village. This societal affiliation has its own social commitments which lessens the effectiveness of descent affiliation upon social behaviour and social relationships. Thereon, it means that the descent group looses to a great extent the ability to possess its members. The societal affiliation stands equally with the descent affiliation even if the first is much more important than the other in respect of what it provides to the individual from personal interests. This means the weakness and decline of 'asabiyyah, i. e. the weakness of the consciousness of belonging and unity.

Ibn Khaldun usually uses 'asabiyyah synonymously with 'asabah. This usage ensures and clears up the concept of 'asabiyyah as a consciousness of belonging and unity or group identification.

"Islam generally condemns 'asabiyyah as a quality and a state of mind. It is traditionally considered to be bias, or more specifically,

(1) See, Ibn Khaldun, Vol. 1, ch. 3, Nos. 17, 18, pp. 374-379.

Regarding clientship and alliance, he states :

"when the clients and followers enter into close contact with them (patrilineage), as we have said, (they share in the 'asabiyyah of their masters and take it on as if it were their own 'asabiyyah. By taking their place within the 'asabiyyah, they participate to some extent in the (common) descent to which (that particular 'asabiyyah belongs)". (Ibid. : 276).

On the other hand, since "it is in the nature of human beings to enter into close contact and associate (with each other), even though they may not have a common descent" (Ibid., V.II : 302-303), the existence of 'asabiyyah in urban societies becomes, according to Ibn Khaldun, inevitable. However, this does not contradict his statement in which he asserts that 'asabiyyah is founded on *sarih* descent, and it has existed only in bedouin society. Here, we find Ibn Khaldun providing us with an explanation for the appearance of 'asabiyyah in urban society.

The existence of 'asabiyyah in cities and the superiority of some of the inhabitants over others ... Such association is weaker than one based upon common descent.... Many inhabitants of cities come into close contact through intermarriage. This draws them together and, eventually, they constitute individual related groups. The same friendship or hostility that is found among tribes and families, is found among them, and they split into parties and groups. (Ibid. Vol. II : 302-303).

Ibn Khaldun sees in friendship, affection and belief as sources of 'asabiyyah in urban society as well as affinity and agnatic relationships. It was a special type of city which Ibn Khaldun describes its social, economic, and political institutions indicating that it was also the place where tribal chiefs preferred to live. (Ibid. : 359). This was the type of city which existed in North Africa and East Arabia in the then-contemporary and the past history. The city was distinct on account of the tribal character of the political organization. He clearly demonstrates how a group, or more, can achieve superiority over others and how some of them occasionally aspire to the ways of the great rulers who are masters of tribes and families and 'asabiyyat (pl. of 'asabiyyah), "They were pushed into following such (improper aspira-

of itself in that each actor is aware that he "belongs" and that, in virtue of his belonging, he is entitled to or required to act in a given way." (Nadel, 1951 : 147).

Ibn Khaldun's treatment of 'asabiyyah, as a positive power in bedouin society and urban society, reflects clearly how useful the concept is. It has been taken for granted that 'asabiyyah is related only to the tribal society on the basis of its kinship significance or meaning. But Ibn Khaldun gives another dimension to its meaning which makes it convenient for studying social institutions and systems in bedouin and urban societies and hence has become a basic sociological and anthropological concept.

In this respect Ibn Khaldun states :

'Asabiyyah result from decent (blood relationships) or something corresponding to it. (By the later he means clientship and alliance).... blood ties is something natural among men, with the rarest exceptions. It leads to affection for one's relations and blood relatives, (the feeling that) no harm ought to befall them nor any destruction come upon them. One feels shame when one's relatives are treated unjustly or attacked, and one wishes to intervene between them and whatever peril or destruction threatens them. This is a natural urge in man.. (Ibid. : 384).

In addition Ibn Khaldun confirms this notion when he explains how 'asaib are fused and those who occupy leadership positions in 'asabah and other large groups, by stating :

although each tribe and sub-tribe forms but a single (uniform) group because of their common descent there exist among them special kinds of 'asabiyyah because of special relationships that constitute a closer kind of contact than common (general) descent... (member of a segment) are different from close or remote cousins. They are more firmly established in their particular descent. They feel affection for the people of their particular descent as well as for those of the common (general) descent. Their affection, however, is stronger in the case of the people of their particular descent because of the close contact. (Ibid. : 268).

hand, as Peters says, "Smith argued that, at best, genuine consanguineal kinship was limited to the local group, the hayy "asabah." (Peters, op. cit.).

Smith also refers to the strong role which kinship plays in bedouin communities. "The group bond was stronger than the bond citizenship." (Ibid. : 2) kinship relations loose its influence in urban communities. It is due to "modern circumstances" which lead to "the growth of the idea of family as opposed to stock ties, and of private as distinct from stock rights." (Ibid. : 62-63, 71).

'ASABIYYAH : CONCEPT AND PRINCIPLE

'Asabiyyah is a social, and mainly, a political concept. It is the main concept in Ibn Khaldun's theories. He uses the term 'asabiyyah in a technical sense to the extent that it becomes an important sociological and anthropological concept. Thereon, Rosenthal states that "so far as our present knowledge goes, it seems that his use of the term 'asabiyyah in so positive a sense is his not original single intellectual contribution to the Muqaddimah." (Ibn Khaldun, 1 : LXXIX).

'Asabiyyah has been interpreted in different ways such as social solidarity (Issawi, 1950), group feeling (Rosenthal, 1958), esprit de corps and as an accurate type of political organization (Laquest : 138). However, the meaning of all these terms does not seem to coincide with Ibn Khaldun's conception of 'asabiyyah. These concepts are the by-products of 'asabiyyah and not represent 'asabiyyah per se. It might be better to use Ibn Khaldun's term because "it is still difficult to find a comprehensive one which can reflect the real significance and dynamism of the 'asabiyyah as meant by Ibn Khaldun," (Rabi, 1967, 40).

However, in our judgement Ibn Khaldun's conception of 'asabiyyah could be interpreted as the consciousness of unity and group identification which identify the group as a distinct social unit. It rests on patrilineality. It is a motivated tendency. The concept of 'asabiyyah implies the meaning of group affiliation and the awareness and consciousness of the members of the group. It has a psychological as well as a social and cultural significance.

The 'asabah, therefore, is, using Nadel's terminology, "conscious

to non-purity of descent as well as peasants submission to the urban authority or royal authority. By way of summary, it is worth noting that in large aggregates of people — communities — there are two possible affiliations namely tribal (descent) and societal and that whereas both occur in peasant societies, in nomadic societies only descent affiliation is found. In cities, societal affiliation is predominant. The mode of life in peasant sedentary societies does not necessitate descent groups. Therefore the al-sarih descent is, strictly speaking, redundant.

Smith in the first chapter of his "Kinship and Marriage", explains briefly, as he does usually, "the reasons for refusing to accept the theory of the origin of tribal groups of fered by geanalogsists", (op. cit. : 24). He clarifies that the acknowledgement that the two tribes are brothers does not necessarily imply any historical tradition of common ancestry. It is due to the clientship and alliance.

Every ambitious chief therefore was anxious to include as wide kinship as possible among his dependents and allies, while a weak group found it advantageous to discover some bond of connection with a stronger neighbour. As the old groups were, in the various province, shuffled through each in very various combination.... (Smith, 1903 : 7).

Smith proceeds to explain, according to the previous reasons, "that the whole system of pedigrees was still in a state of flux, at least as regarded its remoter members and the connections between distant tribes" (Ibid. : 10). He uses the same terms and concepts, as we have seen, and he carries on his argument to support.

Ibn Khaldun's viewpoint Moreover, he confirms the importance of descent in social and political network of the 'asabah. This becomes clear when he depends on the ideas of blood-revenge and war and use them as the basis for "measuring the limits of effective kinship" in order to explain that "we must not rest content with this merely negative results", e. i. refusing the genealogical theory. (Ibid. : 24-25) Clearly his refutation of genealogical theory of tribal origins is based on Ibn Khaldun's observation of effective recruitment by clientship and alliance in the formation of strong tribal groups. On the other

with the unity and solidarity of the 'asabah and tribe. What is important here is that the members are aware of the reality of their recruitment to the 'asabah as well as the 'asabah system in some of its aspects. This awareness or knowledge is expressed by what the discussion of recruitment lead to. Ibn Khaldun, therefore, does exhibit objectively what exists in actuality.

The recruitment by clientship and alliance was the reason for the confusion of descents on the deep levels of the genealogies. (See chapter 10, Ibn Khaldun,1).

Ibn Khaldun compares between descent in nomads', peasants' and urban communities. He states that descent (al-sarib) and agnatic group exist only in nomads' community.

"Only tribes hold together by asabiyyah can live in the desert." Subsequently, "Purity of lineage (al sarih descent) is found only among the (nomads) of the desert and other such people. That is on account of the poor life, hard conditions, and bad habitats that are peculiar to (nomads).... No members of any other race (nation) felt attached to them.... Therefore pedigrees can be trusted not to have been mixed up and corrupted." (See chapters 7,9, Ibid).

On this ecological and economic basis, he starts to explain why the descent and agnatic group ('asabah) do exist in that community, and tries at the same time to demonstrate the role of asabbiyah in nomad, peasant and urban societies. Nomad's life necessitates descent and agnatic group as a result of the importance of asabiyyah. In peasant community, descent is less effective as an organizing and controlling element. It is even less effective in urban societies, where there are other social institutions to perform that function.

"The arabs (Ahl al-aryaff, e. x. those who live in villages; peasants) of the fertile fields were affected by the general human trend toward competition for the fat soil and good pasture." (Ibid. : 266).

It means that the ecological and economic circumstances of peasant society lead to migration and intermingling of groups and subsequently

Ibn Khaldun, displays a special type of descent system existing in a certain type of society at a certain period of time which we can name "asabah system". He was aware, as well as the member of 'asabah and the tribe as a whole, of the recruitment by clientship and alliance or the Dakhil descent which changes into sarih descent in the course of time.

Even though the contemporary members of the tribe are aware of the two types of descent, beyond a number of generations it is impossible to state whether a particular individual or group affiliated through patrilineality or through clientship in some way as the contemporary constitution of the 'asabah will become obscure for the successive generations. The more the ancestral history of the tribe is deep, the more it becomes obscure.

In the course of time, the original descent is almost forgotten. Those who knew about it have passed away, and it is no longer known to most people. (Ibid. : 267).

Ibn Khaldun puts stress only on the social meanings and implications of the descent, those social meanings and implications which express themselves clearly in the political organization of the 'asabah on the one hand, and in the social and political change and evolution of the human society on the other hand. This is one of his principal interests in moqaddimah trying to explain the role of clientship and alliance in the political and social life. In fact, the main positive role of descent was the fusion of the asab for political purposes.

Moreover, Ibn Khaldun states that the discussion of the genealogy of tribe or the descent of the 'asabah arouse disputes between the groups and asab. Emphasis on genealogy accentuates the inherent schisms which cause disintegration and dissociation in contrast to the purpose of recruitment by alliance and clientship which is to consolidate and strengthen the 'asabah and the tribe as a whole. Consequently, emphasis on genealogy "denies the affection caused by asabiyyah" upon which the unity of 'asabah (as well as the tribe), its cohesion and political autonomy depend as it will be explained afterwards.

Ibn Khaldun exhibits a source of conflict inherent and latent in the structure of 'asabah and its system, that element which contradicts

right.., I am from the Azd I shed blood among my people, and joined (the Bajilah). (Ibn Khaldun, 1 : 268).

Descent by alliance and clientship, Ibn Khaldun states, is a kind of descent.

Asabiyyah results only from (blood) relationship (sarih descent) or something corresponding to it.. Clients and allies belong to the same category. The affection everybody has for his clients and allies results from the feeling of shame that come to a person when one of his neighbours, relatives, or a blood relation in any degree (of kinship) is humiliated. The reason for it is that a client (master) relationship leads to close contact exactly or approximately in the same way, as does common descent. (Ibid. : 264).

Ibn Khaldun affirms that "Al sarh" descent is obvious and clear within the 'asabah, meanly, all the members are aware of the agnatic relationships ascending to the common ancestor. Meanwhile, the agnatic relationships beyond the 'asabah to common ancestor of a number of 'asaib are obscure, unclear and doubtful. In this respect, Ibn Khaldun states :

Anything beyond that ('asabah's genealogy) is superfluous. For pedigree is something imaginary and devoid of reality (Ibid. : 265).

According to the constitution of 'asabah and the transmission of dakhil to sarh descent, Ibn Khaldun refuses the genealogists' theory which concerns itself with the genealogies and tries to determine the relations between the segments ('asaib) of a tribe.

For a pedigree is something imaginary and devoid of reality..., genealogy is something of no use to know and that it does no harm not to know. This means that when common descent is no longer clear and has come a matter of scientific knowledge, it can no longer move imagination and is denied the affection caused by asabiyyah. It has become useless. (Ibid. : 265).

Ibn Khaldun distinguishes between two types of descent. The first is "Al sarīh" descent, meanly "obvious and clear descent" (Ibid. : 265). That is the patrilineal descent which relates the members (agnates) of the 'asabah to each other ascending to their common ancestor the founder of the 'asabah. The second is the "Dakhil or Lazik" descent who relates the clients and allies to the first descent. This means "one who had come to Al sarīh from outside their group and attached himself to them" (Ibid. : 268) Ibn Khaldun uses the term "birth descent" (Ibid. : 278) in indicating to the first one, meanwhile he uses the term "clientship or alliance descent" for the other. (Ibid. : 279).

Smith uses the same terminology concerning the two kinds of descent explaining the first purity equivalent to "true — blooded tribesmen (sorahā, Sing. sarīh)" Smith 1903 : 47).

Therefore, Ibn Khaldun does not look at the descent system on the basis of its biological aspect only. He demonstrates the actual reality of descent and the constitution of 'asabah and its structure. The members of the 'asabah are quite aware exactly of the two kinds of descent and the group's commitments which do not rest absolutely upon "blood-relationships". The following quotation demonstrates to what extent awareness of descent is so important.

The affair of the Bajilah and Arfajah B. Harthamah is an (other) illustration. When 'Umar appointed Arfajah their governor, (the Bajilah) asked ('Umar) to withdraw him, saying that he was a Lazik, meanly Cakhil or Lasik among them, that is, one who had come to them from outside and attached himself to them. They asked that he appoint Jarir (instead). Umar asked Arfajah about this, and he replied : "They are

fact, it is sufficient for Ibn Khaldun who lived in the fourteenth century and who was a theorist, to put clearly and briefly the frame-work of the characteristics of the segmentary lineage which becomes a theory in the third decade of the twentieth century. It is the work of subsequent scholars to interpret the theory, test it empirically, and enrich it either by means of clarifying its different aspects and propositions, or adding new ones.

This effort has been carried out by the British social anthropologists who studied societies which their social structures are similar to the social structure of the societies which Ibn Khaldun studied. Evans-Pritchard is the distinct example because he is the first one to revive Ibn Khaldun's theory in its modern frame, i.e. the segmentary lineage theory as it is known in social and cultural anthropology. Robertson Smith, as indicated earlier could be described as the bridge by which Evans-Pritchard crossed in order to meet with Ibn Khaldun's ideas.

Ibn Khaldun states from the beginning the principle of fusion of patrilineally related *asaib* whether fusion happens on the lower or higher levels of the segmentation. Ibn Khaldun affirms strongly that "mutual help and affection" between agnates are the direct consequences of common descent and they present its usefulness. But "mutual help and affection" among near and close agnates are dominant than among remote agnates who share the common descent. Consequently fusion of agnatic groups is "something natural" among men as a result of common descent. It is necessary among *bedouins* more than any other people because of the different circumstances of their society.

The purpose of fusion within *bath* is different from the purpose of fused *betun* (pl. of *bath*). *Beyut* and, then, *'ashair* (pl. of *'ashir*), segments of *bath*, fuse in case of defence against outside aggression even if the aggression of *betun* of the same common descent. Meanwhile the purpose of fusion of patrilineally related *'asaib*, *betun*, is for the sake of gaining royal authority as it is explained afterwards.

Again, Smith offers a clear account of fission and fusion and its political aspects or function to which Ibn Khaldun devotes more attention than him. So, it is better to discuss this issue within the frame-work of political organization.

'asabah and in the largest group which consists of a number of patrilineally related 'asaib. 'Asabah is a segmentary unit. It is divided into a number of segments. Each of them is known as 'ashir. Every 'ashir is divided into a number of beyut (houses, sing. beit) which each of them consists of a group of families. It is a household and is considered the smallest local group.

It should be known that although each hayy or bath forms but a single (uniform) 'asabah because of their common descent, there exist among them special kinds of 'asabiyyah because of special relationships that constitute a closer kind of contact than common (general) descent. These may be, for instance, (the member of) one family, or the members of onebeit or brothers who are sons of one father. (People related in this way) are different from close or remote cousins. (Ibn Khaldun, 1 : 268 - 269).

'Ashir and beit are two levels of segmentation. This denotes to the internal dynamic state of bath as well as the whole tribe also. The growth of families means mobility of a group to a higher level of segmentation within the structure of bath or the tribe.

'Asabah has a relative position within tribal structure. As Ibn Khaldun uses the term 'asabah to any agnatic group, he refers to 'asabah's relative position. It is one of the main characteristics of the tribal segmentary structure or in other words lineage system. He uses the term 'asabiyyah to imply the concept of the relative position of 'asabah. So long as 'asabah has a relative position within the tribal structure, the sentiment of belonging, i.e. 'asabiyyah, is subsequently relative in respect to the relations between the tribal segments; 'asaib. This conception of 'asabiyyah gives a more concern with Ibn Khaldun's terminology as a sociological and anthropological term. The utilization of 'asabiyyah ensures not only the relative position of 'asabah 'asabiyyah within the tribal structure, but also the meaning of 'asabiyyah as Ibn Khaldun uses it, as will be shown in the following pages.

Ibn Khaldun does not interpret the process of segmentation in terms of how it happens, or what are the ecological, economic, social, kinship and political circumstances which presuppose the process. In

tions in passing the bad and serious consequences of this relationships on the unity of the 'asabah by stating :

But in Arabia the kind of kindred feeling which is weaker or stronger according to the distance of the kindred persons from their common ancestor always shews itself as a disturbing feature in the social system. (Smith, 1903 : 63).

He does not put a great stress on this point owing to his aims of the enquiry. While Ibn Khaldun puts it as an introduction to his treatment of the 'asabah as a whole in all its numerous aspects either in traditional or urban circumstances as we shall see afterwards.

Ibn Khaldun treats and affirms clearly the propositions and notions which the descent theorists try to codify. He demonstrates sharply how Kinship system in bedouin society intermingles with all other elements of social structure. Over time, membership by clientship and alliance becomes converted to patrilineality through transmission of membership obligations and rights to the new generations. As a result 'asabah perpetuates itself through time. The descent theorists consider that "at the very least it may be said that the framework of social behaviour in the community is kinship, specifically agnatic kinship, genuine or fictitious." (Fried, 1954 : 10). The unity and solidarity of the descent group or "lineage group" state upon the principle of descent "or" lineage principle" (Radcliffe-Brown, 1952 : 40). The unity and solidarity of the group appear clearly "from outside", or "in relation to the jural political sphere". (Radcliffe-Brown, Loc. cit.; Fortes, 1959). The group has an identity of a single individual or, in Ibn Khaldun's terminology, "The status of oneness." The "lineage principle" is the base upon which they try to interpret the ecological, economic, political and religious institutions of the social structure as well as marriage and morals. Evans — Pritchard's study of Nuer is the main example upon which they depend to illustrate those generalization. These generalizations could be conceived and actually assured from the proceeding pages, but it will be discussed in detail in another article to be published in the future.

The Asabah as a segmentary group :

Ibn Khaldun exhibits the main characteristics of the 'asabah in the bedouin society when he discusses the investment of leadership in

Smith displays the differences between the mutual rights of the members of 'asabah trying to state that there is a clear distinction between the patrilineage and those attached to the 'asabah, but in spite of that, they share the same group commitments.

It is interesting to notice that Smith on various occasions has repeated the ideas presented by Ibn Khaldun. For example, while we find that Ibn Khaldun indicates the purposes of the 'asabiyyah by stating :

Asabiyyah gives protection and makes mutual defence, the pressing of claims, and every other kinds of social activity. (Ibn Khaldun, 1 : 284).

'Asabah is originally formed as a protective device against outside threats. We find Smith almost repeats the same notion by stating :

The tribe (the 'asaba) is not organized except for offence and defence,... (Smith, 1903, 68).

Smith explains briefly the nature of the relationships between the clients or allens and the patrilineage as a blood-relationships depicted in the ceremony described in detail in his book (Ibid. : 57 - 62). Therefore the 'asabah considers itself as a group of one blood, and it unites due to the unity of blood which appears most clearly in the rules of the blood-feud and blood-wealth. The 'asabah is suitably organized as a revenge unit, and therefore, it is the basis for sharing the same rights and commitments. As to the idea of brotherhood it is not restricted among Arabs to sibling relationship, but rather it involves neighbourhood, clientship, adoption, and alliance. Here, Smith expresses in detail what Ibn Khaldun confirms briefly :

'Asabiyyah results only from blood relationships, or something corresponding to it, Ibn Khaldun, 1 : 264), namely alliance and clientships. (Ibid. : 264-265).

Again, Smith states what Ibn Khaldun says about the direct proportional relationship between the degree of the kinship and the strength of the kinship relationships, and at the same time he men-

(soraha, sing. sarih) a certain number of slaves and clients. The clients again, mawali, were of two kinds, freedmen and free Arabs of other Kins living under the protection of the tribe or of its chief... Now men were constantly cut off from their own tribe, generally for murder with the Kin, sometimes for other offenses against society..., or even for dissipated habits. Such outlaws (khola'a) usually sought the protection of another tribe, which was seldom refused..., or a group might attach itself to its cousin Banu-Al-amm, i.e. to a tribe with which it reckoned Kinship, or with his mother's people (akhwal). In these last cases the stranger has a special claim, but even absolute strangers were freely admitted to protection. Protector and protected shared the risks and benefits of the blood-feuds." (Ibid. : 47-48).

But the most clear parts of Muqaddamih dealing with the membership of the group and the mutual rights is the following quotation which summarizes what Smith displays in chapter two of his "Kinship and Marriage."

.... 'asabah (Ibn Khaldun's term, and Smith uses it also synonym with hayy) a word which primarily means those who go to battle together, i.e. have a common blood-feud... But further we see... that there are three things that run parallel, and which the whole hayy, or its active members, have a common interest — the rights and duties of blood-feud, the distribution of inheritance and the distribution of booty. (Smith, 1903 : 65-67),

It is clear that Smith considers, as Ibn Khaldun, the 'asabah or hayy the smallest influential corporat group in Arab society. Ibn Khaldun does not mention the familial relationships. He deals only with lineages even those of which 'asabah consists. He concerns himself with the familial relationship on his treatment of kinship in urban society. He is aware of the importance of group relations and its role in traditional societies and the primacy of peoples life of the group's interests. In the meantime, Smith points out that in urban societies 'asabah loses the strength of its relationships, while familial relationships become stronger (Ibid. : 62-63).

Hence the 'asabah's constitution is homogeneous in the sense that its members' commitments are undivided and exclusive, meanwhile its constitution is heterogeneous in the sense of patrilineality.

From the beginning of "Kinship and Marriage in Early Arabia" Robertson Smith concerns himself with this "local, social and political unit;" (Smith, 1903 : 2) showing the same ideas of Ibn Khaldun following the same sequence of the subject.

"It is the constitution of these groups, out of all largers unions are built up, and into which those constantly tended to resolve themselves again, which must form the starting — point of the present enquiry." (Ibid. : 3).

In the first chapter, Smith exhibits the "asabah" or "hayy" (Ibn Khaldun's terms) as a social unit trying to cast light on the basis upon which its unity and solidarity depend. Besides, he proceeds to express that the composition of the hayy is heterogeneous because of the recruitment by clientship and alliance. Much place is devoted to this point, whereas Ibn Khaldun does not care to conjecture the origin of patrilineality or its predecessor, on the contrary Smith expends a lot of labour in attempting to demonstrate his conjecture that matrilineality preceded patrilineality.

In the second chapter of his "Kinship and Marriage," Smith displays the constitution of the 'asabah or hayy, and he concentrates his treatment of it on the grounds that it is the basic corporate social and political unit in the society. It was much more important than the family by virtue of the rights and obligations which were very important to the individual. He explains how client and ally relationships take the shape of agnatic relationships with respect to the social values relating to neighbourhood, alliance and clientship.

Smith explains the basis upon which the membership is acquired and the members' obligations as follows.

"The Arab Kindred group or hayy, as we know it, was a political and social unity.... An Arab group (hayy) might and generally did contain in addition to pure-blooded tribesmen

Therefore, patrilineality determines the social behaviour in every sphere of social life, especially in those most important spheres (defence, protection and blood-revenge) as well as the co-operation in economic activity upon which the existence of 'asabah and its unity as an autonomous unit depends.

Here Ibn Khaldun depends upon what he affirms before in respect of the two main needs of man. Recruitment by clientship and alliance is well and eagerly acceptable for the purpose of solidating and strengthening the 'asabah. Those social commitments are organized and carried out by the 'asabah as a whole irrespective of the internal differentiation.

The members of the 'asabah do not stand on equal footing in relation to each other. The agnates are nearer to each other than to the clients and allies due to "direct descent" or the "recruitment by descent" using Leach's term, (Leach 1962 : 131).

The proximity of relationship governs the intimacy of interpersonal relationships.

"(Respect for) blood ties is something natural among men, with the rarest exceptions. It leads to affection for one's relations and blood relatives, (the feeling that) no harm ought to befall them nor any destruction come upon them.... If the direct relationships between persons who help each other is very close, so that it leads to close contact and unity, the ties are obvious and clearly require the (existence of a feeling of solidarity) without any outside (prodding). If, however, the relationship is somewhat distant, it is often forgotten in part." (Ibid. : 264).

The clients and allies constitute a subsidiary group in the 'asabah. Ibn Khaldun demonstrates the in-group relationships and its effects; namely he points out the source of contradiction and conflict inherent inside the 'asabah, which manifests itself more sharply in the transition from bedouin life to "urban" life. The political organization reflects clearly that internal differentiation.

It is clear that a person of a certain descent may become attached to people of another descent, either because he feels well-disposed toward them, or there exists an old alliance or client (— master) relationship,⁽¹⁾ or yet because he had to flee from his own people by reason of some crime he committed. (Ibid. : 267).

Hence association is based on choice, biological uniqueness, and existential necessity. Patrification, or "the principle of descent" (in terms of Radcliffe-Brown) actually is not the only criterion for recruitment. Clientship, alliance, non-agnatic kinship, and free choice are others which I refer to them by using "recruitment by clientship and alliance". So, the members of the 'asabah are composed to two groups : (1) the agnates; (2) clients and allies. The identity of 'asabah is that of the agnates and the name of it is the name of the founding ancestor of the agnates. I refer here to them by using the term patrilineage to distinguish between them and others who are attached to the 'asabah.

As soon as the client or the ally is recruited for the 'asabah he stands on equal footing in communal rights, such as sharing in all the group's commitments concerning defence, military protection, talion and blood-money,

because the only meaning of belonging to one or another group is that one is subject to its laws and conditions, as if one had come into close contact with it."

"Such a person (a client and an ally) comes to be known as having the same descent as those (to whom he has attached himself) and is counted one of them with respect to the things that result from (common descent), such as affection, the rights and obligations concerning talion and blood-money, and so on. When the things which result from (common) descent are there it is as if (common descent) itself were there. (Ibid. : 267).

(1) The translation is inaccurate. A better translation must include kinship as originally stated by Ibn Khaldun. See chapter 10, Ibid.

cal thinking. He does not absolutely depend on conjecture, hypothesis, and speculation. It is easily to see that he was a strong believer of scientific derivation of truth. "He resorted to rational investigation in a realistic way — and not in the Platonic sense of the self-sufficiency of reason-to-check historical data." (Rabi, 1967 : 38)⁽¹⁾.

Ibn Khaldun relays in his study on data which was derived partly from his own observations and direct participation⁽²⁾ and partly also from the historical Islamic sources which were available to him and which he interpreted objectively and without any bias. His experience with North African and Eastern Arabian societies and their cultures offered him enough data for his analysis of the ecological, economic, social, political and religious factors underlying the constitution of the kinship, agnatic and political units either in the bedouin or urban societies as well as the evolution of human society and especially the state. He does not deal with the social institution as an isolated element. Rather, he treats it as one of a numerous interrelated elements which constitute an integrated whole. This approach seems to resemble the thinking around which the structural functional approach was created. Therefore, his treatment reveals a holistic approach which characterizes social anthropology of nowadays. This approach represents Ibn Khaldun's true originality as Gibb affirms. (Gibb, 1962 : 167).

The 'Asabah

The structure of the 'asabah, as a social unit either in itself or as a segment of a larger social group in the bedouin society, is the start-point and the main basis upon which Ibn Khaldun depends for his economic, historical, political, and religious studies.

Ibn Khaldun starts, in his treatment of 'asabah, with the recruitment, and then with the internal differentiation, authority and power subsequently Ibn Khaldun, 1 : chapters 7-14).

'Asabah is a local, social and political group. It is originally an agnatic descent group. Nevertheless, it admits cognates, affines, and other non-agnates refugees and outlaws full membership in the 'asabah.

(1) See also, Rosenthal, Vol. 1, p. 371, 1958.

(2) See Ibn Khaldun's autobiography in his history *al-Bihar* and Ibn Khaldun (1958 Vol. 1, pp. xxix — Lxvii) on Ibn Khaldun's life.

and weapons for his defence, (Ibid. : 41) and subsequently it demands political organization for controlling the social relationships in the society. Human "Omran" (social organization) requires political authority for its organization. (Ibid. : 137). Therefore, Ibn Khaldun states that "Omran is something necessary" (Ibid. : 89).

Ibn Khaldun uses that proposition as the start-point upon which he depends and starts to explain social facts, its dynamic through history, its evolution, and prediction of its future. Thereafter, he strives to build his theories depending on a logical sequence of generalizations which the table of the contents of his *Muqaddimah* reveals clearly.

This seems to have guided Ibn Khaldun's attention to the importance of the small group. When he attempts to discuss social facts, we find that he stresses on groups and communities, and considers the groups as the fundamental reality in society. He pays more of his attention to the small group and the other larger groups out of which they were built.

The smallest group with which Ibn Khaldun deals is the 'asabah. It is, in theory, an agnatic group as it will be shown. He uses the term ('asabah) to refer to every agnatic group irrespective of its size, its depth or its relative position within the "asabah system." Therefore, the tribe in itself is synonymous with 'asabah. He starts his studies with that 'asabah which is known as hayy or bath (a local agnatic group). He considers it as the basic and main actual functioning group in bedoun society. Consequently, on these grounds, it is logical to start our study with the 'asabah.

There is a great difference between Ibn Khaldun's treatment of kinship and the treatment of kinship by first generation of kinship-oriented anthropologists. His approach is similar to a great extent to the modern social anthropological approach. Meanwhile, as it is known, the theories of the social evolutionists on kinship and marriage were constructed upon non-scientific method; the conjunctural or hypothetical history. They provided us with a theoretical, conceptual and integrated system about kinship systems and their evolution through the history of the human society.

Ibn Khaldun's writing is totally far from this abstract and theoretic-

under the code number Add 7476 J 21. Moreover, it is striking that Ibn Khaldun's name is recorded before de Slane's name in one of the two pages of these manuscripts. These pages are photocopied in pages 7 & 8. Again the manuscripts give other evidence. On page 73 (Smith wrote its number in Arabic) Ibn Khaldun's name is written twice, first in full name and second in a short form as shown on the other page. In these pages of the manuscripts Smith recorded notes on the descendants of some ancestors.

Moreover, one should be surprised that Smith ignored Ibn Khaldun at the time he wrote a review of "Omarah's history of Yaman" edited by H. Cassels Kay in the "Journal of the Royal Asiatic Society", April 1893. The review is under the title "Remarks on Mr. Kay's edition of Omarah's history of Yaman". Kay's book includes chapters quoted from Ibn Khaldun's book "Al-Iber" under the title "The history of Yaman extracted from the General History of Abd Al-Rahman Ibn Khaldun.

The Method

It is a great significance to draw the reader's attention to the fact that Ibn Khaldun has started his Moqaddimah with a statement referring to the importance of need satisfaction at the biological and safety levels. In this respect he states that man

can live and subsist only with the help of food. "... However, the power of the individual human being is not sufficient for him to obtain (the food) he needs, and does not provide him with as much food as he requires to live." Ibn Khaldun, Vol. 1 : 89).

Likewise, each individual needs the help of his fellow beings for his defence, as well. ... Thus something else is needed for defence against the aggressiveness of human beings toward each other. It could not come from outside ... The person who exercises a restraining influence, therefore, must be one of themselves. He must dominate them and have power and authority over them, so that no one of them will be able to attack another. (Ibid. : 91-92).

Hence, mutual cooperation in economic and political activity is necessary because "when it exists, man obtains food for his nourishment

were important for the development of sociology and anthropology are *Kinship and Marriage in Early Arabia* (1885) and *Lectures on the Religion of Semites* (1889). "Of the two, the analysis of religion has had the greater influence." His reputation, especially among sociologists and anthropologists, rests mainly on the contribution he made to the study of religion. Much of the significance of his analysis of religion can be properly appreciated only after a study of his fuller analysis of tribal society. (Peters, 19 : 330). The purpose of the two works is to explain that "primitive organization of the Arabs — and indeed of all the Semites — finds its explanation in the assumption that they had passed through totemic stage". (Cook, 1903 : viii). Therefore, it is clear that Smith's study on *Kinship and marriage in Early Arabia* is considered very important one. But what is so significant and important is the fact that his works represent a stage in the transmission of Ibn Khaldun's theory to the British Social Anthropology.

In the light of this introductory statement, the purpose of this paper is to display Ibn Khaldun's study of kinship, and to show connection between this study and Smith's investigations on his *Kinship and Marriage in Early Arabia*. In a following paper, I will try to follow the direct or indirect influence of Ibn Khaldun's study on the anthropological studies on kinship and political systems.

The evidence :

There is much evidence that Smith knew of Ibn Khaldun through the study of his work, and those who studied Ibn Khaldun can know directly to what extent Smith quoted Ibn Khaldun's ideas and adopted many of his generalizations.

It is known that Etienne Quatremere published the *Muqaddimah* in 1858 in Paris. (Badawi, 1962 : 213). Smith mentions Quatremere in his "Kinship and marriage" (see pages 47, 51 as an example) and Black and Chrystal emphasize this clearly (op-cit. : 282). It is known also that Le baron de Slane translated the *Muqaddimah* into French language in three volumes. Its title is "Les Prolegomenes d'Ibn Khaldun". The first volume was published in 1862 and the third in 1868 (Badawi, 1962 : 213-217). Smith mentions de Slane in his writings, but one should be surprised that Smith refers to de Slane in his manuscripts which are filed at the University Library of the University of Cambridge

North Africa, and at last he wrote a universal history. He wrote the *Moqaddimah* (Prolegomena) to that history. He believes that social phenomena are governed by constant laws in their appearance and development or change. "Science of Omran" (Sociology) is the true criterion to understand history as well as contemporary societies and the possibility of prediction. Historical studies must depend on the results of the facts of "Omran" (Social organization) because these results are considered the main criteria to understand the historical events and get the accurate and correct data.⁽¹⁾ Indeed, he begins his *Prolegomena* setting his idea about critical historiography and "The science of Omran".

The *Moqaddimah* is mainly a study on political theory, or in other words the political systems of the Arab traditional and urban (bedouin and Hadar) societies, especially those of North Africa, during a certain period. He does not look at system in itself but in its interconnections with other social systems, the ecological, economic, kinship and religious systems. He displays all of them in virtue of "a conception of dynamic and natural substitution between causes and effects" (Rabi, 1967 : 43). He puts an original and important social and anthropological concept, "asabiyyah" which considers the main basis for all his studies as will be shown.

William Robertson Smith's method which is different from Ibn Khaldun's is determined by his evolutionary approach, though he rests on Ibn Khaldun's generalizations and ideas without mentioning him. He tries to prove the speculative assumption that matrilineality, totemism and exogamy were existing in early Arabia before the emergence of Islam, and they had led to patrilineality agreeing to the assumption of his friend McLennan, the author of *Primitive Marriage* (1865) and *Studies in Ancient History* (1876).

Robertson Smith's researches were conducted around kinship and marriage in early Arabia and comparative religion. His two works that

-
- 1) N. Schmidt states, on this basis, that Ibn Khaldun considers that "sociology is history and history is sociology". (pp. 29-30). This idea or opinion is wrong because the "science of Omran" differs significantly from history as Ibn Khaldun has affirmed.

The social evolutionists, such as Bachofen, MacLennan, Morgan, and Rivers, concentrated on kinship and marriage in order to trace the origin and evolution of these systems. Since the beginning of this century a great deal of effort has been devoted to study the diversity of kinship systems in traditional societies in general in order to construct a typology of these systems and to delineate their related concepts in an attempt to pave the way for the development of a kinship theory. Nevertheless, in spite of their labours, anthropologists have not till now succeeded, (Abou-Zeid 1967 : 305). Barnes comments that it is "due to the inadequacies of the investigations that have been carried out." (Barnes, 1973 : x Vii). However some theories specific to certain patterns of kinship systems have proposed in the literature. The obvious examples are : Evans-Pritchard's theory on "segmentary lineage" (1940); Radcliffe — Brown's theories on "The mother's brother and on "avoidance relationship". This does not, of course, lessen their practical value. They paved the way for a number of studies which were carried by students of Evans-Pritchard, Radcliffe-Brown and Fortes in Britain and students of Eggan, Kroeber, and Lowie in America. The true attempt to formulate a general theory on Kinship was made by Levi-Strauss, (Abou-Zeid, 1967 : 305).

It is interesting to note that Ibn Khaldun (1332-1406) in the fourteenth century put a framework for a coherent theory of kinship through his treatment of "asabiyyah". While his data were taken mainly from North Africa and Eastern Arabia, his generalizations meant to be applicable to traditional and urban societies. This framework was quoted by Williams Robertson Smith (1846-1894), and was transmitted afterwards to the British anthropologists especially Evans-Pritchard and his students who were concerned with the study of African and Arabic kinship systems-the segmentary lineage system. (Abou-Zeid, 1967 : 275).

Ibn Khaldun's theory is the first theory on kinship in the history of sociological and anthropological thinking because such theory did not appear in the recognized anthropological literature till the second half of the nineteenth century.

The study of kinship was not, in itself, Ibn Khaldun's aim. He intended to write a history of the then contemporary Maghreb or

**Ibn Khaldun and W. Robertson Smith
The Study of Kinship****

Dr. Al-Sayyed A. Hamed*

Introduction :

Social anthropologists have been more concerned than other social scientists with kinship. It is the basic subject of their discipline. "If there is one topic, therefore, which is indispensable to social anthropology, and defines what social anthropologists essentially do, it would appear to be kinship." (Needham, 1971 : 38-39). Its intellectual validity is derived from the fact that kinship is the main principle upon which the social structures are built in those societies which anthropologists studied in the last century. Kinship system is so intermingled with other social systems to the extent that the anthropologist can hardly differentiate between it and those systems (Nadel, 1953 : 152-153) and to the extent that Needham does not bother to isolate kinship relations for special study. (Needham, 1953 : 3-5).

* Assoc. Prof. Lecturer, University of Kuwait, Kuwait.

** This paper was written during my sabatical leave which was spent at University of Cambridge from February to August 1979. I am grateful to Professor A.M. Abou-Zeld of Alexandria University for his valuable comments and directions. I would like to thank Professors Mayer Fortes and Jack Goody for the time they gave me and for their unfailing courtesy. My colleague Dr. Galall Al-Gazawy was kind enough to read the first draft of the paper. I thank him for his helpful suggestions. I am grateful for the department of Anthropology at University of Cambridge for providing the secretarial and office facilities. Last but not least I thank the department of Sociology and Social Work at Kuwait University for granting me a leave of absence which helped me to carry out my studies at the University of Cambridge.

*** The national review of Social Sciences No. 1,2,3 January May - September, 1983. Vol. 19.

ARTICLES IN ENGLISH

Ibn Khaldun and W. Robertson Smith, The Study of Kinship

	Page
Dr. Al-Sayyed A. Hamed	3
The concept of Authority	
Dr. Mona Abulfadi	51
The Principles of the Islamic Economic System (General review)	
Mrs. Amira Machhour	79
The Small Media and The Egyptian Village Life.	
Dr. Kamal El Menoufi	93
Youth Problems in Egypt.	
Dr. Madiha El Safty.	107

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

Nos. 1 — 3 January — May — September Vol. XIX
1982

IN ARABIC

	Page
★ Researches & Articles	
— A study in Methodology towards a National Social Sciences ... Mr. Ali Fahmy ...	3
— The Political upbringing of the Egyptian child by Content Analysis of School Books ... Dr. Nadia Hassan Salem ...	17
— The Structure of Authority in the Contemporary Arab Family ... Dr. Magd-eldin Omar Khairy ...	47
— Theory of Sports and the Explanation of the International Phenomenon of Competition ... Dr. Ahmed M. Amin Amer ...	57
— Theories of International Conflict and a Balance of Power ... Dr. Mahmoud I. Mohamed ...	77
— On the World Year of the Handicapped ... Dr. Youssef Sabry ...	99
	Page
— Motives of Achievements and Its Relationship to some Family Practices in Social Normalization of Handicapped Children ... Dr. Fathy El-Sayed Abdel-Rahim ...	119
— Commensalism and Sociology between Ibn Khaldun and August Conte ... Dr. Samia El-Saady ...	143
★ INTERNATIONAL CONFERENCES :	
— The Fourth International Conference for the River Nile Countries. (Continuity and Change (Sudan)) ... Mrs. Nagwa El-Fawal ...	156
— The Study of Kinship in Ibn Khaldun and William Robert- son Smith, (Summary of English Text) ... Dr. Al-Sayed A. Hamed ...	184
★ SCIENTIFIC PAPERS	
— Communication and the Political Process of Development ... Mrs. Amani M. Kandeel ...	169
— Empirical Investigation (by means of Psychological Mea- surement). Theory of Psychological Analysis of Hashish Addictors ... Dr. Mohamed R. Kafafi ...	175

The National Review of Social Sciences

Issued by :

**The National Center for Social and
Criminological Research, Egypt.**

Editor-in-Chief :

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor :

Dr. Nadia Salem

Dr. Zeinab Radwan

Editorial Secretary

Mr. Mansour Maghawry Hassan

Publications Committee :

Prof. Dr. Salah Kangu

Prof. Dr. Ahmad El Magdoub

Dr. Nadia Salem

Mr. Mansour Moghawry

Price Per Issue	U.S. \$ 8.00	Issued Three Times Yearly	January — May — September	Annual Subscription	U.S. \$ 24.00
-----------------	--------------	---------------------------	---------------------------	---------------------	---------------

Price for this vol. \$24.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

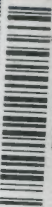
No. 1, 2, 3

January - May - September
1982

Vol. 19



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0535524